منظمة
العمل
الدولية

التوظيف والعمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث

دليل

التوظيف والعمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث

دليل

حقوق التأليف والنشر © منظمة العمل الدولية عام 2016

تتمتع المنشورات الصادرة عن «مكتب العمل الدولي» بحقوق الطبع والنشر تحت البروتوكول رقم 2 للاتفاقية العالمية لحقوق التأليف والنشر. ومع ذلك، يمكن استنساخ مقتطفات قصيرة منها دون إذن، بشرط أن تتم الإشارة إلى المصدر. لحقوق الاستنساخ أو الترجمة، ينبغي إرسال الطلبات إلى منشورات منظمة العمل الدولية (الحقوق والأذونات)، مكتب العمل الدولي، طريق 1211 جنيف 22، سويسرا، أو عن طريق البريد الإلكتروني: pubdroit@ilo.org. يرحب مكتب العمل الدولي بمثل هذه الطلبات.

يستطيع كل من المكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين لدى المنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ إصدار النسخ وفقا للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifro.org لإيجاد المنظمة الحاصلة على حقوق الاستنساخ في بلدكم.

التوظيف والعمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث/مكتب العمل الدولي، مجموعة الدول الهشة والاستجابة في حالات الكوارث (FSDR)، فرع التنمية والاستثمار (DEVINVEST)، إدارة السياسات المتعلقة بالتوظيف – جنيف: منظمة العمل الدولية، 2016
الطبعة الأولى.

ISBN: 978-92-2-131153-9 (print)
ISBN: 978-92-2-131154-6 (web pdf)

مكتب العمل الدولي

16.03.2

فهرسة منظمة العمل الدولية في بيانات المنشورات

إن التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، والتي تتوافق مع الممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عرض المواد فيها لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي منظمة العمل الدولية في ما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

وتقع المسؤولية عن الآراء التي يتم الإعراب عنها في المقالات والدراسات والمساهمات الأخرى الموقعة على أصحابها فقط، ولا يشكل نشرها إقرارا من قبل مكتب العمل الدولي عن الآراء التي أعرب عنها فيها.

لا تعني الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات التجارية والعمليات مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، ولا يشكل عدم ذكر أي شركة أو منتج تجاري أو عملية علامة على عدم الموافقة.

يمكنكم الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها الإلكترونية عن طريق بائعي الكتب الرئيسيين أو المكاتب المحلية لمنظمة العمل الدولية في العديد من البلدان، أو مباشرة من منشورات منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، طريق 1211 جنيف 22، سويسرا. تتوفر القوائم أو اللوائح الخاصة بالمنشورات الجديدة مجاناً على العنوان المذكور أعلاه، أو عن طريق البريد الإلكتروني: pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا الإلكتروني: www.ilo.org/publns

صورة الغلاف: © ILO/N. Rain
تم التصميم والطبع من قبل مركز التدريب الدولي في منظمة العمل الدولية، تورينو - إيطاليا

تمهيد

يقدم الدليل المفاهيم الرئيسية التي تميز حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث. كما يوفر إرشادات عملية ومناهج متعددة التخصصات تابعة لمنظمة العمل الدولية من أجل استعادة وخلق وحماية فرص «العمل اللائق» في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث. وقد وضع هذا الدليل لدعم تنفيذ «خطة العمل اللائق» في هذه السياقات استجابة للعديد من الطلبات المقدمة من موظفي ومكونات منظمة العمل الدولية الذين يرغبون في الحصول على معلومات أفضل حول قدرات منظمة العمل الدولية، والقيمة المضافة والمشاركة المحتملة. تحديدا، يكمن الهدف من مؤتمر العمل الدولي، خلال دورتيه رقم 105 و106 تنقيح توصية «التوظيف (الانتقال من الحرب إلى السلام)»، 1944 (رقم 71) كما يهدف الدليل إلى تقديم التوجيه حول طلب المكونات المتزايد بتنفيذ التوصية من خلال تحسين دور منظمة العمل الدولية وقدرتها على تقديم مبادرات في هذه الإعدادات.

وفي أعقاب النزاعات والكوارث، يمكن اعتبار الأزمة مدخلاً لمنظمة العمل الدولية بهدف القيام بالمزيد وعلى نحو استباقي في بلد ما. ومع ذلك، قد يكون هناك ميل لاعتبار «الحالة الطبيعية» و«الأزمة» على أنها أضداد، تكون الاستجابة المناسبة لها إما تنمية على مستوى صغير أو تدخل إنساني على نطاق واسع. غير أن هذه الرؤية المتقطعة تخفي حقيقة أن الكثير من الناس يعيشون بشكل دائم بالقرب من حافة الأزمة، وأن الانحرافات الصغيرة عن القاعدة قد تجعلهم يقعون من عن الحافة. لذا يستطيع التدخل المبكر لوقف انهيار سبل العيش بالمبدأ أن منع تصاعد أزمة كاملة.

من منظور عالم العمل، تكمن المسألة في فهم تأثير الهشاشة على أسواق العمل، والحوكمة، ولكن أيضا كيف يمكن لتدخلات منظمة العمل الدولية أن تدعم قدرة الجهات الفاعلة في سوق العمل على منع وتخفيف أثر الصدمات السلبية على التوظيف والعمل اللائق، فضلا عن استعادة وتوفر فرص جديدة لتقليل الهشاشة في المقابل.

يستند الدليل إلى الخبرة العملية والممارسات الجيدة لتدخلات منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث منذ إنشاء منظمة العمل الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وهو يساعد على فهم ما يمكن أن تقدمه منظمة العمل الدولية في هذه السياقات، ويقدم الإرشاد للانخراط في الاستجابة على المستوى القطري. كما أنه يشمل مجموعة واسعة من دراسات الحالات والأرقام لتوضيح خبرات منظمة العمل الدولية السابقة، فضلا عن نصائح وقوائم مراجعة. وقد تم إيلاء اهتمام خاص لتعميم مراعاة المنظور الجندري في المستند بأكمله.

ويشمل الدليل أدوات عملية وكتيبات وتقارير وتقييمات إلخ. ويقدم الأمثلة ومزيدا من المعلومات المتعمقة حول موضوع محدد. يرافق الدليل المستخدم عبر كل مرحلة من مراحل الاستجابة للأزمات من المفاهيم والتعاريف الأساسية، وبعض النصائح التنظيمية الداخلية المتصلة تحديداً بالاستجابة للأزمات، وإجراء تقييمات الأثر اللازمة على التوظيف وسبل العيش، وتوفير محفظة متعددة التخصصات للسياسات والنهج، وصولا إلى تعبئة الموارد.

ويؤمل أن يستخدم مسؤولو منظمة العمل الدولية ومكوناتها وشركاءها الدليل كمورد قيّم ودليل عملي من أجل فهم أفضل للدور الذي يستطيع المكتب والمنظمة تأديته في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث.

يتوفر الدليل في إصدار إلكتروني على الموقع (http://www.ilo.org/crisis) كوثيقة عمل. ونظرا للطابع المعقد للتحديات، تتمنى مجموعة الدول الهشة والكوارث (FSDR) التابعة لفرع التنمية والاستثمار (DEVINVEST) مواصلة تحديث الفصول المختلفة لهذا الدليل من خلال جمع المدخلات والتعليقات والاقتراحات المقدمة من العاملين في منظمة العمل الدولية.

تيري تيسيم
الرئيس
فرع التنمية والاستثمار (DEVINVEST)
إدارة سياسة التوظيف

شكر وتقدير

تتمنى مجموعة الدول الهشة والكوارث (FSDR) التابعة لفرع التنمية والاستثمار (DEVINVEST) أن تشكر جميع الذين دعموا وساهموا في تطوير الطبعة الثالثة من الدليل التي حدّثت بشكل كامل إصداري عامي 2010 و2012.

تم تنسيق العمل من قبل فيديريكو نيغرو بدعم مباشر من جورن فريتزيكوتر. كما ساهم دوناتو كينجير-باسيجلي وأليسا سيلفا في وضع الصيغة النهائية للدليل.

نيود أن نشكر الزملاء التالية أسماءهم على التزامهم ومدخلاتهم التقنية:

أموريم أنيتا، أڤيلا زلوم، مايكل أكسمان، هيرفيه بيرغر، بيوندي آنا، لورا بروير، بيرن ميريديث، كولوينسكي ريزارد، ماريا كريستي، جوزيف كونولي رافائيل كرو، صوفي دي كونيك، دير ريشاب، جان-لوي دومينغيز، كريس دونجيس، إرنست كريستوف، إيسيم سيمال، غاردينر درو، غوميز إستر، نيكولاس جريسيوود، يسرا حامد، هنري كارلا، ايساكسون كارين، لورنس جيف جونسون، كين راقي، جان فرانسوا كلاين، ميكي كلوغر، كنستلر كليف، كوتش كريستيان، سيلين لافورسيير، فريديريك لابيير، لازارتي ألفريدو، جوزيه لابورت، منز يورغن، معتز مارغريت، هنريك مولر، ناديا نوتز، مارتن اويلز ، جورج أوكوثو، غيثا رولانس، روسون كريغ، غاري رينهارت، فرانسيسكو سانتوس أوكونور، جوليان شفايتزر، سيفرز ميرتين، سكوف آنابيلا، كوري سميث، تشامي الرجل، غي تايس، ستيفان ترومل، تسوكاموتو ميتو، كارلين فان أمبيل، كلارا فان بانهيوز، برواردغيوم، إيجور فوكاتش-بولديريف، وانغ يادونغ.

جنيف، أيار/مايو *2016*

المحتويات

1 المفاهيم والآثار المترتبة على حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث 11

يقدم هذا الفصل صورة عامة ويقترح تعريفات حول كافة حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث البطيئة أو المفاجئة وتأثيرها على القضايا ذات الصلة بـ «العمل اللائق».

2 العمل في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث 37

بناء على تجربة مشاركة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث، يقدم هذا الفصل الإرشاد بشأن تنفيذ منظمة العمل الدولية لاستراتيجية الاستجابة. كما يوفر إرشادات سريعة حول كيفية ضمان أمن الموظفين في الحالات الهشة، فضلا عن كيفية تقييم أنشطة منظمة العمل الدولية.

3 أطر التنسيق والشراكات من أجل حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث 63

يعرض الفصل 3 آليات التنسيق القائمة، ومحافل التواصل، وأطر وشراكات التخطيط التي يمكن أن تدعم استجابة منظمة العمل الدولية. وهو يوجه اهتماما خاصا لآليات الاستجابة الإنسانية وبناء السلام، لاسيما نهج المجموعة، ودورة البرمجة الإنسانية وبعثات السلام المتكاملة بغية استكمال التوجيهات الموجودة في دليل التعاون من اجل التنمية (DC). ويصف الفصل هذا الآثار المترتبة على عمليات إصلاح الأمم المتحدة الجارية ذات الصلة، ولاسيما في ما يتعلق بدور منظمة العمل الدولية في «مجموعة الانتعاش المبكر العالمي».

4 تقييم أثر النزاعات والكوارث على التوظيف وسبل العيش والحماية الاجتماعية 85

يعرض الفصل 4 دور منظمة العمل الدولية وقيمتها المضافة في إجراء تقييمات لأثر النزاعات والكوارث على التوظيف وسبل العيش والحماية الاجتماعية. وهو يقدم أطر التقييم المشتركة بين الوكالات (PCNA وPDNA) والشراكات التي تستطيع منظمة العمل الدولية الاستفادة منها من أجل مشاركة المنظمة في تقييمات ما بعد الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، توضح هذه المقالة الأدوات التي تستخدمها منظمة العمل الدولية لتقييمات سبل العيش والتوظيف والحماية الاجتماعية. وأخيراً، يشرح الفصل ماذا يعني توليد التقييم ويقدم نصائح حول كيفية القيام بذلك.

5 العمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث 101

يقترح هذا الفصل حافظة لبرمجة الاستراتيجيات والإجراءات والمبادرات لمشاركة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث، ويقترن مع النهج المنبع للسياسات والدعم المؤسسي المصب، بالإضافة إلى المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز «العمل اللائق». ويختتم هذا الفصل بمعلومات ومراجع حول الأنشطة الموجهة لفئات محددة.

6 تعبئة الموارد في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث 153

من أجل تتبع الموارد الخارجية في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث، تتطلب المسؤوليات أن توظف منظمة العمل الدولية الجهد على نطاق الوكالة. ويعرض هذا الفصل بإيجاز آليات تعبئة الموارد الداخلية والخارجية التي يمكن أن تدعم أنشطة منظمة العمل الدولية على الصعيد الميداني. رغم أن تعبئة الموارد ترد كفصل مستقل في هذا الدليل، إلا أنها تشكل، في الواقع، جزءا من عملية مستمرة وديناميكية واحدة في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث.

قائمة المختصرات

ACTEMP	مكتب أنشطة أصحاب العمل
ACTRAV	مكتب أنشطة العمال
ADB	المصرف الأفريقي للتنمية
AIDS	متلازمة نقص المناعة المكتسب
ALNAP	شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني
BBB	بناء عودة أفضل
BDS	خدمات تنمية الأعمال التجارية
BMZ	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية
CAP	عملية النداءات الموحدة
CCA	التقييم القطري المشترك
CCDP	مركز معهد الدراسات العليا في النزاعات والتنمية وبناء السلام
CDR	الاسترداد النابع من المجتمع المحلي
CERF	الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ
CHF	الصندوق الإنساني المشترك
CIFP	المؤشرات القطرية للسياسة الخارجية
CWGER	مجموعة الفريق العامل المعني بالإنعاش المبكر
DCOMM	إدارة منظمة العمل الدولية للاتصالات والإعلام
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج
DFID	إدارة التنمية الدولية (حكومة المملكة المتحدة)
DGO	مكتب المجموعة الإنمائية التابع للأمم المتحدة
DMT	فريق إدارة الكوارث
DO	المسؤول المكلف
DSRSG	نائب الممثل الخاص للأمين العام
DRR	الحد من مخاطر الكوارث
DWCP	البرنامج القطري للعمل اللائق
EU	الاتحاد الأوروبي
FA	النداء العاجل
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FO	المكتب الميداني
FSP	موفر الخدمة المالية
GFDRR	منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش
HC	منسق الشؤون الإنسانية
HPC	دورة البرمجة الإنسانية
HQ	المقر الرئيسي
HSF	صندوق الأمن البشري
IASC	اللجنة الدائمة ما بين الوكالات
ICCG	مجموعة التنسيق ما بين الكتل

IDPs	الأشخاص المشردين داخليا
IFIs	المؤسسات المالية الدولية
ILC	مؤتمر العمل الدولي
IMF	صندوق النقد الدولي
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IPEC	البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حو عمالة الأطفال
IPRSP	ورقة استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة
IRC	لجنة الإنقاذ الدولية
IRTAP	برنامج مساعدة الانتعاش التقني للدخل
IRP	منصة العمل الدولي للانتعاش
ITP	أبناء القبائل الأصلية
ISDR	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
JAM	بعثة التقييم المشتركة
JNA	التقييم المشترك للاحتياجات
LEAP	خطة عمل التوظيف في ليبريا
LED	التنمية الاقتصادية المحلية
LEEP	برنامج التوظيف الطارئ في ليبريا
LER	الانتعاش الاقتصادي المحلي
M&E	الرصد والتقييم
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
MDTF	الصندوق الاستئماني متعدد المانحين
NAF	إطار تحليل الاحتياجات
NEEP	البرنامج الوطني للتوظيف الطارئ
NGOs	المنظمات غير الحكومية
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PBSO	مكتب دعم بناء السلام
PBF	صندوق بناء السلام
PCNA	تقييم الاحتياجات بعد النزاع
PDNA	تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة
PES	خدمات التوظيف في القطاع العام
PPPs	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
PRSP	ورقة استراتيجية الحد من الفقر
PRS	استراتيجية الحد من الفقر
QIA	تقييم الأثر السريع
RC/HC	منسق الشؤون الإنسانية/ المنسق المقيم
REIPs	المشاريع ذات الأثر السريع على التوظيف

RFTF	الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج
RIRF	إطار انتعاش الدخل السريع
RO	المكتب الإقليمي
SDC	الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي
SIYB	بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك
SLS	نظام مستوى الأمن
SMEs	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
SMT	فريق إدارة الأمن
SPF	أرضية الحماية الاجتماعية
SRFF	مرفق تمويل الانتعاش الاحتياطي
SRM	إدارة المخاطر الأمنية
STD	الأمراض المنقولة جنسياً
TA/TC	المساعدة التقنية/ التعاون التقني
TORs	الاختصاصات
TRM	مصفوفة النتائج الانتقالية
TRF	إطار النتائج الانتقالية
UN	الأمم المتحدة
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
UNDAF	إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDG	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
UNDP/BCPR	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مكتب منع الأزمات والإنتعاش
UNDSS	إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن
UNIDSR	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
UNOPS	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
USAID	وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة
WB IDA	المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي
WB	البنك الدولي
WFP	برنامج الأغذية العالمي

مقدمة

لماذا هذا الدليل؟

ينبغي أن تكون زيادة المرونة، لاسيما بالنسبة إلى حوالى 28 في المائة من الفقراء في العالم الذين يعيشون في البيئات الهشة، محور التركيز الرئيسي لتحقيق «أهداف التنمية المستدامة» (SDGs). ويعتبر هذا الدليل محاولة لمرافقة الممارسين العاملين في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث بهدف تزويدهم بالتوجيه، وقائمة بأفضل ممارسات منظمة العمل الدولية في هذه السياقات.

منذ تأسيسها، استجابت منظمة العمل الدولية للنزاعات والكوارث، ومنذ ذلك الحين سلطت الضوء على دور السياسات الاجتماعية-الاقتصادية وبرامج السلام والانتعاش. كما أن التوصية رقم 71، الذي اعتمدت عام 1944، ويجري تنقيحها كبند لوضع معايير اتفاقيات العمل الدولية لعامي 2016 و2017، اقترحت نهجاً رائدا لتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عن طريق الانتعاش القائم على التوظيف وإعادة الإعمار. ولا يزال هذا النهج شديد الصلة في سياقات مماثلة، وهو سيكون أحد المواضيع الأساسية في هذا الدليل.

يعتبر الانخراط في حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث ذو صلة لمنظمة العمل الدولية. فقد أشار تحليل GB لعام 2014 حول التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية إلى أن المنظمة قد قامت بتنفيذ 159 مشروعا في حالات الهشاشة منذ عام 2004 وزادت نفقات التعاون التقني الزائدة عن الميزانية بحوالى عشرة أضعاف في هذه البلدان. وقد دعا برنامج الوظائف للسلام والصمود الذي أطلقه GB عام 2015[1] المكتب إلى مضاعفة جهوده في الإعدادات الهشة.

في ما يتعلق بالفرص، أشار أصحاب المصلحة الذين شاركوا في مقابلات لتقييم عمل منظمة العمل الدولية في بلدان ما بعد النزاعات أو حالات الهشاشة أو المتضررة من الكوارث إلى خصوصية وتفرد منظمة العمل الدولية كمنظمة ثلاثية الأطراف، تدعم أيضا العمل اللائق من خلال تنمية الحوار الاجتماعي في هذه البيئات الهشة[2]. في حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث، استناداً إلى معرفتها التقنية تدرس منظمة العمل الدولية وتملأ الثغرات في القدرات من المنظمات الوطنية والدولية وتدعم عمليات التحول وتعزيز المؤسسات والشركاء الاجتماعيين. إذ تعتبر هذه المؤسسات والشركاء الاجتماعيين محاور أساسية في الانتقال من الاستجابة من خلال الاستجابة الإنسانية إلى الانتعاش والتنمية.

تعتبر التدخلات في مجالات بناء قدرات المؤسسات والمكونات، لاسيما على المستويات المحلية والقاعدية، ضرورية ومقدرة بشكل خاص من أجل دعم الانتقال من مرحلة ما بعد الأزمة إلى مرحلة التنمية المستدامة والانتعاش. وتعتبر هذه الأنواع من التدخلات فعالة بشكل خاص في سياقات ما بعد الأزمات، كما يبدو أنها تسهم في تعزيز القدرات وتطوير المهارات وبناء مقاومة للصدمات في المستقبل.

أخيرا، من المهم التأكيد على أن مشاركة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث تنفذ من قبل أجزاء كثيرة من المكتب، إذ يتم تنسيق الاستجابات القطرية أساسا عن طريق المكاتب الإقليمية والقطرية، ولذلك يعتبر هذا الدليل وثيقة حية على المدخلات المستقبلية من الخبرة المباشرة لقرائه.

لمن يتوجه هذا دليل؟

يتوجه هذا الدليل إلى كافة موظفي منظمة العمل الدولية ومكونات وشركاء منظمة العمل الدولية العاملين في التخطيط والبرمجة ودعم وتنفيذ استجابات منظمة العمل الدولية.

ويكمن الغرض من هذه الوثيقة تقديم التوجيه والمناداة لمشاركة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث.

1 منظمة العمل الدولية: GB.325/POL/7، في: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_413765.pdf

2 مكتب منظمة العمل الدولية للتقييم: تقييم مواضيعي مستقل لعمل منظمة العمل الدولية في بلدان ما بعد النزاعات، وحالات الهشاشة، والمتضررة من الكوارث، جنيف، عام 2015

كيفية استخدام الأدوات

يبين كل فصل مختلف الأدوات التي لها رقم مرجع، نوع مستند، عنوان، مؤلف وسنة نشر. لفتح المستند ببساطة انقروا عليه كما في المثال أدناه.

أداة
5.47

دليل: الانتعاش الاقتصادي المحلي في حالات ما بعد النزاعات، منظمة العمل الدولية/ الأزمات، 2010

1 المفاهيم والآثار المترتبة على حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث

يقدم هذا الفصل صورة عامة ويقترح تعاريف إعدادات الهشاشة والنزاعات والكوارث البطيئة أو المفاجئة وتأثيرها على القضايا المتصلة بـ «العمل اللائق».

المحتوى

1.1 الدوافع التي تؤدي إلى الهشاشة 12
فهم الهشاشة 13
مجموعة السبعة والصفقة الجديدة لإشراك الدول الهشة 15

2.1 إعدادات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع 16
خصائص النزاع وبيئات ما بعد النزاع 17

3.1 الكوارث 17
خصائص بيئات ما بعد الكارثة 18

4.1 المرونة 19
الاعتراف بالترابط: من الهشاشة على الصمود 20

5.1 ما أهمية التوظيف والعمل اللائق؟ 21

1.6 الآثار المترتبة على الهشاشة والنزاعات والكوارث بالنسبة إلى مجموعات وقطاعات ذوي الحاجات الخاصة 26
الآثار المترتبة على الحفاظ على المبادئ الأساسية والحقوق في مكان العمل 26
الآثار المترتبة على منظمات العمال وأصحاب العمل 27
الآثار المترتبة على الجندرين 27
الآثار المترتبة على الشباب 28
الآثار المترتبة على الأطفال 30
الآثار المترتبة على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة 30
الآثار المترتبة على المقاتلين السابقين 31
الآثار المترتبة على اللاجئين وغيرهم من المشردين قسراً 31
الآثار المترتبة على العمال المهاجرين 32
الآثار المترتبة على السكان الأصليين 32
الآثار المترتبة على الاقتصاد غير النظامي 33
الآثار المترتبة على القطاعات 33
الآثار المترتبة على الشركات 34
الآثار المترتبة على الاقتصاد البيئي 34
الآثار المترتبة على البيئات الريفية 35

مفاهيم الهشاشة والصراعات والكوارث[1]

1.1 الدوافع التي تؤدي إلى الهشاشة

تعني الهشاشة زيادة خطر الإصابة بالصدمات الممكنة التي ينبغي أن تؤدي إلى إصدار قرارات البرمجة. إن النظر بتمعن أكثر في الانعكاسات المحتملة للهشاشة في التوظيف و«العمل اللائق»، بما في ذلك الحق بالعمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، قد يتطلب تكييف التدخلات – أي إعطاء الأولوية والجمع بين المدى القصير والطويل – من أجل المساهمة في التخفيف من حدة الأزمة، والانتعاش والمرونة. يظهر الرسم 1 أداة عصف ذهني لمساعدة الممارسين بالنظر في مجموعة من برامج التشغيل الممكنة للهشاشة التي تؤثر على إطار برمجة المرء[2].

أداة 1.1 تقرير: التوظيف والعمل اللائق في الإعدادات الهشة: بوصلة لتوجيه عالم العمل، منظمة العمل الدولية/ CCDP، 2015

استخدم الممارسون والأكاديميون مصطلح «الدولة الهشة» لوصف الظروف الحساسة أو الضعيفة للغاية في مجموعة من بلدان مختلفة. كما أن مجموعة متنوعة من «التسميات» المماثلة – على سبيل المثال، الدول في صراع مزمن، الدول في أزمة، الدول الانتقالية، الدول المنهارة، الدول الضعيفة، الدول الفاشلة، وهلم جرا - قد طبقت في الماضي أيضا على البلدان التي تعاني من دورات متكررة من الفقر والعنف. وقد اعتمد العديد من المنظمات والمؤسسات نهجاً لتحديد وقياس الهشاشة. ومع ذلك، لا يوجد تعريف متفق عليه للهشاشة، وهي لا تحدد بالضرورة فئة من الظروف؛ فهي قد تشير أيضا إلى ظروف أو حالات الهشاشة داخل أو عبر الحدود. معظم التعاريف (انظروا الأداة 1.2) تصف «الدول الهشة» على أنها تلك التي تتميز بغياب سمات الدولة (المؤسسات) أو ضعفها الشديد وضعف تسليم مهام الدولة (الأمن، الرعاية الاجتماعية، العدالة، التمثيل).

أداة 2.1 **حقائق وأرقام:** تحديد التعاريف والخصائص للدول الهشة، FSDR/ DEVINVEST، 2016

أداة 3.1 **حقائق وأرقام:** قائمة بمؤشرات الهشاشة، FSDR/ DEVINVEST، 2016

أداة 4.1 **تقرير:** الدول الهشة – نظرة عامة، OECD، 2015

بقدر ما تتنوع تعريفات هشاشة الدولة، بقدر ما تتنوع الترتيب والقياسات. كما تقترح الأداة 1.3، تستخدم المؤسسات البحثية

1 ما لم ينص على خلاف ذلك، تكون كافة التعريفات المقترحة في «التقرير الخامس» (1): التوظيف والعمل اللائق للسلام والمرونة: تنقيح توصية التوظيف (الانتقال من الحرب إلى السلم)، 1944 (رقم 71)

2 في 2015، قام مشروع بحثي لمنظمة العمل الدولية بالتعاون مع مركز معهد الدراسات العليا حول الصراعات والتنمية وبناء السلام (CCPD) بتحديد الدوافع وتقسيمها إلى العوامل الداخلية والخارجية. يمكن أن يكون سبب الهشاشة تركيبة من هذه العوامل.

الشكل 1: الدوافع الداخلية والخارجية للهشاشة

المختلفة مؤشرات مختلفة وترتب أساليب قياس الأفكار والمفاهيم المختلفة الضارة المحتملة، التي تنتج تصنيفات أو مؤشرات هشاشة سنوية مختلفة. يعرض الجدول 1 مقارنة «لأول عشر حالات هشاشة» مأخوذة من أربع مؤشرات. تجدر الإشارة هنا إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي توقفت عن تصنيف الدول الهشة منذ أن نشرت «تقرير الدول الهشة» لعام 2015. بدلا من ذلك، تقوم OECD بتصنيف الدول في رسم بياني لمحفزات الهشاشة.

فهم الهشاشة

يعرب كل من الممارسين والأكاديميين عن قلقهم من آثار تطبيق المصطلح بشكل عام على مجموعة من الدول والحالات المختلفة. من الناحية العملية، إن كان سياق البلد «هشا»، ماذا يكلف ذلك فعليا للعمل في ذلك البلد؟

لقد أصبح المصطلح جزءا من برمجة اللغة نفسها، وتم اعتماده من قبل بعض من أقل الدول تنمية والدول التي تعاني من النزاعات لوصف نفسها على أنها بحاجة إلى تدخل نوعي مختلف، وربما حتى أكثر كثافة، من قبل المجتمع الدولي.

يزداد استخدام مصطلح «الهشاشة» لوصف كافة أنواع حالات التدخل في كل من الدائرتين التنموية والإنسانية – مع إعراب الكثيرين عن قلقهم بأن المخاطر المصنفة خلال العملية أصبحت هي الكلمة الأساس الشاملة والمستنفذة. كما يشير العديد من المساهمين إلى الآثار المضرة المحتملة لتصنيف بلد على أنه «هش». إذ من المحتمل أن تعتبر هذه التصنيفات على أنها سلبية وقد تسبب نتائج غير مرغوب فيها – على سبيل المثال، قد تشعر الجهات الفاعلة الخارجية بالإحباط ولا تعود ترغب في الاستثمار، وبالتالي تساهم في عزل البلد دوليا أو قد تشكك الوكالات المانحة في فعالية تقديمها للمساعدة في الدول التي تم تصنيفها على أنها هشة فتسحب تمويلها وبالتالي تخلق ما يسمى «الدول يتيمة المساعدة الدولية». من هذا المنطلق، يعتبر تصنيف بلد ما على أنه «هش» ممارسة سياسية دقيقة ودائما ما يشتمل على إصدار الأحكام.

> يمكن فهم **الهشاشة** على أنها حالات مفاجئة أو دورية تؤدي فيها إحدى عوامل المخاطر الخارجية أو الداخلية أو أكثر إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي والضعف الاجتماعي-الاقتصادي القائم أو الناشئ. من منظور عالم العمل، يترجم هذا إلى المدى الذي تصبح فيه الجهات الفاعلة في سوق العمل غير قادرة على توفير أو إيجاد فرص التوظيف والعمل اللائق.

ترتبط الهشاشة بشكل شائع مع الحالات التي تتضمن النزاع المسلح وفي العديد من النطاقات تعتبر الدول الخاسرة في فترة ما بعد انتهاء النزاع خلال التسعينيات من القرن العشرين اليوم على أنها «دول هشة» تحتاج إلى «تثبيت حالتها».

هناك علاقة قوية جدا ما بين النزاع والهشاشة وهي واضحة كالشمس. فالكثير من محركات الهشاشة هي أيضا مؤشرات للنزاع، على سبيل المثال ضعف الدولة والدخل المنخفض. لذا من المهم بشكل أساسي اعتبار أن الحالات المتأثرة بالنزاعات والهشة هي حكما ديناميكية وقد تنتقل مع الوقت إلى طيف الهشاشة أو خارجه أو عبره. إن الفروقات ما بين البلدان التي تعيش حالة

الجدول 1: نتائج مؤشرات/تصنيفات الهشاشة المقارنة، FSDR/ DEVINVEST

الترتيب	CIFP ('16)	FSI ('15)	GPI ('15)	WB: HLFS ('16)	OECD: SFI
1	جنوب السودان	جنوب السودان	سوريا	الصومال	أفريقيا الوسطى
2	الصومال	الصومال	العراق	الصومال	تشاد
3	أفريقيا الوسطى	أفريقيا الوسطى	أفغانستان	إريتريا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
4	اليمن	السودان	جنوب السودان	أفريقيا الوسطى	ساحل العاج
5	السودان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	أفريقيا الوسطى	زيمبابوي	غينيا
6	أفغانستان	تشاد	الصومال	السودان	هايتي
7	جمهورية الكونغو الديمقراطية	اليمن	السودان	جزر القمر	السودان
8	تشاد	سوريا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	غينيا-بيساو	سوازيلند
9	العراق	أفغانستان	باكستان	أفغانستان	اليمن
10	سوريا	غينيا	كوريا الشمالية	ميكرونيزيا/-جزر مارشال	-

الهشاشة في هايتي وليبريا

على سبيل المثال، تمت الاستجابة الدولية لكارثة الزلزال في هايتي عام 2010 تحت شعار الإغاثة في حالات الكوارث، وتم تنفيذ مجموعة من برامج المساعدات الطارئة. ومع ذلك، اتضح سريعاً أن الزلزال كان ‹الدفعة النهائية› التي أوصلت المؤسسات الحكومية الضعيفة أصلا إلى عدم الفعالية الإجمالية. وبعبارة أخرى، ما بدا على أنه استجابة نموذجية للكوارث الطبيعية عنى بالفعل مكافحة هياكل الحكم المحلي الضعيف. وبالمثل، كانت جذور الوباء الصحي الذي ظهر بعد وقت قصير من الزلزال الذي وقع متأصلة بعمق في البنية التحتية لعدم كفاية المرافق الصحية في البلاد.

ليبيريا هي قضية أخرى تسلط الضوء على تعقيد وتعدد العوامل التي تطلق وتحرك الهشاشة. في الآونة الأخيرة، برزت أزمة فيروس إيبولا عام 2014 في منطقة غرب أفريقيا كبعد إضافي على هشاشة مؤسسات الدولة والهياكل الأساسية الحساسة في البلد؛ وتشكل هذه الأزمة مثالا نموذجيا حيث فاقم العامل الخارجي الخارج بشكل كبير عن سيطرة الحكومة (في هذه الحالة الوباء الصحي) عدم الاستقرار والضعف الموجودين أصلا.

انتعاش، وتلك التي توجد في أزمات طويلة واضحة وضوح الشمس ولكن يسهل إخفاؤها من خلال التطبيق العالمي للمصطلح.

وأخيراً من المهم أن ندرك أن مفهوم ‹الدول الهشة› يكمن في صميم العلاقة بين الأمن والتنمية. ورغم عدم وجود أدلة تجريبية، غالباً ما تعتبر ‹الدول الهشة› ملاذا آمنا للإرهاب، وهي تعتبر بالتالي على أنها تهديد للأمن العالمي. لذا أصبح توجيه التعاون الإنمائي للدول التي تعرف بأنها ‹هشة› جزءا من خطط الأمن الوطني والعالمي من أجل ‹منع› الإرهاب و ‹استقرار› البلدان التي تعاني من الأزمات. وهكذا، يخفي مفهوم ‹الدول الهشة› الخطوط الفاصلة بين الأمن وجداول أعمال التنمية ويتطلب من وكالات التنمية أن تنظر بعناية في الأهداف السياسية الأساسية للتعاون الإنمائي.

في الجوهر، يملك استخدام مصطلح الهشاشة ميزة تحويل النقاش في الاستجابة للنزاعات والكوارث من عملية خطية – أي عملية غير متطورة إلى عملية متطورة – إلى عملية دورية: فالمشاركة في الأوضاع الهشة هي التزام طويل الأجل قد ينطوي على العديد من النكسات. ليست الهشاشة مرادفاً لحالات النزاع أو ما بعد انتهاء النزاع، ولكنها تسعى إلى تحديد الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للهشاشة وعدم الاستقرار السائدين أو المتكررين. تعني معالجة الهشاشة التركيز الرئيسي على تدابير الوقاية بغية التخفيف من آثار الصدمات الداخلية أو الخارجية لتعزيز المرونة. قد يكون هناك ميل إلى اعتبار ‹الحالة الطبيعية› و‹الأزمة› على أنها أضداد، تكون الاستجابات المناسبة لها إما التنمية صغيرة الحجم أو التدخل الإنساني على نطاق واسع. غير أن هذه الرؤية المتقطعة لهذه الزمة تخفي حقيقة أن الكثير من الناس يعيشون بشكل دائم بالقرب من حافة الأزمة، وأن الانحرافات الصغيرة عن القاعدة قد تجعلهم يقعون من عن الحافة. لذا يستطيع التدخل المبكر لوقف انهيار سبل العيش بالمبدأ أن منع تصاعد أزمة كاملة.

من منظور عالم العمل، تكمن القضية في فهم تأثير الهشاشة على أسواق العمل، والحوكمة، ولكن أيضا في كيفية دعم تدخلات

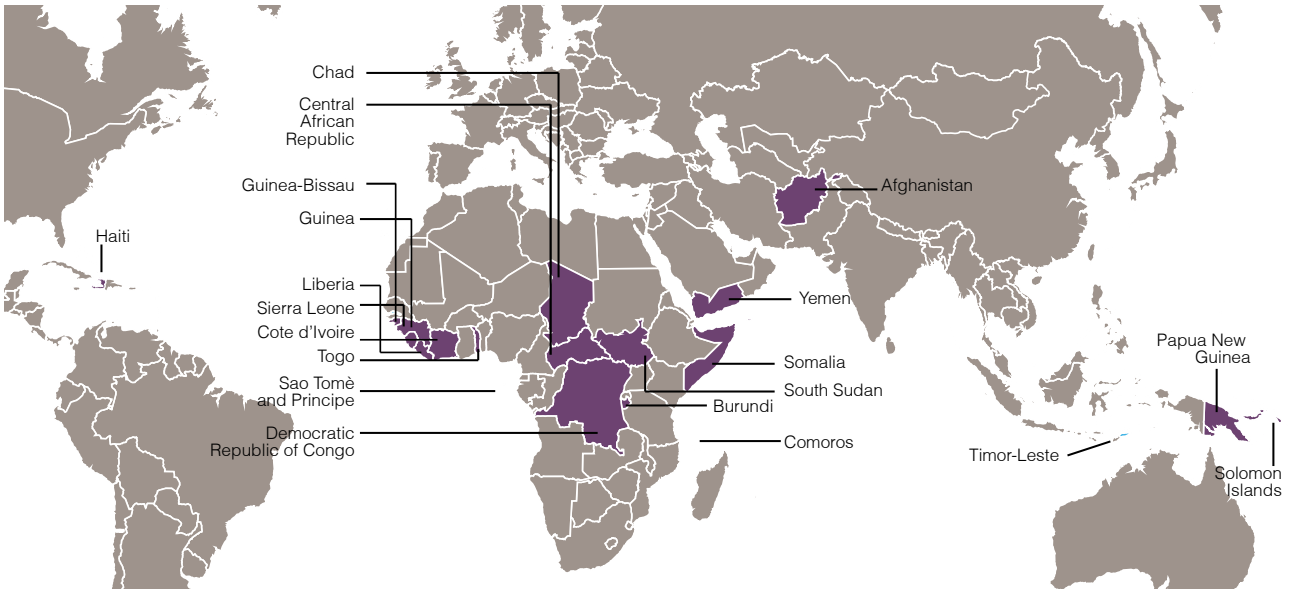

منظمة العمل الدولية لقدرة الأطراف الفاعلة في سوق العمل على توفير الوصول إلى فرص العمل وسبل العيش وفرص العمل اللائق وتقليل هشاشة العائد في المقابل.

مجموعة السبعة والصفقة الجديدة لإشراك الدول الهشة

عام 2010، تم تشكيل مجموعة السبعة ردا على فجوة حددتها الدول المتأثرة بالنزاعات في تحقيق «الأهداف الإنمائية للألفية» وتقديم الخدمات. فبعد أن اختبر الأعضاء النزاعات أو الكوارث بشكل مباشر، وسعيا إلى الانتقال إلى المرحلة المقبلة من التنمية، اعترفوا بأن الدول المتأثرة بالنزاعات تضطلع بالموقع الأفضل للتعلم من بعضها البعض والمناداة بشكل جماعي لسياسات التنمية التي تتناسب مع سياق بلدانهم[3].

ووفقا لمجموعة السبعة، تعرف الهشاشة «كفترة من الزمن حيث تتطلب التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة لدولة ما زيادة التركيز على بناء السلام التكميلي ونشاطات بناء الدولة مثل التسويات السياسية الشاملة، والأمن، والعدالة، والوظائف، والإدارة الجيدة للموارد، والمساءلة وتقديم الخدمات العادلة». لا تشدد هذه الفترة على نقاط الضعف ولكن بدلاً من ذلك تسلط الضوء على المجالات الرئيسية التي تحتاج البلدان المتأثرة بالهشاشة إلى تعزيزها. لذا فإن «الصفقة الجديدة لإشراك الدول الهشة»، التي تم اعتمادها في المنتدى» الرابع رفيع المستوى بشأن فعالية المساعدة في بوسان عام 2011، تهدف إلى التصدي لبعض التحديات المذكورة آنفا. إذ تشهد الصفقة الجديدة تحولاً في خطاب المساعدة العالمية وتهدف إلى التوقف عن استخدام نهج الجهات المانحة العام بالتعاون الإنمائي من خلال أخذ التحديات الفريدة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات في الاعتبار. وهي تقدم الأجوبة حول أسئلة «ماذا» (أهداف بناء الدولة وبناء السلام)، و«من» (وضع الدول الهشة في الصدارة) و«كيف» (بناء الثقة المتبادلة والشراكات القوية).

أداة **5.1**

حقائق وأرقام: الصفقة الجديدة لإشراك الدول الهشة، مجموعة السبعة، 2014

الصفقة الجديدة
تخلق التغيير من خلال...

معالجة أهم المسائل بالنسبة إلى 1.5 مليار شخص متأثرين بالنزاعات والهشاشة

استخدام أهداف بناء السلام وبناء الدولة (PSGs) كأساس للتنمية نحو الأهداف الإنمائية للألفية وكدليل للعمل في الدول الهشة المتأثرة بالنزاعات

أ. أهداف بناء السلام وبناء الدولة كز

سياسات مشروعة – تشمل التسويات السياسية الشاملة وحل النزاعات
الأمن – تأسيس وتقوية أمن الناس
العدالة – معالجة الظلم وزيادة وصول الناس إلى العدالة
الأساسات الاقتصادية – تولد الوظائف وتحسين سبل العيش
الإيرادات والخدمات – إدارة الإيرادات وبناء القدرة من أجل خدمة التسليم العادلة والقابلة للمساءلة

وضع الدول في الصدارة على الطريق الصحيح بعيدا عن الهشاشة

التركيز على وسائل جديدة للمشاركة من خلال دعم عمليات التحول الشاملة المبنية على مبادرة الدولة بعيدا عن الهشاشة بناء على خمس عناصر:

التركيز

تقييم هشاشة أسباب وخصائص الهشاشة، التي تدير الدولة، كأساس لرؤية واحدة خطة واحدة
رؤية واحدة خطة واحدة تملكها الدولة وتديرها لمعالجة أهداف بناء السلام وبناء الدولة (PSGs) وللانتقال بعيدا عن الهشاشة
الضغط من أجل تطبيق الرؤية الواحدة الخطة الواحدة لإدارة العلاقات ما بين كافة الأطراف من أجل تحقيق أهداف بناء السلام وبناء الدولة (PSGs)
استخدام أهداف بناء السلام وبناء الدولة (PSGs) من أجل رصد التطور
دعم الحوار السياسي والقيادة من أجل بناء سلام وبناء دولة فعالين

بناء الثقة المتبادلة والعلاقات المتينة

الوثوق بمجموعة جديدة من الالتزامات لتأمين المساعدة وإدارة الإصلاحات بهدف الحصول على نتائج أفضل

الثقة

الشفافية في استخدام الموارد المحلية المطورة وعلى كل مستوى
الخطر الذي يتم تقييمه وإدارته بشكل مشترك من أجل استثمار أفضل وأمثل في الدول الهشة
استخدام أنظمة الدول والبناء والتسليم من خلالها
تقوية قدرات المؤسسات والجهات الفاعلة المحلية لبناء دول مسالمة
المساعدة في الوقت الملائم والقابلة للتنبؤ من خلال آليات أسهل وأسرع وأفضل تصميما.

بالنسبة إلى مجموعة السبعة، ينبغي أن تكون برمجة التدخلات في إعدادات الهشاشة والنزاعات والكوارث مبنية على أهداف بناء السلام وبناء الدولة (PSG). ولهذا الأمر أهمية خاصة بما أنه يعني أن التركيز على التوظيف والعمل اللائق يمكن أن يساعد في الخروج من دورات الهشاشة[4]. وينعكس هذا التفكير على صفقة أهداف بناء السلام وبناء الدولة (PSGs) الجديدة، التي تشدد على أهمية «وضع الأسس الاقتصادية لتوليد فرص العمل، وتحسين سبل العيش» كجزء من جدول أعمال بناء السلام وبناء الدولة الأوسع نطاقا.

2.1 إعدادات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع

يحدث **النزاع المسلح الدولي** عندما تلجأ إحدى الدول أو أكثر إلى القوة المسلحة ضد دولة أخرى، بغض النظر عن الأسباب أو شدة هذه المواجهة. قد تكون القواعد ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني مطبقة حتى في غياب الأعمال العدائية المفتوحة. علاوة على ذلك، ليس هناك من حاجة إلى إعلان رسمي للحرب أو الاعتراف بالوضع.

اتفاقيات جنيف لعام 1949

النزاع المسلح غير الدولي، أو، لاستخدام مصطلح عفا عليه الزمن، «الحرب الأهلية»، هو النزاعات المسلحة التي تشارك فيها مجموعة واحدة أو أكثر من المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة.

اتفاقيات جنيف لعام 1949

في العقدين الماضيين زادت النزاعات الأهلية والاضطرابات الاجتماعية العنيفة. ولم تعد أغلبية النزاعات تجري بين الدول ولكن داخلها. ولذلك، يمكن تعريف النزاعات كنزاع مطول بين طرفين أو أكثر، بما في ذلك النزاع المسلح الدولي (القتال ما بين دولتين أو أكثر)، والنزاع المسلح غير الدولي (بين القوات الحكومية والمجموعات المسلحة غير الحكومية، أو بين هذه المجموعات المسلحة في ما بينها)، فضلا عن حالات أخرى من العنف الذي يزعزع استقرار المجتمعات والاقتصادات.

و يشكل الاستسلام الرسمي، أو وقف الأعمال العدائية، أو محادثات السلام المتفاوض عليه وما يلي ذلك من اتفاق سلام علامة على إمكانية إنهاء النزاع.

في مثل هذه الحالات قد يكون هناك اتفاق سلام، لكن يستمر القتال عند مستوى منخفض أو متقطع، وكثيرا ما يعود بعد فترة قصيرة. وبالتالي يشكل إرث النزاع العنيف وعدم القدرة على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية في كثير من الأحيان تحديا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويخلق «حالة هشاشة» مؤقتة.

وينطبق مفهوم الهشاشة على مجموعة من الحالات على المستويين الوطني والمحلي. حيث تنتقل الدول إلى داخل طيف الهشاشة أو خارجه أو عبره – يتراوح الطيف بين البلدان التي هي في طور التعافي بعد النزاع وإعادة بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية، إلى الدول التي تبدو فيها مستويات فعالية الدولة والتنمية الاقتصادية المنخفضة مستدامة، بالإضافة إلى الدول التي يعيق فيها النزاع الاستباقي بناء الدولة والتنمية الاقتصادية. في حالات أخرى، قد تحصل النزاعات والاضطرابات في مناطق معزولة يمكنها عبور الحدود.

كما قد تتميز إعدادات الهشة بزيادة مستويات العنف. وبالتالي، فإنه من الأهمية بمكان تعزيز المؤسسات الشرعية والحوكمة من أجل تزويد المواطنين بالأمن والعدالة وفرص العمل كما جاء في تقرير التنمية العالمي لعام 2011.

أداة 6.1

تقرير التنمية العالمي: النزاع والأمن والتنمية، البنك الدولي، 2011

4 حول استجابة برامج التوظيف والعمل اللائق للأزمات، راجعوا المعهد العالي للدراسات الدولية، أزمة منظمة العمل الدولية وفيدي، ل. (نسخة) التوظيف في الاستجابة للأزمات. تقرير تحليلي لمشروع بحث «تعزيز التوظيف في الاستجابة للأزمة»، جنيف 2005. لمنظور طويل الأجل، راجعوا المبادئ التوجيهية التشغيلية للتنمية الاقتصادية المحلية لمنظمة العمل الدولية في حالات ما بعد الأزمة، جنيف 1997

خصائص النزاع وبيئات ما بعد النزاع

نظرا إلى أن احتمال حصول النزاعات المسلحة أكبر في البلدان الأقل نموا (LDCs)، تقدم حالات ما بعد النزاع تحديات فريدة من نوعها تتميز بالتالي:

- مؤسسات ضعيفة، خدمات اجتماعية واقتصادات معطلة، اقتصادات ضعيفة أو معطلة، واستنزاف كبير للقدرات على كافة المستويات. بالمقارنة مع إعدادات ما بعد الكارثة، سوف تكون هناك حاجة أكبر لدعم السياسات وتنمية المؤسسات وقدرات التصدي
- عدم الاستقرار على المستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، مثل عدم استقرار السياسات، وارتفاع معدل التضخم، الخ
- تدمير الأصول المنتجة وغير المنتجة الأمر الذي يجعل الناس يفرون من مناطقهم، ما يساهم في عدم الاستقرار وزيادة مستوى الهشاشة
- ندرة الرأسمال البشري، ونقص المهارات، وغياب الخدمات الذي طال أمده، وعدم إمكانية الوصول
- استمرار انعدام الأمن، وغياب القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان
- تدمير الرأسمال المادي مثل الطرقات والأسواق والكهرباء، وأنظمة الاتصالات، الخ
- تدمير الرأسمال الاجتماعي: العلاقات والهياكل المجتمعية غالبا ما تدمر، إلى جانب فقدان الثقة في المؤسسات المحلية والسلطات الرسمية، وبالتالي هناك حاجة ماسة للحوار الاجتماعي من أجل إعادة بناء الثقة في المؤسسات ودعم التماسك الاجتماعي والمساهمة بالتالي في منع وقوع النزاع
- نظرا لنطاق الدمار والخراب الواسع على الأصول البشرية والجسدية والاجتماعية والطبيعية (المذكورة أعلاه)، تكون سرعة الانتعاش أبطأ عادة من فترات ما بعد النزع.
- كما قد يشكل وجود اقتصاد حرب ومنافع محققة كوابح محتملة تحديدا في القطاعات التفاعلية والتعدين وصيد الأسماك والتشجير والحياة البرية.

3.1 الكوارث

قد تنشأ الكوارث من المخاطر الطبيعية (الجيولوجية والبيولوجية والمائية والجوية) أو قد نجم عن العمليات ذات الصلة بالإنسان (تغير المناخ والتدهور البيئي والمخاطر التكنولوجية). وغالبا ما توصف بأنها نتيجة لمزيج من التعرض لخطر، وظروف الضعف التي تكون موجودة، والقدرة أو التدابير غير الكافية للحد من العواقب السلبية المحتملة أو مواجهتها.

عندما يتعرض السكان المهمشين لأحداث خطرة متكررة أو دورية مثل الجفاف، غالبا ما تكون حالات الطوارئ الإنسانية نتيجة لذلك، ليس فقط نتيجة الحدث الأخير، ولكن نتيجة الآثار التراكمية لعدد من الأحداث السابقة. ويشار إلى هذه الحالات على أنها **حالات الطوارئ بطيئة الظهور**، التي تعرف على أنها تلك التي تبرز نتيجة لأكثر من حدث واحد فريد ولكن تظهر تدريجيا مع مرور الوقت، في كثير من الأحيان على أساس التقاء أحداث مختلفة. عندما تفشل سبل العيش باستعادة المرونة الكاملة بعد حدث بطيء الظهور، مثل آثار تغير المناخ والجفاف، تدهور الأرض أو المياه، فإن أي حدث لاحق، حتى لو كان أقل حدة، قد يدفعها بسرعة أكبر إلى حالة حاجة إنسانية حادة. إذا لم تتم استعادة سبل العيش أو تعزيزها بين الأحداث من خلال أنشطة الإنعاش والتنمية، قد تؤدي مخاطر أصغر وأصغر إلى دفع الأسر عن الحافة، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة.

الكارثة هي واقعة، طبيعية أو من صنع الإنسان، تسبب دمارا واسع النطاق وضيقا، أي كارثة. في السياق الاجتماعي، الكارثة هي اضطراب خطر في سير العمل في المجموعة أو المجتمع مما يسبب خسائر بشرية أو مادية أو اقتصادية او بيئية على نطاق واسع، تتجاوز قدرة المجموعة أو المجتمع المتضررين على مواجهتها من خلال استخدام مواردها الخاصة.

UNISDR 2009

خطر كارثة. الخسائر المحتملة الناجمة عن الكوارث في الأرواح، والحالة الصحية، وسبل العيش والأصول والخدمات، والتي يمكن أن تحدث في مجتمع معين أو مجموعة ما خلال فترة زمنية محددة في المستقبل.

UNISDR

الحد من مخاطر الكوارث (DRR) مفهوم وممارسة الحد من مخاطر الكوارث من خلال جهود منهجية لتحليل وإدارة العوامل المسببة للكوارث، بما في ذلك من خلال خفض التعرض للمخاطر، وهشاشة الناس والممتلكات بشكل أقل، والإدارة الحكيمة للأراضي والبيئة، وتحسين الاستعداد للأحداث السلبية.

UNISDR 2009

في كثير من الأحيان تكون الخطوط الفاصلة بين أنواع الطوارئ غير واضحة. على سبيل المثال، يتم تصنيف الفيضانات عادة على أنها سريعة الظهور. ومع ذلك، قد يستغرق وصول الأمطار الغزيرة التي تهطل على المنبع إلى الأنهار والفيضانات على المجتمعات في المصب شهرا كاملا. ومع ذلك، فإن السبب في تمييزنا ما بين الأحداث بطيئة الظهور وسريعة الظهور واضح وصريح: يمكن التخفيف من حالات الطوارئ المكتشفة بواسطة الاستجابة المبكرة.

وتهدف استراتيجيات التخفيف الحد من أو التقليل من حجم تغير المناخ على المدى الطويل، في المقام الأول عن طريق خفض أو منع انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري. يعكس اتفاق باريس في المؤتمر الواحد والعشرين للأطراف (COP 21) اعترافا مهما بالروابط المشتركة بين إجراءات التصدي لتغير المناخ من جهة، والتوظيف، والاندماج الاجتماعي من جهة أخرى. بل هو أيضا دعوة إلى الجهات الفاعلة في عالم العمل للقيام بدورها.

يركز إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث عام 2015 في سنداي، اليابان، على الوقاية. إنه اتفاق طوعي غير ملزم لمدة 15 سنة، يقر بأن الدولة تضطلع بدور أساسي للحد من مخاطر الكوارث ولكن ينبغي تقاسم هذه المسؤولية مع الجهات المعنية الأخرى بما في ذلك الحكومة المحلية، والقطاع الخاص، وغيرها. من خلال أهداف قابلة للتحقيق، يهدف الإطار إلى تحقيق «خفض كبير في مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل العيش والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والشركات والمجتمعات والدول».

أداة **7.1** COP 21 اتفاق باريس 2015

أداة **8.1** **FACTSHEET:** Sendai Framework Chart UNISDR, 2015

خصائص بيئات ما بعد الكارثة

- تكون الحاجة إلى دعم السياسات والتنمية المؤسسية وقدرات التصدي في ظروف ما بعد الكوارث أقل وضوحا من أوضاع ما بعد انتهاء النزاع.
- تكون القدرات البشرية والعمالة الماهرة عادة متاحة أكثر داخل البلد مما كانت عليه في أوضاع ما بعد انتهاء النزاع. في حين أنه قد تم محو أصولهم، إلا أن الناجين لا يفقدون مهاراتهم، في حين أنه في حالات النزاع التي طال أمدها قد تكون غير متوفرة المهارات تماما لأنه لا يوجد تدريب ولا شركات لسنوات أو عقود.
- قد يزيد التماسك الاجتماعي في أعقاب وقوع كارثة. إذ غالبا ما تساعد منظمات المجتمع والهياكل الاجتماعية الناس على التكيف مع تبعات الكارثة والتعافي منها.
- غالبا ما تحدث الكوارث دوريا في نفس الدول. لذا يجب ويمكن بناء الخبرات من الكوارث السابقة وتدابير التأهب للكوارث في عمليات التعافي من الكوارث.
- غالبا ما تكون الكوارث فرصة لوضع تدابير التخطيط قبل وقوع الكارثة، رغم أن الاستجابة للكوارث الطبيعية لا تزال محصورة بمساعدات الإغاثة الإنسانية وإدارة الطوارئ.
- من المتوقع أن يكون الانتعاش أسرع في أعقاب كارثة طبيعية مفاجئة مما هو عليه في حالات ما بعد النزاع.
- لقد أدت المساعدة الدولية في بعض الأحيان إلى تضخم واختلالات في الأسواق مدفوعة من العرض ومدفوعة من الطلب، على سبيل المثال تضخم الأجور من خلال أموال نقدية غير مدروسة لبرامج العمل أو العاملين في المجال الإنساني الذي حصلوا على أجور أعلى.

4.1 المرونة

يمكن وصفها المرونة بأنها قدرة الأسر والمجتمعات المحلية والنظم على توقع آثار الصدمات والضغوط والتهديدات (مثل الكوارث الطبيعية، والأوبئة، وعدم الاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي أو النزاع) وتحملها والتكيف معها والتعافي منها بالطرق التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الضعف. وبالتالي فإن المرونة هي هدف وليست نهجا أو نشاطا في حد ذاتها.

يحمل مفهوم المرونة أهمية خاصة باعتبارها محورا للبرمجة الإنسانية والإنمائية في السياقات المتكررة والمعقدة والصدمات الديناميكية. إذ يتم بناء المرونة قبل الأزمات وأثناءها وبعدها، وتركز على القدرة على التغلب على الأزمات بدلا من منعها. وتحتاج هذه القدرات إلى تطوير على المستوى الوطني قدر الإمكان، حتى لا تضطر إلى الدول الاعتماد على المساعدات الخارجية لمواجهة الأزمات.

وينطوي تعزيز الصمود على التخطيط على المدى الطويل، وتضمين ثقافة التبادل والتعلم والاختبار، واتخاذ نهج أكثر تكاملا لإدارة المخاطر، ومراجعة أضعف أجزاء النظام بأكمله.

يستخدم مفهوم المرونة في مجموعة متنوعة من الطرق. على سبيل المثال، يوفر الجدول التالي بعض التوجيه في ما يتعلق بكيفية قياس المرونة باستخدام أربعة مناطق لقياس قدرات التكيف بهدف تحديد قدرة المجتمعات المحلية (انظروا الجدول أدناه)[5].

المرونة. قدرة نظام على خفض آثار حدث خطر أو منعها أو توقعها أو استيعابها والتكيف معها أو التعافي منها بالوقت المناسب وبطريقة فعالة، بما في ذلك من خلال ضمان الحفاظ على البنى والوظائف الأساسية وتأهيلها وتحسينها.

خطة الأمم المتحدة للعمل على DRR من أجل المرونة 2013

يتطلب اعتماد نهج الصمود في عالم العمل إشراك ممثلين من القطاعين العام والخاص، لاسيما أصحاب العمل ومنظمات العمال والحكومات والمجتمعات والشركات والتعاونيات وممثلي التنمية الاقتصادية المحلية. وتعتبر التغطية الوافية الواسعة من حماية[6] العمالة والحماية الاجتماعية، وخلق فرص عمل نوعية ومصادر الدخل لتأمين سبل العيش، واحترام الحقوق الأساسية في العمل مفاتيحا

5 نوريس وآخرون. مرونة المجتمع كمثال مجازي، نظرية، مجموعة من القدرات، واستراتيجية الاستعداد للكوارث، المجلة الأميركية لعلم النفس المجتمعي (2008): ص. 135

6 تقرير الحماية الاجتماعية العالمي *2014/15*: يغطي مفهوم الحماية الاجتماعية الذي تنتهجه منظمة العمل الدولية كافة التدابير لتقديم الاستحقاقات، سواء بشكل نقدي أو عيني، لتأمين الحماية، في جملة أمور، من (أ) قلة الدخل المتعلقة بالعمل (أو عدم كفاية الدخل) بسبب المرض أو العجز أو الأمومة، إصابات العمل والبطالة والشيخوخة، أو وفاة أحد أفراد الأسرة؛ (ب) عدم الوصول (بأسعار معقولة) إلى الرعاية الصحية؛ (ج) دعم غير كاف من الأسرة، ولاسيما للأطفال المعالين، (د) الفقر والاستبعاد الاجتماعي بشكل عام.

المؤشرات المحتملة للمرونة

1. النمو الاقتصادي

- وضوح المخاطر والتعرض للأخطار
- مستوى تنوع الموارد الاقتصادية
- الإنصاف في توزيع الموارد

2. المعلومات والتواصل

- الروايات
- وسائل الإعلام المسؤولة
- المهارات والبنية التحتية
- مصادر موثوقة للمعلومات

3. الرأسمالية الاجتماعية

- تلقي الدعم الاجتماعي
- التصور (المتوقع) للدعم الاجتماعي
- التعلق الاجتماعي (العلاقات غير الرسمية)
- الروابط التنظيمية والتعاون
- مشاركة المواطن والقيادة والأدوار (العلاقات الرسمية)
- الإحساس بالانتماء للمجتمع
- التعلق بالمكان

4. المهارات المجتمعية

- العمل المجتمعي
- التفكير النقدي ومهارات حل المشاكل
- المرونة والإبداع
- الفعالية والتمكين الجماعيين
- الشراكة السياسي

سبل العيش. تتكون سبل العيش من القدرات والأصول (المخازن، والموارد، والمطالبات والوصول) والأنشطة المطلوبة للتمكن من العيش.

منظمة العمل الدولية المرادفات

الاستعداد. المعارف والقدرات التي وضعتها الحكومات، ومنظمات الاستجابة المهنية والانتعاش والمجتمعات والأفراد بهدف توقع الأحداث أو حالات الخطر المحتملة أو الوشيكة أو الحالية والاستجابة لها والتعافي من اثرها على نحو فعال.

UNISDR 2009

رئيسية لتوفير المرونة الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة مخاطر متعددة، ولا يمكن ضمانها إلا من خلال الاستعداد العالي، والقدرة على الاستجابة والتعافي.

في 2014، أنفق العالم 24،5 مليار دولار على التدخلات الإنسانية[7]. وفي العام عينه، تم إنفاق 0.4 في المائة فقط من مساعدات التنمية لما وراء البحار على الوقاية والاستعداد بحسب ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة[8]. غير أن الاستثمار في بناء القدرة على التكيف والوقاية يقلل من التأثير السلبي للنزاعات والكوارث البطيئة أو المفاجأة، والتي تحدث الضرر الأكبر في ما يسمى حالات الهشاشة. في الواقع، كان مجموع الخسائر الاقتصادية التي تعزى إلى تأثير الكوارث الطبيعية بين عامي 2005 و2015 أكثر من 1.3 تريليون دولار. فرغم انه من المستحيل وقف خطر مثل إعصار أو زلزال، من الممكن منعه أو تخفيض عمق أو حجم تأثيره السلبي على بلد أو مجتمع، قبل أن يصبح كارثة. يساعد التخطيط للمستقبل ووضع العناصر الرئيسية للاستجابة مقدما الجميع على فهم ما يجب القيام به ومن يفعل ماذا، وهذا يساعد على إنقاذ الأرواح وسبل العيش عند حصول أزمة.

الاستعداد هو عملية مستمرة لتنفيذ التدابير التي تمكن المعنيين من أن يكونوا مستعدين وقادرين على الاستجابة، ومن ثم بشكل دوري تكرار، تحديث أو اختبار هذه التدابير من أجل سد الثغرات، وبناء القدرات، وتعزيز علاقات العمل وتوضيح الأدوار والمسؤوليات. من هذا المنطق، يعتبر الاستعداد حجر الزاوية في القدرة على التكيف. في حين أن تحليل المخاطر والمراقبة هما حجر الزاوية للاستعداد لأن العملية تولد المعلومات حول المخاطر التي يحتمل أن تحدث (تحليل المخاطر) ثم ‹تدق ناقوس الخطر› (الرصد) لتمكين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية من التحرك بسرعة بحسب معلومات الإنذار المبكر.

أداة **8.1 bis**

دليل: مصطلحات UNISDR للحد من مخاطر الكوارث، الأمم المتحدة 2009

الاعتراف بالترابط: من الهشاشة على الصمود

قد يكون من السهل قياس توجيه الجهود والتمويل من أجل الاستجابة المكلفة قصيرة المدى غالبا للأزمات، والتدخلات في مرحلة ما بعد النزاع وتحقيق نتائج أكثر إلحاحا، ولكن هذا قد ينتقص أيضا عن غير قصد من الجهود العالمية للحفاظ على السلام. إذ لا يمكن تحقيق نهج يركز على الإنسان والالتزام بعدم ترك أي

7 تقرير المساعدة الإنسانية العالمي *2015*:
http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2015/06/GHA-Report-2015_-Interactive_Online.pdf.

8 جاي كيليت واتش سويني: تقرير مركب: تحليل آليات التمويل وتدفقات جمع التبرعات لتحسين الاستعداد للحالات الطارئة، مبادرات تطوير (2011).

أحد من خلال رد فعل مسكّن للصدمات عندما تشير الدلائل إلى أنه كان بالإمكان تفاديها وتجنب المعاناة الإنسانية والخسائر الاقتصادية. لذلك، فإن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والكوارث وتعزيز صمود الناس من اجل مقاومة وتكيّف، وانتعاش وتحويل أفضل عند مواجهة الصدمات المعقدة والضغوط تعني اعتماد التركيز على الأوضاع الهشة. في حين تشكل الأزمات جزءا لا يتجزأ من عمليات التنمية، قد خفض تأثيرها المدمر إلى حد كبير إذا تم إطلاق علامات الإنذارات المبكرة التب تؤدي إلى اتخاذ الإجراءات المبكرة والوقائية.

يتطلب التركيز على الوقاية زيادة التركيز، والعمل كنظام واحد للأمم المتحدة، على الحد من وإدارة مخاطر الكوارث وحالات الطوارئ المعقدة، والنزاعات العنيفة، وحالات الطوارئ الصحية وكافة أنواع الصدمات، بما في ذلك التهجير القسري. وقد برز بناء المقاومة لكافة أنواع الصدمات والضغوط، والتعافي بشكل أفضل وأسرع، كمنطقة عمل مشترك رئيسية لجدول أعمال التنمية العالمية (راجعوا الفصل *3* آليات التنسيق العالمية القائمة)

الآثار المترتبة على الهشاشة والنزاعات والكوارث

5.1 ما أهمية التوظيف والعمل اللائق؟

في جمعيتها العمومية رقم 70 يوم 15 سبتمبر عام 2015، أطلقت الأمم المتحدة رسميا جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة الذي حلت محل الأهداف الإنمائية للألفية. تشكل البلدان التي تواجه أوضاعا هشة على نحو متزايد البؤر المتبقية من الفقر المدقع. في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية أنفسها لم تأخذ الطبيعة المحددة للهشاشة في الاعتبار بشكل فعال، يلزم جدول الأعمال الجديد مجتمع التنمية الدولي من خلال ضمان أن تقوم كافة الدول بتحقيق 17 هدفا، في روح «عدم ترك أحد». إن جدول الأعمال الجديد أوسع نطاقا بالمقارنة مع الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يتجاوز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدمج مجالات جديدة للاستدامة البيئية وبناء مجتمعات سلمية ومؤسسات قادرة. وهو يطمح إلى القضاء على الفقر وتحقيق المساواة في كافة المجتمعات خلال خمسة عشر عاما. تجدون أدناه أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة للمشاركة في الإعدادات الهشة:

أهداف التنمية المستدامة الأكثر ملاءمة لتعزيز التوظيف والعمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث

١ القضاء على الفقر	4.1 الحق بالموارد الاقتصادية وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية 5.1 بناء القدرات	١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة	2.10 تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
٣ الصحة الجيدة والرفاه	3.د تعزيز قدرة كافة الدول في ما يتعلق بالمخاطر الصحية	١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة	5.11 تعزيز قدرات التكيف والمرونة
٥ المساواة بين الجنسين	1.5 وضع حد لكافة أشكال التمييز 5.2 وإنهاء كافة أشكال العنف 5.أ إجراء الإصلاحات لإعطاء المرأة حقوقاً	١٣ العمل المناخي	1.13 مكافحة آثار تغير المناخ، الأهداف (تعزيز المرونة والقدرة على التكيف 3.13 تحسين القدرة البشرية والمؤسسية على تخفيف التغيير المناخي، التكيّف
٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد	2.8 إلى 10.8 (الإنتاجية الاقتصادية، خلق فرص العمل اللائق، السياسات الموجهة نحو التنمية،كفاءة الموارد العالمية، عمالة الشباب، عمالة الأطفال، حقوق العمل، الصحة والسلامة المهنية، المؤسسات المالية المحلية)	١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية	6.16 المجتمعات السلمية: مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة والشفافية 7.16 ضمان صنع القرار المستجيب، والشامل والتشاركي والممثل على كافة المستويات 11.16 تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة

نص تقرير «التنمية البشرية» لعام 2015 على أن «الصلات بين النزاعات والعمل تعزز بعضها البعض. إذ قد يساعد العمل في بناء السلام، وظروف العمل السيئة مع البطالة، عندما تتداخل مع أي سخط اجتماعي آخر، يمكن أن تزعزع الاستقرار. ‹ويخلص التقرير إلى أن «خطة العمل اللائق وإطار التنمية البشرية يعززان بعضهما البعض».

أداة **9.1** **تقرير التنمية البشرية:** العمل على التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015

في حين قد تعيق الأزمة جهود التنمية في مجتمع ما، يمكنها أيضا أن تقدم «فرصة» للتحسينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ إذ تكون المجتمعات في بيئة ما بعد الأزمة في كثير من الأحيان أكثر تقبلا للتغيير. وتستطيع الحكومات ووكالات المساعدة الاستفادة من هذا الوضع لتصميم برامج تهدف إلى الحد من سرعة التأثر، وتعزيز آليات التصدي، وتعزيز الحكم الرشيد وتحسين البنية التحتية وهلم جرا.

وتحدد سياسة الأمم المتحدة لخلق فرص العمل في مرحلة ما بعد النزاع، وتوليد الدخل وإعادة الإدماج لعام 2009 إطار سياسة مشترك للارتقاء بمستوى جهود إنشاء الوظائف وإعادة الإدماج وتنسيقها التي تقوم بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتقترح السياسة مجموعة شاملة من مبادرات السياسات العامة والمبادئ التوجيهية والتوجيهات التنظيمية لدعم التدخلات في كل من المنبع والمصب على الصعيد القطري في إعدادات ما بعد النزاع. كما يولى اهتمام خاص لاحتياجات وقدرات المجموعات المتأثرة بالنزاع، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والشباب العاطلين عن العمل (العديد من هذه التدخلات موصوفة في المقطعين 3.5 و4.5).

وتنص مذكرة تنفيذية مصاحبة (أداة x.1 المدرجة أدناه) على التنفيذ والترتيبات المؤسسية في ما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة في هذا المجال (راجعوا أيضا 2.5).

الشكل 1: البرنامج على ثلاثة مسارات متزامنة (منحنيات قياس كثافة البرامج)

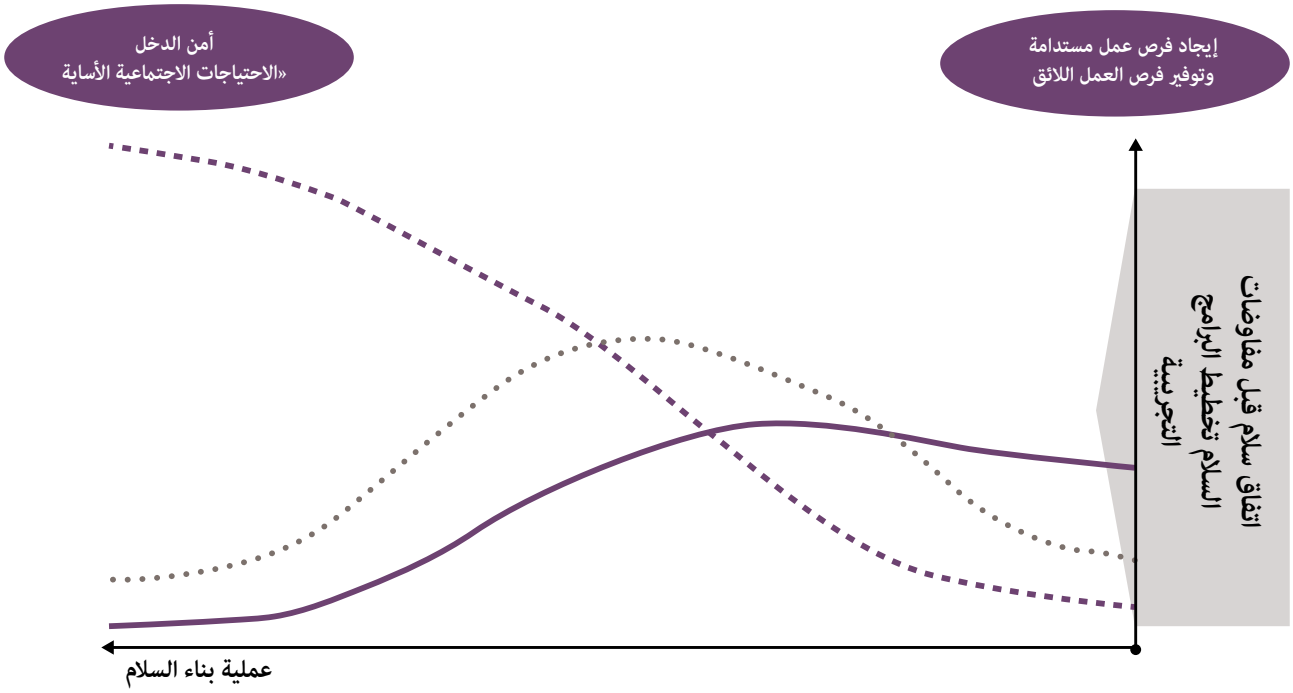

«تحتاج إعادة بناء مجتمع محطم إلى أكثر بكثير من الطوب والقذائف. في كثير من الأحيان، يكمن التحدي الأعمق في استعادة الناس لشعور الفرصة والكرامة والأمل. وتشكل فرص العمل وتوليد الدخل عناصر أساسية للحل بعد انتهاء النزاع. وبالنسبة للمجتمعات والأفراد، يمكن أن يوفر خلق فرص العمل والدخل المنتظم وسيلة للبقاء والانتعاش. بل هي أيضا مفاتيح للوصول إلى الشباب وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والعائدين. باختصار، توليد فرص العمل أمر حاسم لبناء السلام «.

سياسة الأمم المتحدة لمرحلة ما بعد النزاع، خلق فرص العمل وتوليد الدخل وإعادة الإدماج

أداة 10.1 سياسة الأمم المتحدة لخلق فرص العمل بعد انتهاء النزاع وتوليد الدخل وإعادة الإدماج، 2009

أداة 11.1 ملاحظات الأمم المتحدة التوجيهية التشغيلية في كامل النظام من أجل خلق فرص العمل في مرحلة ما بعد النزاع وتوليد الدخل وإعادة الإدماج، 2009

يعني استهداف تحقيق السلام والصمود أن فرص وتدخلات العمل اللائق تحتاج أيضا إلى استهداف بعض أسوأ الحالات الإنسانية في العالم. إذ لا يكون بعض هذه المشاكل عابرا ولكن حالات الطوارئ طال أمدها (على سبيل المثال، مستويات عالية باستمرار من سوء التغذية في منطقة الساحل)، التي لا تزال موجودة حتى في حالة عدم وجود صدمات مثل الجفاف. كما أشار الأمين العام في تقريره للقمة الإنسانية العالمية: «رغم ما تقدمه المناهج الإنسانية والإنمائية الدولية من إغاثة ونهوض إلى الملايين، فإنها كثيرا ما تفشل في تحسين آفاق كثير من الناس بشكل مستدام في البيئات الهشة والمعرضة للأزمات. يبقى ملايين من الناس محاصرين في الاعتماد على المعونات على المدى القصير التي تبقيهم على قيد الحياة ولكنها تقصر في ضمان سلامتهم وكرامتهم وقدرتهم على التنمية والاعتماد على الذات على المدى الطويل».

دور منظمة العمل الدولية التاريخي في السلام والصمود

تستطيع منظمة العمل الدولية أن تؤدي دورا رئيسيا في تجاوز الفجوة الإنسانية والتنموية من خلال جدول أعمال العمل اللائق والملف متعدد التخصصات لمجموعة من التدخلات الممكنة. تحقق منظمة العمل الدولية نتائج فورية من حيث الوظائف وفرص التدريب على المهارات لضمان تأثير حقيقي على المدى القصير وكسب المصداقية بين السكان المحليين، والمؤسسات والشركاء للمساهمة طويلة الأجل بهدف تهيئة الظروف لإيجاد حلول دائمة. على سبيل المثال، في حالة عدم وجود فرص عمل مستدامة، تستطيع منظمة العمل الدولية أن تساهم في توفير منافع الحماية الاجتماعية للسكان المتضررين من الأزمة ليس فقط من أجل الحصول على دخل أو أمن الدخل، ولكن أيضا كأرباح الحرية والأمن والكرامة واحترام الذات، والأمل، وحصة في المصالحة وإعادة بناء مجتمعاتهم.

يمكن أن يكون العمل اللائق عاملا حاسما في كسر حلقات الهشاشة ويمكن أن يضع الأسس لبناء مستقر للمجتمعات المتضررة من الكوارث والنزاعات. كما قد يسهم العمل في المناطق الهشة في بلد ما في تمكين المؤسسات الوطنية بتهيئة بيئة مواتية لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية من خلال السياسات التي تعزز فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية. ومع ذلك، يجب أن تقترن هذه النشاطات بمشاريع تأتي بثمار السلام السريع من أجل تعزيز الدعم المحلي لمشاركة منظمة العمل الدولية.

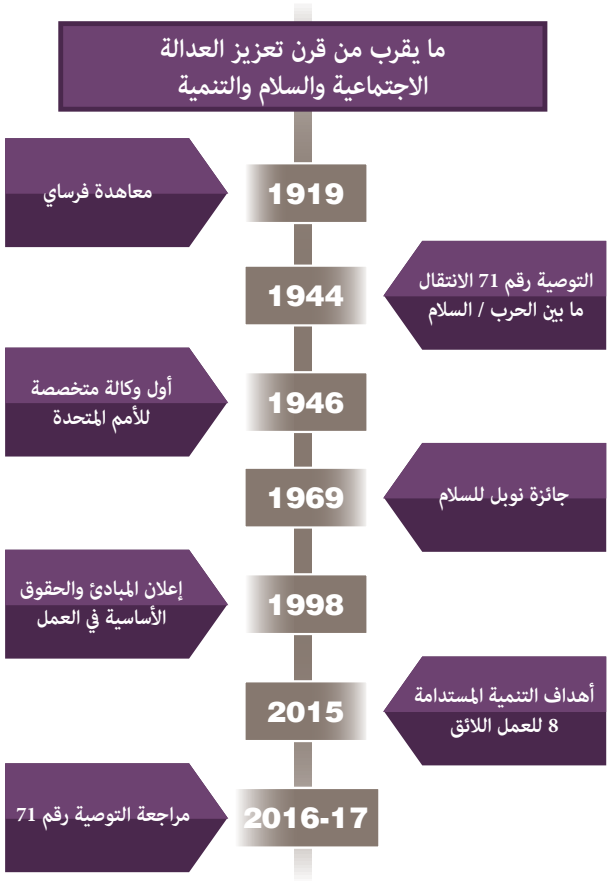

تـم إنشـاء منظمـة العمل الدوليـة نفسـها لمعالجة الأسـباب التي أدت إلى الحـرب العالميـة الأولى. التوصيـة رقـم 71، التي اعتمدت عنـد اقـتراب الحـرب العالميـة الثانية مـن نهايتها، توجه اسـتجابة منظمـة العمل الدوليـة نحو دعم العدالة الاجتماعية للمسـاهمة في تحقيـق المصالحـة بعـد الحـرب والانتعاش. كان مفهوم السـلام الـذي يتدفـق مـن العدالـة الاجتماعيـة دائمـا الأكـثر تعبـيرا لـدور منظمـة العمـل الدوليـة في المسـاهمة في السـلام. وقـد حصلـت منظمة العمل الدولية على جائزة نوبل للسلام عام 1969 بمناسبة الذكرى السـنوية الخمسـين لتأسيسها. ويتجسـد هذا النهج في كل مـن إعلان فيلادلفيا، والإعلانـات اللاحقة بما في ذلك إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (1998)، وإعـلان منظمـة العمـل الدوليـة بشـأن العدالـة الاجتماعيـة مـن أجـل عولمـة عادلـة (2008). يقـر إعـلان منظمـة العمـل الدوليـة بشـأن العدالـة الاجتماعيـة مـن أجل عولمـة عادلـة في ديباجته أن الوقـت قـد حـان لمواجهـة ‹التحديـات الرئيسـية لعـدم المسـاواة في الدخـل، واسـتمرار ارتفـاع معـدلات البطالـة والفقـر، وضعـف الاقتصـادات أمـام الصدمـات الخارجيـة ونمـو كل مـن العمـل غير المحمـي والاقتصـاد غير المنظم›. ويسـلط الإعلان الضـوء على دور اتفاقيـة سياسـة التوظيف، 1964 (رقـم 122)، كونها أداة حوكمة، وواقـع أن «أهـداف منظمـة العمـل الدولية الاسـتراتيجية الأربعة غـير قابلة للتجزئـة ومترابطـة ومتآزرة».

طيف متزايد لتدخلات التوظيف والعمل اللائق

بعـد أكـثر من 70 عاما على اعتماد التوصيـة رقم 71 أصبح الوضع أكـثر تعقيـدا، مـع التغيرات في طبيعـة النزاعات نفسـها وكذلك في الاسـتجابات اللازمـة. بالإضافة إلى النزاعات، طلـب أعضاء منظمة العمـل الدوليـة مسـاعدة هذه الأخـيرة أيضا لمعالجة أنـواع أخرى مـن الأزمـات، مثـل الكوارث. وتشـهد الخبرة التي تـم جمعها على الـدور الحاسـم لخلق فـرص العمل واسـتراتيجيات العمـل اللائق، ولاسـيما في الدول التي تعيش ظروفا هشـة، سواء بسبب النزاعات أو بسـبب الكـوارث[9]. ويؤكـد هـذا الالتـزام مـن جانـب الهيئـات المكونـة لمنظمة العمل الدولية مشـاركة منظمة العمل الدولية في توفـير نهج معيـاري منقح لفرص العمل والعمـل اللائق في حالات الهشاشـة، والنزاعات والكوارث.

أداة **12.1**

تقرير 5 (1): التوظيف والعمل اللائق من أجل السلام والمرونة: مراجعة توصية التوظيف (الانتقال من الحرب إلى السلام) 1944 (رقم 71)، منظمة العمل الدولية، 2015

أداة **14.1**

GB.320/POL/9: التعاون التقني في الدول الهشة، منظمة العمل الدولية، 2014

عندمـا يكـون الناس عاطلين عن العمل، يرتفـع احتمال تعرضهم للإغـراء أو التلاعـب للمشـاركة في أنشـطة عنيفـة. في البيئـات غـير المسـتقرة، قـد يعزز هـذا الاضطرابـات المدنيـة وفي الحالات الشـديدة التجنيـد مـن قبـل المتمردين، مـما يزيـد مـن خطـر الاضطـراب والنزاعـات. ولذلـك، يمكـن اعتبار البطالـة وما تخلقه مـن سـخط ومظالم – فضلا عـن انخفاض تكلفـة الفرصة البديلة للعنـف. تدمـر الأزمـات فـرص العمـل ومصـادر الدخـل، وسـبل العيـش والبنيـة التحتيـة والخدمات وتؤثر عـلى الإنتاجية وفرص العمـل للفئـات السـكانية المتـضررة، مـع آثـار مدمـرة في حالـة الأزمـات الممتـدة أو المطولـة، مـما يـؤدي كثـير مـن الأحيـان إلى محـو عقـود مـن العمل عـلى التنميـة. وعـلاوة على ذلـك، ضرب الأزمـات بالفعـل المهمشـين والضعفـاء أصعب.

9 قررت إدارة منظمة العمل الدولية وضع بند وضع معياري على جدول أعمال الدورة 105 (حزيران/ يونيو 2016) لمؤتمر العمل الدولي بشأن التوظيف والعمل اللائق من أجل السلام والمرونة: مراجعة توصية التوظيف (الانتقال من الحرب إلى السلام) *1944* (رقم *71*)، وذلك لمناقشة مزدوجة بهدف إعادة النظر في التوصية.

مشروع بحثي مشترك لمنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام على أثر برامج العمل على بناء السلام

ستقوم الوكالات الأربع بوضع تقرير وتوجيهات عملية بشأن كيفية تعزيز أثر برامج العمل على بناء السلام وكيف يمكن توفير التوجيه لتحسين مواءمة تصميم وتنفيذ البرامج القطرية في الأوضاع الهشة.

يشمل عنصر رئيسي في هذا البحث دراسات الحالة القطرية في ثلاث دول، وأول دولة حددتها اللجنة التوجيهية (SC) هي لبنان. الهدف من دراسة الحالة هذه هو تقديم تحليل متعمق للتكامل والتنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في ما يتعلق ببرامج العمل.

وسوف ننظر أيضا بمزيد من التفصيل في تأثير بناء السلام على برامج العمل المختلفة الممولة أو التي ينفذها صندوق بناء السلام، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البنك الدولي.

لقد جعل صندوق الشراكةوالثقة للهشاشة والنزاعات بين الأمم المتحدة والبنك الدولي هذا الأمر ممكنا.

العمل اللائق مهم في الأزمات وحالات الهشاشة

العمل اللائق هو أمر حيوي في المساهمة في الحد من الهشاشة، والاستقرار ما بعد الأزمة وإعادة الإدماج، مما يمهد الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي والسلام المستدام. ويستطيع العمل اللائق أن يحقق التالي:

- توليد أرباح السلام من حيث التوظيف والحماية الاجتماعية وحقوق الفرص للمجتمعات الأكثر تضررا من الهشاشة والنزاعات والكوارث.
- توفير الانتعاش بطريقة تشكل أرضية العمل لمسار التنمية الجديد (أي اعتبار الأزمة فرصة)؛
- تعزيز صمود الهيئات المكونة من خلال توفير الانتعاش أو الوقاية المركزين على العمل اللائق؛
- دعم وحماية أكثر الشعوب تأثرا مثل المقاتلين السابقين والأشخاص المشردين داخليا العائدين خلال وضع جهود إعادة الاندماج المستدامة.

وينبغي أن يشمل هذا المسار فرص العمل المنتج ويسلم بشكل متنوع الدخل العادل، الأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للعائلات، آفاق أفضل للتنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي، حرية الأشخاص في التعبير عن همومهم، وتنظيم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، والمساواة في الفرص والمعاملة بين كافة النساء والرجال.

يساعد العمل اللائق إخراج الناس والمجتمعات من الأزمة والدخول إلى الطريق نحو التنمية المستدامة. ويقدم أيضا للأشخاص المتضررين من الأزمة الحرية والأمن والكرامة واحترام الذات، والأمل، وحصة في المصالحة وإعادة بناء مجتمعاتهم.

ومن أجل تجهيز منظمة العمل الدولية بشكل أفضل للعمل في الحالات الهشة، قرر المدير العام عام 2015 إنشاء برنامج التعاون الإنمائي الرائد الذي أطلق عليه اسم «**وظائف للسلام والمرونة**». تم تصميمه كبرنامج توليد للوظائف في البلدان المتأثرة بالنزاعات والمعرضة للكوارث. وسوف يولي اهتماما خاصا باحتياجات الشباب العاطلين عن العمل، والعمالة الناقصة وذوي المهارات المتدنية، كونهم يشكلون مجموعة عرضة بشكل خاص للإقصاء الاجتماعي، وبالتالي يمكن أن يكونوا نقطة انطلاق لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. من خلال التدخلات مع هذه المجموعة وغيرها يستطيع البرنامج أن يسهم في بناء السلام والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي (راجعوا 2.6).

1.6 الآثار المترتبة على الهشاشة والنزاعات والكوارث بالنسبة إلى مجموعات وقطاعات ذوي الحاجات الخاصة

زادت الهشاشة والنزاعات والكوارث من الآثار السلبية على الأكثر تهميشا وحرمانا. كما أنها بمثابة موجه للضعف التي يمكن تحديده من خلال عدسات مختلفة. في المقابل، عند النظر في نهج أكثر تحديدا من منطلق قطاعي وجندري وشبابي أو حقوقي يمكن أيضا تحديد عوامل التغيير من أجل تعزيز فرص العمل والعمل اللائق.

الآثار المترتبة على الحفاظ على المبادئ الأساسية والحقوق في مكان العمل

يعتبر تنظيم استعادة سوق العمل أمرا مهما لمنع التمييز والاستغلال والتحرش الجنسي، والعنف، والعمل الجبري وانخفاض الأجور وظروف العمل التي لا تطاق، لاسيما للنساء والأطفال في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث.

ينص الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (FPRW) الذي اعتمد عام 1998 من قبل منظمة العمل الدولية على أربعة مبادئ وحقوق أساسية في العمل:

- القضاء الفعلي على عمل الأطفال
- القضاء على كافة أشكال العمل الجبري أو الإلزامي
- حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية
- القضاء على التمييز في التوظيف والمهنة

رغم عدم ذكر ذلك على وجه التحديد، إلا أن معظم الشكاوى حول انتهاكات FPRW تتعلق بالدول الهشة. إذ يتطلب تحقيق مبدأ الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية بالممارسة، من بين أمور أخرى، وجود الأساس القانوني الذي يضمن، أولا، فرض هذه الحقوق، وثانيا، وضع إطار مؤسسي، قد يكون ثلاثيا، بين منظمات أصحاب العمل والعمال أو مزيج من الاثنين معا. قد لا يكون هذا أمرا مسلما به، تحديدا في الأماكن الضعيفة.

تنطوي حالات النزاع الداخلي في كثير من الأحيان على التجنيد القسري والاندماج في القتال أو دعم القوات المسلحة من قبل الكيانات غير الحكومية على وجه التحديد، وحتى العبودية الصريحة. قد يتنشأ العمل القسري أيضا في سيناريوهات أخرى ما بعد الكارثة، وتحديدا خلال فترات غياب إنفاذ القانون وإدارة العمل.

قد يكون التمييز والإقصاء الناتج عنه أحد الأسباب الرئيسية للاضطرابات الاجتماعية التي قد تؤدي إلى نزاع داخلي، وبالتالي تكون الجهود للتغلب على هذه الحالات مهمة سواء في الوقاية أو إعادة الإدماج. مكافحة التمييز هو نهج وقائي ضروري لأنواع النزاعات العرقية والدينية وغيرها التي يمكن أن تتطور إلى اشتباكات مسلحة وحرب أهلية، ويعتبر تعزيز المساواة عاملا مهما في شفاء الجروح الوطنية بعد النزاعات وضمان التوزيع العادل للبرامج وحماية بعد الأزمات الوطنية.

قد يشكل عدم احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (FPRW) نقطة انطلاق للنزاع والهشاشة، وفي الوقت عينه قد يسهل تعزيز هذه المبادئ بناء توافق في الآراء في مرحلة ما بعد النزاع. حيث يتفق مع أولويات بناء السلام الوطني، والإصلاحات القانونية الممكنة وخطط التنمية التي ينبغي أن تعكس FPRW. ويمكن أيضا استخدام هذه المبادئ لبدء الحوار بين أصحاب المصلحة، وتحديدا بين الفئات الاجتماعية التي شتتها النزاع. ويعتبر دور منظمات أصحاب العمل والعمال، الذي ترسخ حقهم في حرية تكوين الجمعيات في اتفاقيات وإجراءات منظمة العمل الدولية التي تهدف إلى ضمان دورهم على المستوى الوطني، هو جزء لا يتجزأ من من عمل منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة، النزاعات والكوارث .

أداة **16.1** إعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، منظمة العمل الدولية، 1998

أداة **17.1** استراتيجية متكاملة لتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في الحالات الهشة، 2016

أداة **18.1**

تقرير (6): المبادئ والحقوق الأساسية في العمل: من الالتزام بالعمل إلى المناقشة المتكررة بموجب إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة ومتابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومنظمة العمل الدولية، 2012

الآثار المترتبة على منظمات العمال وأصحاب العمل

إحدى الحالات التي يجب معالجتها خاصة في حالات الأزمات الممتدة هي أن أصحاب العمل ومنظمات العمال قد يكونوا ضعفاء جدا أو غير تمثيليين، إما بسبب المناخ السياسي والاقتصادي الذي غالبا ما يؤدي إلى نزاعات، أو نتيجة للانهيار الاجتماعي أو الاقتصادي. ويمكن لبرامج منظمة العمل الدولية المساعدة في تأسيس أو إعادة تأسيس هذه المنظمات. قد تؤدي منظمة أصحاب العمل دورا أساسيا في حالات هشاشة والنزاعات والكوارث من خلال الانخراط في تمكين بيئة مواتية لإقامة المشاريع المستدامة. في أقرب وقت ممكن من عملية الانتعاش، وفي بعض الحالات حتى خلال العمليات الإنسانية، لا تولد الشركات المحلية فرص عمل للسكان المتضررين وحسب ولكنها تؤدي أيضا دورا حاسما في توفير السلع والخدمات اللازمة لإعادة الإعمار وسير البلاد. الأهم من ذلك، في أعقاب الكوارث والنزاعات، يمكن للانخراط المبكر من أرباب العمل في اقتصاد المساعدات على الأرض وفي السوق، أن يمهد الطريق أمام التنمية الاقتصادية المحلية من خلال خلق وتعزيز المنشآت المستدامة.

ويضطلع دور منظمات العمال في حالات الأزمات بالقدر عينه من الأهمية، رغم أنه عادة ما يأخذ شكلا مختلفا. في العديد من البلدان الواقعة في أزمات، وتحديدا في حالات النزاع، قد تكون النقابات الوطنية هذ المؤسسات الوحيدة إلى جانب القوات المسلحة التي تتمكن من البقاء خلال الأزمة، وتحديدا بعد النزاعات طويلة الأمد. في مثل هذه الحالات، تشكل مشاركتهم في الحوار الاجتماعي أمرا حيويا لتوفير مساهمة في مداولات الإنعاش الوطني، وضمان عدم إغفال احتياجات الناس العاملين في سياق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. وهي تعمل أيضا في بعض الحالات على توفير الإغاثة الفورية.

إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه النقابات في هذه الحالات هي أنها في كثير من الأحيان تعاني من الضعف الهيكلي والتنظيمي. وتحتاج النقابات العمالية، وتسعى، إلى بناء القدرات في فهم أفضل لدورها في تعزيز آليات الديمقراطية فضلا عن الآليات الإدارية والتنظيمية للنقابات.

الآثار المترتبة على الجندرين

يرتكز سعي منظمة العمل الدولية على المساواة بين الجندرين في اعترافها أن المساواة ليست مجرد قيمة جوهرية ومناسبة في حد ذاته، ولكنها تضطلع أيضا بدور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. غير أن الهشاشة والنزاعات الكوارث تؤثر بشكل مختلف على كل من النساء والرجال.

يعني تقسيم العمل بين الجندرين في الأسر والاقتصاد أن العديد من النساء يكنّ أقل قدرة على الوصول إلى الموارد الاقتصادية بما في ذلك الممتلكات والأموال والميراث والموارد الطبيعية وأقل قدرة على السيطرة على الموارد والعمليات ذات الصلة لمعالجة الأزمات. في حالات الكوارث، تكون النساء من دون حقوق ملكية للأراضي أو اللواتي تزرعن قطعا صغيرة الأكثر ضعفا وقد تجبرن على ترك الأرض تماما. بما انه يتم عادة التفاوض على ترتيبات الأرض والعمل من خلال الرجال، تفقد النساء في العديد من المجتمعات الوصول إلى كلا الأمرين إن لم يكن هناك رجل يمثلهن. على كل حال، تتراجع ظروف عمل المرأة في كافة الظروف. يزيد عبء العمل عليهن بشكل كبير بسبب تلف البنية التحتية والإسكان وأماكن العمل؛ والحاجة للتعويض عن انخفاض دخل الأسرة والخدمات الاجتماعية؛ وعلى الرعاية التي تقدم للأطفال الأيتام والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وكل هذا يحد من قدرتهن على الحركة والوقت لتوليد الدخل. بسبب الأنماط الديمغرافية وتغير بنية الأسرة، وتحديدا في أعقاب النزاعات، تصبح النساء في كثير من الأحيان مقدمات الخدمات ومقدمات الرعاية الوحيدات للأسرة. في أوقات الأزمات، ينخفض تعليم معظم الفتيات بسبب تشديد ميزانية الأسرة وزيادة الطلب على وقتهن، وتتضاءل فرص المرأة أكثر بسبب تراجع مشاركتهن السياسية وعودة ظهور المواقف الأبوية التقليدية. وتقع النساء أيضا فريسة للعنف المرتبط بتدهور القانون والنظام الذي يصاحب الأزمات، والاغتصاب الجماعي والخطف وتستخدم كسلاح في الحرب. تجمع وتفاقم المصاعب المرتبطة بالأزمة المساوئ القديمة.

في الوقت عينه، تعدّ النساء القوة الدافعة للإنتعاش بعد مرحلة النزاع والمصائب، وإن إشراك هذه القوة في أنشطة بناء الدولة

يوفر الأساس لاستراتيجيات التنمية الشاملة. وتدفع الأحداث العصيبة إلى إغتنام فرص لمعالجة التمييز القائم على الجندر وإنتهاك الحقوق. وتقديرًا لإحتياجات المرأة وقواها الخاصة، بعد تلك الأحداث، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1325 الذي يُعنى بالمرأة، والسلام والأمن وتمّت مراجعة تنفيذه عام 2015.

تعدّد مهارات النساء في إعادة الإعمار بعد الزلزال الذي أصاب ولاية غوجارات، في الهند

تبعًا للزلزال الذي أصاب ولاية غوجارات في الهند، وضعت منظمة العمل الدولية والرابطة النسائية للتوظيف الذاتي (سيوا) معًا مشروعا تجريبيا للبناء في عشر قرى يستهدف بشكل خاص النساء الحرفيات. وباستخدام نموذج تشاركي، حثّ هذا المشروع النساء على المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع المحلي.

ركز تدريب النساء على الحرف اليدوية وغيرها من المبادرات المدرة للدخل، وعلى إعادة بناء المأوى بالإعتماد على تقنيات تتطلب الكثير من العمالة لبناء مقاوم للزلازل، والصيانة الروتينية وأعمال الترميم. وارتكز المشروع على بناء مهارات متعددة بغية توفير التنويع المهني كأداة رئيسية للحد من المخاطر.

المصدر: «الجندر في الاستجابة للأزمات، ورقة حقائق منظمة العمل الدولية». البرنامج المركزي الدولي حول الاستجابة للأزمات والإعمار والإنعاش والتعمير، أيار/ مايو 2003

أداة 19.1 **الدليل:** الجندر وبناء الدولة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، 2013

أداة 20.1 **الدليل:** المساواة بين الجندرين في مشاريع التعاون الإنمائي، منظمة العمل الدولية

أداة 21.1 قرار رقم 1325 لمجلس الأمن الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن، 2000

أداة 22.1 **الدراسة:** تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 1325، 2015

أداة 22.1 bis **دليل:** كتيّب خاص بالجندر في مجال العمل الإنساني، IASC، 2006

الآثار المترتبة على الشباب

يشكل الشباب أكثر من ثلث السكان في البلدان المتضررة الضعيفة، وبالتالي هم يتمتعون بإمكانات هائلة للتغيير.[10] ويتطلّب توجيه طاقة الشباب وإبداعهم نحو السلام والمقاومة، تدخلات سريعة ومستدامة في التمكين الاقتصادي والمشاركة المدنية.

إن الشباب (15-24 سنة من العمر[11]) هم من بين الأكثر تضررًا من الأزمات وعلى الأرجح أن الأقلية منهم يعثرون على عمل. وتتضمن أسباب صعوبات الشباب في الحصول على العمل، نقص التعليم، والخبرة المهنية، والشبكات الاجتماعية والمهارات المتعلقة بالعمل والكفاءات. وتؤدي الفترات الطويلة من البطالة بالشباب إلى الخمول والإحباط واللجوء إلى أعمال الإعاشة في القطاع غير النظامي أو الأعمال الإجرامية من أجل توليد الإدخار. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تدفع الأزمات إلى تعرقل فرصهم التعليمية ونظم الدعم الاجتماعي. وقد يدفع تراكم هذه العوامل بهم إلى حلقة مفرغة من الفقر والاستبعاد الاجتماعي وجعلهم عرضة للتجنيد في القوات المسلحة والميليشيات والعصابات. وإن فئة الشباب من السكان هي غير متجانسة من حيث مواقف الحياة، والمسؤوليات والاحتياجات. على سبيل المثال، غالبًا ما يتولى الأشخاص الأكبر سنًا من بين هذه الفئة، وتحديدا أولئك الذين نشوا في ظل النزاع الذي طال أمده ويملكون القليل من المهارات الإنتاجية الملائمة لسوق العمل، مسؤولية دعم الآباء المسنين أو تربية أطفالهم. وقد لا يتحمل الأصغر سنًا منهم مثل هذه المسؤوليات، وبالتالي يميلون لإعطاء الأولوية للتعليم على العمل والإدخار.[12]

كما واتّضح أن الشباب هم في الكثير من الأحيان الفعاليات الاجتماعية الهامة في الأزمات. ويمكن أن يكونوا من بين الأعضاء الأكثر ظهورًا في المجتمع، فغالبًا ما يكونون في طليعة الحركات الاجتماعية، وعند تعزيز فرص التدريب والعمل المناسبة، يمكن أن يكون الشباب من بين أقوى المجموعات في القوى العاملة. ومن خلال التنديد بالظلم وطلب إجراء التغييرات، قد يكونوا مفتاحًا لعوامل التغيير الاجتماعي في الاستجابة للأزمات.

10 تقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتعاون – لجنة المساعدة الإنمائية: الدول الهشة لعام 2013: تدفقات الموارد والاتجاهات في عالم متحول، 2013.

11 تعريف الأمم المتحدة للفئة العمرية للشباب. قرار الجمعية العامة الجمعية/قرار/81/50، عام 1995.

12 موجز سياسة المعهد الدنماركي للدراسات الدولية: توظيف الشباب في الدول الهشة.

© ILO/M. Crozet

العقبات النموذجية أمام الشباب في البلدان المتضررة الهشة لدخول سوق العمل

على المستوى الشخصي/الاجتماعي:

- إنخفاض مستوى التعليم
- الأمية
- الآثار الجسدية والنفسية الناجمة عن النزاعات والعنف
- المسؤوليات العائلية المبكرة
- المعايير الاجتماعية التي تمنع المرأة من الانخراط في العمالة المنتجة

على المستوى المؤسسي:

- ندرة مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وتحديدا في المناطق الريفية
- ارتفاع تكاليف الالتحاق بالتعليم الثانوي
- فشل التدريب على المهارات المتاحة في إستهداف الشباب
- تحجّم التدريب على المهارات بعدد محدود من الصفقات
- عدم تطابق تدريبات المهارات المقدمة ومتطلبات السوق

على المستوى الوطني:

- فشل السياسات الوطنية في إستهداف الشباب مباشرة وإستفادتهم منها، على سبيل المثال من خلال نظام الحصص
- تقديم الشباب ومعاملتهم، بشكل أساسي، على أنهم يشكلون مخاوف أمنية
- مشاركة محدودة للشباب في صنع القرار ورسم السياسات
- فرص عمل محدودة في القطاع الخاص

السياسة DIIS الموجزة: توظيف الشباب في الدول الهشة، 2008

عام 2015، إعتمد مجلس الأمن القرار رقم 2250 (2015) الذي يعنى بالشباب والسلام والأمن. ويشدد هذا القرار على أهمية وضع سياسات للشباب التي من شأنها أن تسهم بشكل إيجابي في جهود بناء السلام، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يدعم المشاريع التي تهدف إلى تنمية الاقتصاديات المحلية، وتوفير فرص العمل للشباب والتدريب المهني، ورفع مستوى تعليمهم، وتعزيز مشاريع الشباب ومشاركتهم السياسية البناءة.

أداة **23.1** قرار مجلس الأمن رقم 2250، 2015

أداة **24.1** منشور: وظائف بعد الحرب، برنامج منظمة العمل الدولية المركز على الاستجابة للأزمات وإعادة الإعمار، 2003

الآثار المترتبة على الأطفال

أثـرت النزاعـات والكـوارث والهشاشـة سـلبًا عـلى حيـاة الأطفـال، وسـاهمت في تـأزّم الأحـوال العالميـة عـلى نطـاق أوسـع في حماية الطفـل. وغالبًـا مـا تفتقر الدول الهشـة أيضًـا إلى التدابـير الفعالة الأساسـية لحمايـة الأطفـال، حيـث يكونـون عرضـة للخطـر مـن أشـكال عديـدة تعـود إلى سـوء المعاملـة والاسـتغلال في مثل هذه الإعـدادات. وعلى سـبيل المثال، قد يحتاجـون إلى الحماية الأسرية وشـبكة أوسـع ويصبحـون بالتـالي وبـكل سـهولة ضحايـا للاتجـار والاسـتغلال الجنـسي والتجنيـد في القـوات المسـلحة، وغيرهـا مـن «أسـوأ أشـكال» عمالـة الأطفال.

وقـد ينحـرم الأطفال من التعليم والتدريـب، وأحيانًا لفترة طويلة، مـما يؤثـر على خياراتهم في المسـتقبل. ويمكن أن يسـبب مداخيل الأسرة المفقـودة والمنخفضـة، الناجمـة مباشرة عن أزمـة أو كارثة، آثـارًا مدمرة سـلبية على الأطفال إذ أنهـا تؤثر على غذائهم اليومي ومدخولهـم الغـذائي، وبالتـالي عـلى نموهـم (عـلى سـبيل المثـال، التقـزم). عـلاوة عـلى ذلك، يطيـل فقـدان الرعاية الآمنـة والكافية عنـد الأطفـال، وتعرضهـم وأفـراد عائلتهم إلى الصدمات النفسـية، مرحلـة الإنتعاش.

كـما يمكـن أن يجـبر الأطفـال عـلى الانضـمام إلى القوات المسـلحة في بعـض النزاعات اليومية. ويتشـارك الأطفـال الجنود العديد من التحديـات مـع كل مـن البالغين المقاتلـين والأطفال غـير المقاتلين، ولكنهـم أيضًـا يواجهـون صعوبـات فريـدة مـن نوعهـا. في هـذه الحـالات، وإلى جانـب مخاطـر القتال وحمل السـلاح في مثل هذه سـن المبكـرة، هـم يعانون من الإسـاءة البدنية والنفسـية، وتفرض عليهـم واجبـات قاسـية وعقوبـات، ويتعرضـون لتعاطـي الكحول والمخدرات. وبمجرد أن ينتهي النزاع، تكون إعادة إدماجهم معقدة للغاية ومحظرة في بعض الأحيان من قبل الدول، لأنهن لا يعتبرون ضحايـا محريريـن مـن الإنتهـاكات بل مجرمـين محتجزيـن إداريًا لفـترات طويلـة أو حتـى ملاحقين قضائيًا بشـبب مشـاركتهم. وفي بعـض الحـالات، يكـون مـن الصعب عـلى عائلتهم البحـث عنهم. وقد يحولهم النزاع إلى أيتام أو يدمر روابطهم الأسرية والمجتمعية.

الآثار المترتبة على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

تؤثر الكوارث الطبيعية والنزاعات المسـلحة بشـكل غير ملائم على الأشـخاص ذوي الإحتياجـات الخاصة. ووفقًا للمنتـدى التي أجرته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الإعاقة والتنمية، يسجل عمومًا معدل وفيات الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصـة في هـذه الإعـدادات أضعـاف وأربـاع معدل السـكان غير المعوقـين.[13] يبقـى ذوو الإختياجـات الخاصة من بـين الفئات الأقل ظهـورًا، وغير مذكورين إحصائيًا ومسـتبعدين مـن المجتمع. وعند إعدادات الكوارث والنزاعات، يتم أيضًا تجاهلهم كثيرًا، بما في ذلك أولئـك الذيـن كان لديهـم في الأسـاس عجـز ما قبل الأزمـة وأولئك الذيـن أصيبوا بإعاقة نتيجة لنـزاع أو كارثة. وغالبًا ما يتم التغاضي عنهم في برامج اللاجئين ومسـاعدة النازحين، بما أنه لا يتم التعرف عليهـم أو إحصائهـم في سـجل اللاجئـين وعمليات جمـع البيانات، فهـم محرومـون وغـير قادريـن على الوصـول إلى برامج المسـاعدة السـائدة نتيجـة للحواجـز الموقفيـة، والماديـة والاجتماعيـة؛ إنهـم منسـيون في إنشـاء الخدمات المتخصصة والهادفة؛ ويتم تجاهلهم في سـياق تعيين قيادة المخيم وهيـاكل الإدارة والمجتمع.

ونادراً ما يعترف بإمكانيات ذوي الإحتياجات الخاصة في المساهمة والمشـاركة؛ وكثـيرًا مـا ينظـر إليهـم عـلى أنهم غـير فعالين وليسـوا مـوردًا لحـل المشـكلة. وبالإضافـة إلى ذلـك، خلال التـشرد، كثيراً ما تتوقـف آليـات التصـدي للمجتمـع التقليـدي، بمـا في ذلـك الأسر والدول المجاورة الموسـعة وغيرهم من مقدمي الرعاية. ويمكن أن يجعـل فقـدان أفراد المجتمع الأشـخاص ذوي الإحتياجات الخاصة ضعفـاء للغاية وعرضة لمخاطـر الحماية.

وقـد يحتـاج الأشـخاص ذوي الإحتياجـات الخاصـة إلى الدعـم في الحصول على الإغاثة الخاصة والموجهة في حالات الطوارئ، والرعاية الطبية وخدمات إعادة التأهيل. ومثل جميع الأشخاص المتضررين من الأزمة، قد يحتاجون إلى دعم خاص لكسـب دخل وإنشـاء (أو إعـادة) رزقهم، والإعتماد على الذات، والمسـاهمة في مجتمعاتهم. وينبغـي تغطية التكاليف الإضافيـة المرتبطة بالإحتياجات الخاصة من قبل مخططـات الحماية الاجتماعية.

13 منتدى المائدة المستديرة حول الإعاقة والتنمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الحد من خطر الكارثة على الإعاقة الشاملة ومقاومتها، 11 حزيران/ يونيو 2014، http:// www.un.org/disabilities/documents/COP/COP7/cosp7_side_event_disaster_risk_resilience.pdf

الآثار المترتبة على المقاتلين السابقين

ينتج عن النزاعات المسلحة أعداد كبيرة من المقاتلين من الجيش، والمتمردين والجماعات شبه العسكرية، الذين يشكلون تهديدًا خطيراً للمجتمع وفي عملية إرساء السلام. من أكثر المهامات ضرورة، في الحالات بعد انتهاء النزاع مباشرة، هو نزع السلاح، والتسريح وإعادة إدماج هؤلاء المقاتلين في الحياة المدنية. وهذا أمر حيوي لضمان سلام حقيقي ودائم. وذلك يتطابق أيضًا على المتمردين والجنود النظاميين، حيث يؤدي إرساء السلام والتسريح في الكثير من الأحيان إلى خسارتهم وعائلتهم للدخل والرتبة فورًا. وبالتالي، يتوجب عليهم الإسراع في الحصول على المساعدة للانتقال من الحياة العسكرية إلى الحياة المدنية، وتحديدا لإيجاد فرص عمل، والسماح لهم بكسب العيش الكريم في مجتمعهم.

ما هو نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج؟

لقد أصبح نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج جزءًا لا يتجزأ من توطيد السلام بعد إنتهاء النزاع. وتعد أنشطة هذا المفهوم عناصر حاسمة للاستقرار الأساسي للمجتمعات التي دمرتها الحروب وأثرت على تنميتها على المدى الطويل. ويجب إدماج هذا المفهوم في مفاوضات عملية السلام، من خلال القيام بأنشطة متابعة لحفظ السلام وبنائه.

أن **نزع السلاح** هو الجمع، والتوثيق، والمراقبة والتخلص من الأسلحة الصغيرة، والذخيرة، والمتفجرات، والأسلحة الخفيفة والثقيلة التابعة للمقاتلين، وللسكان المدنيين في أغلب الأحيان.

إن **التسريح** هو تصريف نظامي ومخطط عن عمل المقاتلين الناشطين من القوات والجماعات المسلحة، بما في ذلك مرحلة «إعادة إدماجهم»، مما يقدم المساعدة قصيرة الأجل للمقاتلين السابقين.

إن **إعادة الإدماج** هي العملية التي بموجبها يكتسب المقاتلون السابقون وضعهم المدني ويحصولون على فرص عمل مستدامة ودخل. إنها عملية سياسية، وإجتماعية وإقتصادية ذات إطار زمني مفتوح، تجري أساسًا في المجتمعات المحلية على المستوى المحلي.

ويدعم ذلك المقاتلين السابقين في أن يصبحوا مشاركين ناشطين في عملية إرساء السلام من خلال:

- إزالة الأسلحة من المقاتلين؛
- إبعاد المقاتلين عن الهياكل العسكرية؛
- دمج المقاتلين إجتماعيًا وإقتصاديًا في المجتمع.

بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، تكون الوظيفة الملائمة مفتاحًا لإعادة الإدماج الاقتصادي، والاجتماعي والنفسي ولسلام دائم. وتتمتع منظمة العمل الدولية بميزة نسبية في نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج كسبتها من تجربتها في توليد فرص عمل من أجل سبل العيش من خلال بذل جهود في مجال إعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع.

الآثار المترتبة على اللاجئين وغيرهم من المشردين قسراً

تعد الهشاشة، والنزاعات، والكوارث المفاجئة والبطيئة من بين الأسباب الجذرية للنزوح القسري. إذ ينزح الناس بسبب انعدام الأمن والاضطهاد في مجتمعاتهم على أساس العرق، الدين، الجنسية، الأصل الرأي السياسي أو يهربون من الكوارث الطبيعية. ويقومون بمغادرة وطنهم والتوجه إلى الدول المجاورة كلاجئين أو أشخاص نازحين قسرًا أو في أماكن أخرى في البلاد كانازحين داخليًا. وقد يواجه أولئك الذين ينتقلون من وطنهم إلى مجتمع أو بلد مضيف المزيد من المخاطر بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان. وتهدد تلك المخاطر النساء والأطفال بشكل أكبر.

وعند وصولهم إلى المجتمع المضيف، قد يواجهون حاجز اللغة، والتمييز، والتحديات الإدارية واللوجستية وقد لا يصلون إلى أسواق العمل في ظروف لا تيسر إستمرارمهنتهم السابقة أو البحث عن وظيفة جديدة. ويمكن أن يفتقر اللاجئون والمشردون وآخرون مهجرون قسراً إلى فرص لكسب العيش وذلك لأسباب قانونية وعملية مثل الافتقار إلى المهارات، والرأسمال، والمدخرات، والمعدات ومساحة العمل، ... إلخ.

وأخيرًا، يجب الأخذ في الإعتبار أنه من الممكن أيضًا للاجئين وغيرهم من الأشخاص المشردين قسراً أن يؤثروا إيجابيًا على المجتمعات المضيفة بجلب المهارات، والمعارف والمواهب، وفي معظم الحالات، الإستعداد للعمل في المهن التي يكثر فيها الطلب عليها في الأسواق المحلية حيث يمكن أن يساعدوا في ملئ نقص الأيدي العاملة في تلك البلدان وفي بلدان العبور.

أداة **24.1 bis**

"Guiding principles on the access of refugees and other forcibly displaced persons to the labour market", ILO Tripartite Technical Meeting, 2016

أداة **25.1**

دليل: إستراتيجيات مشتركة لدعم «الحلول الدائمة» للمشردين داخليًا، واللاجئين العائدين إلى بلادهم، GCER وآخرون 2016

أداة **26.1**

ورقة عمل: معالجة التشرد المطول: إطار تعاون من أجل التعاون الإنمائي الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وآخرون، 2015

الآثار المترتبة على العمال المهاجرين

غالبًا ما يتم إهمال العمال المهاجرين وأفراد أسرهم خلال الأزمات. ونشأت العديد من الأزمات من هذا النوع (وتم معالجتها في العمل الإشرافي لمنظمة العمل الدولية) في السنوات الأخيرة، مما يؤثر على كل من العمال الموثوقين وغير الموثوقين – في أكثر الأحيان – الذين يجوز طردهم مع إشعار، وفي الكثير من الأحيان لا يتمكنون من جمع الأجور المتأخرة، وإستحقاقات الضمان الاجتماعي المكتسبة، وحتى في بعض الأحيان السلع المنزلية والأدوات المهنية. وتتمتع الدول بحق تحديد ما إن كان المهاجرون قد دخلوا الإقليم الوطني، ولكن بمجرد تواجدهم هناك، يحق لهم البقاء والعيش من دون تمييزهم عن المواطنين. وتُفرض شروط على حرمان المهاجرين من حقهم في العيش والعمل في البلدان المضيفة، حيث تتم حمايتهم بموجب إتفاقية منظمة العمل الدولية لهجرة التوظيف (منقحة)، عام 1949 (رقم 97)، وإتفاقية العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية)، عام 1975 (رقم 143)، فضلًا عن إتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

الآثار المترتبة على السكان الأصليين

يعيش غالبية الشعوب الأصلية والقبلية في معظم البلدان، في المناطق الريفية والنائية. ويتميزون عمومًا بالتهميش السياسي، والاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي إلى استبعادهم عن عمليات صنع قرار، وحتى في ما يتعلق بالمسائل التي تخصهم مباشرة، فعلى سبيل المثال، يسبب إستبعادهم عن عملية صنع القرار في إدارة الموارد الطبيعية، الذي لطالما كان متجذرا بالنزاعات المسلحة في العديد من البلدان.

وفي إطار زيادة الطلب العالمي على الطاقة، وأنشطة الصناعات الاستخراجية، وأوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية بسبب تأثيرات المناخ، تعد سبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية والقبلية مهددة وتنمية قدراتهم وفرصهم مقوّضة. ويعجّل الإستغلال المبالغ للموارد الطبيعية في الأراضي التي يشغلونها أو يستعملوها تقليديًا، بما في ذلك إزالة الغابات، والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، في تدهور بيئتهم الطبيعية، والتقليدية والتاريخية. وعلاوة على ذلك، أصبحت الهجرة آلية لتصدي عدد كبير من النساء والرجال المنتمين إلى جماعات الشعوب الأصلية والقبلية المواجهة لفقدان سبل العيش، والافتقار إلى فرص العمل اللائقة والمنتجة، بما في ذلك التوظيف الذاتية. وبالتالي، يعد العمال الأصليين، وتحديدا النساء الأصليات، من بين أكثر الفئات ضعفًا من المهاجرين في الوقت الراهن.

وفي حين يواجه الشعوب الأصلية والقبلية تهديدات على جبهات عديدة، إن دورها الهام في الإنتعاش ما بعد الكوارث، وبذل الجهود للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، بما في ذلك عن طريق معارفها وممارساتها التقليدية، هو مُعترف به في المادة 7 من اتفاق باريس عام 2015 المتعلق بتغير المناخ وإطار سينداي. بالتشاور معها، ومشاركتها، يمكن أن تساهم تلك الشعوب بشكل كبير في هذا الصدد، وفي حين يكفل إدراجها أيضًا إدراج الممارسات المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية.

ويكون إدراج هذه الشعوب أمرًا أساسيًا لإرساء السلام المستدام حيث تنجم النزاعات من النضال من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية. وكانت اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، عام 1989 (رقم 169) قاعدة أساسية لمفاوضات السلام في حربين مدنيتين طويلتا الأمد على الأقل، في غواتيمالا، ونيبال، وحالة هذه الشعوب في النزاعات الداخلية هي موضوع متكرر في تعليقات منظمة العمل الدولية ومساعدتها.

أداة **27.1**

صنع السلام والسلال: اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169، وعملية السلام في غواتيمالا، في غرف إيان، عام 2004

ضمان حقوق السكان الأصليين في غواتيمالا من خلال اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 179

في عام 1996، وافقت الأمم المتحدة على التوسط في مفاوضات السلام بين الأطراف المتحاربة في غواتيمالا على شرط أن يتفق أي اتفاق نهائي للسلام مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. وفي تاريخ غواتيمالا الحديث، تمّ حرم السكان الأصليين من حقوق أو تجاهلها، حيث كانت من الأولويات الأولى لعملية السلام التوصل إلى اتفاق على «هوية وحقوق السكان الأصليين في غواتيمال». وبما أن الأمم المتحدة لا تملك أية أداة لحقوق الشعوب الأصلية، أصحب اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، لعام 1989 (رقم 169) أداة قانونية حاسمة في عملية اتفاق السلام. وتستند أهمية هذه الوثيقة إلى أن يتم الإستشارة حول موضوع الشعوب الأصلية، والمشاركة في وضع السياسات والبرامج المتعلقة بحياتهم وتنظيم مجتمعاتها المحلية. بالإضافة إلى إنشاء آليات للتشاور مع السكان الأصليين على نطاق ومضمون اتفاق السلام، مهّد التصديق على إتفاقية رقم 169 التابعة لحكومة غواتيمالا إلى بناء قاعدة للتفاوض بشأن إيجاد حلول سلمية لمشاكل الأراضي التي تؤثر على مجتمعات الشعوب الأصلية. كما وتضمّن الإتفاق النهائي الموقع عن السلام موادًا لإنهاء التمييز ضد السكان الأصليين، وتوفير أفضل الرعاية الصحية والمدارس، وخلق الفرص الاقتصادية للفقراء، بما في ذلك إصلاح الأراضي.

الآثار المترتبة على الاقتصاد غير النظامي

يشمل الاقتصاد غير النظامي أكثر من نصف قوة العمل العالمية، وأكثر من 90 في المائة من المشاريع الكبيرة والصغيرة الحجم في كافة أنحاء العالم. ويزدهر الاقتصاد غير النظامي في ظل ارتفاع معدلات البطالة والتوظيف الناقصة، والفقر، وعدم المساواة بين الجنسين والعمل الهش. وفي كل أنحاء العالم، يتفاقم الوضع في

الأماكن الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث لا بديل آخر لجزء كبير من السكان عن التوظيف في الاقتصاد غير النظامي لتأمين سبل العيش.

ويلعب الاقتصاد غير النظامي دوراً هامًا في مثل هذه الظروف، لا سيما في توليد الدخل، بسبب السهولة النسبية في تأمين التعليم وأدنى متطلباته، والمهارات، والتكنولوجيا ورأس المال. إنمّا لا يكون لمعظم الناس خيارًا إلاّ في دخول الاقتصاد غير النظامي، ولكن ذلك يعود إلى حاجتهم للبقاء على قيد الحياة والوصول إلى الأنشطة الأساسية المدرة للدخل. ويتسم الاقتصاد غير النظامي بالعجز في إيجاد عمل لائق ومشاركة غير كافية من الفقراء العاملين. وقد أظهرت البحوث التجريبية الوافرة أن العمال في الاقتصاد غير النظامي يواجهون إرتفاه مخاطر الفقر من أكثر من أولئك العاملين في الاقتصاد النظامي. ونتيجة لهذه العوامل وغيرها، هناك تداخل هام، ولكن غير كامل، بين العمل في الإقتصاد غير النظامي والفقر والضعف. وفي حين تقدم بعض الأنشطة سبلًا معقولة لكسب الرزق والدخل، فمعظم الناس العاملين في الاقتصاد غير النظامي يتعرضون بطرق مختلفة لظروف عمل غير ملائمة وغير آمنة؛ ومستويات الأمية المرتفعة، وانخفاض مستويات المهارة وفرص التدريب غير الكافية؛ وإدخار مداخيل غير ثابتة، وغير منتظمة وقليلة نسبةً للعاملين في الاقتصاد النظامي؛ ويعانون من ساعات عمل أطول، ولا يتمتعون بحقوق التمثيل والمفاوضة الجماعية، وفي الكثير من الأحيان، تكون حالة عملهم غامضة أو مقنعة؛ ويضعفون جسديًا وماديًا أكثر بسبب عملهم في الاقتصاد غير النظامي، ويكونون إمّا مستبعدين أو بعيدين فعلًا عن الحصول إلى مخططات الضمان الاجتماعي، والصحة، والسلامة، والأمومة وغيرها التشريعات لحماية التوظيف.[14]

الآثار المترتبة على القطاعات

غالبًا ما يعتمد تعزيز الصمود أمام صدمات الأزمات، أو تحقيق الانتعاش المستدام واستعادة سبل العيش، على التدخلات المنهجية المرتبطة بإعادة بناء القطاعات الاقتصادية المحلية والصناعات التي من خلالها يمكن الوصول إلى الناس أو إنشاء العمل الإنتاجي.

14 في هذا السياق، تشكّل التوصية رقم 204 (R204) المعتمدة خلال مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيو عام 2015، معلمًا تاريخيًا لعالم العمل كما وهي أول معيار دولي يرتكز حصرًا على الاقتصاد غير النظامي في مجمله. راجعوا أيضًا: منظمة العمل الدولية، والسجل المؤقت، رقم 16، مؤتمر العمل الدولي، الدورة رقم 104، في جنيف، عام 2015.

يواجه صناع القرار خيارات تتعلق بالتمويل. يمكن أن يلقي نهج نظم، يرتكز على إستعادة سبل معيشة مستدامة، الضوء على مجموعة من التدابير اللازمة لتعزيز أو إعادة إنشاء الأقسام المتضررة من الصناعات والقطاعات سواء جراء الأزمات أو آثارها عند تضررها بالنزاعات أو الكوارث. وقد تقود الخبرات المكتسبة من القطاع المركز والتقييمات المستندة إلى الأنظمة، صنع القرار بإيلاء الأولوية في العمليات المادية، والاقتصادية والتجارية، ومجموعة التدخلات المطلوبة، سواء للتخفيف من أثر الأزمة المحتملة (إما نزاع أو كارثة) ولإعادة البناء بطريقة أفضل خلال فترة الانتعاش من الأزمة، بما في ذلك سبل تحسين الإنتاجية ونوعية الوظائف وتبادل العلاقات في الصناعات المحلية والقطاعات التجارية.

الآثار المترتبة على الشركات

لا يمكن التوظيف والتوظيف الذاتية الرجال والنساء المتأثرين بالنزاعات والكوارث في تأمين سبل عيش مستدامة. ويعد التوظيف ضروريًا لتسهيل الإنتعاش الشامل. وفي معظم بلدان العالم، يخلق إنشاء مؤسسات القطاع الخاص أكبر عدد من الوظائف. ومع ذلك، ففي البلدان المتأثرة بالنزاعات والكوارث، غالبًا ما تتضرّر الشركات بكافة أنواعها وأحجاماً بشكل كبير. وقد تكون النزاعات والكوارث قد دمّرت البنية التحتية المحلية وأعاقت عمل المستثمرين الأجانب والمشترين، ومنعت الشباب من التعليم وتنمية مهاراتهم، ووضعت المؤسسات المحلية في وضع يمنعهم البتّة من تأمين الطلبات أو الحصول على طلبات أخرى جديدة. علاوة على ذلك، غالبًا ما تتسم الأوضاع التي تترتب بعد انتهاء النزاعات والكوارث، بأعباء إضافية من الإشكالات وانعدام الأمن، بما في ذلك السرقة والنهب.

لذلك، من المهم تأمين بيئة تيسر إنشاء المشاريع المستدامة وتطويرها في المراحل الأولى من الإنتعاش، ليس فقط من أجل توليد الدخل وتأمين سبل العيش للسكان المتضررين بل أيضًا لأن الشركات تلعب دوراً حاسمًا في توفير السلع والخدمات اللازمة لإعادة الإعمار وتشغيل البلد.

وإن للحصول على التمويل أهمية خاصة في القطاع غير النظامي والمشاريع الصغرى. ويمكن للسياسات الواضحة أن تدعم وتسهل السياسات الرامية لتطوير الأسواق المالية النظامية، تحويل حيوية المؤسسات من غير النظامية إلى نظامية. وينبغي تعزيز الشركات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات بناء قدراتها المقدمة من أجل تحسين الإنتاجية وتوسيع نطاق فرص الوصول إلى الأسواق. ويمكن أن يكون دور الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة الشركات متعددة الجنسيات مفيدًا جداً لإعادة بناء المجتمعات والاقتصادات. وتساهم السياسات الرامية إلى تعزيز الروابط التجارية بين الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، في بناء المهارات، وينبغي الترويج لحفز النمو الاقتصادي. ومن خلال سياساتها المشتركة على المسؤولية الاجتماعية، قد تشترك المؤسسات المتعددة الجنسيات أكثر في الانتعاش والاستقرار بتعزيز العمل اللائق والمنتج على مستويات عدة.

الآثار المترتبة على الاقتصاد البيئي

يمكن أن يقوم أثر البيئية المباشرة الناجم عن النزاعات بتدمير وزعزعة وتكليف الناس وسبل عيشهم؛ وتشمل الأمثلة التلوث الكيماوي، والإشعاع، والآثار، والأضرار على النباتات والحيوانات- أخذ المثل الحالي عن التهديد الذي تشكله الحرب الأهلية على الغوريلا الجبلية في أفريقيا.

وتشمل الآثار الثانوية آثارًا بيئية متصلة بتشريد السكان؛ واستخراج الموارد الطبيعية ونهب موارد في حرب الاقتصادات؛ وغياب فعالية الإدارة البيئية؛ وهكذا دواليك. وقد يزيد أيضًا تدهور البيئة وأنماط الاستيطان، وخيارات سبل العيش والسلوك من زيادة مخاطر الكوارث، التي تؤثر بدورها سلبًا على التنمية البشرية.

لا يسبب تغير المناخ في حد ذاته نزاعا، ولكن يمكن أن يدمج آثاره على النظم الإيكولوجية الهشة، والمجتمعات التي هي بالفعل تحت ضغط جراء إفتقارها على الفرص الاقتصادية، مع تفاقم التهديدات القائمة، وانعدام الأمن. وإن زيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتزايد السكان والإفراط في الإعتماد على الموارد الطبيعية التي تتأثر بالتغيرات المناخية، وكل ذلك يعود إلى غياب استراتيجية قوية للتنمية المستدامة، تجعل من الدول الهشة والضعيفة سريعة التأثر بالموارد التي تتفاقم بتغير المناخ. ويشكل تغير المناخ بمثابة «مضاعف التهديد»، يؤدي إلى تفاقم الضغوط القائمة وخلق الأوضاع المتقلبة. وفي حين ظهور توافق شامل على هذا الأثر المضاعف، لا يتم فهم التداعيات الأمنية عن تغير المناخ بشكل جيد. فقد تفوق هذه التداعيات التوقعات. ويشير التقرير الخاص للفريق الحكومي المتخصص بالتغير المناخي

بشأن الأحداث المناخية المتطرفة أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى إستهالك الوقود وتوليد النزاعات داخل الدول وفيما بينها.

إن الآثار الناتجة من تغير المناخ تؤثر سلبًا وبشكل أكبر على التوترات الاجتماعية والسياسية الموجودة داخل الدول الهشة، وذلك من خلال تسوية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتفاقم احتمالات الهجرة على نطاق واسع. وعلى النقيض من ذلك، إذا تم التعامل مع تلك لآثار بشكل صحيح، يمكن أن يؤدي العمل في مجال تغير المناخ إلى زيادة فرص عمل وتحسنها. ويوفر كل من التكيف مع تغير المناخ، والتدابير الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة فرصاً لخلق فرص عمل جديدة، مع تأمين الوظائف القائمة.

وقد يعزز ضعف المؤسسات وتقديم الخدمات التي تمنع تنفيذ القواعد والسياسات التي من شأنها تشجيع الاستثمارات المطلوبة في الاقتصاد الأخضر. وتعتمد البلدان الهشة وما بعد انتهاء النزاع، على تسخير ثروات مواردها، من أجل القدرة على تحقيق الإستقرار والتنمية. ولا تزال أيضًا هذه الدول تملك أقل قدرة على الإستفادة من الموارد الطبيعية، من دون تأثيرات جديدة من النزاع، مما يسبب التدهور البيئي الرئيسي أو التحرر من «لعنة الموارد».

وبما أن البلدان والشركات تتنافس من أجل الحصول على التنازلات واللوازم المتبقية، تكون الدول الهشة معرضة بشكل خاص لشروط العقد الخاص بالفقراء، وغياب شفافية صنع القرار، والآثار السلبية والفساد. وإن الحصول على التمويل الدولي المخصص للمناخ، مثل صندوق التنمية النظيفة التابع للبنك الدولي، يمكن أن يساعد الدول الهشة في تأمين الأموال اللازمة للاستثمار في الوظائف الخضراء، ولكن هذا الأمر قد يشكل إشكالية بالنسبة للدول التي ليس لديها سجلات متابعة جيدة في مجال الحكم الرشيد.

أداة **28.1**

المبادئ التوجيهية: انتقال عادل إلى الاقتصادات المستدامة بيئياً والمجتمعات للجميع، منظمة العمل الدولية، عام 2015

الآثار المترتبة على البيئات الريفية

تسمح دراسة الإعدادات الهشة من خلال عدسات ريفية بالاعتراف بأن ثمانية من أصل عشر فقراء عاملين في العالم يعيشون في المناطق الريفية، حيث تنعدم فرص العمل اللائق. وفي الواقع، يمكن ربط أسبابه الجندرية للأوضاع الهشة أو النزاعات أو الكوارث، نظراً لأنها تزيد من ضعف الناس، أو حرمانهم أو تهميشهم. وفي المناطق الريفية، وخلال الأوضاع الهشة، من المفترض النظر في العوامل التالية:

- إن **البنية التحتية المادية غير الكافية/غير المستقرة** وخدمات النقل، والكهرباء والمياه النظيفة تحد من الوصول إلى الموارد، والأسواق والخدمات العامة مثل الرعاية الصحية، وإطالة الوقت اللازم للأعمال المنزلية والرعاية. وتدل أيضًا محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية والمعلومات على أن سكان الريف يملكون معرفة ضعيفة في كيفية حماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إذ مرضوا، فقد يتلقون أقل العلاج والرعاية والدعم.

- **التدهور البيئي وانعدام الأمن الغذائي**، الذي يزيد الإنتقال من عمل مأجور زراعي إلى عمل غير زراعي مؤقت، ومن يد عاملة موسمية إلى يد عاملة مأجورة في المناطق الحضارية، يوفر عمل المأجور غير الزراعي الحد الأدنى من الأمن الغذائي للأسر المعيشية أكثر من عمل المأجور الزراعي.

- **انعدام الأمن وضعف سيادة القانون**، وإنعدام خدمات المحاكم والشرطة، مما يزيد من خطر العنف، ولا سيما ضد النساء اللواتي يعشن تحت ما يسمى بالمؤسسات «التقليدية» والمبادئ الثقافية «الأبوية النظام» التي تجيز بعض أشكال العنف ضد المرأة وتؤثر على الإستقلال الذاتي الثقافي والتدخل السياسي. وعلى الرغم من صياغة التشريعات بشأن العنف ضد المرأة في الإعدادات الريفية والهشة، تطرح أسئلة مهمة عن قلة وجود المرأة في السلطة والمراكز وارتباطها بالعنف ضد المرأة، جنبًا إلى جنب مع الغياب النسبي لها في الهيئات العامة.

- **الأنظمة السياسية التي تحرم الجماعات العرقية، أو الإقليمية أو الثقافية المتنوعة**، نظراً للتحيز النخبة الحضرية التاريخية التي تزيد التوتر

- **تزيد الأنظمة الاستبدادية أو اللامركزية غير الفعالة** من عدم وضوح الحدود البرية، وحقوق الملكية، وتحديدا بالنسبة للسكان الأصليين والقبائل التي تحد من الحصول على الفرص المالية، بما في ذلك تلك الموجهة للحد من تعرضهم لبعض المخاطر الطبيعية. ويمكن تفسير ذلك من خلال أوجه تحيز النخبة الحضرية التاريخية التي تزيد التوتر.

- **تعتبر الاقتصادات المتقلبة وغير المستقرة،** كالقطاع الزراعي الذي يهيمن على الاقتصادات الريفية، صناعة من الصناعات الأكثر خطورة. وعلى سبيل المثال، تخضع أسعار السلع الزراعية للصدمات الكبيرة التي تزيد من تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وهذا يتعلق بكافة الشواغل المذكورة أعلاه.

- **التمدين،** وهو اتجاه ملحوظ. وفقًا للأمم المتحدة، إزداد عدد سكان العالم، بين عامي 2011 و2050، 2.3 بيليون من 7 بيليون إلى 9.3 بيليون. وخلال الفترة عينها، سيزداد عدد السكان الذين يعيشون في المدن 2.6 بيليون، من 3.6 بيليون عام 2011 إلى 6.3 بيليون بحلول عام 2050. وبالتالي، سيبدأ عدد سكان الريف العالمي فعلًا بالإنخفاض. وبحلول عام 2020، سيتمركز نصف سكان آسيا في المدن، وهذا يتطابق مع نصف سكان أفريقيا عند حلول عام 2035. وسيحدث هذا التوسع الحضري في البلدان النامية، وعند حلول 2050، ستتمركز نسبة 64% من سكان العالم النامي في المدينة.

وتتضاءل فعالية العديد من البرامج، والسياسات والأدوات التقليدية عند تطبيقها على أطر ذات مستويات مرتفعة من الهشاشة، وفي الكثير من الأحيان، يمكن أن يؤثر إستخدام النهج التقليدية تأثيراً كبيراًعلى المشكلة التي ينبغي معالجتها. كما ويجب تحديد ظروف الهشاشة في عملية صياغة تلك الأدوات، والسياسات والبرامج وتصميمها وتطبيقها، وغالباً ما تستلزم إرتفاع نتائج جديدة مثل تقوية القدرة على مقاومة المخاطر الخارجية، وتعزيز التمكين الاجتماعي-الاقتصادي للفئات المحرومة، وضمان الإدراج الاجتماعي-الاقتصادي للفئات المهمشة. وتخضع المناطق الريفية لعدد كبير من شروط الهشاشة هذه ولآثارها السلبية الأكثر درامية. مع ذلك، لدى ممارسات التنمية الاقتصادية المحلية الريفية إمكانية رئيسية في إنتشال الناس من الفقر، والحد من تعرضها للصدمات الخارجية.

أداة **30.1**

الدليل: فهم القوى المحركة للهشاشة الريفية – مسودة، منظمة العمل الدولية/الريف، عام 2016

2 الحصول على عمل في الأوضاع الهشة، والنزاعات والكوارث

خلال سنوات عدة من الخبرة المكتسبة عبر مشاركة منظمة العمل الدولية خلال الأوضاع الهشة، والنزاعات والكوارث، يقدم هذا الفصل إرشادات على تنفيذ استراتيجية الاستجابة لمنظمة العمل الدولية. كما يوفر إرشادات سريعة حول كيفية ضمان أمن الموظفين في الحالات الهشة، فضلًا عن كيفية تقييم أنشطة منظمة العمل الدولية.

المحتوى

2.1 منظمة العمل الدولية في العلاقة الإنسانية والتنمية 38

2.2 معايير لمشاركة منظمة العمل الدولية المباشرة 42

3.2 الخبرات المكتسبة من مهمة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث 42

2.4 بعض التحديات وعوامل النجاح من خبرة منظمة العمل الدولية 43

التحديات 43

عوامل النجاح 44

5.2 التوصيات الرئيسية لمشاركة منظمة العمل الدولية 46

2.6 البرنامج الرئيسي «لاستحداث الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود» 51

2.7 أمن الموظفين 52

فريق إدارة الأمن **(SMT)** 52

نظام مستوى الأمن **(SLS)** 53

قواعد الأمن والأنظمة العامة 53

التصاريح الأمنية 54

معلومات حول المستوى الأمني في بلد ما 54

المزيد من المعلومات حول السياسات الأمنية 55

تعميم السلامة والأمن على مستوى البرنامج/المشروع 55

2.8 جوانب تراعي ظروف النزاع لبرامج الإنعاش وإعادة الإعمار 56

2.9 تسهيل الاستجابة المراعية للنوع الاجتماعي 59

2.10 الرصد والتقييم في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث 60

دور الرصد والتقييم 60

دعم عمليات الرصد والتقييم 61

شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني **(ALNAP)** 62

2.1 منظمة العمل الدولية في العلاقة الإنسانية والتنمية

إن مشاركة منظمة العمل الدولية في الإعدادات الهشة حيث النزاعات والكوارث ترتبط أصلًا بالاستجابة للأزمات. وعلى نقيض الأزمات الطويلة الأمد، مثل الأوضاع الهشة في جمهورية أفريقيا الوسطى أو جنوب السودان، تسترعي الأزمات الواسعة النطاق مثل زلزال هايتي أو الحرب في سوريا المزيد من الاهتمام الإعلامي وقد تكون المساعدة الإنمائية الرسيمة (ODA)، حتى ولو كانت متعددة القطاعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتوظيف وسبل العيش، ذات حجم مماثل في كافة الظروف.

وإن منظمة العمل الدولية هي مجهزة تجهيزًا جيدًا، وقد اكتسبت خبرة واسعة في العمل جنبا إلى جنب مع الجهات الإنسانية الفاعلة في تعزيز العمل اللائق للانتعاش الاقتصادي الشامل في الإعدادات الهشة والسياقات الطارئة. وتعود تقريبًا أعقاب الأزمة المباشرة، بشكل كامل، إلى عمليات إنقاذ الحياة التي ينبغي فيها أن تحد منظمة العمل الدولية مشاركتها المباشرة في دعم الوكالات الإنسانية الشريكة المؤسسي واللوجيستي وممارسة نفوذها على مستوى السياسات، بحيث تدمج عناصر الإستجابة الفاعلة الرئيسية الوطنية والدولية للأزمات – الهيئات والوكالات والجهات المانحة الدولية – نهج منظمة العمل الدولية القائم على العمل اللائق في السياسات والبرامج الخاصة.

ومع ذلك، ينبغي على منظمة العمل الدولية، منذ يومها الأول من مشاركتها، حشد قدراة إستجابتها من أجل التدخل حالما يسمح الوضع بذلك. وفي الواقع، يستلزم العمل في البلدان المتضررة من الأزمة مدخلاً لتعزيز جدول العمل اللائق، والتعامل مع العناصر المكونة لفهم احتياجات البلدان المتضررة في الأجل الطويل وتلبيتها. ويتوقف مستوى المشاركة على مدى خطورة الأزمة، لكن يمكن أن تبدأ على سبيل المثال في سياقات كما حدث في هايتي حيث أصبح السكان المحليون مشاركين على الفور في إزالة الأنقاض، وكانت لمنظمة العمل الدولية مصلحة أساسية في دعم هذه الجهود إلى أقصى حد ممكن. وبعبارة أخرى، تتطلب استراتيجيات الاستجابة والتدخلات فهمًا دقيقًا للسياق، ويجب عليها دعم الملكية المحلية، والقدرات والمرونة وتقويتها، وتعزيز المساواة، ومنع التمييز، والمساهمة في تعزيز قدرة السكان المتضررين على التعامل بشكل أفضل مع أية أزمات في المستقبل. كما من المفترض أن يساعد الحد الأدنى من التسلسل الزمني الدليلي من الإستجابة للأزمة في تصور دور منظمة العمل الدولية وتوضيحه.

الشكل 1.2: دورة الإستجابة للأزمة الإرشادية (مطولة) في حالات الطوارئ البطيئة أو المفاجئة

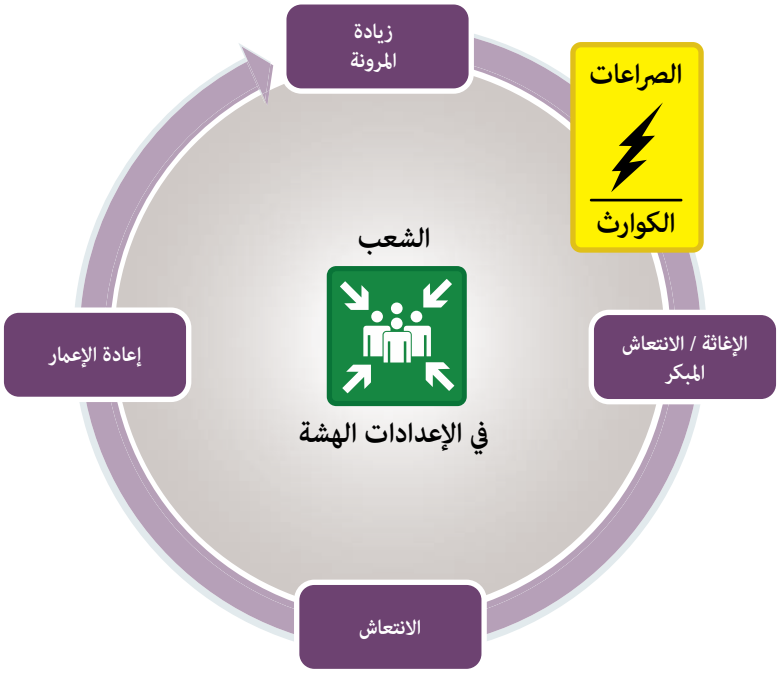

وخلال الدورة، يمكن التمييز بين أربع عمليات رئيسية: الفترات الطولية السابقة للأزمة والهادفة إلى منع أي نزاع أو كارثة في منطقة هشة وخلال أعقاب الأزمة، والمساعدة الغوثية أو الإنسانية (عند بدأ عملية التخطيط للإنتعاش المبكر)، والإنتعاش بحد ذاته، وإعادة التعمير الشامل الذي يليه. ويتم توضيح كل من المفاهيم أدناه.

لا ينبغي على الرسم البياني المذكور أعلاه أن يطرح إفتراضًا بأن الاستجابة للأزمات تستوجب وقتًا طويلًا. ولا تعتبر الإغاثة، والإنعاش والتنمية مجرد مراحل – فإن نطاق كل عملية ومدتها تتحدد بفعالية السياق وأثر كل أزمة.[15]

على سبيل المثال، في حالات الكارثة المفاجأة، غالبًا ما تجري برامج الإغاثة والتنمية. وخلال نزاع طويل الأمد، يتم توفير الإغاثة والمساعدة الإنسانية أثناء الأزمة وخلال فترة ما بعد انتهاء النزاع مباشرة. علاوة على ذلك، يمكن أيضًا الحد من مخاطر الكوارث أثناء تداعياتها من خلال اتخاذ خطوات عملية للتخفيف الوصف الإرشادي لعملية الانتقال من الإغاثة إلى إعادة التعمير أثر الكوارث في المستقبل. كما أن سيناريوهات الأزمة وتسلسلها والأطر الزمنية تختلف إختلافاً كبيراً بين إعدادت ما بعد الكوارث وما بعد انتهاء النزاع. على سبيل المثال، في حين حالات الكوارث الطبيعية حيث تكون مرحلة الأزمة قصيرة نسبيًا، قد يستمر النزاع الطويل الأمد للأزمة لعدة أشهر، أو سنوات، أو حتى لأكثر من عقد. وعلاوة على ذلك، وفي الحالات التي تلي

الوصف الإرشادي لعملية الانتقال من الإغاثة إلى إعادة التعمير

مساعدة الإغاثة الإنسانية	تشير الأزمة أو الطوارئ الإنسانية إلى حدث فريد أو سلسلة من الأحداث في بلد أو منطقة ما يسبب اضطرابًا خطيرًا لسير المجتمع، وينتج خسائر بشرية، أو مادية أو بيئية تتجاوز قدرة السكان المتضررين على التعامل معها من خلال استخدام مواردها الخاصة. وكذلك يمكن أن تصنف أزمة ما وفقًا لسرعة ظهورها (المفاجئ أو البطيء) وطول فترتها (مطولة)، أو سببها (المخاطر الطبيعية أو تلك الناجمة عن أعمال الإنسان أو النزاعات المسلحة). عند الظهور السريع لكارثة ما، تبدأ مرحلة الإغاثة فورًا بعد وقوع الكوارث مباشرة، في حين أنه في حالة حدوث نزاع غالباً ما تبدأ هذه المرحلة أثناءه وتتواصل بعد إنتهائه. وتبدأ أيضًا عملية الإنعاش المبكر (سيتم المناقشة حولها لاحقاً) خلال هذه المرحلة. وعند مرحلة الإغاثة، يتم التركيز على إنقاذ الأرواح من خلال تقديم المساعدة الإنسانية. وتعد حياة الناس معرضة للمخاطر وتستوجب اتخاذ إجراءات سريعة من أجل تخفيف الأضرار واستعادة النظام. وتركز البرامج المنقذة لحياتهم على تأمين المأوى، والغذاء، والمياه، والمرافق الصحية، وإدارة المخيمات والرعاية الصحية في حالات الطوارئ. و يتيسر تبسيط التمويل والإبلاغ عن الإجراءات المتعلقة ببرامج المساعدة الإنسانية من أجل الإسراع بالتنفيذ.
الإنعاش المبكر	ويعتبر الإنتعاش المبكر[16] عملية متعددة الأبعاد تستوحى من مبادئ التنمية. ويبدأ بالإعدادات الإنسانية، ويسعى إلى الاستفادة من البرامج الإنسانية وتحفيز فرص التنمية المستدامة. وهو يهدف إلى إنشاء أو تعزيز عمليات مملوكة وطنيًا للإنعاش بعد الأزمات التي تكون مرنة ومستدامة بيئياً، واجتماعياً واقتصادياً. وهو يشمل استعادة الخدمات الأساسية، وسبل العيش، والمأوى المؤقت، والحكم، والأمن وسيادة القانون والبيئة وأبعاد اجتماعية-اقتصادية أخرى، بما في ذلك إعادة إدماج السكان المشردين. ويعزز أمن الناس ويهدف إلى البدء في معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة. وإن العوامل الفاعلة الرئيسية في الانتعاش المبكر تكمن في السكان المتضررين أنفسهم والحكومة. وتعمل المنظمات الدولية في دعم تنفيذ جهود الإنعاش المبكر الوطنية؛ وعلى الرغم من التحدي، يتطلب الإنتعاش المبكر العمل المشترك بين الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية. المبكر داخل الإطار الزمني للتدخل في حالات الطوارئ، ويجب أن يتم دمجه في إطار الآليات الإنسانية. و عمليًا، هذا يدل على أن تنسيق الانتعاش المبكر داخل منظومة الأمم المتحدة يقع ضمن المسؤولية العامة لمنسق الشؤون الإنسانية (أو المنسق المقيم، تبعاً للسياق)، وينبغي إدماج أنشطة الإنتعاش المبكر بأدوات تعبئة الموارد الإنسانية، مثل النداءات العاجلة. وفي الوقت عينه، وبغية تسهيل الإنتقال السلس إلى التنمية الأطول أجلاً، يحتاج الإنعاش المبكر أيضًا إلى أن يقع في سياق الجهات والعمليات الفاعلة في التنمية. ويوضح الشكل رقم 1 مدى تدرج الإنتعاش المبكر في سياقات وآليات الإغاثة والتنمية.

النزاع، قد يكون هناك انتكاسات عرضية أثناء عملية الانتعاش للإغاثة، أو قد تمر المرحلتان بالتزامن (راجعوا أيضًا الفصل 1).

15 على مدى العقدين الماضيين، شهدت المناقشة حول كيفية تنفيذ «الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية» نشر ظهور نظرياتين تفسيريتين، ألا وهما: التواصل والتجاور. وتقر المناقشات المبكرة عمومًا أن حالات الطوارئ انتقلت من خلال عملية خطية في الإغاثة، وإعادة التأهيل وبرمجة التنمية التابعة لكل من الحالات (تواصل). وفي الفترة الأخيرة، تم التسليم بأن واقع الاستجابات لحالات الطوارئ، ولا سيما النزاع المتصل بها، يعد إشكالًا من الإشكالات مع الحاجة إلى المساعدة الإنسانية غير الخطية والمتزامنة، والانتعاش، والتدخلات الإنمائية في الاستجابة للاحتياجات المختلفة خلال تلك الأحوال (التجاور).

16 تم تشكيل مفهوم الإنتعاش المبكر كجزء من الإطار العنقودي للجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC) ويشير إلى المباشرة به خلال المرحلة الإنسانية. ويركز هذا المفهوم على استعادة سبل العيش، وبناء القدرات الوطنية، وضمان الملكية الوطنية والتخطيط ليكون طويل الأجل.

الانتعاش	تعزز أنشطة الإنتعاش البرامج الإنسانية، وتسعى إلى حفز فرص التنمية المستدامة. وبالتالي، يجب أن تبدأ عملية الإنتعاش المبكر أثناء الإغاثة والمرحلة الإنسانية من أجل إرساء الأساس لأنشطة الانتعاش. ويرتكز الانتعاش على استعادة قدرة المؤسسات والمجتمعات الوطنية على التعافي من الأزمة وإنتعاش الاقتصاد ومنع الانتكاسات من الأزمة ويكون دور منظمة العمل الدولية في الانتعاش من خلال خلق فرص العمل وموارد الرزق لتيسير إعادة الإدماج
الانتقال من الإغاثة إلى الانتعاش	وبما أن مرحلة ما بعد الأزمة تنتقل من الإغاثة إلى الانتعاش، هناك عملية انتقال تنجزها أكثر فأكثر الجهات الفاعلة الوطنية. وتهدف البرامج إلى الإنتقال بعيداً من استجابة إنسانية بحتة إلى إستجابة تؤكد تخطيط مبادرات الإنعاش وتنفيذها. ويجري عادة الانتقال بعد انتهاء الأزمة في بيئة معقدة تتميز بضعف الهياكل المؤسسية والإدارية، والتهديدات على زعزعة السلام والاستقرار، وتواجد الاحتياجات الإنسانية طويلة الأجل، ووجود مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية تعمل في بيئة صعبة. لذلك، يجب أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً حاسمًا في تعزيز رؤية مشتركة وتنسيق البرامج. تستخدم الأمم المتحدة مصطلحًا غير نظاميا «استراتيجية الأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية» من أجل الإشارة إلى إستجابتها الاستراتيجية لتداعيات النزاع أو الأزمة المتعلقة بالكوارث، ليس فقط حين يصبح العمل الإنساني غير كاف في تلبية كافة الاحتياجات بل أيضًا حين يكون من المبكر جداً تأمين الأهداف الطويلة الأجل في إطار المساعدة الإنمائية النظامية التابعة «للأمم المتحدة».
الانتقال من الإغاثة إلى الانتعاش	تبدأ إعادة التعمير عند المباشرة بآليات التنمية وتخطيط أهداف المشروع الهادف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا، مثل أهداف التنمية المستدامة. وتساهم الجهود المبذولة في إعدادات إعادة التعمير بعد الكوارث في الإعمار الدائم، واستبدال أو تحسين الهياكل المادية المتضررة بشدة، والاستعادة الكاملة للخدمات والبنية التحتية المحلية، وتنشيط الاقتصاد، وإدماج الحد من المخاطر في الخطط والبرامج الوطنية. ومع ذلك، لن يتم إستعادة الهياكل والخدمات المتلفة إلى أشكالها أو مكانها السابقة وإن تم ذلك لن يكون مجديًا إقتصاديًا أو قد يؤدي إلى خطر إعادة حدوثها. وتفتح الأزمات فرصة لتحسين البنية التحتية والتغيرات الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية والسياسية. وإن المفهوم الأساسي، كما هو الحال في الانتعاش، هو «إعادة البناء بشكل أفضل». وفي الإعدادات ما بعد النزاع، ترتكز إعادة التعمير على بناء السلام المستدام (مثلاً، من خلال لجان السلام)، وتعزيز القدرات الوطنية (مثلاً، من خلال مساعدة الحكومات على وضع استراتيجية للتوظيف) وجعل الناس مشاركين نشطين في عملية تحقيق الاستقرار والانتعاش (على سبيل المثال، إعادة تنشيط الأسواق الشاملة أو تطويرها).

مشاركة منظمة العمل الدولية في الإنتعاش المبكر وكسب الرزق في الانتعاش بعد "إعصار هايان الكبير"

سبب «إعصار هايان الكبير» (في يولاندا) تدمير وعرقلة سبل كسب عيش حوالي 6 مليون من العمال. وكان 2.6 مليون من هؤلاء العمال يواجهون أصلًا أنواعًا من الوظائف الضعيفة قبل حدوث الإعصار. وعلى خطى الرؤساء المشاركين في الانتعاش المبكر وكتلة تأمين كسب العيش مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملت منظمة العمل الدولية ووزارة التجارة والصناعة، بالشراكة مع إدارات العمل والتوظيف والرعاية الاجتماعية والتنمية معًا في توفير فورًا فرص عمل قصيرة الأجل من خلال برنامج التوظيف الطارئ.

وبما أن إستجابة الحكومة الفلبينية في هايان أصبحت أكثر شمولاً، دعمت منظمة العمل الدولية جهود الكتلة من أجل بناء قدرة الحكومات المحلية على تعزيز نظمها وخدمات دعمها لخلق فرص العمل؛ ومساعدة المجتمعات المحلية على تطوير المشاريع المستندة إلى سلسلة القيمة؛ وإنشاء آلية تقارب بين وكالات الحكومة الوطنية والحكومة المحلية، ومجموعات القطاع الخاص لتجنب ازدواجية الجهود، وتحقيق أقصى قدر من تغطية مساعدة المجتمعات المحلية المتضررة، وتبادل أفضل الممارسات في إستعادة سبل كسب العيش. وتعاونت أيضًا منظمة العمل الدولية بالتنسيق مع الكتل الأخرى ذات الصلة، مثل الكتل التي تعنى بالمأوى، والأمن الغذائي، والزراعة والصحة بغية ضمان اتباع نهج منسق في الاستجابة للكوارث الطبيعية وتنفيذ أكثر فعالية لمشروع الإستجابة لهايان. كما وعملت منظمة العمل الدولية مع منظمات العمال وأصحاب العمل من أجل التأكد من أن مبادراتها في الإستجابة المكثفة للكوارث على العمالة أخذت في الاعتبار مصالح الحكومات وأصحاب العمل والعمال. فعلى سبيل المثال، عين إتحاد أصحاب العمل في الفلبين جهة للاستجابة للكوارث مع الذين يمكن أن تنسق معهم منظمة العمل الدولية في حالة وقوع كوارث في المستقبل.

المصدر: سبل عيش المستدامة وانتعاش المجتمعات المحلية المتأثرة بإعصار هايان الكبير، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ilo. org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-manila/documents/publication/wcms_427189.pdf

© IOM, Crozet

أداة **1.2** المبادئ التوجيهية: مذكرة إرشادية تابعة لجنة المشتركة بين الوكالات حول الإنتعاش المبكر، عام 2008

2.2 معايير لمشاركة منظمة العمل الدولية المباشرة

تختلف مشاركة منظمة العمل الدولية في إعدادات الهشاشة، والنزاعات والكوارث من بلد إلى آخر. ويتخذ القرارات المكتب الميداني المناسب بالتشاور مع المكتب الإقليمي والمقر الرئيسي.

وقد تتضمن بعض المعايير المستخدمة في تحديد نطاق ونوع مشاركة منظمة العمل الدولية:

- الطلب المحلي والوطني والدولي لتدخل منظمة العمل الدولية
- استعداد منظمة العمل الدولية وقدرتها على التدخل
- طبيعة الأزمة – الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان والنزاع المسلح
- درجة خطورة وتأثر التوظيف وسبل العيش
- الوضع الأمني
- درجة تنمية البلاد وقدرته على الاستجابة في ما يتعلق بسياسات سوق العمل النشيطة والحماية الاجتماعية
- مدى ملاءمة منظمة العمل الدولية وقدرتها على الاستجابة
- احتمال استدامة تدخلات منظمة العمل الدولية في سبل العيش
- إمكانية منظمة العمل الدولية في ممارسة استراتيجية التأثير وتحقيق أثر طويل الأجل وتعزيز برنامج العمل اللائق
- الالتزامات التي تعهدت بها منظمة العمل الدولية إستناداً إلى مشاركته في إستجابة الأمم المتحدة المختلفة للأزمة ضمن مختلف أطر التنسيق

وبمجرد اتخاذ قرار استراتيجي لمشاركة منظمة العمل الدولية يتم المباشرة في الأنشطة التالية:

- تقييم أثر الأزمة أو هشاشة التوظيف وسبل العيش، وتقوية السياسات الاجتماعية-الاقتصادية للمناطق القطرية أو المتأثرة
- تطوير استراتيجية للتدخل
- تعبئة الدعم التقني للمكاتب الميدانية المعنية
- تحديد نقاط الدخول الإستراتيجية وأنشطة التظاهر مثل فرص العمل لبرنامج السلام والمرونة الرئيسي
- تعبئة الموارد
- تواصل منظمة العمل الدولية ودعمها مسائل الإستجابة الأساسية

3.2 الخبرات المكتسبة من مهمة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث

ليكون عمل منظمة العمل الدولية في جالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث شاملًا قدر الإمكان ركزت هذه المنظمة على ثلاثة مجالات أساسية عن العمل اللائق:

- **تعزيز إدارة سوق العمل** عن طريق تعزيز قدرة أعضاء منظمة العمل الدولية في تأدية دور أساسي في منع، وتخفيف، وإعداد وإنتعاش ورصد المجتمعات والبلدان المتضررة من الهشاشة والنزاعات والكوارث.
- **تعزيز التوظيف وفرص المعيشة والحماية الاجتماعية بفعالية** للنساء والرجال ضمن إطار سياسة متماسكة وشاملة من أجل تخفيف إعادة الإدماج والفقر الاجتماعي-الاقتصادي للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية.

- **معالجة الاحتياجات الخاصة للشعوب والبلدان في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الأكثر ضعفًا** بغية تعزيز قدرتها على التكيف، أو في تداعيات النزاع أو الكوارث لتحقيق الاستقرار واستعادة مصادر رزقهم وآليات الحماية الاجتماعي بعد الأزمة.

راجعوا الفصل 5 للمزيد من المعلومات.

2.4 بعض التحديات وعوامل النجاح من خبرة منظمة العمل الدولية

التحديات

استناداً إلى الخبرة المكتسبة من عدد متزايد من موظفي منظمة العمل الدولية الذين يواجهون ويتعاملون مع التحديات يوميًا، تم تحديد بعض العوامل الرئيسية في أحدث التقييم المواضيعي المستقل لعمل منظمة العمل الدولية في البلدان المتضررة بعد النزاع والهشاشة والكارثة (راجعوا أداة 2.2)

انعدام الأمن وضعف المؤسسات

حسب الإعدادات الطبيعة عن الهشاشة والنزاعات والكوارث الموضحة في الفصل1، يصبح تعقد العمل في هذا السياق واضحًا. وفي الواقع، إن المؤسسات الضعيفة – لا سيما الافتقار إلى الالتزام من جانب واضعي السياسات والحكومات – المندمجة جنبا إلى جنب مع شركات تفتقر الأمن بسبب نزاع مستمر – تشهد أوج الأوضاع الهشة التي تبدل إلى حد كبير التصميم القياسي لتدخلات منظمة العمل الدولية. وتقيّدًا بالنطاق الجغرافي، سببت مهارة المشاريع غير الملائمة، وفي بعض الحالات، توقف مفاجئ لتحقيق نتائج محددة من تدخلات منظمة العمل الدولية أو أدت حتى إلى الفشل.

الإعداد التنظيمي الضعيف

في حالات حيث تكون الأهداف المحددة صعبة التحقيق للغاية وتفتقر إلى إطار منطقي محدد بوضوح مع أولويات واضحة، ولم تأخذ في الاعتبار السياق البرنامجي، أصبحت الحاجة إلى وضع تدابير الإنذار المبكر والإستعداد داخل منظمة العمل الدولية لمطالب التوظيف في مثل هذه السياقات ضرورية. في الماضي، فشلت أحيانًا منظمة العمل الدولية في حماية موظفيها ضد التحديات التي شهدتها في هذه الإعدادات، لأنها لطالما كانت تعتمد على الموظفين الذين يفتقرون إلى التدريب المناسب اللازم لتمثيل منظمة العمل الدولية. ويشكل هيكل منظمة العمل الدولية الثلاثي هويتها واستعدادها للاستجابة. مع كل الفرص والتحديات التي تنشأ عن ذلك، وبطبيعة الحال تم بناء مبادرات منظمة العمل الدولية على التسوية. لذلك، يواجه موظفي منظمة العمل الدولية تحديات خاصة ف يما يتعلق بالمرونة في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث.

عدم كفاية الاعتراف الدولي بالعمل اللائق في سياقات من الهشاشة والنزاعات والكوارث

ساهم عمل منظمة العمل الدولية في زيادة وعي التوظيف الدولي كمسألة أساسية في عمل التأهب للأزمات والإستجابة لها. ومن خلال التعاون مع مختلف اللجان المشتركة بين الوكالات والشبكات البحثية، وخلال المؤتمرات، أعطت منظمة العمل الدولية الكلام للتوظيف في أنشطة الإنتعاش المبكر الدولية مثل تلك الممارسة في ليبريا، والصومال، والفلبين، ونيبال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخرا ردًا على أزمة اللاجئين السوريين. ومع ذلك، إن التقدم يكون ممكناً عبر تعريف أهداف التنمية المستدامة في العمل اللائق، ولا سيما من خلال مشاركة منظمة العمل الدولية في التأهب للكوارث والاستجابة لها، ويقف في تناقض مع الاهتمام الدولي المحدود بجوانب الإستجابة للأزمة ذات النطاق الأوسع المتعلقة بالعمل اللائق في الإعدادات التشغيلية.وقد عملت منظمة العمل الدولية بقدر كبير في زيادة الالتزام العالمي بجدول العمل اللائق في المبادرات الهشة وما بعد انتهاء النزاع. وكوكالة غير إنسانية، أدت دورًا ثانويًا من الناحية التنفيذية. وعلى الرغم من درجة معينة من التنسيق بين الوكالات وعدم الإبلاغ عن أية قضية رئيسية، لم يتم التوسع في أوجه

التوافق النشاطي الحقيقي بين شركاء الأمم المتحدة. وفي مناسبات عديدة، بقي مستوى

التعاون والتكامل بين الشركاء محدودًا نوعًا ما نظرًا للتقسيم المجزّء جدًّا للأنشطة القائمة على ولاية أو مهمة كل من المنظمات المعنية أو الموافق عليها منذ بداية الأنشطة. كما تم وصف التعاون بين وكالات الأمم المتحدة من حيث الإجراءات العرضية أو المنضبطة الشائعة، وليس كجزء من أطر التعاون النظامي أو المستقر أو البروتوكولات، نظراً لغياب ما يدل على أن العلاقات المهنية والشخصية الجيدة بين الموظفين من مختلف المنظمات تؤدي دوراً حاسمًا في دعم التعاون السلس.

التزام منظمة العمل الدولية

أدى عدم كفاية إمدادات المعدات، والضروريات الأساسية، والموارد التقنية والمالية إلى تقيّد، من وقت لآخر، نوع، ونطاق ونجاح التدخلات. وعلاوة على ذلك، لم يتم تبني الإجراءات الإدارية والمالية في الأوضاع الهشة. وإن خطط الاستدامة ونظم المتابعة في غياب برامج العمل اللائق في البلد، وعند الافتقار إلى الدعم المستمر من جانب منظمة العمل الدولية في البلدان حيث لا تملك هذه المنظمة أي مكتب محلي، تعيق فعالية عمليات هذه المنظمة وكفاءتها. ومع ذلك، تتزايد الأدلة المتاحة وتتحدد التحديات بوضوح، مما يفسح مجالًا لإستراتيجية عامًا لمنظمة العمل الدولية ولمنظمة التحدث بصوت واحد في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث.

عوامل النجاح

حددت منظمة العمل الدولية ما لا يقل عن أربعة عوامل رئيسية تمهد الطريق لمشاركة ناجحة حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث

المشاركة المبكرة

موارد منظمة العمل الدولية للإستثمار المخصصة لمساعدة موقف المنظمة والدعوة إلى العمل اللائق بأسرع وقت ممكن عبر (أ) الاشتراك بنشاط مع الشركاء المحليين والدوليين، من خلال القطاعات والتكتلات; (ب) وتنفيذ عمليات التقييم والتحليل لبناء الأدلة; (ج) وإطلاق مشاريع أولية.

تعزيز الملكية للشركاء المحليين

توفر منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية لتعزيز قدرة المؤسسات على شمل أرباب العمل ومنظمات العمال والمؤسسات المحلية، والإقليمية والوطنية في مفاهيم التدخلات، وتصميمها

وتنفيذها، على أساس الاحتياجات المحلية. ويعد الحوار الاجتماعي أداة من الأدوات الرئيسيةلمنظمة العمل الدولية في تحديد هذه الاحتياجات – في إعدادات الهشاشة وما بعد انتهاء النزاع – من أجل معالجتها بالطرق الممكنة الأكثر حساسية. وبعد الصفقة الجديدة في الدول الهشة، يجب على الجهات الفاعلة في التنمية الدولية تقديم دعمها من خلال المؤسسات المحلية وتحفيز الإجراءات الحكومية القائمة.

تقديم المعونة، وخفض الاحتياجات

في حين أن منافذ دخول البرمجة في الأوضاع الهشة وما بعد الأزمات تبين مدى ملاءمة النهج المحددة وتفيد بالسياسات وممارسات الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى وتؤثر فيها، يجب أن تعد قدر الإمكان فرصة للمعالجة الاستراتيجية عند تقديم المساعدات، جراء الأسباب الجندرية الناجمة عن الهشاشة. ومن المفترض لمنظمة العمل الدولية أن تتناول هذه الإعدادات بمنظور برنامجٍ طويل الأجل بدلاً من إتخاذ المشاريع القصيرة الأجل. وتضمن البرامج الإجراءات المطولة والدعم، ومن المرجح بالتالي أن تحقق نتائج مستدامة أكثر. وتعد الأزمات فرصة لبناء علاقة موثوقة مع الشركاء المحليين في الأوضاع الهشة. وتشير التجربة إلى أن مشاركة منظمة العمل الدولية تكون أقوى، عندما تحافظ على التزامها منذ بداية الأزمة أو الأوضاع الهشة. لذلك، ينبغي قدر الإمكان تجنب تنفيذ «المشاريع الرائدة» والمشاريع الصغيرة بمعزل عن الجهات الفاعلة الأخرى في فترة ما بعد الأزمات. وبدلًا من ذلك، ينبغي التشارك مع مكونات ومنظمات أخرى من أجل بذل جهد شامل مشترك وذات النطاق الأوسع، يكون تأثيره عال في نهاية المطاف. فعلى سبيل المثال، يوفر برنامج الوظائف للسلام والبرنامج الرئيسي منافذ الدخول وتمهد الطريق للمشاركة والتنمية على المدى الطويل.

العمل نحو النتائج

نظراً لعدم القدرة على التنبؤ والتقلب في سيناريوهات الأزمة، من الضروري إتباع برنامج واقعي مفهّم وتصميم التدخلات، مع أهداف واضحة وأنشطة ذات الصلة. وتحتاج التدخلات إلى أن تكون مترابطة ومدعومة بشكل متبادل وبطريقة متكاملة، بغية أن تؤثر على الأزمات بأقصى حد. وعلى سبيل المثال، توفير التدريب المهني، ودعم مهارات الأعمال التجارية، والتدريب والوصول إلى ائتمان الاحتياجات التي يجب تقديمها في الوقت عينه في الإعدادات الهشة للتأثير في البيئة الاجتماعية-الاقتصادية.

التنسيق للتماسك

بالإضافة إلى التعاون مع المكونات المحلية، يعد تنسيق البرامج مع أصحاب المصلحة الدوليين أمرًا أساسيًا، ويجب أن تكون مستمدة من التقييمات المشتركة، بما في ذلك التقييمات ما قبل البرنامج وسوق العمل. وهي تتطلب تنسيقًا منظمًا بين جميع أصحاب المصلحة، بناء على المزايا النسبية (راجعوا الفصل 3.4)

أمثلة عن منافذ الدخول في تعزيز تأثير منظمة العمل الدولية الاستراتيجي (1)

في **أفغانستان** (عام 2001)، وخلال سنة واحدة من أواخر الحرب، وضعت منظمة العمل الدولية سلسلة من المشاريع الصغيرة ولكنها هامة تبلغ كلفتها الإجمالية مليون دولارًا أمريكيًا (من صندوق الرد السريع والفائض النقدي)، وأثبتت وجودها الدائم في كابول. ويعزز ذلك جنبًا إلى جنب شراكة المنظمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وسمعة منظمة العمل الدولية لجودة الخدمات والالتزام، والسماح لها بمواصلة مشاركتها في صياغة وتنفيذ البرامج التي تبلغ كلفتها الإجمالية أكثر من 20 مليون دولار أمريكي. مما يسمح لمنظمة العمل الدولية في أن تؤدي دوراً تقنيًا وإستشاريًا محوريًا في برنامج التوظيف عند حالة الطوارئ الوطنية ويؤثر إلى حد كبير في تصميم برامج الاستثمار الممولة من البنك الدولي لمكونات التوظيف للبنية التحتية الرئيسية التي تصل كلفتها إلى 47 مليون دولار أمكريكي.

أمثلة عن منافذ الدخول في تعزيز تأثير منظمة العمل الدولية الاستراتيجي (2)

في **سلفادور** (عام 2001)، تدخلت منظمة العمل الدولية فورًا بعد الزلزالين الذين دمرا 85% في البلد. وإن أثر مشروع التوظيف السريع على إستعادة العمالة والحد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي، الذي كلف منظمة العمل الدولية 150000 دولارًا أمريكيًا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 250000 دولارًا أمريكيًا، سمح لها بالتأثير في السياسات بشكل ملحوظ وعلى الأمد الطويل. وركزت منظمة العمل الدولية على وضع آليات لتوجيه الاستثمارات العامة نحو المنهجيات القائمة على كثافة العمل وإنتعاش الاقتصاد المحلي، بما في ذلك توفير إمكانية أسهل للحصول على العطاءات العامة للمشاريع المتناهية الوسطى والصغيرة; وإعتماد برامج التدريب المهني الحكومي من أجل تقديم مهارات محددة، حيث أن الناس المتأثرون بالمجتمعات المتضررة قد يستفيدون من فرص العمل الناشئة عن عملية إعادة الإعمار; وتعزيز إدراج المسافات الإنتاجية في معظم برامج إعادة إعمار المساكن، بغية دعم انتعاش المشاريع الوسطى، التي تتم عادة في المنازل أو الشقق.

أمثلة عن منافذ الدخول لتعزيز تأثير منظمة العمل الدولية الاستراتيجي (3)

زلزال جنوب آسيا وأمواج تسونامي (عام 2005). لم يكن لتحرك منظمة العمل الدولية، خلال أيام الكارثة، مثيلًا من حيث الحجم والنطاق. فتطورت أعمالها، وتدرجت في نهج الأمم المتحدة بشكل متكامل، على نحو أربعة محاور: إنتاج «الأعداد» الأساسية في التخفيف من تأثير الكارثة على التوظيف؛ وتوفير مجموعة من المعايير الاستراتيجية على سبعة مواضيع تقنية للفريق العامل المعني باستعادة سبل العيش (الذي يتألف من وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة والمنظمات الأهلية) الذي ساعد الوكالات في تصميم برامج الإنتعاش وتنفيذها؛ وإظهار المشاريع التقنية، مثل خدمات العمالة الطارئة؛ وتقديم المشورة في مجال السياسات لوزارات التخطيط حيث يمكنها تعريف، مع المجتمع الدولي، سياسات إعادة تشكيل العمالة للإنتعاش بشكل ودي. وقد مكنت هذه الإستجابة الشاملة والبراغماتية الموجهة استراتيجيًا، المكونات والوكالات الشريكة للاعتراف بدور منظمة العمل الدولية الفريد.

أداة 2.2 — العمل اللائق في خدمة الإعمار والتنمية في «هايتي»، منظمة العمل الدولية، عام 2016

أداة 3.2 — التقييم: التقييم المواضيعي المستقلة لعمل منظمة العمل الدولية ما بعد الأزمات، وفي البلدان الهشة والمتأثرة بالكوارث: في الماضي، والحاضر والمستقبل، عام 2015

أداة 4.2 — التقييم: الملحق، والتقارير القطرية للتقييم المواضيعي لتدخلات منظمة العمل الدولية ما بعد الأزمات والكوارث في الدول المتضررة والهشة، 2015

أداة 5.2 — الإستراتيجية: استراتيجية إطارية لمشاركة منظمة العمل الدولية في تعزيز العمل اللائق في الدول الهشة في منطقة أفريقيا، ROAF منظمة العمل الدولية، 2016

أداة 6.2 — التقييم: تقييم مستقل لبرنامج التركيز على الاستجابة للأزمات وإعادة الإعمار، 2003

5.2 التوصيات الرئيسية لمشاركة منظمة العمل الدولية

1. التنسيق بين منسق الشؤون الإنسانية/ المكتب الإقليمي واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

إن الخطوة الأولى التي ينبغي أن تتخذها مظمة العمل الدولية هي التنسيق مع منسق الشؤون الإنسانية/المكتب الإقليمي واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي الواقع، يجب أن تقوم منظمة العمل الدولية بذلك خلال مرحلة ما قبل الأزمة. ويتم وصف كل من آليات التنسيق هذه بالتفصيل في الفصل 3.

2. ضمانة إلتزام اللجنة داخل منظمة العمل الدولية

منذ البداية، يجب على المكاتب القطرية التي تواجه الهشاشة والنزاعات والكوارث، والمكتب الإقليمي الخاص بها وفريق العمل اللائق الداعم تقنيًا، ومقر الإدارات، أن تنسق معًا في تأمين المدخلات التقنية، من أجل تقديم استراتيجية استجابة أولية، وتنظيم الإداري الذي يوفر الدعم

وتعبئة الموارد البشرية والمالية. ولتقديم المشورة بشأن ميزات الأمان وإدارة المخاطر، من المستحسن بشدة أن يتضامن فريق منظمة العمل الدولية في إدارة الأزمات.

3. توفير المعلومات المتعلقة بالعمل والتوظيف، والمسائل القطاعية والحماية الاجتماعية

- **التقييم الأولي:** تحتاج التوظيف وسبل العيش بحاجة إلى التقييم، والتخطيط والتصميم في وقت مبكر، وتتطلب المبادرات في خلق فرص العمل، واستعادة سبل العيش، تصميمًا طويل الأجل من أجل أن تكون مؤثّرة ومستدامة. وتتضمن منافذ الدخول المبكرة اتفاقات السلام وتقييمات ما بعد الكوارث وتخطيط كتلة الانتعاش المبكر وتمويل عملية

التعبئة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز نطاق التمويل.[17] وإن أفضل وسيلة لدعم احتياجات التوظيف وأولويّاتها هي تقديم البيانات الدعمة للمطالبات. وهناك عدد من التقييمات المنسقة ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل تقييم التوظيف، وفقدان سبل العيش وخسائر الحماية الاجتماعية بغية التخطيط لإستجابة البرامج ورصد عملية الاسترداد. كما وتساعد التقييمات وإنشاء قاعدة دلالية منظمة العمل الدولية في موقفها وتزيد من ظهور الجهات المانحة.

- **البيانات الأساسية:** في الإعدادات الهشة وما بعد الأزمات، من المهم جمع البيانات عن عدد المشاكل بما في ذلك التوظيف، وسبل العيش، والحماية الاجتماعية من حيث الأرقام المشمولة، وتصنيف الفئات السكانية المؤمن عليها، ومستويات الفائدة والكفاية، وكلفة توسيع نطاق التغطية ومستويات الفوائد، وخيارات التمويل، والآثار الاجتماعية والاقتصادية وهلم جرا، بغية الدفع إلى إدراج عنصر خلق فرص العمل مستدام في التدخلات. وتسهل البيانات الأساسية أيضًا تيسير رصد عملية الانتعاش.

- تحليل الثغرات والاحتياجات من أجل **تحسين سياسات سوق العمل النشطة ونظم الحماية** الاجتماعية (إن وجدت)

4. وضع مذكرة استراتيجية شاملة لمنظمة العمل الدولية

يجب أن تترافق استراتيجية تدخل منظمة العمل الدولية مع طلبات السلطات الوطنية، وأصحاب المصلحة المحليين، والتوصيات الناتجة عن التقييمات المشتركة، والنهج الشامل لنظام الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. كما ويجب على هذه المنظمة، بقدر الإمكان، لفت الإنتباه إلى علامتها التجارية كوكالة التوظيف والعمل الدولي، لأنها في وضع فريد للعمل ليس فقط داخل دائرتها الثلاثية بل أيضًا مع العمال غير النقابيين وأشخاص يعملون لحسابهم الخاص، والبائعين في السوق، والعمال الريفيين ومشغلي القطاع غير النظامي.

ويجب أن تعزز المعلومات التي تم جمعها من خلال الإطار الثلاثي هذا أكثر الروابط بين المبادرات التصاعدية والتنازلية التي توفر البنية للمذكرة الاستراتيجية. وفي الواقع، ينبغي على الوثيقة أن تركز على تلك الروابط وعلى سائر المزايا النسبية والقيمة المضافة التي تقدمها منظمة العمل الدولية: تساعد التوظيف المستدامة وفرص العمل اللائق في التخفيف من أثر الأزمة، وتعزيز عملية الانتعاش وتحسين المرونة.

وتعد المدخلات الاستراتيجية، على مستوى السياسة، ذات أهمية حاسمة في زيادة توعية الحكومة والمجتمع الدولي لميزة دمج أهداف العمل اللائق في عملية الإغاثة، والإنتعاش والتعمير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشارك منظمة العمل الدولية مباشرة في عملية الإنتعاش (في الشراكة مع العناصر المكونة، والمنظمات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى) عن طريق بناء قدرات الهيئات والمنظمات الشعبية فضلًا عن المشاريع البرهانية الموجهة إلى إنتعاش التوظيف وخلقها.

5. المشاركة مع الكتل ورؤسائها

في كانون الأول/ديسمبر 2005، وضعت اللجنة المشتركة بين الوكالات النهج الكتلي لمعالجة الثغرات المحددة في الاستجابة الإنسانية وتحسين جودة العمل الإنساني. وكجزء من هذا النهج، عينت اللجنة المشتركة بين الوكالات رؤساء كتلة العمل في أحد عشر عامل، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كرواد عالميين في كتلة الانتعاش المبكر. وكعضو في كتلة الانتعاش المبكر، يجب على منظمة العمل الدولية أن تشارك في حل مشاكل سبل العيش والمشاريع المبنية عليها بما أنها داخل هذه الكتلة التي تناشد وتمول مشاريع كسب العيش المحددة في أغلب الأحيان. وضمن كتلة الانتعاش المبكر، وعلى الصعيد العالمي، تم تكليف منظمة العمل الدولية في المشاركة في قيادة، مع منظمة الأغذية والزراعة، المناطق الأساسية التي تعاني من مشاكل التوظيف وكسب العيش. وفي تلك المناطق النادرة، حين تكون منظمة العمل الدولية بمثابة قادة أو قادة مشتركة في القطاع الفرعي الخاص بكسب سبل العيش في الميدان، ستتولى مسؤولية في تنسيق التقييمات المتعددة الوكالات، والتخطيط للاستجابة، وتعبئة الموارد، ورصد التنفيذ. (للمزيد من المعلومات حول نهج الكتلة الدائم، راجعوا القسم رقم 3.1 في الفصل 3.)

17 للمزيد من المعلومات حول إجراء تقييمات ما بعد الكوارث، راجعوا الفصل 4 ، ومن أجل الإطلاع على ملف منظمة العمل الدولية بشأن التدخلات الممكنة في الهشاشة، والنزاعات والكوارث راجعوا الفصل 5 ، و للمزيد من المعلومات حول تعبئة الموارد المالية راجعوا الفصل 6.

نصائح حول قيادة المنطقة الكتلية أو الأساسية

- يعمل منسق تكتل ما نيابة عن أعضاء الكتلة، وليس بالنيابة عن وكالته. ويمكن أن تتضمن أعضاء الكتلة سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية، والحكومات الوطنية والمحلية. وتعد برامج منظمة العمل الدولية جزءًا واحدًا من استجابة الكتلة فقط.

- ينبغي أن يتم التنسيق المثالي مع وحدة الحكومة الوطنية المكلفة بالتنسيق الشامل في الأزمة (مثلاً، وزارة التعمير، والوزارة الخاصة بالنازحين) من أجل تجنب إنشاء هياكل موازية.

- يزيد منسيقو الكتلة (أو المنطقة الأساسية) توارد وكالتها والوصول إلى الموارد، على الرغم من توليها في الوقت عينه مسؤوليات كبيرة. فينبغي على منظمة العمل الدولية تولي هذه المسؤولية بترو، حيث سيضعف الفشل مصداقية منظمة العمل الدولية في المستقبل. وقبل أن تقبل هذه المنظمة في تأدية دور قيادي، ينبغي أن تكفل وجودها المستمر في البلد، وتعيينها للموارد البشرية والمالية الكافية من أجل تنسيق وتلبية توقعات من دورة البرمجة الإنسانية، بما في ذلك استعراضات النظراء التنفيذية والتقييم الانسني المشترك بين الوكالات، وثقة منظمات أخرى ودعمها.

- سيبلغ عبء مهمة منظمة العمل الدولية ذروته بين الأسبوع الرابع والسادس من الأزمة، حيث سيكون من الضروري تقوية المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية، مع منسق متفرغ، وبعثات تقنية متخصصة محددة تابعة لمنظمة العمل الدولية. وبعد الأسبوع السادس، وبمجرد إكتمال إعداد المقترحات، سترغب منظمة العمل الدولية بالبقاء والمشاركة في أحداث مثل منتديات مشتركة بين الوكالات، وعمليات تقييم الاحتياجات المشتركة.

- عند هذه النقطة، إذا أمكن ينبغي على منظمة العمل الدولية مساعدة ضابط البرنامج من مكتب إقليمي أو دون إقليمي لدعم مكتب منظمة العمل الدولية القطري. وطوال هذه العملية، يمكن أن تساعد أيضًا منظمة العمل الدولية/ومقرها في عملية الضغط على مكان منظمة العمل الدولية في الاستجابة التكتلية، بما في ذلك الدعوة من المطالبات التكتلية على الموارد بالنيابة عن منظمة العمل الدولية. ويمكن أن تستخدم منظمة العمل الدولية ميزتها النسبية للعلاقات الثلاثية المترابطة. ويبرز تحفيزها على تولي دور قيادي في الاستجابة التكتلية بشكل طبيعي تمامًا، جدول أعمال العمل اللائق ومقر منظمة العمل الدولية كشريك رئيسي.

أداة 7.2

دليل: مجموعة أدوات لفرق الاستجابة للكوارث الطبيعية: نهج منظمة العمل الدولية في مرحلة ما بعد الإنعاش هاييان، مكتب منظمة العمل الدولية البلد للفلبين 2015

6. الدعوة لدور قوي للتوظيف والحماية الاجتماعية واستعادة سبل العيش

رغم أن الحكومات والجهات المانحة والمجتمع الدولي في نهاية المطاف قد تعترف بالدور الرئيسي لإنعاش التوظيف وسبل العيش في عملية إعادة الإعمار، في المراحل المبكرة من الاستجابة للأزمة كثيرا ما تحتاج منظمة العمل الدولية إلى الرصد والمناداة من أجل:

- **وضع سبل العيش في مركز الإنعاش:** وهذا يتطلب تعميم «رد فعل وظيفة» يعطي الأولوي للبرمجة، وجمع الأموال ووضع السياسات لوضع فرص العمل (مثلاً عن طريق تعزيز البرنامج الرائد JPR) والحماية الاجتماعية في المركز لعملية إعادة الإعمار.

- **تعزيز الانتعاش عن طريق الحماية الاجتماعية:** تسرع الحماية الاجتماعية الانتعاش وتزيد من المرونة وتعمل كحاجز ضد الصدمات. يكون الاعتماد على الحماية الاجتماعية بما في ذلك المساعدة الاجتماعية والنقدية في حالات الطوارئ وعمليات نقل الغذاء في أعلى مستوياته في أعقاب أزمة.

- **تهيئة بيئة تمكينية للتوظيف:** يجب أن تعمل برامج خلق فرص العمل (أ) على التصدي لتحقيق الاستقرار، وإعادة الإدماج في المجتمع، أو تهيئة بيئة تمكينية و(2) على تطوير حزمة استجابة تشجع الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي، وتتناول قضايا جانبي العرض والطلب لخلق فرص العمل.

- **نوعية الوظائف:** هذا يتطلب معالجة نوعية العمل وليس فقط الكمية، من خلال إدراج العمل اللائق، وظروف ومعايير العمل، والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي في الاستجابة، على أساس مبدأ BBB. يوفر FPWR والصحة والسلامة المهنية القيمة المضافة الفريدة لمشاركة منظمة العمل الدولية في وقت مبكر في إعدادات الهشاشة والنزاعات والكوارث، مما يسمح بتعميم وإدماج FPWR والصحة والسلامة المهنية من اليوم الأول لوجود منظمة العمل الدولية.

- **الاستعانة بدائرة منظمة العمل الدولية الثلاثية** لإشراك الحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية العاملة في في مجال التوظيف والحماية الاجتماعية والحوار والبرمجة بشأن إستعادة سبل كسب العيش .

نصائح لإشراك الهيئات المكونة الثلاثية

- استخدام عمليات قائمة على المشاركة، وعقد اجتماعات دورية منذ البداية من أجل المناداة والتخطيط والمتابعة والتقييم. فعلى سبيل المثال، خلال الاستجابة لكارثة تسونامي في سريلانكا، دعت منظمة العمل الدولية إلى عقد اجتماعين أسبوعياً مع الهيئات المكونة، وقد حظيت استراتيجية المنظمة المقترحة بتأييد كامل من جانبهم. وقد عزّز هذا وزن توصيات منظمة العمل الدولية، بحيث دعا وزير العمل نفسه إلى عقد اجتماعات مع وحدة الإعمار في مكتب رئيس الوزراء.

- دعوة النقابات وأرباب العمل إلى زيارة عمليات برنامج المنظمة. ستتاح حينها أمامهم الفرصة أيضاً لتقديم معلومات مفيدة حول ظروف العمل ومبادئ العمل اللائق، وإعادة البناء على نحو أفضل، والحاجة إلى تدريب المهارات،

- وخدمات الشركات، ويمكن أن يُنظر إليها بعد ذلك كشركاء تنفيذيين حسب الاقتضاء.

- غالباً ما لا تشعر الهيئات المكونة بالقلق على الفور إذ إن الأثر المترتب على العضوية محدود، لكن يمكن للمرء تحديد احتياجاتها على صعيد القدرة من أجل تعزيز مشاركتها. وقد تؤدي ذلك في وقت لاحق إلى تقديم مقترحات للمشروع من جانب النقابات وأرباب العمل. فعلى سبيل المثال، في الهند وآتشيه وسريلانكا، قامت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بتعبئة الموارد لتنفيذ المشروع ويمكن استخدامها للاستفادة من قاعدة عضوياتها.

- إدراك احتياجات النوع الاجتماعي المختلفة، والتدابير الرامية إلى الدعم وأخذ بناء القدرات القائمة أو الجديدة للهيئات المكونة من الإناث في الحسبان. ومن الممكن استخدام وضع أزمة ما كنقطة دخول إيجابية لتغيير القواعد والمعايير.

العمل داخل المؤسسات في حالات الهشاشة: النهج الضمني

بلغ نضال تيمور-ليشتي الطويل من أجل تحقيق الاستقلال ذروته في العام 1999 عندما سحبت إندونيسيا قواتها، مخلفةً وراءها دماراً لحق بحوالى 70% من جميع المنازل والمدارس والمباني وتشريداً لحق بنحو 75% من السكان. وبفضل دعم الأمم المتحدة حصلت البلاد على استقلالها رسمياً في العام 2002. وعلى مدى السنوات الأربع المقبلة، تقدّمت تيمور ليشتي بخطى بطيئة، وسط اجتماع عوامل عدّة تقوّض استقرارها على غرار الانقسامات التي لم تحل داخل القيادة السياسية الوطنية، والخلاف داخل وبين القوات المسلحة والشرطة الوطنية، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد الفقر والبطالة، والعلاقات الاجتماعية الهشّة، وانتشار عصابات الشباب. وفي أوائل العام 2006، انهار أمن الدولة فجأة ووقعت الأمة مرة أخرى في صراع عنيف خلف أكثر من 100 ألف نازح في ديلي والمناطق المحيطة بها.

وفي أعقاب أزمة العام 2006، قررت منظمة العمل الدولية أن تبقى داخل البلاد وتشغل عملياتها. وكان لهذا القرار أثر كبير: فحتى يومنا هذا، لا تزال العلاقات التي أقيمت بين منظمة العمل الدولية ونظراءها الوطنيين شاخصةً بوضوح في ذاكرة وقلوب سكان تيمور واللاعبين الدوليين على حدّ سواء. وعلى المستوى الإستراتيجي/وجدت منظمة العمل الدولية نفسها في موضع فريد يخولها مساعدة الحكومة على الاستجابة للاحتياجات الطارئة غير المعالجة. وعبر قيامها بذلك جعلت استراتيجيات الاستجابة للطوارئ وطريقة تنفيذها نقطة انطلاق لتطوير برامج مستقبلية.

إن النقطة الأبرز في انخراط منظمة العمل الدولية في تيمور ليشتي هو «النهج الضمني». ويشير المصطلح إلى مشروع يضمن الموظفين الدوليين مباشرةً داخل المؤسسات الوطنية، كما يتطلب ضرورة العمل من خلال النظم المؤسسية الوطنية، ويعني أن مخرجات المشروع ستُسلّم من قبل ومن خلال المؤسسات الوطنية، وربما منذ اليوم الأول للمشروع.

أداة **8.2**

ورقة عمل: تعزز القيادة الوطنية من خلال النهج الضمني في تيمور-ليشتي، منظمة العمل الدولية، 2015

7. الدعوة إلى تعزيز القدرات القائمة والمقاربات الشاملة

غالباً ما تُنشأ وكالات خارجية، خلال الاستجابة إلى الأزمات، هياكل موازية في خضم حرصها على تقديم المساعدة. ونظراً إلى دائرتها الثلاثية، تُعتبر منظمة العمل الدولية في وضع جيد يخولها مواجهة ذلك عبر المناداة بجهود الاستجابة التي تعتمد على القدرات المحلية وتحتضن الملكية المحلية.

8. العمل كفريق واحد

في أعقاب حدوث أزمة (وبخاصة كارثة)، ينصب الاهتمام كله عادةً على معالجة الحدث الطارئ وإنقاذ الأرواح. مع ذلك، إذا سمح السياق، يقدم برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، مجموعة واسعة من التدابير التي يمكن تطبيقها من البداية، بما فيها استحداث فرص العمل، وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية عبر المساعدات النقدية والغذائية الطارئة وغيرها (انظروا الفصل 5 للحصول على مجموعة التدابير الكاملة). الجدير ذكره أن هذه البرامج قد تعمل كنقاط دخول وتسهل الانتقال من المساعدة الطارئة إلى اتخاذ تدابير وطنية أكثر استدامة تهدف إلى بناء القدرة على الصمود، وتسريع الانتعاش، وتوفير الأساس لتنمية أكثر شمولية ونمو اقتصادي. مع ذلك، ضمن نطاق عمل منظمة العمل الدولية وعند الاقتضاء، لا بدّ لها من دعم فريق الأمم المتحدة عبر توفير الدعم اللوجستي أو دعم الجهود التنسيقية. ويولد العمل كفريق واحد شعور الثقة في الفريق ويسهل التعاون عندما يتعلق الأمر بإجراء المزيد من المناقشات الصعبة حول مهمات المنظمة ومواردها ومخصصاتها في النداءات العاجلة وغيرها من العمليات.

نصائح لتحديد نطاق منظمة العمل الدولية

- تحديد وسائل لجعل وجود منظمة العمل الدولية «ملموساً» على أرض الواقع، وذلك باستخدام الموظفين الحاليين والقدرات المتاحة للقيام بذلك.
- تحديد ما يمكن لمنظمة العمل الدولية القيام به ولا يمكن لغيرها فعله. عدم الانشغال إلى حدّ كبير أيضاً بالتدخلات الصغيرة. فالمهم هو إيجاد المشاريع التي بإمكانها الموازنة بين الرؤية وميزتنا النسبية (هيئاتنا المكونة والبرامج القائمة).
- البحث عن نقاط دخول من خلال إجراء أعمال أخرى على مستوى السياسات، على غرار دراسة حول الإستراتيجية المؤقتة للحدّ من الفقر

(PRSP)، وإطار عمل مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية (UNDAF) وغيرهما.

- معرفة ما إذا كان بالإمكان إعادة توجيه بعض موارد مشاريع وبرامج المنظمة المستمرة.
- الاستفادة القصوى من مزايا المنظمة النسبية، بما في ذلك الهيكل الثلاثي، ودور العمالة والعمل اللائق في الانتعاش، و«إعادة البناء بشكل أفضل» (BBB).
- في حين أن العمل لا يهدف إلى إنقاذ الأرواح بالمعنى الحرفي، إلا أنه يشكل جزءاً أساسياً من مساعدة الناس على استعادة كرامتهم والتعافي من الصدمات. ويساعد العمل أيضاً الناس على المساهمة في الانتعاش الأكبر وجهود إعادة الإعمار، وتفادي إدخالها في التبعية الاقتصادية المطولة على منظمات الإغاثة.
- تضمين داخل الحكومة كمورد تقني بالنسبة إلى السلطة الوطنية لدعم التنسيق والملكية الوطنية.

9. المشاركة في نداءات الأمم المتحدة ونظرات الحاجات الإنسانية

عادةً ما يتم إعداد النداءات العاجلة رداً على حالات الطوارئ القائمة البطيئة والمفاجئة، بينما يتمّ تطبيق عملية أكثر استراتيجية من نظرات الاحتياجات الإنسانية في الأزمات المطولة. وعلى الرغم من أن النداءات العاجلة تصدر بعد 3-5 أيام من حدوث الحالة الطارئة، وتميل إلى إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الغذاء والمأوى والماء، يمكن لمنظمة العمل الدولية الدعوة إلى إدراج شواغل سبل العيش. فإن التدخلات القصيرة الأمد التي يمكن تمويلها من خلال النداء العاجل قد تشمل الأموال النقدية لقاء العمل، والمنح، وتوزيع الأدوات، وخدمات التوظيف في حالات الطوارئ.

تحتاج منظمة العمل الدولية إلى أن يكون على دراية بعملية النداءات تشارك فيها وتراقبها، لأنها قد تحدّد قدرة المنظمة على النفاذ إلى الموارد. (انظروا أيضاً القسم *3.1* في الفصل *3* والقسم *5.3* في الفصل *5*)

2.6 البرنامج الرئيسي «لاستحداث الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود»

يجمع برنامج منظمة العمل الدولية الرئيسي «لاستحداث الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود» (JPR) بين التدخلات الواسعة النطاق التي تركز على العمل والمهارات والتدريب المهني، وتنمية روح المبادرة وزيادة الوعي حول المبادئ والحقوق الأساسية أثناء العمل في الحالات الهشّة، مع التركيز بوجه خاص على الشباب باعتبارهم المجموعة المستفيدة الأولى.

وتستند هذه الإستراتيجية على المشاركة المعيارية لمنظمة العمل الدولية وتضعها قيد التنفيذ مع هشاشة، وتترسخ في برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) رقم 8 و11 و16. كما يقدم مجموعة مختارة من المدخلات التقنية كنقاط دخول إلى البيئات الهشة، وتتكون من برامج الاستثمار المكثف في الاستخدام/التوظيف (EIIP) على أن تُستكمل بمهارات ومبادرات لتنمية المؤسسات، وذلك من أجل تكوين بيئة سياسية مؤاتية لتحقيق الانتعاش الاجتماعي-الاقتصادي.

هذا وستقوم منظمة العمل الدولية بتوسيع نطاق خدماتها من خلال برنامج JPR ليطال عشرة بلدان مختارة بين 2016 و2020، على أن يكون لها تأثير كبير على عدد فرص العمل المستحدثة، وعدد الشبان والشابات الذين كسبوا توظيفاً دائماً بعد تزويدهم بالمهارات المهنية والتدرب على إدارة المشاريع . وسيكون لبناء المنظمات الآنية وتعزيز المؤسسات العامة والخاصة تأثير كبير على الحوكمة وظروف العمل في برامج التوظيف ذات الصلة. ومن الجانب المثالي، يخلق برنامج JPR نقاط دخول من أجل تحقيق مساهمة مستمرة وموسعة لمنظمة العمل الدولية في استقرار :: العودة إلى طبيعتها الحالات الهشة.

من أجل تنفيذ نهج برنامج JPR الاستراتيجي على نطاق واسع وتحقيق أثر مستدام:

- الملكية والقيادة الوطنية؛

- ملكية المجتمع المحلي والمشاركة
- التآزر مع مبادرات التنمية المحلية؛
- الشراكات مع المنظمات الثنائية والدولية؛
- مبادئ أهداف التنمية المستدامة؛
- الترابط بين العمل الإنساني والتنمية: اعتبار المساعدة استثماراً.

أداة 9.2

مذكرة مفاهيمية: البرنامج الرئيسي لاستحداث الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود، منظمة العمل الدولية \DEVINEST، 2016

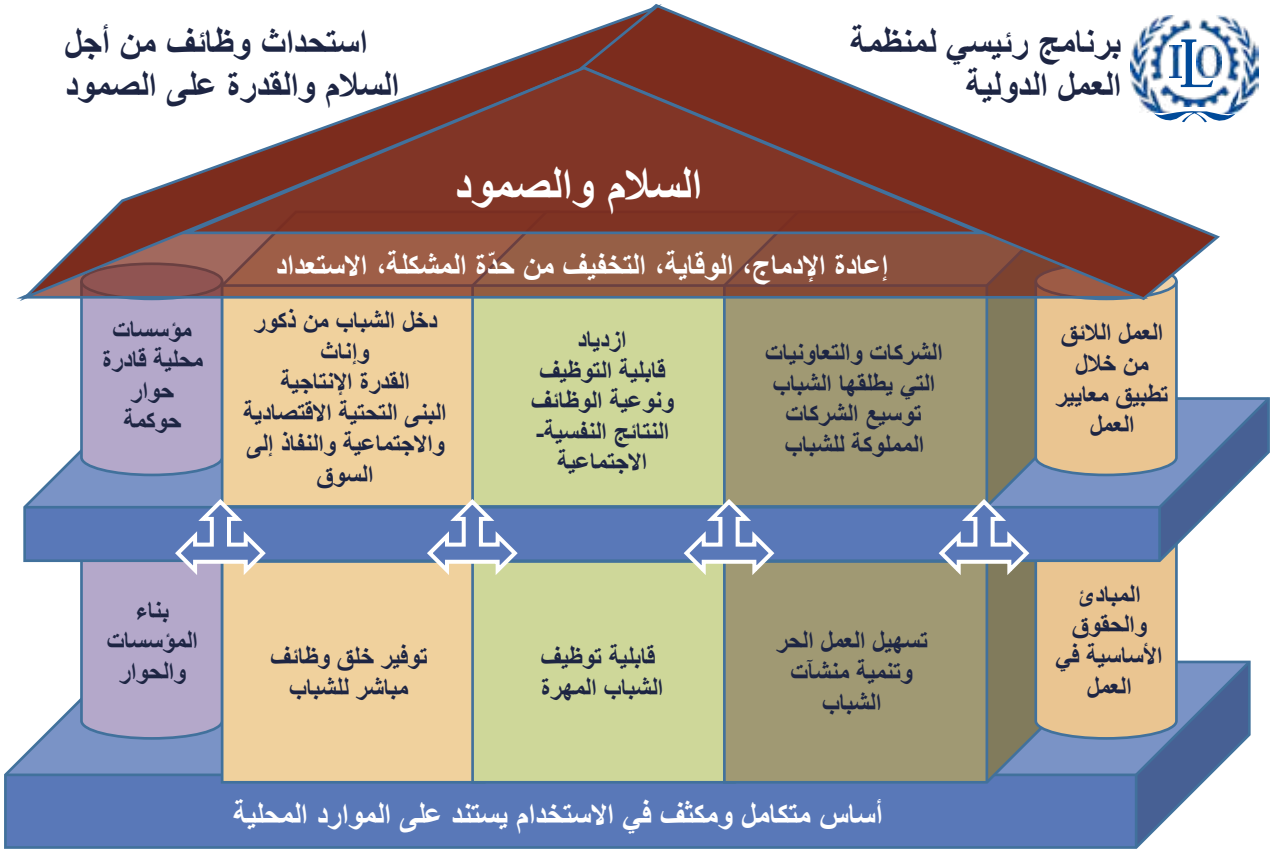

2.7 أمن الموظفين

فريق إدارة الأمن (SMT)

يقدم فريق SMT النصائح في مجال الأمن لموظفي الأمم المتحدة. ويرأس المسؤول المكلف (DO)اجتماعات فريق SMT ويتخذ قراراته بناء على مشورته.

بالإضافة إلى المسؤول المكلف (DO)، يتألف فريق SMT من:

- رؤساء وكالات الأمم المتحدة المتواجدين في البلد
- مستشار شؤون الأمن (UNDSS SA)
- ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة، مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وأي من المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى الموجودة في البلد (في بعض الحالات)

في بعثات حفظ السلام، حيث يتولى رئيس البعثة مهام المسؤول المكلف (DO)، قد يشمل فريق SMT أيضاً:

- رؤساء الهيئات أو المكاتب أو الفروع المكونة لها، وفق ما يحدّده المسؤول المكلف

- رؤساء عناصر الجيش والشرطة في بعثات حفظ السلام

أداة **20.2** **دليل:** كتيب سياسة نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة - الفصل الثاني

يشارك مدير مكتب منظمة العمل الدولية في البلد في فريق SMT. وإن لم يكن للمنظمة مكتب في الدولة المعنية، لا بدّ من أن يحضر رئيس المستشارين الفنيين (CTA) الاجتماعات ويبعث بالمعلومات إلى مدير مكتب المنطقة.

نصائح الأمن لمدراء منظمة العمل الدولية

- الإبقاء على لائحة محدثة للموظفين تضمّ أسماءهم، ومركز عملهم، وأنواع العقود المبرمة معهم، وتفاصيل الاتصال بهم، وتحركاتهم
- الإبقاء على معلومات عن مكان تواجد جميع موظفي منظمة العمل الدولية الزائرين في البلاد
- حضور اجتماع SMT شخصياً، إلا إن تعذّر ذلك لسبب وجيه، يمكن منح تفويض فقط للمراقبين
- إيلاء اهتمام خاص بتوجيهات فريق إدارة الأمن، وإيصالها بشكل واضح إلى الموظفين الرسميين المعنيين
- البقاء على اتصال مع منسّق سلامة وأمن الموظفين (ILO SSSC) على FIELDSECURITY@ilo.org
- الالتزام بتعليمات المسؤول المكلف (DO)
- الطلب من موظفيك دائماً معرفة رقم هاتف DSS SA
- لا بدّ من إبقاء DSS SA و ILO SSSC على علم بأي مشاكل وقضايا أمنية قد تواجهها
- إيصال المسائل الرئيسية المتعلقة بأمن DSS إلى الموظفين
- تفعيل نظام المراقبة وشجرة الهاتف
- مراجعة خطة الطوارئ الأمنية

نظام مستوى الأمن (SLS)

يُعتبر نظام SLS إضافة جديدة إلى إطار إدارة المخاطر الأمنية التابع للأمم المتحدة (SRM)، ويستخدم لتحديد درجة أو مستوى الأمن إلى المنطقة التي تعمل فيها الأمم المتحدة، وذلك لتحديد المستوى العام لتهديد أو خطر في هذا المجال. وعلى الرغم من أنه قد يبدو للوهلة الأولى مشابهاً لنظام المراحل الأمنية، فإن نظام SLS في الواقع يشكّل اختلافاً كبيراً من حيث الأساليب والأفكار والاستخدام.

يتألف نظام مستوى الأمن (SLS) من 6 مستويات بدءاً من 1 (البيئة الأقل خطورة) وصولاً إلى 6 (البيئة الأكثر خطورة). وتمّ منح عنوان محدّد لكل مستوى على النحو التالي: -1 ضئيل جداً، -2 منخفض، -3 متوسط، -4 كبير، -5 مرتفع، -6 شديد الخطورة.

ولمزيد من المعلومات حول نظام SLS، الرجاء الضغط على هذا الرابط (كلمة السر محمية، لا بدّ من تسجيل الدخول):
https://dss.un.org/dssweb/Resources/SecurityLevelbrSystemInfo.aspx

أداة **10.2** **دليل السياسة:** نظام مستوى الأمن التابع للأمم المتحدة في نظام إدارة الأمن، الفصل الرابع

قواعد الأمن والأنظمة العامة

يُطلب إلى جميع موظفي منظمة العمل الدولية، كشرط مسبق للسفر، استكمال دور UNDSS عبر الإنترنت حول «الإجراءات الأمنية الأساسية في الميدان» (BSITF). كما يُطلب من المسؤولين المسافرين إلى أي موقع ميداني (أي الموقع الذي لا يُعتبر من فئة مراكز العمل المقر "ميم") استكمال دورة أخرى عبر الإنترنت هي «إجراءات الأمن المعززة في الميدان» (ASITF). يُذكر أن الدورتين، الصالحتين لمدة 3 سنوات قبل إعادة الشهادة، متوافرتان على مواقع UNDSS، وموقع الأمن لمنظمة العمل الدولية. الرجاء زيارة المواقع التالية: انتقل إلى المواقع التالية: https://training.dss.un.org/courses/، وإذا كان لديك حساب على موقع UNDSS، الرجاء الضغط على:

https://dss.un.org/dssweb/

باعتبارك موظفاً في منظمة العمل الدولية، لا بدّ من توخي الحذر الواجب وتجنب المخاطر التي لا مبرر لها على سلامتك وأمنك أو سلامة وأمن مسؤولين آخرين. وعند وصولك إلى مركز عملك، يتوجب عليك الاتصال بالمسؤول المكلف (DO) وUNDSS للاطلاعهم على الوضع الحالي والحصول على تفاصيل التواصل بحيث يمكنك البقاء على دراية بالخطة الأمنية.

وكمدير أنشطة على المستوى الميداني في منظمة العمل الدولية، ينبغي عليك ضمان امتثال جميع الموظفين العاملين تحت إشرافك بالسياسات والقواعد والتعليمات الأمنية السارية. للتأكد من أنك ملتزم بالتوجيهات الأمنية لمنظمة العمل الدولية، قم بزيارة صفحة INTSERV للأمن الميداني على الشبكة الداخلية:

https://www.ilo.org/intranet/french/support/servsec/index.htm (متوافر حالياً باللغة الفرنسية فقط).

أداة **11.2** توجيهات المكتب: إطار المساءلة (IGDS Nr. 399)

أداة **12.2** توجيهات المكتب: الأمن الميداني (IGDS Nr. 14)

أداة **13.2** دليل الأمن الميداني

التصاريح الأمنية

إذا كنت مسافراً إلى بلد ما، يُلزمك نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة الحصول على تصريح أمني للسفر.

قبل السفر في مهام رسمية، من المتوقع أن يتحقق الموظفون عبر إرشادات السفر الخاصة بإدارة السلامة والأمن من جميع النقاط على مساراتهم. ويمكن الحصول على المعلومات والاحتياطات الأمنية السارية في كل بلد أو منطقة في البلاد في قسم إرشادات السفر على موقع UNDSS. وينبغي على جميع الموظفي التسجيل والدخول إلى موقع UNDSS عبر الضغط على الرابط التالي: https://dss.un.org، ليضمن توافر عنوان البريد الإلكتروني الكامل لموظف في منظمة العمل الدولية عند طلب إدخال اسم المستخدم. فعند كل نقطة على مسار رحلة المسافر يُطلب منه إبراز تصريحه المني.

ويشمل التصريح الأمني للسفر المدّة المحددة التي طُلب إصداره على أساسها. ولا بدّ من تعديل أي تغييرات قد تتطرأ على خطط السفر (مثل أوقات الوصول أو المغادرة ومعلومات الاتصال) في نظام معالجة المعلومات المتعلقة بطلب السفر (TRIP) وفقاً للتعليمات المتوافرة هناك، أو إذا كان المسؤول سافر أساساً، يجب ان يبلغ المسؤول المكلف (DO) عبر مكتب UNDSS للأمن.

إن التصريح الأمني صالح فقط للوجهة التي يتم طلبها والموافقة عليها، وفي معظم الحالات تكون العاصمة. وقد يتطلب السفر داخل البلاد أيضاً الحصول على تصريح أمني؛

ويحافظ نظام معالجة المعلومات المتعلقة بطلب السفر (TRIP) على إخطار لسفر بمحطات توقف متعددة، وكذلك الرحلات ذات الاتجاه الواحد أو ذهاباً وإياباً. لا بدّ لك من إبلاغ المسؤولين المكلفين عن طريق مكتب UNDSS بأوقات وصولك إلى ومغادرتك جميع البلدان. وتتوافر تفاصيل الاتصال عبر إرشادات السفر.

إذا كنت تطلب تصريح سفر لشخص آخر، من الممكن فعل ذلك فقط إن كان لديك عنوان بريد إلكتروني لمنظمة العمل الدولية يسمح لك بخلق ملف شخصي له. وتأكد من أن بحوزتك تفاصيل جواز سفر الشخص المعني لإكمال هذا الطلب.

أداة **14.2** دليل: دليل التسجيل للرحلة

أداة **18.2** توجيهات المكتب: التصريح الأمني للسفر (IGDS Nr. 645) (مراجعة 2، مسودة)

معلومات حول المستوى الأمني في بلد ما

قبل الشروع في السفر في مهام رسمية، يجب عليك التحقق من مستوى الأمن في جميع المحطات على مسارك. ويمكنك إيجاد المستوى الأمني الراهن في كل بلد في قسم إرشادات السفر على موقع UNDSS، الذي يُظهر المستوى الأمني والشروط والمتطلبات الأساسية لكل بلد ويقدّم التوجيهات بشأن استخدام نظام معالجة المعلومات المتعلقة بطلب السفر (TRIP)، الذي يتيح لجميع الموظفين المؤهلين بموجب الترتيبات الأمنية للأمم المتحدة لاستكمال عملية التصاريح الأمنية عبر الإنترنت. الرجاء

الضغط على: http://dss.un.org/dssweb لإنشاء حساب أو تسجيل الدخول. وعند إنشاء حساب أو تسجيل الدخول، ضع عنوان بريد الإلكتروني الخاص بمنظمة العمل الدولية بالكامل عند طلب إدخال اسم المستخدم.

المزيد من المعلومات حول السياسات الأمنية

على مستوى المقر الرئيسي، يجب أن يكون منسّق سلامة وأمن الموظفين في INTSERV قادراً على توفير أدق المعلومات حول متطلبات السلامة والأمن. وينبغي معالجة أي طلب .

أداة **24.2** دليل: نموذج: قائمة الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل
تقييم نموذج برنامج المنظمة
كيفية إنجاز جدول تقييم البرنامج

أداة **19.2** توجيهات المكتب: أمن وسلامة الموظفين (IGDS Nr. 193, version 1)

في كل مركز عمل، يكون المدير منظمة العمل الدولية القطري المقيم بمثابة منسّق الأمن المحلي. فمن واجبه/ها أن يظل على دراية بآخر القضايا الأمنية التي تؤثر في موظفي المنظمة في هذا المجال.

وفي الأماكن التي لا تواجد لمدير قطري لمنظمة العمل الدولية فيها، يعيّن المدير الإقليمي رئيس المستشارين الفنيين (CTA). ويُطلب من جميع منسّقي الأمن المحلي والإقليمي المشاركة في فريق إدارة الأمن (SMT) في مركز عملهم.

يمكنك إيجاد معلومات الاتصال حول التنسيق الأمني الميداني وجميع منسّقي الأمن المحلي والإقليمي على الرابط التالي (المتوافر باللغة الفرنسية فقط في الوقت الحاضر):

ويُلزم جميع الموظفين بالاطلاع على الموجز الأمني، سواء عن طريق حضور جلسات UNDSS شخصياً خلال يومين من وصولهم إلى الدولة أو من خلال تلقي تقرير أمني مكتوب، بحيث يعرض معلومات عن القواعد، والسياسات، والإرشادات، والإجراءات اللازمة في البلد المعني.

أداة **26.2** **دليل:** المكتب القطري لإدارة الموظفين والأراضي

أداة **27.2** **دليل:** كتيب السياسة الأمنية

أداة **28.2** **دليل:** الإجراءات الطبية العاجلة (RACPB MedEvac)

تعميم السلامة والأمن على مستوى البرنامج/المشروع

بموجب نظام IGDS 118، لا بدّ من تخصيص 3% من إجمالي الميزانية في جميع مشاريع منظمة العمل الدولية للأمن. ويجب أن تتوافق هذه الموارد مع القواعد والأنظمة الحالية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في البلد الذي يسعى إلى نشر النشاط فيه.

أداة **22.2** توجيهات المكتب: ميزانيات التعاون التقني (IGDS Nr. 118, version 1)

من أجل الحصول على أدق المعلومات حول متطلبات السلامة والأمن، نوصي إلى حدّ كبير باستخدام جدول تقييم البرنامج (PA). وينبغي إرساله إلى INTSERV على (**FIELDSECURITY@ilo.org**) متى اكتمل الجدول.

في المقابل، يعاود INTSERV إرسال الجدول بعد وضع اللمسات الأخيرة، بالإضافة إلى إنجاز جدول تقييم التهديدات والمخاطر، فضلاً عن قائمة الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل (MOSS) الخاصة بمنظمة العمل الدولية للمكاتب، والموظفين، والمركبات، والأنشطة.

2.8 جوانب تراعي ظروف النزاع لبرامج الإنعاش وإعادة الإعمار

في كثير من الأحيان، كان لإعادة الإعمار والمساعدة الإنمائية آثار غير مقصودة على غرار زيادة الشرخ في المجتمعات أو حتى إحياء نزاعات سابقة. لذلك وفي كافة السياقات، وخصوصاً في حالات ما بعد الصراع، لا بدّ لعمليات التخطيط لإعادة الإعمار وتنفيذها من االاستعانة بالنهج الذي يراعي حالة الصراع استناداً إلى تحليل سياسي واجتماعي واقتصادي مفصّل ومعرفة كيفية تفاعل التعاون الدولي مع الديناميكيات المحلية.

فعلى سبيل المثال، تتطلب عمليات إعادة الاستيعاب والتوطين والإدماج في مرحلة ما بعد النزاع وعياً بالتوترات الإقليمية والعرقية والدينية وفهماً للقضايا المحيطة بحقوق ملكية الأراضي، والمسكن، وتقسيم العمل بين المرأة والرجل، والوصول إلى الموارد والمهارات والمعلومات الاقتصادية والتحكم بها. كما تُعتبر معرفة السياق المحلي أيضاً شرطاً أساسياً لتنشيط صناعات التعدين، والبناء، والزراعة، واستغلال الغابات. لا بدّ من أن تستند برمجة منظمة العمل الدولية عن كثب على تحليل السياق، لكنها يجب أن تظل مرنة بما يكفي للتكيف مع الظروف المتغيرة.

أداة 30.2
دليل: كيفية توجيه حساسية الصراع، كونسورتيوم حساسية الصراع، 2012

أداة 31.2
كتيب: الوقاية وتسوية النزاعات العنيفة والمسلحة: دليل التدريب لاستخدامه من قبل المنظمات النقابية، منظمة العمل الدولية، 2010

أداة 2.31 bis
«إنشاء المؤسسات، الاستخدام والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود: دور أصحاب الأعمال ومنظمات عضوية الأعمال في مناطق النزاع في آسيا»، 2016 منظمة العمل الدولية.

إعادة الإعمار والعمل اللائق في ليبيريا

يمكن وصف حالات النزاع من خلال «واقعيْن»: المقسمات والروابط. ثمة عناصر في المجتمعات تفرق الناس عن بعضها البعض وتكون بمثابة مصادر توتر. كما أن هناك دائماً عناصر تربط بين الناس ويمكن أن تكون كالقدرات المحلية من أجل إحلال السلام.

يمكن استخدام الأسئلة التالية للكشف عن المقسمات والروابط بشتى الأشكال:

- ما هي العوامل المقسمة في هذه الحالة؟ ما هي العوامل الرابطة؟
- ما هي التهديدات الحالية التي تقوّض السلام والاستقرار؟ ما هي العوامل الداعمة الحالية؟
- ما هي العوامل الأكثر خطورة في هذه الحالة؟ ما مدى خطورة هذا المقسم؟
- ماذا يمكن أن يسبب تنامي التوترات في هذه الحالة؟
- ما الذي يجمع الناس معاً في هذه الحالة؟
- أين يجتمع الناس؟ ماذا يفعل الناس معاً؟
- هل لهذا الرابط إمكانات؟

القضايا الرئيسية في اللجوء إلى المقسمات والروابط

- المقسمات والروابط موجودة في جميع السياقات، حتى تلك التي لا تعيش صراعاً صريحاً.
- من المهم أن تكون محددة جداً. وفي حالة النزاع، ما الذي يفعله الناس؟ على سبيل المثال لا تستخدم عبارات مثل: «الدين»، أو «حماس»، الخ.
- المقسمات والروابط ليسوا بشراً.
- المقسمات والروابط حيوية.
- الفرق تقوم بتحليل أفضل من الأفراد.
- المصدر: المؤسسة السويسرية للسلام «سويس بيس»
- حقائق حول حساسية الصراعات

المصدر: المؤسسة السويسرية للسلام «سويس بيس»حقائق حول حساسية الصراعات

ولا بـدّ مـن أن يتـمّ برمجـة منظمـة العمـل الدولية بالتشـاور مع الهيئات المكونة الثلاثية. مع ذلك، قد يشكّل ذلك تحدياً ويستغرق وقتـاً طويـلاً في حالات ما بعد الـصراع، بما أن:

- الضغط السـياسي يفضّل تسليم مخرجات ملموسة مثل إعادة بنـاء الطرقات والمدارس على تصميـم وتنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق (DWCP)؛
- منظمـة العمـل الدولية لربما كان وجودها ضعيفـاً في دولة ما خلال مراحل الـصراع والإغاثة؛
- المشـاورات الثلاثيـة الرسـمية قـد تتأخـر لأن منظـمات أرباب العمـل والعـمال لا تـزال في مراحلهـا التكوينية.

مـع ذلـك، فـإن المثال مـن ليبيريـا وهايتي (المذكـور أدنـاه) يُظهر أن مشـاريع منظمـة العمـل الدوليـة خلال مرحلة مـا بعد الصراع يمكـن أن يسـهم في إرسـاء أسـس البرنامـج القطري للعمـل اللائق DWCP بالكامل.

أداة **32.2** تقييم: الحدّ من الفقر من خلال استحداث فرص العمل اللائق في ليبيريا

بالإضافـة إلى ربـط إعادة الإعمار بالعمل اللائق، قد تحتاج منظمة العمـل الدوليـة إلى الانتقـال مـن الانتعـاش الاقتصـادي المحـلي (LER) إلى برمجة التنمية الاقتصادية المحلية (LED) اسـتناداً إلى نتائـج التقييمات الإنسـانية والإنمائية. يشـار إلى أن برامج الحماية الاجتماعية المحلية الأصغر أو المؤقتة (مثل البرامج الغذائية الطارئة

© ILO/M. Crozet

إعادة الإعمار والعمل اللائق في ليبيريا وهاييتي

في ليبيريا، وحدة الإدارة الإستراتيجية لمنظمة العمل الدولية SMM))، موجهة لإنتاج برامج قطرية للعمل اللائق DWCPs، شملت نتائج البرامج الأولية ليبيريا. وتركزت هذه الأخيرة على استحداث فرص العمل، والعمل الذي يعتمد على استخدام الأيدي العاملة الكثيفة، والشباب، مؤشرات سوق العمل (LMI)، والمؤسسات، والتنمية التعاونية، وتعزيز الثلاثية، ومكافحة فيروس نقص المناعة (الإيدز).

كما تمّ إنشاء اللجنة الدائمة ما بين الوزارات (IMSC) لضمان أن استحداث فرص العمل كان مركزياً في عملية التخطيط، وإلى تشجيع إتباع نهج منسق ومتكامل للعمل اللائق، علماً بأن تركيزه الأولي تمثّل باستحداث طارئ فرص العمل. وفي وقت لاحق، تحول الاهتمام إلى تطوير سياسة وطنية للعمالة وتقديم الدعم لعملية إصلاح قانون العمل.

اعتبرت اللجنة الفرعية 5 من برنامج التوظيف الطارئ في ليبريا LEEP)) في نهاية المطاف رائدة في استخدام آلية ثلاثية وطنية رسمية أكثر. كما تعدّ برنامج التوظيف الطارئ في ليبريا LEEP)/) آلية خطة عمل التوظيف في ليبريا LEAP)) نقطة تواصل تساهم في ضمان وجود شركاء اجتماعيين في عمل الحكومة على تطوير ورقة إستراتيجية للحد من الفقرPRSP)) تمّ تسليمها في تموز/يوليو 2008.

وبعد زلزال هايتي في العام 2010، دعمت منظمة العمل الدولية عمليات الاستجابة الفورية عن طريق نشر فريق متعدد التخصصات من الخبراء الذين شاركوا في وضع تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة. (PDNA) وبناء على إستراتيجية شاملة ومنسقة استناداً إلى صلاحياتها، تمكنت تدخل المنظمة في هايتي خلال 2011-2012 من بناء تآزر بين مشاريع منظمة العمل الدولية الجارية (عمل أفضل، البرنامج الدولي حول عمالة الأطفال ومشاريع إعادة الإعمار) مع تعبئة الموارد لإعادة الإعمار بعد الزلزال، مع التركيز على مزيج من دعم المؤسسات المحلية في مجالات:

أ) التدريب المهني في قطاع البناء والتشييد؛ ب) التدريب والخدمات لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في الاقتصاد غير الرسمي؛ ج) تحسين ظروف العمل اللائق في مصانع النسيج/الملابس في القطاع الرسمي؛ د) تعزيز المؤسسات التابعة لوزارة العمل والشركاء الاجتماعيين، والمؤسسات النظيرة الأخرى بهدف ضمان الاستدامة المستقبلية وسط دعم إصلاح قانون العمل ومكافحة عمالة الأطفال؛ ه) تعزيز الحوار الاجتماعي في جميع الأنشطة المذكورة أعلاه. وفي حين شددت الحكومة على العمل اللائق في عملية إعادة الإعمار، دعمت منظمة العمل الدولية الانتعاش والانتقال على المدى الطويل نحو التنمية من خلال تسهيل تصميم برنامج قطري للعمل اللائق DWCP لهايتي في العام 2015.

أو التحويلات النقدية للأسر أو الأطفال في المناطق المتضررة من الكارثة) التي غالباً ما تُموَّل من موارد خارجية في بداية المرحلة الانتقالية، ينبغي توسيع نطاقها تدريجياً لتشمل خطط وبرامج الحماية الاجتماعية المستدامة على مستوى الدولة مستندة إلى الاستحقاقات القانونية وممولة من موارد محلية.[18] قد تحتاج منظمة العمل الدولية أيضاً إلى الابتعاد عن فئات الحرب والتركيز على الفئات الضعيفة العادية. فعلى سبيل المثال، ستتحول الفئات المستفيدة من المقاتلين السابقين والنازحين والجنود الأطفال إلى الشباب والنساء والمعوقين والأطفال المتضررين من الحرب. وفي ما يتعلق بالحماية الاجتماعية، لا بدّ من أن يتمثل الهدف الرئيسي بتغطية تدريجية لجميع السكان، بمن فيهم الفئات الضعيفة، مع حد أدنى محدّد وطنياً من الحماية الاجتماعية على الأقل إلى جانب إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. ويشار إلى ذلك أيضاً على أنه عملية إنشاء سقف وطني للحماية الاجتماعية.

هذا ولا بدّ من تحديد سقف الحماية الاجتماعية الوطنية في إطار نظام وطني للحماية الاجتماعية، والسماح أيضاً لتوسيعه إلى مستويات أعلى من الحماية الاجتماعية، وفق ما يسمح به السياق. وأخيراً، تحتاج منظمة العمل الدولية إلى تعزيز ودعم عمليات الحوار الاجتماعي، تماماً كما في دراسة حالة عن الحوار الاجتماعي لإرساء السلام في غينيا في الفصل 5.

ويلعب الحوار الاجتماعي دوراً رئيسياً في مجال تطوير استراتيجيات توسيع الحماية الاجتماعية وخططها. ويدعم وضع سياسات وبرامج أكثر استجابة من الناحية الاجتماعية تتمتع بدعم سياسي أمتن. علاوةً على ذلك، يمكن لمنظمات العمال أن تسهم في معالجة نقص المعلومات في أوساط العمال من خلال التوعية والتدريب والتوجيه المهني.

18 In line with ILO's Social Protection Floors Recommendation, 2012 (No. 202).

2.9 تسهيل الاستجابة المراعية للنوع الاجتماعي

يمكن للإرشادات التالية أن تساعد على تسهيل الاستجابة التي تراعي النوع الاجتماعي:

- تحديد حصص لمشاركة المرأة في ظروف خاصة، حيثما تكون النساء بشكل ملحوظ أكثر تأثراً من الرجال، أو في حال كانت تواجه قيوداً خاصة في الحصول على الدعم والخدمات. وعلى نحو مماثل، تخصيص نسبة من ميزانيات جميع الأنشطة لتلبية احتياجات محددة مراعية لنوع الجنس.

- باستثناء ما تقتضيه الظروف من تدخلات خاصة بالنساء، وضع خطة لتنفيذ التدخلات التي تضمن وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل.

- إشراك ممثلين من إناث وذكور على حد سواء في تخطيط البرامج وتنفيذها ومراقبة الهيئات لضمان فهم احتياجات ومصالح كل منهم ومعالجتها، على أن تضمّ الاجتماعات نساء ومنظمات نسائية من جميع البعثات المتواجدة

أداة 34.2
ورقة حقائق: قضايا واستراتيجيات لمعالجة احتياجات سبل عيش المرأة، منظمة العمل الدولية أزمة، 2009

- إشراك النساء كوكلاء تنمية في البداية وبناء قدراتهن، بما في ذلك القدرات الجديدة التي اكتسبنها خلال الأزمة والتي أثبتت فعاليتها.

- القضاء على التمييز المهني. إعطاء المرأة فرص عمل في كافة المجالات، بما في ذلك البناء وغيرها من أعمال «الذكور» التقليدية، والعمل المستقل، (من خلال التدريب التقني والإداري ذات الصلة، وخطط الائتمان، وغيرها)، وعلى جميع المستويات، بخاصة الإشراف والإدارة.

- إجراء تحليل على أساس الجنس. إنشاء خطوط أساس ومؤشرات لمشروع النوع الاجتماعي. تفصيل إحصاءات النوع الاجتماعي ودمج الإحصاءات المشاركة المجتمعية. استشر متخصصين بالنوع الاجتماعي لتقديم الخبرة التقنية في الاستراتيجية والاستجابة العامة للبرنامج. خذ بعين الاعتبار تعيين استشاري محلي يراعي الجنسانية أو التشاور معه أو إشراك كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعالج احتياجات النساء والفتيات، على غرار اليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الإمم المتحدة للسكان.

- تقديم إحاطات تراعي الفوارق بين الجنسين إلى استشاري منظمة العمل الدولية والموظفين المشاركين في التخطيط والبرمجة. وتشمل معرفة نوع الجنس أو الخبرة في البرمجة كمعايير للتوظيف. فضلاً عن التأكد من أن الاستشاريين والموظفين قادرون على الولوج إلى أدوات مراعاة النوع الاجتماعي ومبادئها التوجيهية المشار إليها في هذا القسم

- عند تقديم تمديد للخدمات، لا بدّ من معالجة قيود برنامج الائتمان مثل الحاجة إلى أنظمة ضامنة أو أخرى مقيدة

- تقديم خدمات مثل الحصول على رعاية الأطفال والخدمات الصحية الأساسية حيث يكون متوافراً، لكون شبكات الأمان الاجتماعي مهمة في منع النساء من تبني استراتيجيات خطيرة ومدمرة لسبل العيش

- تجنب رؤية أدوار الرجال الأدوار في الأزمات على أنها عدوانية، والتأكد من أنك تفهم الفارق الدقيقفي معنى الرجولة في سياقات كل حالة. نشر فوائد تمكين المرأة وتنفيذ استراتيجية لكسب تأييد الرجال لهذه الخطوة.

بناء مهارات المرأة لإعادة بناء المجتمعات التي غمرتها المياه في موزامبيق

تشكّل النساء 87 في المائة من جميع المستفيدين في مشروع منظمة العمل الدولية لمواجهة الآثار الكارثية للفيضانات في موزامبيق. وركز المشروع على إعادة تأهيل مواقع الأسواق المحلية، ودعم مشاريع تربية الحيوانات الصغيرة، والتدريب على استخدام وصيانة مضخات السيارات وصنع وتصليح الأدوات الزراعية، والتدريب على التنمية المحلية المستدامة وإعداد المشاريع المحلية. وأعطى المشروع المرأة الفرصة لتنفيذ أنشطة والاضطلاع بأدوار جديدة.

المصدر: "Gender in Crisis Response, ILO FACT Sheet", InFocus Programme on Crisis Response and Reconstruction, Recovery and Reconstruction Department, May 2003

2.10 الرصد والتقييم في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث

دور الرصد والتقييم

تتطلب كافة مشاريع منظمة العمل الدولية الرصد والتقييم إلى درجة معينة. لكن ثمة اختلافات أساسية بين الرصد والتقييم من الضروري النظر فيها.

يُعتبر الرصد جزءاً لا يتجزأ من دورة المشروع. هو عملية مستمرة تتعقب سير العمل في المشروع، مع الهدف الأساسي المتمثل بتمكين الإدارة من اتخاذ إجراءات تصحيحية. ومع اللجوء إليه عند مستويات مختلفة من بنية المشروع، يوفر أيضاً بيانات لتقديم التقارير، سواء داخل منظمة العمل الدولية وخارجها إلى الجهات المانحة، والهيئات المكونة، وأصحاب المصالح الآخرين في المشروع.

يُعدّ الرصد أداة إدارية مهمة لأنه:

- يقيّم التقدم المحرز في تنفيذ المشروع
- يساعد الإدارة الفعالة للموارد
- يكشف عن مراكز المشكلة
- يمكّن الإدارة من اتخاذ إجراءات تصحيحية في وقت مبكر
- يوفر الأساس لحسن التواصل مع الهيئات المكونة وغيرها من أصحاب المصالح
- يوفر الأساس لتقديم تقارير إلى الجهات المانحة

تتناول عملية تنفيذ الرصد مسألة ما إذا كان المشروع يسير على قدم وساق. فهو يركز بشكل أضيق على المخرجات والأنشطة والموارد، ويقارن التقدم المحرز في خطة العمل. هي في الأساس وسيلة تُستخدم بشكل مستمر في إطار الإشراف الإداري. ويمكن أن يشكّل التحرك إلى أعلى هيكل المشروع لتعقب التقدم المحرز في استخدام مخرجات المشروع من قبل المجموعات المستهدفة وسيلة مفيدة للرصد.

ويشمل الرصد الجمع المستمر أو الدوري للبيانات والمؤشرات خلال تنفيذ مشروع أو برنامج أو سياسة الاستجابة للأزمات لضمان التقدّم بسلاسة وتحقيق الأهداف المنشودة. وتُعدّ وظيفة أساسية من الإدارة القائمة على النتائج بقدر المشاريع التي تعمل على جمع بيانات تتعلق بجوانب مختلفة من سلسلة نتائجها. ويسمح الرصد للمدراء بمعالجة المعوقات (أو الفرص) الناشئة من أجل تحسين احتمالات تحقيق النتائج المرجوة بالوسيلة الأكثر كفاءة وفعالية. تتمتع عملية الرصد بأهمية في الحالات ما بعد الأزمة نظراً إلى أن أنشطة الاستجابة تُطلق في كثير من الأحيان بسرعة، من دون الحصول على معلومات كاملة والاستناد إلى الافتراضات الكبيرة التي لم يتم التحقق منها حول بيئة عمل إيجابية. يشار إلى أن المعلومات التي يتم جمعها من خلال الرصد يمكن أن تساعد مدراء البرامج على اختبار هذه الفرضيات وضبط برامجهم وفقاً لذلك.

ويتمثل الهدف من التقييم في منظمة العمل الدولية بدعم التحسينات في البرامج والسياسات، وتعزيز المساءلة والتعلّم. ومن بين المساهمات الرئيسية للتقييم نذكر أنه لا يتناول فحسب ما إذا تمّ تحقيق النتائج المرجوة، بل أيضاً ما إذا ظهرت أي نتائج غير مقصودة خلال تنفيذ المشروع. هو أداة مهمة في عملية صنع القرارات، ويمكن أن تدعم توليد المعرفة وتقديم أدلة على فعاليته. وقد وضع مكتب التقييم في منظمة العمل الدولية (EVAL) سياسة مفصلة لمشاريع وبرامج المنظمة.

وتبيّن السياسة الموضوعات التالية:

- مبادئ التقييم في منظمة العمل الدولية
- أنواع التقييم المستخدم داخل منظمة العمل الدولية
- المتطلبات القائمة على الميزانية للتقييم في منظمة العمل الدولية

- الإرشاد لوضع خطط التقييم وإدارته وتطبيقه
- متطلبات الإبلاغ والاتصال الحاصة بتقييم منظمة العمل الدولية

إن التقييم هو عبارة عن تقدير لتدخل ما، مع التركيز على الخطوات التي نجحت، وتلك التي فشلت، ولماذا حصل ذلك. وتتناول عملية التقييم أيضاً ما إذا النهج الذي اتخذ هو الأفضل، وعما إذا كان تنفيذه الأمثل. يشار إلى منظمة العمل الدولية تستخدم في تقييماتها معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD/DAC) لتقييم المساعدة الإنمائية. إليكم خمسة معايير أساسية:

- الملاءمة
- الكفاءة
- الفعالية
- التأثير
- الاستدامة

يُعتبر التقييم أيضاً جزءاً أساسياً من الإدارة القائمة على النتائج (RBM). وحيث أن هذه الأخيرة تميل إلى أن يتمّ استخدامها لتقييم ما إذا النتائج قد تحققت، يتم استخدام التقييم للاستفسار عن سبب وكيفية تحقيق النتائج. في الواقع، يوفر التقييم معلومات غير متاحة بسهولة عن نظم رصد الأداء، ولا سيما نظرة معمقة في الإسناد، والملاءمة، والفعالية والاستدامة. كما أنها توفر عناصر الحكم المستقل لنظام الأداء وتقدم توصيات للعمل الإداري المناسب.

أداة 36.2 **إرشادات:** إرشادات حول سياسة التقييم القائم على النتائج

أداة 37.2 **دليل:** تقييم النشاط الإنساني، ALNAP، 2016

أداة 38.2 **ورقة حقائق:** معايير لتقييم المساعدة الإنمائية (OECD/DAC)

أداة 39.2 **تقييم:** من الانتعاش الاقتصادي المحلي: إعادة بناء سبل العيش وفرص العمل في آتشيه، منظمة العمل الدولية، 2006

أداة 40.2 **تقييم:** برنامج منظمة العمل الدولية في ليبيريا

أداة 41.2 **تقييم:** توظيف طارئ لتحقيق انتعاش في الفلبين، منظمة العمل الدولية

أداة 42.2 **تقييم:** تقييم برامج المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة، ODI Good Practice Review #7, 1998

دعم عمليات الرصد والتقييم

التحديات الخاصة التي يواجهها الرصد والتقييم في حالات ما بعد الأزمة

تولّد الدول الهشة والمتضررة من الكوارث وخلال فترة ما بعد الصراعات تحديات فريدة من نوعها لتصميم البرامج والمشاريع استجابة للاحتياجات، ولتصميم تقييمات مفيدة وفعالة في هذه الحالات. وتتمثل إحدى السمات الرئيسية للبرامج والمشاريع التي يتمّ تنفيذها في هذه السياقات بتقلبات البيئة. ويجوز أن تؤثر عوامل خارجية في أي وقت بشكل كبير في تنفيذ التدخلات. هذا يعني أن تقييم هذه المشاريع يجب أن يكون مصمماً أيضاً بطريقة يمكن أن تتكيف مع السياقات السريعة التغيّر.

ولأن الأوضاع في الدول الهشة عرضة للتغيّر بسرعة في أي وقت من الأوقات، يمكن للأطر التقليدية لتخطيط المشروع أن تفقد بسرعة أهميتها نظراً إلى النهج الضيق الأفق لتصميم وتنفيذ المشاريع. وبسبب هذا، يجب أن يتمّ التعامل مع الأطر المنطقية على أنها «وثائق حية»، لذا ينبغي إعادة النظر فيها وتعديلها بحسب تغيُّر الظروف على الأرض. وسيساعد هذا على ضمان أن معلومات الرصد التي يتم جمعها لا تزال ذات صلة وستساعد على توثيق التعديلات في منتصف المدة المعتمدة للتكيف مع الظروف المتغيرة.

تطرح بيئات ما بعد الأزمات تحديات تشغيلية فريدة على صعيد الرصد والتقييم، بما فيها:

- عدم وجود أو ندرة البيانات والمؤشرات الأساسية
- ضعف التوثيق وتقديم التقارير
- عدم توافر الوقت الكافي أو الموارد الضرورية لتكريسها لصالح الرصد والتقييم
- محدودية الوصول إلى السكان المتضررين
- انعدام الأمن
- ارتفاع معدل حركة دوران الموظفين، ما يعني أن الموظفين الحاليين لا يعرفون تاريخ البرنامج.

أداة **43.2**

تقرير: دمج الرصد والتقييم، البحث عن نقاط مشتركة، 2006

أداة **44.2**

وسائل: بناء سلام عكسي، أدوات التخطيط والرصد والتعلم، معهد يان بي كروك لدراسات السلام الدولية، جامعة نوتردام وخدمات الإغاثة الكاثوليكية في جنوب شرق آسيا: 2007

شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)

استجابة لهذه التحديات أنشأت مختلف المنظمات والمهنيين الإنساني شبكة ALNAP، في استجابة جماعية من قبل القطاع الإنساني تهدف إلى تحسين الأداء الإنساني من خلال تعزيز التعلم والمساءلة. ويضمّ أعضاؤها شخصيات من الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والصليب الأحمر، والهلال الأحمر، والأمم المتحدة، والمستقلين، والأكاديميين. وتستخدم ALNAP نطاق تجارب وخبرات أعضائها الواسعة لإنتاج أدوات تقييم وتحليل تكون ذات صلة ومتاحة أمام القطاع الإنساني ككل.

لمزيد من المعلومات حول ALNAP، انظر أداة 2.37 والرابط التالي: http://www.alnap.org/.

3 أطر التنسيق والشراكات من أجل حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث

يعرض الفصل 3 آليات التنسيق القائمة، ومحافل التواصل، وأطر وشراكات التخطيط التي يمكن أن تدعم استجابة منظمة العمل الدولية. وهو يوجه اهتماما خاصا لآليات الاستجابة الإنسانية وبناء السلام، لاسيما نهج المجموعة، ودورة البرمجة الإنسانية وبعثات السلام المتكاملة بغية استكمال التوجيهات الموجودة في دليل التعاون من اجل التنمية (DC). ويصف الفصل هذا الآثار المترتبة على عمليات إصلاح الأمم المتحدة الجارية ذات الصلة، ولاسيما في ما يتعلق بدور منظمة العمل الدولية في «مجموعة الانتعاش المبكر العالمي».

المحتوى

1.3 آليات التنسيق من أجل تسهيل تدخل منظمة العمل الدولية على مستوى الدولة والعالم 64

[1] على المستوى العالمي 64

دورة البرمجة الإنسانية **(HPC)** 64

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة **(OCHA)** 66

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية **(UNDG)** 67

هيكل بناء السلام 67

البعثات المتكاملة لبناء السلام 67

نهج المجموعة في هيكلة التعاون الإنساني-الإنمائي 68

مجموعة الانتعاش المبكر العالمي **(GCER)** 69

[2] على مستوى الدولة 70

فريق الأمم المتحدة القطري **(UNCT)** 70

منسق الشؤون الإنسانية/ المنسق المقيم **(HC/RC)** 70

التقييم المشترك للاحتياجات والتخطيط للاستجابة الإستراتيجية 71

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية **(UNDAF)** 72

إستراتيجيات الأمم المتحدة خلال فترة الانتقال 72

3.2 شبكات مواضيعية لتسهيل استجابات منظمة العمل الدولية 74

فريق عمل مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج **(IAWGDRR)** 74

الفريق العامل المعني بحماية الطفل **(CPWG)** 74

الإطار الموحد للتأهب 74

إستراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث **(UNISDR)** 75

منصة العمل الدولي للانتعاش **(IRP)** 75

الدليل التشغيلي الأولي للحلول الدائمة للتشرد 75

تحالف الحلول ولجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع **(DCED)** 75

3.3 العمل في شراكات 77

لائحة مذكرات التفاهم 78

كيفية تعزيز الشراكات الإستراتيجية 78

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)** 79

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **(UNHCR)** 80

البنك الدولي 81

منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش **(GFDRR)** 81

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة **(FAO)** 82

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع **(UNOPS)** 82

3.4 الإصلاحات الإنسانية الجارية: التعاون لنتائج جماعية 83

1.3 آليات التنسيق من أجل تسهيل تدخل منظمة العمل الدولية على مستوى الدولة والعالم

يعكس استعمال كلمة هشاشة التعقيد المتنامي الذي تواجهه الجهات الفاعلة المشتركة في بناء السلام والعمليات الإنسانية والتنموية. سلّط الفصل 1 الضوء على التحديات الهائلة المتشابكة التي تواجهها. وفي ظل تزايد حجم الأزمات ونطاقها، والإقرار بأن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تلعب دوراً رئيسياً في الاستجابة، نما عدد الجهات الفاعلة المشتركة بشكل تصاعدي وأدّى إلى خلط بين الولايات ومنافسة على الموارد. واستجابة للحاجة إلى تنسيق وترابط بغية تحقيق نتائج جماعية، يقدّم هذا الفصل آليات التنسيق القائمة الأكثر موثوقية مع تركيز على آليات بناء السلام والاستجابة الإنسانية المتعلقة بحالات الطوارئ المفاجئة والبطيئة الظهور على حدّ سواء وكذلك الأزمات المطولة، بغية استكمال التوجيهات الموجودة في دليل التعاون من اجل التنمية (DC).

[1] على المستوى العالمي

دورة البرمجة الإنسانية (HPC)

في حالات الطوارئ المفاجئة والبطيئة الظهور، وكذلك في الأزمات المطولة، لا بدّ من أن توجّه دورة البرمجة الإنسانية الاستجابة الدولية التي حلّت محل عملية النداء الموحد.[19] وتتألف دورة البرمجة الإنسانية من سلسلات منسّقة من الخطوات المتخذة من أجل المساعدة على إعداد وإدارة وإيصال العناصر الستة المتسلسلة التالية، إلى جانب «عنصريْ تمكين» أساسيتيْن:

العناصر الأساسية الستة

- التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ
- تقييم وتحليل الاحتياجات
- التطبيق والإشراف
- تعبئة الموارد
- استعراض وتقييم تشغيلي للأقران

«عنصرا تمكين» أساسييْن:

- التنسيق
- إدارة المعلومات

يتوقّف التطبيق الناجح لدورة البرمجة الإنسانية على التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ، التنسيق الفعال مع السلطات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الإنسانية، إضافةً إلى إدارة المعلومات.

تصوّر الصورة رقم 1 العناصر الرئيسية لدورة البرمجة الإنسانية في المحور الرئيسي. وتمثل الحلقتان التاليتان الخطوات الإرشادية في الأزمات المفاجئة والبطيئة الظهور أو التصعيد المفاجئ في أزمة قائمة، وفي دورة التخطيط السنوي للأزمات المطولة، على التوالي. أما الحلقة الخارجية، فتبيّن تشغيل هذه العناصر من خلال التطبيق والتسليم. وتوفّر دورة البرمجة الإنسانية إطار عمل لتسليم المعونة من أجل تلبية حاجات الأشخاص المتضررين بشكل سريع وفعال وقائم على المبادئ. ويطبّق إطار العمل هذا على كافة الأزمات الإنسانية غير أنه يمكن استخدام العملية، والجدول الزمني، والأدوات والمستندات بمرونة.

أداة 1.3

دليل: وحدة إشارة من أجل تطبيق دورة البرمجة الإنسانية، IASC، 2015

19 تعكس قراراً اتخذه الأعضاء الأساسيون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (رؤساء كافة أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أو ممثليهم) كجزء من خطة التحول المعتمدة في 2011

ملاحظة بشأن العمليات المتعلقة باللاجئين و«الأوضاع المختلطة»

توضح ملاحظة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الأوضاع المختلطة: التنسيق في الممارسة» ترتيبات القيادة والتنسيق في وضع يشهد حالات طوارئ إنسانية معقّدة أو كوارث طبيعية، وقد تمّ تعيين منسق للشؤون الإنسانية (تم شرحه في قسم «على مستوى الدولة») كما يتمّ تنفيذ عملية خاصة باللاجئين تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتحدّد الملاحظة الأدوار والمسؤوليات الخاصة بممثل المفوضية ومنسق الشؤون الإنسانية، وكذلك التفاعل العملي بين ترتيبات تنسيق اللجنة الدائمة ما بين الوكالات وتنسيق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ما يتعلق باللاجئين، من أجل ضمان ترشيد التنسيق، والحرص على أنه متكامل وموثّق بشكل متبادل.

أداة 2.3
ملاحظة بشأن الأوضاع المختلطة: التنسيق في الممارسة: UNHCR/OCHA

منسق الإغاثة في حالات الطوارئ (ERC)

تمّ استحداث هذا المنصب بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 182/46 في كانون الأول/ديسمبر 1991 من أجل توفير قيادة رفيعة المستوى في الأمم المتحدة لمساعي منظمات الأمم المتحدة على صعيد الشؤون الإنسانية في حالتيْ الطوارئ المعقّدة والكوارث الطبيعية. فضلاً عن كونه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، يضطلع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بدور الرئيس التنفيذي بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

اللجنة الدائمة ما بين الوكالات (IASC)

تمثّل اللجنة الدائمة ما بين الوكالات الآلية الرئيسية التي ينفّذ/تنفّذ من خلالها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مهامه/ها في مجال التنسيق. وتشكّل اللجنة الدائمة ما بين الوكالات منتدى حيث تُعدّ الوكالات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها سياسة بشأن المساعدة الإنسانية، الاستجابة للأزمات وإعادة الإعمار. تمّ تأسيس اللجنة الدائمة ما بين الوكالات في حزيران/

الشكل 1: دورة البرمجة الإنسانية للأزمات الإرشادية (مطولة) في حالات الطوارئ المفاجئة

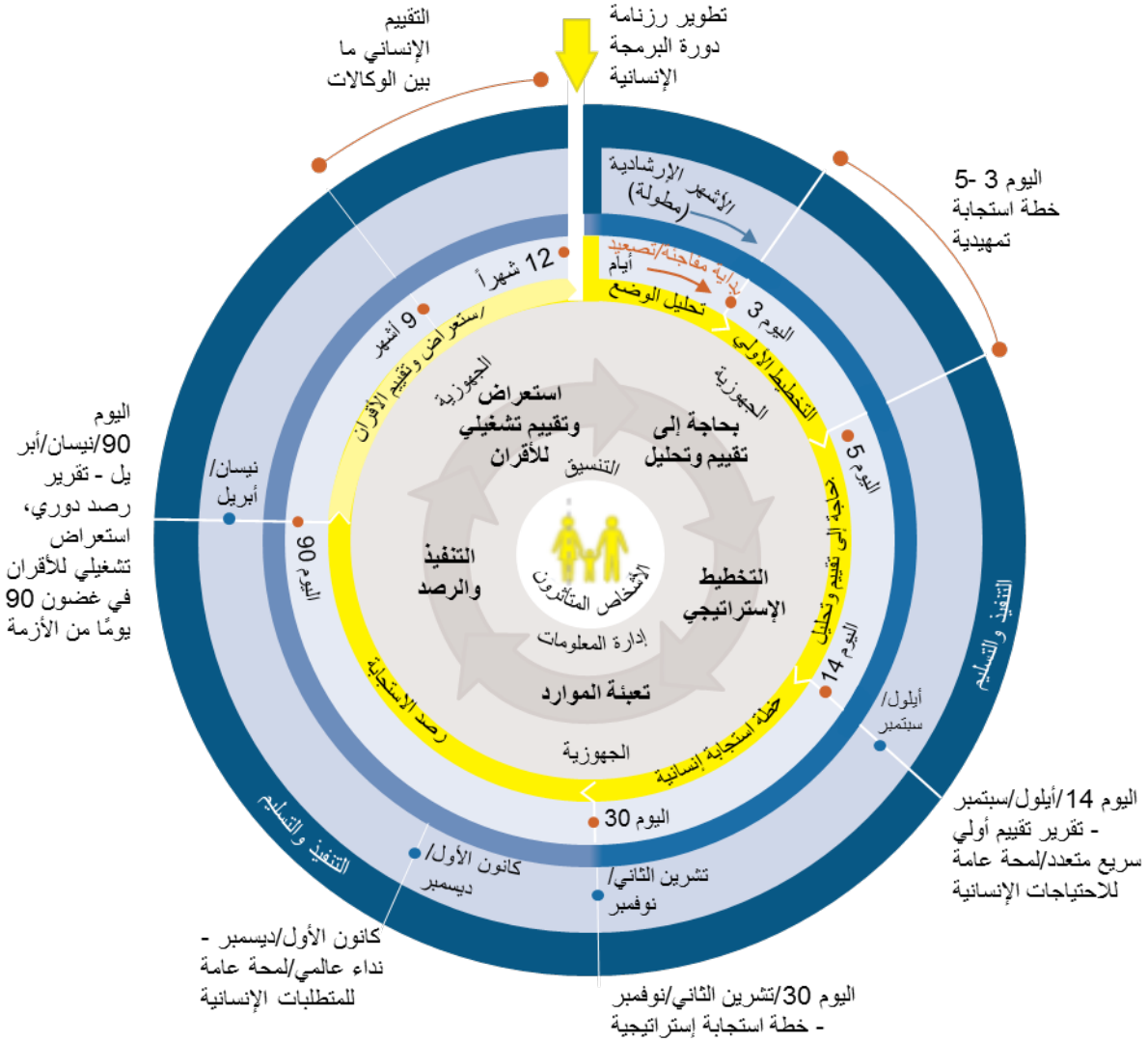

يونيو 1992 استجابةً لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 182/46 بشأن تعزيز المساعدة الإنسانية.

ويدعم مدراء عمليات الطوارئ في اللجنة الدائمة ما بين الوكالات العمليات الإنسانية من خلال تقديم الاستشارة إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ والأعضاء الأساسيون في اللجنة الدائمة ما بين الوكالات - رؤساء كافة الوكالات الأعضاء في اللجنة أو ممثليهم - بشأن المسائل التشغيلية ذات الأهمية الإستراتيجية، وتعبئة موارد الوكالة من أجل معالجة التحديات التشغيلية والثغرات دعماً لمنسقي الإغاثة في حالات الطوارئ والفرق القطرية للعمل الإنساني. فضلاً عن ذلك، أسّست اللجنة الدائمة ما بين الوكالات «الفريق العامل التابع للجنة الدائمة ما بين الوكالات» المؤلف من مدراء السياسة أو من يعادلهم في منظمات اللجنة الدائمة ما بين الوكالات ويركّز على السياسة الإنسانية.

وتنشط منظمة العمل الدولية في الهيئات الفرعية التابعة للجنة الدائمة ما بين الوكالات وعلى مستوى الفريق العامل الفرعي، بحيث تعالج مسائل على غرار مرحلتيْ التأهب والانتقال. إنها عضو كامل في مجموعة الانتعاش المبكر العالمي (GCER) وتشارك في قيادة مشاكل المعيشة على مستوى الدولة في حالات ما بعض الطوارئ.

المنظمات التي تتألف منها اللجنة الدائمة ما بين الوكالات	
الأمم المتحدة	**منظمة الأغذية والزراعية • مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية** • مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان • **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي • صندوق الأمم المتحدة للسكان • برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين • صندوق الأمم المتحدة للطفولة • برنامج الأغذية العالمي • منظمة الصحة العالمية •** المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً
المنظمات غير الحكومية	المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية • انترأكشن • اللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية
حركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر • اللجنة الدولية للصليب الأحمر
غيرها	المنظمة الدولية للهجرة • البنك الدولي

ملاحظات: (i) إن النص باللون البرتقالي يشير إلى «المدعوين الدائمين». في اجتماعات/مناقشات اللجنة الدائمة ما بين الوكالات، لا تفرقة بين الأعضاء والمدعوين الدائمين ويكون لكل منهم رأي متساو. (ii) تعمل كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشكل مستقل ولا يمكن تفويضها بمهمة من قبل اللجنة الدائمة ما بين الوكالات بشكل مباشر.

أطلقت اللجنة الدائمة ما بين الوكالات عملية الإصلاح الإنساني في 2005 وراجعتها في 2011 على شكل «برنامج التحوّل». وتستند العملية إلى ثلاثة عناصر مترابطة:

1. تعزيز نظام منسق الشؤون الإنسانية (عبر تحسين عملية التوظيف والتدريب والدعم)
2. ضمان تمويل يمكن التنبؤ به على نحو أفضل من خلال الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ - مفصّل بشكل أكبر في الفصل 6
3. تعزيز قدرة الاستجابة عبر نهج المجموعة (المناقش أدناه).

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)

إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. تأسس في العام 1998 من أجل تعزيز التنسيق الإنساني على نحو أكبر.[20] ويدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على المستوى العالمي وكذلك المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية على مستوى الدولة (وهي نقطة مشروحة بالتفصيل أدناه). ويركّز بشكل خاص على تعبئة وتنسيق العمل الإنساني الفعال والقائم على المبادئ استجابة لحالات الطوارئ، بالاشتراك مع جهات فاعلة وطنية ودولية؛ الدفاع عن حقوق الشعوب المحتاجة؛ تعزيز التأهب والوقاية؛ وتسهيل الحلول المستدامة. ويقوم بذلك من خلال خمسة مجالات عمل أساسية: التنسيق، التمويل الإنساني، تطوير السياسة، المناصرة، وإدارة المعلومات.

تأسيس نظام الأمم المتحدة الإنساني

يعيد قرار الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة رقم 182/46 (1991) التأكيد على دور الدولة الرئيسي المتمثل بتوفير المساعدة والحماية، كما يحدّد إطار عمل تنسيق وتسليم العمل الإنساني الدولي بقيادة الأمم المتحدة. وحدّد القرار مسؤوليات منسقي الإغاثة في حالات الطوارئ، اللجنة الدائمة ما بين الوكالات والصندوق المركزي المتجدد للطوارئ (الذي أصبح في 2005 الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ) ووضع 12 مبدأ توجيهياً للمساعدة الإنسانية، بما فيها مبدأ ضرورة توفير المساعدة الإنسانية وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز. كما يحدّد القرار دور المنسق المقيم في تنسيق العمل الإنساني على مستوى الدولة؛ تسهيل التأهب؛ المساعدة في الانتقال من الإغاثة إلى التطوير؛ ودعم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية.

المصدر: اللجنة الدائمة ما بين الوكالات: مقدمة إلى العمل الإنساني - دليل موجز للمنسقين المقيمين، 2016

20 بالطريقة المنفذة سابقاً من قبل مكتب منسق عمليات الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث (الذي تأسس بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 2816 عام 1971) وخلفه إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (التي تأسست بموجب قرار الجمعية العمومية رقم 182/46 في 1991)

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG)

تمثّل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إحدى أدوات الإصلاح التابعة للأمم المتحدة التي أسستها الأمانة العامة في 1997 من أجل تحسين فعالية عمل الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى الدولة. من خلال جمع منظمة العمل الدولية مع كافة الوكالات التشغيلية الأخرى العاملة التي تعنى بالتنمية، يرأس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن الأمانة العامة. وتطوّر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سياسات وإجراءات تسمح لمنظومة الأمم المتحدة بالعمل معاً وتحليل مشاكل الدولة، ووضع خطط إستراتيجيات الدعم، وتطبيق البرامج والإشراف على النتائج.

هيكل بناء السلام

في 2004، لحظ الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بأن منظومة الأمم المتحدة تفتقر إلى الهيكليات المؤسسية الرامية إلى الحؤول دون انهيار الدول أو دعم الدول في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام. وعليه، وافق الأمين العام حينها كوفي عنان على توصيات الفريق، المتمثلة أولاً بإنشاء لجنة تعنى بمركزية وتنسيق الخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة، وثانياً بإنشاء مكتب وصندوق لمساعدة الدول الخارجة من نزاع. ويشار إلى هذه الأجهزة الثلاثة معاً بـ»هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام» (PBA).

- **لجنة بناء السلام** هي هيئة استشارية حكومية تدعم السلام المستدام من خلال (1) جمع كافة الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها الجهات المانحة، المؤسسات المالية الدولية، الحكومات الوطنية والدول المساهمة بقوات، (2) فرز الموارد، و(3) تقديم الاستشارة واقتراح إستراتيجيات متكاملة لبناء السلام والتعافي بعد النزاع.

- **مكتب دعم بناء السلام** تأسس لمساعدة ودعم لجنة بناء السلام عبر تقديم الاستشارة الإستراتيجية والتوجيه السياسي، إدارة صندوق بناء السلام وتقديم الخدمات إلى الأمين العام عبر تنسيق وكالات الأمم المتحدة في مساعيها لبناء السلام. وكان العام 2015 قد شهد على نشر مراجعتيْن أساسيتيْن حول دور الأمم المتحدة في بناء السلام واستدامته - الفريق الدولي الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام ومراجعة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام - اللتيْن صادقتا على دور صندوق بناء السلام في تحفيز استجابة على نطاق المنظومة وقائمة على الالتزام السياسي وتعزيز التجانس في حالات الأزمة.

- **صندوق بناء السلام** يدعم النشاطات والبرامج والمنظمات التي تسعى إلى بناء سلام دائم في دول خارجة من نزاع. وهو يعمل من خلال آليتيْن: مرفق الاستجابة الفورية المصمّم لإطلاق عجلة احتياجات بناء السلام والتعافي، ومرفق بناء السلام والإنعاش الذي يدعم المزيد من العمليات3 على المدى الطويل.[21]

في 2015، جرت مراجعتان قيّمتا بشكل مباشر دور ومكانة كل من لجنة بناء السلام، صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام: تقرير فريق الخبراء الاستشاري (AGE) بشأن مراجعة هيكل بناء السلام وتقرير والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (HIPPO).

أداة **3.3** **تقرير:** والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، 2015

أداة **4.3** **تقرير:** فريق الخبراء الاستشاري بشأن مراجعة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015

البعثات المتكاملة لبناء السلام

التكامل هو المبدأ التوجيهي لتصميم وتطبيق عمليات الأمم المتحدة المعقدة في أوضاع ما بعد النزاع ولربط أبعاد بناء السلام المختلفة (السياسية، الإنمائية، الإنسانية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، الأوجه الاجتماعية والأمنية) في إستراتيجية دعم متجانسة.

وتستند أي بعثة متكاملة إلى على حطة إستراتيجية مشتركة وإدراك مشترك للأولويات وأنواع برامج التدخل التي لا بدّ من التزامها في مراحل مختلفة من عملية التعافي. ومن خلال هذه العملية المتكاملة، تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز مساهمتها في الدول الخارجة من نزاع عبر المشاركة في قدرات مختلفة بطريقة متجانسة وداعمة بشكل متبدل.

21 استفادت منظمة العمل الدولية من موارد صندوق بناء السلام من أجل المشاركة في برامج مشتركة في عدد من الدول بعد انتهاء النزاع (راجع الفصل 6 لمزيد من التفاصيل)

ويُعتبر التكامل أسلوب عمل حيث يمكن استخدام عدد من الأدوات والآليات (كما هو مبيّن أدناه في الأداة) وفق ما يناسب على نحو أفضل أي سياق محدد. وفي سياق البعثات المتكاملة، يجد المنسق المقيم نفسه «مكلفاً بثلاث وظائف»، حيث يجمع بين منصب نائب الممثل الخاص للأمين العام المسؤول عن الركائز الإنسانية/الإنمائية، مع مسؤولياتها كمنسق مقيم ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أداة **5.3** **كتيّب:** دليل الأمم المتحدة للتخطيط والتقييم المتكاملين، 2013

أداة **6.3** **سياسة الأمم المتحدة:** التخطيط والتقييم المتكاملين، 2013

نهج المجموعة في هيكلة التعاون الإنساني-الإنمائي

في 2005، وفي إطار الإصلاح الإنساني، اعتمدت اللجنة الدائمة ما بين الوكالات نهج المجموعة من أجل معالجة الثغرات النظامية والقطاعية في الاستجابة الإنسانية. وكان الغرض من نهج المجموعة ضمان قدرة عالمية كافية، قيادة يمكن التنبؤ بتصرفاتها، تعزيز المساءلة وتحسين التنسيق الإستراتيجي على الصعيد الميداني، الشراكة وتحديد الأولويات.

إن المجموعة هي فريق قطاعي أو يركّز على مسألة ما يتألف من وكالات تابعة للأمم المتحدة، منظمات غير حكومية، وغيرها

منظمة العمل الدولية في سياق مساعي الأمم المتحدة الأشمل في تيمور-ليشتي

في أيلول/سبتمبر 2006، عقد فريق الأمم المتحدة القطري (الذي تمّ تفصيله لاحقاً تحت عنوان «على مستوى الدولة») معتكف تحديد أولويات بمشاركة المؤسسات المالية الدولية بهدف تكييف نشاطات الوكالات، الصناديق والبرامج على ضوء أعمال الشغب العنيفة التي حصلت في تيمور- ليشتي بين نيسان/أبريل وأيار/مايو. وقد أرسى معتكف فريق الأمم المتحدة القطري (UNCT) أساس أعمال إعادة تحديد الأولويات في إطار العهد الدولي المقترح، وهي أداة انتقالية تغطي فترة تمتد على 24 شهراً اعتباراً من 2007 بين تيمور- ليشتي والمجتمع الدولي. ومن أجل ضمان مقاربة «وحدة العمل في الأمم المتحدة»، تمّ عندها تطوير إطار عمل مشترك للتعاون وافق عليه فريق الأمم المتحدة القطري وكبار المدراء في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (UNMIT). وتمّت مطابقة إطار العمل وفق أولويات العهد وقد أنشأ آليات تنسيق داخلية استفادت من الميزات النسبية لكل جزء من عائلة الأمم المتحدة.

وضمن هذا السياق، شمل اشتراك منظمة العمل الدولية في تيمور-ليشتي التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشأن عدد من النشاطات بما فيها تقييم الفقر، الدراسة الاستقصائية بشأن مستويات المعيشة وإستراتيجية العمالة الوطنية التي تركّز على بطالة الشباب. فضلاً عن ذلك، طبقت منظمة العمل الدولية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرات رئيسية لإيجاد فرص عمل من خلال مشروعيْ «STAGE» (التدريب المهني للعمل بأجر) و«Servi Nasaun» (العمل على الحدّ من النزاعات وتلبية الحاجات الأساسية). وقد وفّر STAGE التدريب وفرص العمل المستدام لأكثر من 2000 شخص من تيمور، في حين أوجد Servi Nasaun وظائف قصيرة المدى لأكثر من 20000 مستفيد.

المصدر: التقرير السنوي للمنسق المقيم، تيمور-ليشتي، 2006، على http://www.undg.org/rcar.cfm?fuseaction=N&ctyIDC=TIM&P=490

مـن أصحـاب المصالح، على غـرار الحركة الدوليـة للصليب الأحمر والهـلال الأحمـر. وضمن كل مجموعة، تعمـل المنظمات الشريكة نحـو تحقيـق أهدف إنسـانية مشـتركة متفق عليها على المسـتوى العالمي (التأهب، المعايير، الأدوات، المخزونات وبناء القدرات) وعلى مسـتوى الدولـة (التقييـم، التخطيـط، التسـليم والإشراف). وتقود وكالـة محدّدة كل مجموعة، على سـبيل المثـال يقود برنامج الأمم المتحـدة الإنمـائي «مجموعـة الانتعـاش المبكـر العالمـي». ورغم أن منظمة العمل الدولية لا تتولى قيادة أي مجموعة، لكنها تتشـارك مع منظمة الأغذية والزراعة في قيادة منطقة «مجموعة الانتعاش المبكر العالمي» الرئيسـية بشـأن مستوى المعيشة.

إن المجموعـات ليسـت قائمـة بحدّ ذاتها، ويخضـع تفعيلها لمعايير صارمة، بخاصة:

- الاسـتجابة وثغرات التنسيق قائمة بسبب تدهور حاد أو تغيير ملحوظ في الوضع الإنساني؛
- الاسـتجابة الوطنيـة القائمـة أو قدرة التنسـيق غير قـادرة على تلبيـة الحاجـات بطريقـة تحـترم المبـادئ الإنسـانية، ويعـود السـبب إلى نطـاق الحاجـة، عـدد الجهـات الفاعلة المشـاركة، الحاجة إلى نهج متعدد القطاعات أكثر تعقيداً، أو قيود أخرى تقـوّض القـدرة على الاسـتجابة أو تطبيـق المبادئ الإنسـانية).

وتضمـن «مجموعـة التنسـيق مـا بـين الكتـل» التنسـيق مـا بـين الكتـل عـلى المسـتوى الوطنـي ودون الوطنـي، وهـي مجموعـة تنسّـق تطبيق الاسـتجابة مـن خلال كل خطوة مـن دورة البرمجة الإنسـانية. ويلعب التنسـيق ما بين الكتل دوراً رئيسـياً في تسـهيل تطويـر خطـة اسـتجابة إسـتراتيجية ويضمـن مقاربـة متجانسـة ومنسـقة لتخطيط وتشـغيل الأهداف الإسـتراتيجية المشـتركة كما هـي محـددة في خطـة الاسـتجابة الإسـتراتيجية.

ويشكّك تقرير الأمين العام لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني 2016 بمدى ملاءمة نهج المجموعة وتكمن فكرة جديدة في أن يستند التعاون بين الوكالات على النتائج الجماعية (راجع الفقرة 3.5).

أداة **7.3** **مذكرة إرشادية:** الانتعاش المبكر ما بين الكتل، GCER، 2016

أداة **8.3** **تقييم:** نهج المجموعة، IASC، 2010

أداة **9.3** **تقييم:** نهج المجموعة، دكتور آبي ستودارد وغيره، 2007

مجموعة الانتعاش المبكر العالمي (GCER)

منـذ العـام 2005، أسّسـت اللجنـة الدائمة ما بين الـوكالات إحدى عـشرة مجموعـة عالميـة، بمـا فيهـا «مجموعـة الانتعـاش المبكـر العالمـي» التـي تضـمّ 30 شريكاً عالمياً من الأمـم المتحدة وخارجها مـن مجتمعـات إنسـانية وإنمائيـة، حيث تـمّ تعيين برنامـج الأمم المتحدة الإنمائي قائد للمجموعة. وتنطوي مهمة مجموعة الانتعاش المبكر العالمي على تحديد الثغرات، وتطوير وبالتالي توفير الأدوات والمـوارد والتدريـب والدعـم الـذي تطلبـه الـوكالات الميدانية من أجـل التخطيـط بشـكل فعـال وتطبيـق الانتعـاش المبكـر. وتُعتبر مبادئ الانتعاش الاقتصادي المحلي التوجيهية التي وضعتها منظمة العمـل الدوليـة إحـدى نتائـج مجموعـة الانتعاش المبكـر العالمي التـي تركّـز عـلى مجـال انتعاش مسـتوى المعيشـة وتأتي اسـتجابة للحاجة المسلّم بها إلى برمجة أكثر فعالية وتنسيق في هذا المجال.

بإمكان مجموعة الانتعاش المبكر العالمي توفير الدعم الاستشـاري لمنسـق الشـؤون الإنسـانية، وبالتـالي المجتمع الإنسـاني، من خلال مستشار للانتعاش المبكر (ERA). فضلاً عن ذلك، تتولى مجموعة الانتعاش المبكر العالمي مسـؤولية دعم تنسيق نشاطات الانتعاش المبكر من خلال التنسيق بين المجموعة. ويتمّ تفعيل هذه المهمة في دول حيث حاجات الانتعاش المبكر لا تغطيها المجموعات القائمة (أو المفعّلـة). وسـيقرر الفريـق القطري للعمل الإنسـاني - المفصل أدنـاه تحـت عنـوان «عـلى مسـتوى الدولـة» - مـدى الحاجـة إلى مجموعة مماثلة واسماً مناسباً لها يعكس القضية المواضيعية التي تغطيهـا. ومـن بـين الأمثلة السـابقة مجموعـة «الإنعـاش والعودة وإعـادة الإدمـاج»، التـي عملت عـلى إيجاد حلـول للمتشردين في السـودان، ومجموعة «إعادة تأهيل المجتمع» في باكسـتان.

أداة **10.3** **الدليل:** تطبيق الانتعاش المبكر، GCER، 2016

أداة **11.3** خطة إستراتيجية 2015-2017: GCER

[2] على مستوى الدولة

فريق الأمم المتحدة القطري (UNCT)

يشمل فريق الأمم المتحدة القطري كافة كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تنفذ نشاطات تشغيلية تتعلق بالتنمية وحالات الطوارئ والانتعاش والانتقال في الدول التي تشملها البرامج الأممية. ويضمن التنسيق واتخاذ القرارات ما بين الوكالات على مستوى الدولة. ويتمثّل هدفه الأساسي في تمكين الوكالات الفردية من أجل العمل والتخطيط معاً، في إطار نظام المنسق المقيم، بغية ضمان تسليم نتائج ملموسة دعماً لرزنامة الحكومة الإنمائية.

وبروح الإصلاح الإنساني، أنشأ بعض منسقي الشؤون الإنسانية فريقاً قطرياً للعمل الإنساني تابعاً للجنة الدائمة ما بين الوكالات ليكون بمثابة منتدى سياسة وتنسيق من أجل تسهيل التعاون بين المجموعات الإنسانية المنتمية إلى الأمم المتحدة ومن خارجها في دولة ما. وبقدر الإمكان، يعكس فريق اللجنة الدائمة ما بين الوكالات القطري هيكل اللجنة في المقر الرئيسي.

منسق الشؤون الإنسانية/ المنسق المقيم (HC/RC)

في حالات اللا أزمة، يرأس المنسق المقيم فريق الأمم المتحدة القطري، ويكون عادة أيضاً الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشمل نظام المنسقين المقيمين كافة منظمات وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، بغض النظر عن وجودها الرسمي في الدولة.

ويقود المنسقون المقيمون، الممولون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتولى إدارتهم، فرق الأمم المتحدة القطرية في أكثر من 130 دولة ويكونون الممثلين المعينين للأمين العام في ما يتعلق بالعمليات الإنمائية. من خلال العمل عن قرب مع الحكومات الوطنية، يمثل المنسقون المقيمون والفرق القطرية مصالح ومهام منظومة الأمم المتحدة ويستفيدون في الوقت نفسه من دعم وإرشاد عائلة الأمم المتحدة ككل.

وفي الأزمات الإنسانية، يختار منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالتشاور مع اللجنة الدائمة ما بين الوكالات مسؤولاً رفيعاً ليكون منسق الشؤون الإنسانية في ذلك البلد. وفي معظم الظروف، يكون الشخص الذي يشغل منصب المنسق المقيم معيناً كمنسق الشؤون الإنسانية. وفي هذه الحالة، يشار إليه/ها ببساطة بـ«HC/RC».

وكمعظم كبار مسؤولي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية على الأرض في حالة طوارئ محددة، يرفع المنسق المقيم تقريره إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ويكون مسؤولاً عن ضمان مساعدة إنسانية سريعة وفعالة ومنسقة على نحو جيد. وفي معظم الحالات، يحظى منسق الشؤون الإنسانية بدعم من مكتب محلي لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ويضطلع منسق الشؤون الإنسانية (بدعم من مستشار الانتعاش المبكر) بالأدوار التالية:

- المحفز لدمج الانتعاش المبكر بين القطاعات
- الداعم لإدخال مقاربات ونشاطات متعلقة بالانتعاش المبكر في مجموعات أخرى
- تسهيل التواصل بين الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية

في حالات الأزمة وخلال فترات الاستجابة، وتحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية/ المنسق المقيم، يقرّر فريق الأمم المتحدة القطري أي المجموعات الواجب تفعيلها. ومعاً يطلقان عملية النداءات الإنسانية على نطاق المنظومة.

ويكون مدير منظمة العمل الدولية القطري، باعتباره عضواً في فريق الأمم المتحدة القطري، مسؤولاً عن إبلاغ منسق الشؤون الإنسانية/ المنسق المقيم بنوايا منظمة العمل الدولية. وفي الدول التي لا يوجد فيها مكتب دائم لمنظمة العمل الدولية، لا بدّ من

منظمة العمل الدولية تصبح عضواً متكاملاً من فريق الأمم المتحدة القطري في ليبريا

رغم أن منظمة العمل الدولية هي وكالة غير مقيمة في ليبريا، حيث تملك فقط مكاتب تعاون تقني، أصبحت عضواً متكاملاً من عائلة الأمم المتحدة في البلاد. فقد أدّت مشاركة منظمة العمل الدولية في فريق الأمم المتحدة القطري إلى عدة جهود تعاونية بين الوكالات. وقد تمّ دمج برنامج توفير العمل اللائق بالكامل في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF، انظر أيضاً الصفحة 77)، حيث شاركت منظمة العمل الدولية في قيادة الفريق المتخصص في تشغيل الشباب. وكانت الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة مثمرة بشكل خاص.

المصدر: «ليبريا، إعادة البناء من خلال العمل اللائق: عام من الشراكة»، حزيران/ يونيو 2007، صدر عن منظمة العمل الدولية

أن يضمن المكتب وجود منظمة العمل الدولية ضمن فريق الأمم المتحدة القطري بغية السماح بمشاركة كاملة في نشاطات الانتعاش المبكر وإعادة الاعمار ودمج التوظيف ومستوى المعيشة في كافة الاستجابات للأزمة.

التقييم المشترك للاحتياجات والتخطيط للاستجابة الإستراتيجية

كما هي الحال مع دورة البرمجة الإنسانية، يكمن الهدف من التخطيط للاستجابة الإستراتيجية والتقييم المشترك للاحتياجات في تنظيم استجابة إنسانية منسقة. ويشكّل التقييم المشترك أساس التخطيط للاستجابة الإستراتيجية، لتعبئة الاقتراحات والموارد وتعديل الأولويات والنشاطات الجارية أساساً.

في الأزمات البطيئة أو المفاجئة البطيئة التطور

في الأزمات المفاجئة البطيئة التطور، يكون منسق الشؤون الإنسانية مسؤولاً عن إطلاق والإشراف على تقييم أولي سريع متعدد (MIRA) في أسرع وقت ممكن. يجب إنجاز تحليل البيانات الثانوية الأولي في غضون 72 ساعة من حالة الطوارئ بغية إبلاغ النداء العاجل (إذا كان ذلك مطبقاً). يجب إنهاء التقييم في غضون 14 يوماً لإبلاغ خطة الاستجابة الإنسانية. لا بدّ من إجراء عملية التقييم الكاملة بتعاون وثيق مع الفريق القطري للعمل الإنساني وبدعم المجموعات أو القطاعات. بشكل عام، لا تشترك منظمة العمل الدولية بشكل مباشر مع MIRA لكن يمكنها ممارسة نفوذها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره قائد المجموعة. وكما أظهر مثال ليبريا، بإمكان منظمة العمل الدولية المشاركة أيضاً في فريق الأمم المتحدة القطري الذي يحلّ محل الفريق القطري للعمل الإنساني حيث لم يتمّ إنشاء واحد.

على منظمة العمل الدولية الاشتراك في مرحلة التخطيط للاستجابة الإستراتيجية التي تساعد على تركيز النشاطات والموارد، وضمان أن المنظمات تعمل نحو تحقيق الأهداف، وتقييم وتكييف الاستجابة بحسب البيئة المتغيرة.

ويطلق منسق الشؤون الإنسانية نداء عاجلاً خلال الأيام الثلاثة إلى الخمسة الأولى من حصول حالة طوارئ مفاجئة وبطيئة التطوّر أو تصعيد ملحوظ وغير متوقّع في الأزمات المطولة، بالتشاور مع أصحاب المصالح من اللجان الدائمة ما بين الوكالات المشاركة. إن تطوير النداء العاجل موحد وسريع وبسيط من أجل تحديد إطار عمل أولي للتخطيط، أولويات الاستجابة ومتطلبات الموارد في الأيام الأولى من الأزمة. ويتضمن تحليلاً محدداً وشاملاً لنطاق الأزمة الإنسانية ومدى حدّتها ويحدّد الإجراءات ذات الأولوية والمتطلبات الأولية للاستجابة. بعد مرور 30 يوماً، تتمّ تكملة النداء العاجل عموماً بخطة استجابة إنسانية.

في الأزمات المطولة

في الأزمات المطولة، يتمّ إصدار لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية بدلًا من تقييم أولي سريع متعدد. ويمكن استعمالها أيضاً في أزمة جديدة بطيئة التطوّر أو تصاعد الأزمات المطولة، وكذلك في المراحل المتقدمة من حالة طوارئ مفاجئة وبطيئة التطوّر في حال اعتبر منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني ذلك ضرورياً. وتقوم اللمحة العامة على دمج وتحليل المعلومات المتعلقة باحتياجات، مكان ضعف وقدرات الأشخاص المتضررين. وتستند اللمحة العامة إلى المعلومات القائمة (البيانات الثانوية) المتأتية من التقييمات المتعددة، بيانات الرصد، نتائج الدراسات الاستقصائية والحكم السياقي للجهات الفاعلة الإنسانية والموارد المحلية على غرار السلطات الوطنية والهيئات المدنية وممثلي المجتمعات المتضررة. كما تسلّط الضوء على بيانات المخاطر الإنسانية للبلد وتتمّ مراجعتها على فترات زمنية منتظمة.

وفي حالات الأزمة المفاجئة البطيئة التطوّر أو التصعيد السريع لأزمة مطولة حيث يتمّ إصدار نداء عاجل، يتمّ إنجاز خطة استجابة إنسانية عادة أو مراجعتها في غضون 30 يوماً من تاريخ إصدار النداء العاجل وتطويرها استناداً إلى التخطيط الأولي. في الأزمات المطولة، سواء باستخدام عملية تخطيط سنوية أو متعددة السنوات، تطوّر معظم الفرق القطرية للعمل الإنساني خططها للاستجابة على أساس سنوي.

وتحدد خطة الاستجابة الإنسانية إستراتيجيتها استجابة للاحتياجات التي تمّ تقييمها وتكون بمثابة أساس لتطبيق الاستجابة الجماعية والإشراف عليها. وتتألف من جزأين: إستراتيجية قطرية وخطط استجابة متعددة يجب أن تتبع مقاربة متعددة القطاعات. وتطوّر الجماعات ذات الصلة إستراتيجيات متعددة القطاعات من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتتواصل مع بعضها لتطبيق النتائج والإشراف عليها، مانحةً منظمة العمل الدولية فرصة الاشتراك مباشرة عبر فريق الأمم المتحدة القطري أو قيادة مجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حال مشاركتها، على

منظمة العمل الدولية أيضاً الاستعداد للإشراف ولمتطلبات التقييم المرافقة لدورة البرمجة الإنسانية.

فضلاً عن ذلك، تتمثّل أداتا تقييم مشترك في تقييم الاحتياجات بعد النزاع وتقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة. راجع أيضاً الفصل 4.

أداة 1.3 **دليل:** وحدة إشارة من أجل تطبيق دورة البرمجة الإنسانية، IASC، 2015

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF)

إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو إطار عمل إستراتيجي ومتوسط الأمد للنتائج يحدّد الرؤية الجماعية للحكومة الوطنية، الشركاء الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري إضافةً إلى استجابة منظومة الأمم المتحدة المقترحة لأولويات الإنماء الوطني. ويحدّد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الطريقة التي سيساهم فيها فريق الأمم المتحدة القطري في تحقيق النتائج الإنمائية بناء على تقييم احتياجات الدولة وميزات الأمم المتحدة النسبية. وتعكس أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحاجة إلى اعتماد مقاربات متكاملة للبرمجة تستجيب لمتطلبات خطة العام 2030 وتعالج بشكل فعال طبيعة أهداف التنمية المستدامة المعقدة والمتداخلة. وعليه، لا بدّ من قراءتها بالاشتراك مع إجراءات التشغيل المستدامة (SOP) بالنسبة إلى البلدات التي تعتمد نهج «توحيد الأداء»، مع الرجوع إلى دليل التعاون الإنمائي الخاص بمنظمة العمل الدولية.

أداة 12.3 **دليل:** التعاون الإنمائي، ILO، 2016

أداة 13.3 **دليل:** دليل عملي حول وحدة العمل في الأمم المتحدة، UNDG، 2015

أداة 14.3 إجراءات التشغيل الموحدة للدول التي تعتمد التسليم كنهج توحيد: UNDG، 2014

إستراتيجيات الأمم المتحدة خلال فترة الانتقال

تستخدم الأمم المتحدة العبارة غير الرسمية إستراتيجية الأمم المتحدة خلال فترة الانتقال للإشارة إلى الاستجابة الإستراتيجية في حالات ما بعد النزاع أو ما بعد الكارثة (في بعض سياقات ما بعد الكارثة، يمكن تسمية إستراتيجية فترة الانتقال «إستراتيجية الانتعاش»).

إن إستراتيجية الأمم المتحدة خلال فترة الانتقال هي ابتكار على مستوى الدولة لسدّ الثغرة في أدوات التخطيط التابعة للأمم المتحدة حين لا تكون الإجراءات الإنسانية مناسبة لتلبية كافة الاحتياجات، غير أن الوقت لم يحن بعد لجمع الأغراض الطويلة المدى في أطر عمل تخطيط موجهة نحو الإنماء على غرار ورقة إستراتيجية الحد من الفقر أو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وتسلّط إستراتيجية فترة الانتقال الضوء على كيفية دعم منظومة الأمم المتحدة الانتعاش الوطني وإعادة إحياء القدرات الوطنية المهمة كأساس إنماء طويل الأمد إلى جانب بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية. وبهذه الطريقة، تشمل إستراتيجية فترة انتقال العديد من مكونات عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، رغم أنها ستغطي إطاراً زمنياً أضيق - من 18 إلى 24 شهراً - من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الزمني الاعتيادي الممتد على خمس سنوات. وتهدف إستراتيجيات الانتقال إلى إرساء توازن بين الاستجابة للاحتياجات الفورية ودعم القيادة الوطنية المتزايدة وامتلاك عمليات انتعاش وإعادة إعمار في الوقت نفسه. وفي حالات ما بعد النزاع، ستركّز إستراتيجية الانتقال بشكل شبه حصري على أغراض بناء السلام.

إستراتيجية الانتقال في سريلنكا

تسبّبت أمواج التسونامي التي ضربت سريلنكا في 2004 بأضرار كارثية. فقد تضررت 13 من أصل المقاطعات الخمس والعشرين في البلاد، حيث لحقت أضرار جسيمة بالممتلكات وموارد المعيشة والبنية التحتية للخدمات. وكانت الحصيلة 35322 قتيلًا و150 ألف شخص خسروا مواردهم المعيشية وتشريد مليون شخص آخرين.

بعد مرحلة الإغاثة الفورية، ونظراً إلى عملية السلام الهشة التي أعقبتها، اختارت الأمم المتحدة تطوير إستراتيجية انتقال على سنتين تحت عنوان «إعادة الإعمار ما بعد التسونامي. مساهمة الأمم المتحدة في المرحلة الانتقالية من الإغاثة إلى الانتعاش» مصممة لدعم تطبيق إستراتيجية إعادة الإعمار الحكومية. وعلى ضوء التغير الأخير في الحكومة وإمكانية استمرار أن يحتل برنامج التسونامي الأولوية في 2006-2007، قرّر فريق الأمم المتحدة القطري التركيز على النتائج الانتقالية وإرجاء البدء بدورة البرمجة التالية للتقييم القطري المشترك/ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعامين 2008-2012. وكجزء من هذه النتائج الانتقالية، انضمّت منظمة العمل الدولية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة من أجل تطبيق برنامج العودة، الاندماج، التأهيل وإعادة الاعمار في شمال شرق سريلنكا.

المصدر: تقرير منسق الأمم المتحدة المقيم للعام 2005 - سريلنكا

الشكل 2: الهندسة الإنسانية[22]

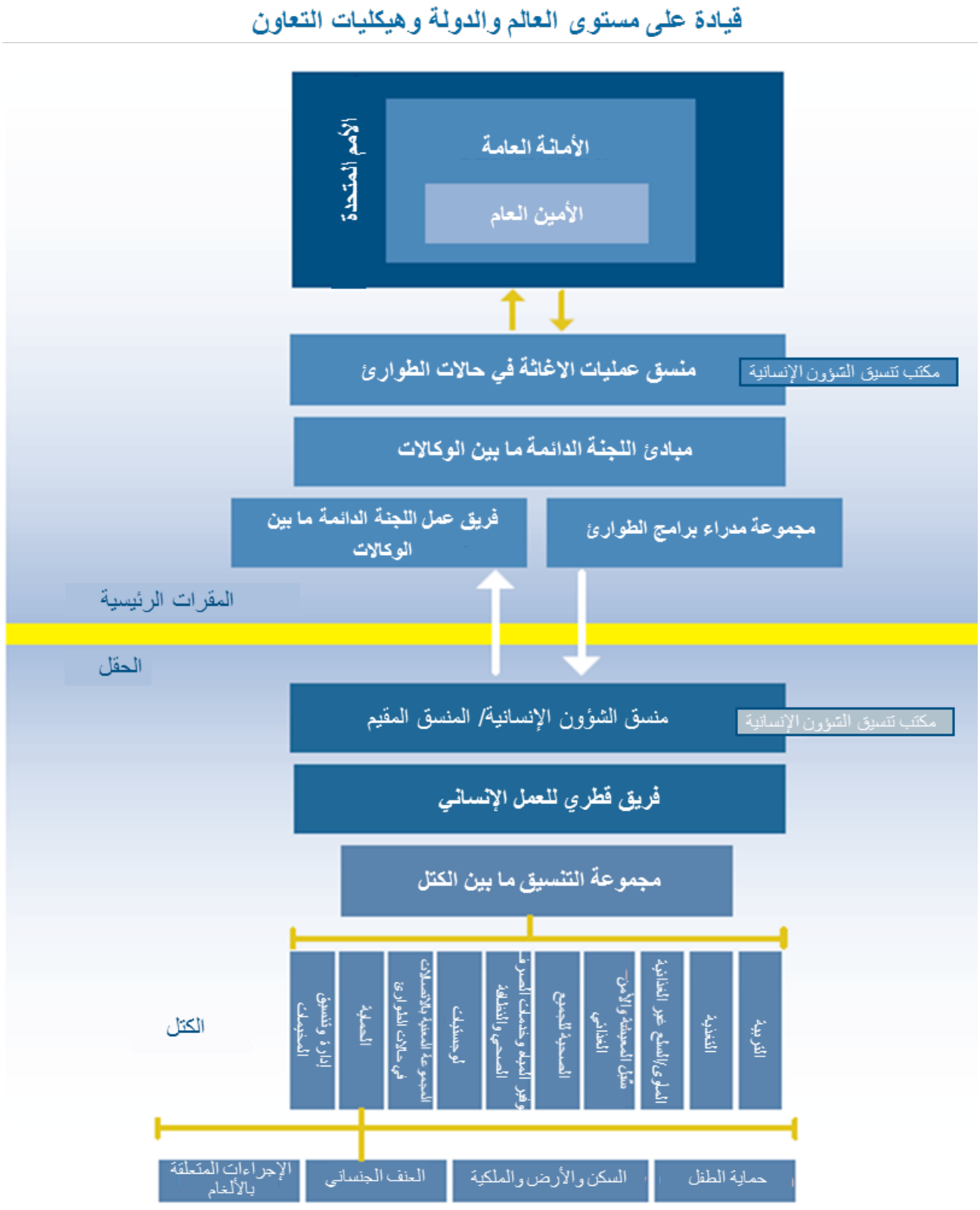

22 اللجنة الدائمة ما بين الوكالات: مقدمة إلى العمل الإنساني: دليل موجز للمنسقين المقيمين، https://interagencystandingcommittee.org/system/files/ rc_guide_31_october_2015_webversion_final.pdf

3.2 شبكات مواضيعية لتسهيل استجابات منظمة العمل الدولية

فريق عمل مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (IAWGDRR)

أسست اللجنة التنفيذية للسلم والأمن (ECPS) فريق عمل مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (IAWGDRR) في 2005 ونشارك في رئاستها إدارة عمليات حفظ السلام(DPKO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتألف حالياً من 20 كياناً عضواً في الأمم المتحدة. وتتمثل مهمتها بالتالي:

- توفير نصيحة إستراتيجية لنظام الأمم المتحدة حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DRR)
- المحافظة على مجموعة متطورة من توجيهات الأمم بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DRR)
- توجيه النصح بشأن حاجات التدريب، سياساته وإستراتيجياته
- تطوير وإدارة مركز موارد
- تسهيل التخطيط لعمليات السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DRR) بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة

طور فريق العمل المشترك بين الوكالات المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (IDDRS)- وهي مجموعة من السياسات، التوجيهات والإجراءات التي تغطي 24 مجالاً خاصاً بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DRR). وتجمع المعايير توجيهات السياسة وأفضل الممارسات حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DRR)، وتوفر مقاربة متكاملة على مستوى الأمم المتحدة لعمليات التخطيط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DRR) وتنفيذها. وقد شاركت منظمة العمل الدولية في وضع المعايير التي طورها الممارسون في نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DRR) لدى الأمم المتحدة في المقرات الرئيسية وعلى مستوى الدول.

أداة 15.3

دليل: دليل تشغيلي للمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج فريق عمل مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (IAWGDRR)، 2014

الفريق العامل المعني بحماية الطفل (CPWG)

يعتبر الفريق العامل المعني بحماية الطفل منتدى عالمياً للتعاون والتنسيق بشأن حماية الأطفال في أطر إنسانية. ويجمع الفريق منظمات غير حكومية، وكالات الأمم المتحدة، أكاديميات وشركاء آخرين تحت راية هدف مشترك يتمثل بتوفير استجابات يمكن توقعها، مسؤولة وفعالة بشكل أكبر لحماية الأطفال في حالات الطوارئ. يذكر أن صندوق الأمم المتحدة للطفولة يقود الفريق العامل المعني بحماية الطفل (CPWG).

قررت منظمة العمل الدولية تركيز جهودها على دمج مسائل عمالة الأطفال ضمن مهام الفريق العامل المعني بحماية الطفل (CPWG)، الذي يتصور عالماً يحظى فيه الأطفال بالحماية في حالات الطوارئ من سوء المعاملة، الإهمال، الاستغلال والعنف.

أصبحت منظمة العمل الدولية عضواً في الفريق العامل المعني بحماية الطفل (CPWG) خلال العام 2010 وساهمت بشكل فعال في تطوير المعايير الدنيا لحماية الطفل في إطار الأعمال الإنسانية. وعلى وجه خاص، قادت منظمة العمل الدولية تطوير معايير عمالة الأطفال (رقم 12). وبات معترفاً بحالات الطوارئ الخاصة بعمالة الأطفال كمصدر قلق على صعيد حماية الأطفال، ويتحمل الفريق العامل المعني بحماية الطفل (CPWG) وأعضائه المسؤولية. وخلال العام 2012، وأسست منظمة العمل الدولية فرقة عمل حول عمالة الأطفال تعمل تحت إشراف الفريق العامل المعني بحماية الطفل (CPWG) . وباتت تضم 14 وكالة وعدداً من المستشارين المستقلين، مطبقة مجموعة من النشاطات على غرار مواد إرشادية ورزم تدريب.

الإطار الموحد للتأهب

الإطار الموحد هو مبادرة مشتركة أطلقتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) والإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويدعم تطوير قدرة التأهب عبر استخدام مقاربة منهجية على مستوى الدول تقوم عموماً بتقييم القدرات والحاجات وتستخدم هذا التقييم لتطوير برامج وخطط بشكل مشترك، كما تطبق هذه البرامج والخطط على نحو متماسك لتعزيز التأهب.

إستراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث (UNISDR)

تأسست إستراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث (UNISDR) عام 1999 كأمانة لتسهيل تنفيذ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وقد تم تفويضها بموجب قرار صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة 195/56 لتكون محور نظام الأمم المتحدة لتنسيق الحد من الكوارث ولضمان التآزر بين نشاطات الحد من الكوارث الخاصة بنظام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والنشاطات في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية. وهي الوحدة التنظيمية لأمانة الأمم المتحدة ويقودها الممثل الخاص للأمين العام للحد من الكوارث (SRSG).

منصة العمل الدولي للانتعاش (IRP)

إنها آلية دولية لمشاركة الخبرات والعبر المرتبطة بمبدأ إعادة البناء بشكل أفضل. لا تطبق منصة العمل الدولي للانتعاش مباشرة نشاطات المشروع ، وتعمل عوضاً عن ذلك كمنصة لتمكين الشركاء المهتمين من الالتقاء بشكل دوري لتبادل العبر والأفكار التي ستدعم أفضل ممارسة للانتعاش واستخلاص العبر فضلاً عن بناء القدرات.

الدليل التشغيلي الأولي للحلول الدائمة للتشرد

في العام 2011 اعتمد الأمين العام قراراً للحلول الدائمة إلى جانب إطار أولي لوضع حد للتشرد بعد صراع. ويؤكد ذلك الدور الأساسي للدولة في تسهيل الحلول الدائمة للتشرد. وعلى الصعيد الدولي، أوكل منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم مسؤولية قيادة عملية تطوير إستراتيجية حل دائم للأشخاص المشردين داخلياً وإعادة اللاجئين، وسط تحديد المقاربة الأفضل استناداً إلى استشارات مع السلطات والشركاء المحليين.

أداة **25.1**

دليل تشغيلي أولي: حلول دائمة للتشرد ، المجموعة العالمية للإنعاش المبكر 2016، (GCER)

تحالف الحلول ولجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع (DCED)

من خلال الاعتراف بدور القطاع الخاص الأساسي في تحول تحديات التشرد إلى فرص تنمية، يكتشف تحالف الحلول وسائل للتعاون بشكل أكبر مع القطاع الخاص. فالتشرد هو تحدٍ إنساني ويرتبط بحقوق الإنسان لكن مقاربات التشرد التي تقودها التنمية مهمة لتعزيز الصمود واستدامة الجهود على المدى الأطول.

حلول للاجئين الصوماليين والأشخاص المشردين داخلياً عبر تعزيز سبل العيش الفورية والمستدامة

تدعم منظمة العمل الدولية إعادة الدمج الاقتصادية للأشخاص المشردين داخلياً،عودة جماعية تلقائية أو منظمة إلى الصومال – الجنوب والوسط تحديداً – من خلال سبل عيش متنوعة ومقاربة قائمة على المجتمع. تهدف هذه المقاربة إلى إنشاء ظروف ستتيح للعائدين ولمجتمعاتهما لنفاذ إلى حاجاتهم الأساسية وتحسين سبل عيشهم بكرامة. كما تساهم في بناء السلام والمصالحة عبر خفض الصراعات بين العائدين والمجتمعات المضيفة الناتجة عن الطلب المرتفع وفرض سبل العيش المحدودة التي تقوض السلام غالباً.

ومن خلال هذه البرامج دعمت منظمة العمل الدولية تنمية وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة كأساس لدعم النمو واستحداث الوظائف وتعزيز تسليم الخدمات.

لقد وفر العمل الذي يحتاج إلى يد عاملة كثيفة مداخيل سمحت للمستفيدين بتلبية حاجاتهم الأساسية وتحسين البنى التحتية الاقتصادية، ما يوفر بيئة مؤاتية لتنمية الشركات إلى جانب مهارات مناسبة تؤمن فرص عمل من خلال الحصول على عمل حر.

لقد وفر هذا المشروع فرصاً على المدى القصيرلـ150 رب أسرة من خلال أعمال البنية التحتية، كما أمن مهارات على صعيد الأعمال وتطوير المشاريع، عبر استخدام أدوات منظمة العمل الدولي،لـ570 مستفيداً (رب أسرة). ومن إجمالي عدد المستفيدين ـشكل العائدون 50%، 20^ من الأشخاص المشردين داخلياً، و30% من المجتمعات المضيفة. وقد منح الذين تخرجوا بنجاح من دورات تدريبية خاصة بالمهارات المهنية هبات لتأسيس عملهم الخاص وتوظيف أشخاص آخرين أيضاً.

المصدر: تقرير مشروع منظمة العمل الدولية

استناداً إلى ذلك أنشأ تحالف الحلول المجموعة المواضيعية «إشراك القطاع الخاص في إيجاد حلول للتشرد» في حزيران/يونيو 2014. وبالتماشي مع خطة العمل ستكتشف المجموعة وسائل لإشراك شركات صغيرة ومتوسطة فضلاً عن شركات دولية للحصول على مساهمتها في تحديات التنمية من خلال:

1. بناء المعرفة: جمع التوجيه/الخبرات، الممارسات الجيدة في منشور واحد أو أكثر.
2. بناء الشراكة: وضع نماذج وشراكات أساسية وضعت بالتعاون مع القطاع الخاص
3. تطبيق تجريبي ضمن هذا المجال: فرص وظائف وسبل عيش فضلاً عن توفير خدمات أفضل للأشخاص والمجتمعات المشردة من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع (DCED): عبر منح الفقراء فرصة إيجاد وظائف وتحسين مداخيلهم، تضع تنمية القطاع الخاص أسس خروجهم من المؤسسات الخيرية. وفي حزيران/يونيو 2008، شكلت منظمة العمل الدولية مع شركائها الفريق العامل على تنمية القطاع الخاص في بيئات متأثرة بالصراعات.

ويتمثل هدف الفريق العامل الإجمالي بتسليط الضوء على الحاجة إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص مع بدء عملية إعادة البناء بعد الصراع وإلى إثبات قيمتها في مختلف جوانب بناء السلام والتنمية. كما يهدف الفريق إلى جعل البرامج أكثر فعالية عبر تطوير أدوات وتوجيهات لتصميم البرنامج وتطبيقه، وقياس النتائج، فضلاً عن ضمان أن يحظى الممارسون بالتدريب الملائمة لدعم تنمية القطاع الخاص في سياق قائم على التأثر بالصراع.

أداة **16.3**

كتيّب: دورة تدريبية على تنمية القطاع الخاص في الدول الهشة والمتأثر بالصراع، لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع (DCED)، 2013

3.3 العمل في شراكات

عند الانخراط في أوضاع هشة، مرتبطة بالصراع وبالكوارث، تبرز حاجة إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وجهات فاعلة أخرى وطنية ودولية ذات صلة لتعزيز العمل اللائق في تصميم البرمجة.

ومن خلال أجندة 2030 حول التنمية المستدامة، شددت الدول الأعضاء على الدور الرئيسي والميزة النسبية المرتبطين بنظام متمتع بموارد كافية، ذي صلة، متماسك، فعال وكفوء خاص بالأمم المتحدة في دعم تحقيق «أهداف التنمية المستدامة» (SDGs). وسلطت الدول الأعضاء الضوء على الحاجة إلى تماسك أكبر في مختلف المنتديات ما بين الحكومات، بما يشمل من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDS) الطويل الأمد الذي بدأ في عام 2014. وتدعو مبادرة الإصلاح التي أطلقتها الأمم المتحدة «توحيد الأداء» وكالات الأمم المتحدة إلى زيادة فعالية عملياتها من خلا العمل معاً بطريقة أكثر تنسيقاً وتماسكاً.

وعلى مستوى الدول، تعتبر منظمة العمل الدولية جزءاً من فريق الأمم المتحدة القطري وتعمل تحت قيادة منسق مقيم. كما تقوم المنظمة بتنسيق عملها مع هيئات ثلاثية - مؤسسات حكومية وأصحاب عمل ومنظمات عمالية - وتسعى إلى التآزر مع المنظمات غير الحكومية، واتحادات المجموعات المتأثرة بالأزمة، ومواطنين معنيين آخرين، وسائل الإعلام، المؤسسات الاجتماعية، المؤسسات الأكاديمية وشركات خاصة. ستعمد منظمة العمل الدولية إلى تنسيق تدخلها مع إطار عمل البرنامج القطري للعمل اللائق DWCP حيث تكون قائمة إلى جانب إستراتيجية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة القطري.

الشراكة	مبرر الشراكة	الأهداف	أمثلة على النشاطات
مجموعة السبع	اتفاق جديد للانخراط في الدول الهشة وتحسين العمل في مؤسسات الدول الهشة	التعاون حول معايير العمالة، الحماية الاجتماعية، الحوار الاجتماعي واستحداث الوظائف	تعاون بين الدول
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)	جمع خبرة الإغاثة والحضور الميداني الذي يتمتع به الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع تنمية خبرة منظمة العمل الدولية	• تحسين سبل العيش والعمل اللائق في إعدادات هشة ومتأثرة بالصراع • تعزيز قدرات مجتمعات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مواجهة مسائل خاصة بالأمن الاقتصادي والكرامة الإنسانية	توقيع مذكرة تفاهم بين المديرية العامة والأمانة العامة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، حول تنظيم ورش عمل حاضنة بين طاقم عمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة العمل الدولية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر
الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA)	منع المخاطر التشغيلية وتعزيز صحة العمال	توفير خدمات استشارية تقنية تهدف إلى بناء القدرات المؤسسية، ودعم حوكمة وإدارة الأمن الاجتماعي	مؤتمر دولي لمنظمة العمل الدولية/ الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي
سبارك	تطبيق المبادرات والنشاطات المشتركة التي قادت إلى عمل لائق للمجموعات والشعوب المتأثرة بالصرع	أ. دعم أصحاب المشاريع الطامحين والحاليين في البيئات المتأثرة بالصراع ب. مشاركة المعرفة، التعليم والابتكار ذات الصلة بدعم الأعمال ونشاطات قابلية التوظيف ج. تعزيز العمل اللائق والوظائف الجيدة فضلاً عن دعم تذليل العقبات أمام مزاولة الأعمال	المشاركة في مؤتمرات إيغنيت السنوية التي تقيمها سبارك
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مجالات القلق المشترك المرتبطة بالحماية الدولية، المساعدة والتنسيق بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تحسين الحماية الدولية، المساعدة والتنسيق بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تقييمات انعكاس اللاجئين على سوق العمل، وحدات تدريب المدرب على إنعاش الشركات الصغيرة والمتوسطة

لائحة مذكرات التفاهم

نظمت منظمة العمل الدولية عدداً من الشراكات بعضها على شكل مذكرات تفاهم وأخرى يجري منحها طابعاً رسمياً من خلال مذكرات تفاهم كما هو مبين في الجدول أدناه. وخلال عامي 2015/2014 فقط وقعت منظمة العمل الدولية مذكرات تفاهم جديدة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، سبارك، الدول السبع، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إستجابة منظمة العمل الدولي على أمواج التسونامي متناسقة مع استجابة الأمم المتحدة الأشمل

في استجابة إلى أمواج التسونامي، عملت منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع فرق عمل الأمم المتحدة القطرية (UNCT) في إندونيسيا، سريلنكا، تايلاندا والهند، على تقييم سريع للأضرار والحاجات بشكل خاص. وفي إطار هذه المساعي، تعاونت منظمة العمل مع وكالات رئيسية على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وللمساعدة على إدارة هذه الجهود، أسست منظمة العمل الدولية فريق عمل في مكتبها الإقليمي في بانكوك وفي مقرها في جنيف. كما عززت طاقم العمل التقني ودعمت مرافق مكاتبها في جاكارتا وكولومبو لإجراء تقييمات، إعداد مشروع المقترحات، تنسيق الحوار بين شركاء اجتماعيين ثلاثي الأطراف، اعتماد برامج للتحرك السريع تهدف إلى استحداث الوظائف وحماية الجماعات الضعيفة.

المصدر: بيان منظمة العمل الدولية، 19 كانون الثاني/يناير 2005، المرجع 3/ILO/05

منظمة العمل الدولية وآلية التنسيق بين جهات معنية بعد الأزمة في لبنان

في نهر البارد، قادت منظمة العمل الدولية مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى فريق العمل الخاص بسبل العيش الذي يضم وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لتوفير المساعدة لتحسين سبل عيش سكان المنطقة. راجع فريق العمل التقدم الذي أحرزه برنامج التوظيف وقدم آراءه إلى فريق مشروع منظمة العمل الدولية حول المساعدة اللازمة وحاجات التوظيف والتدريب المهني. وفي إطار هذه الجهود، خططت منظمة العمل الدولية أيضاً لضم ممثلي القطاع الخاص ومزودي التدريب المهني المحلي كأعضاء في الفريق العامل.

المصدر: أخبار التعاون التقني الخاصة بمنظمة العمل الدولية: مساعدة منسقة – تنامي الآثار، عدد 3 تشرين الأول/أكتوبر 2008.

منظمة العمل الدولية وآلية التنسيق بين أصحاب المصالح بعد الأزمة في سريلنكا

تدعم منظمة العمل الدولية في سريلنكا تنسيق سبل عيش أصحاب المصالح بدءاً بالوكالات الحكومية إلى وكالات التنمية، المانحين والقطاع الخاص من خلال لجنة تنسيق المساعدات الإنسانية (CCHA)، اللجنة الفرعية لسبل العيش والإنعاش المبكر. وتشارك منظمة العمل الدولية في رئاسة اللجنة الفرعية إلى جانب إدارة الثروة السمكية والموارد المائية لتسهيل الاستجابات المنسقة على الإنعاش الاقتصادي المبكر وحاجات سكان الشمال والشرق المتأثرين بالصراع للعيش. فضلاً عن أنه على المستوى الوطني، نشأت علاقة ثلاثية مع اتحاد المؤسسات الإنسانية (CHA)، الاتحاد الوطني لغرف التجارة والصناعي في سريلنكا (FCCISL) لتنسيق مبادرات مختلفة لسبل العيش على غرار العودة إلى الأعمال في الوحدات المتنقلة.

المصدر: تحديث على الوضع ونشاطات منظمة العمل الدولي في سريلنكا، ملخص رقم 14، منظمة العمل الدولية/الأزمة، كانون الثاني/يناير 2008.

كيفية تعزيز الشراكات الإستراتيجية

يمكن لمنظمة العمل الدولية بناء شراكات وتحالفات إستراتيجية من خلال:

- تطوير علاقة عمل فعالية مع منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم الذي يمكنه إتاحة النفاذ إلى برمجة مشتركة وفرص تمويل منظمة العمل الدولية أمام منظمة العمل الدولية إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومدراء البرامج ومؤسسات بريتون وودز (BWI)؛
- تطوير علاقات مع نظراء وزاريين على غرار وزارات العمل والتخطيط والمال من خلال إعلامها بقيمة منظمة العمل الدولية المضافة؛
- دعم مكونات منظمة العمل الدولية في وضع أجندة للعمل اللائق في صلب إستراتيجية الحد من الفقر (PRS)؛
- العمل مع مكونات ثلاثية لإشراك القطاع الخاص (الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الوطنية والمستثمرين الجدد) حول أولويات العمل اللائق؛
- المشاركة في عملية تقييم الحاجات المشتركة عقب أزمة (راجع الدليل 3، «تقييم آثار الأزمة على التوظيف، سبل العيش والحماية الاجتماعية»)؛

- الحرص على أن تنبع التدخلات على صعيد الاستجابة من الحاجات المحددة في التقييمات المشتركة ومن مطالب السلطات الوطنية والشعوب المحلية.

إستراتيجية الاستجابة المتكاملة لمنظمة العمل الدولية إزاء أمواج التسونامي

لقد لحقت بإندونيسيا أضرار بالغة جراء الزلزال وأمواج التسونامي في 26 كانون الأول/ديسمبر 2004 حيث غمرت المياه المناطق الساحلية الشمالية والغربية من سومطرة والجزر النائية. وناهيك عن الخسائر الكبيرة في الأرواح، النزوح والدمار، واجهت المناطق المتضررة مشاكل كبيرة على صعيد التوظيف. فقد خسر الكثيرون وظائفهم ومصدر رزقهم. كما اختفت العديد من فرص العمل السابقة (لا سيما في القطاع الرسمي).

رداً على ذلك، شاركت منظمة العمل الدولية في تقييمات الحاجات المشتركة مع حكومة إندونيسيا وشركاء آخرين. ومن خلال هذه العملية، حددت منظمة العمل الدولية ست مناطق رئيسية يمكنها دعمها عبر إنعاش عملي وفوري وجهود تأهيل في آتشيه. وتعتبر هذه المناطق المترابطة مشاريع «تمهيدية» تتراوح مدتها بين 6 و8 أشهر، وتضمن الانتقال بين الإنعاش الفوري لسبل العيش والحد من الفقر والتنمية الاقتصادية-الاجتماعية على المدى الأطول. وتركز منظمة العمل الدولية على تحسين سبل عيش الأسر من خلال توفير وظائف ذات عائد جيد ونشاطات أخرى تدر الدخل وعلى خفض نقاط ضعف النساء، الأطفال، الشباب وذوي الإعاقة.

المصدر: طبعة مكتب منظمة العمل الدولية في جاكارتا الخاصة بزلزال وأمواج

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تهدف الشراكة بين منظمة العمل الدولية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحرص على أن تكون برامج الإنعاش المتماسكة مطورة وإلى إعادة بناء مجتمعات مقاومة للكوارث ومجدية اجتماعياً واقتصادياً. واتفقت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مهمات للتخطيط والتقييم والدعم حين يكون ذلك ممكناً.

أمثلة على الشراكة بين منظمة العمل الدولية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تيمور - ليشتي (2007). شكل النفاذ المحدود إلى الوظائف والتدريب مصدراً رئيسياً لغضب سكان تيمور وارتبط أيضاً بالعنف والدمار خلال أزمة نيسان/أبريل وأيار/مايو 2006. ويتمثل مصدر القلق الأكبر بأن نقص العمل قد يحدث حلقة مفرغة من الفقر والإقصاء الاجتماعي قد تدفع بالشباب العاطلين عن العمل إلى الانخراط في نشاطات إجرامية أو منعهم من العودة إلى وظائف شرعية.

رداً على ذلك، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية بالاشتراك مع وزارة العمل وإعادة الدمج في المجتمع، مشروع «العمل من أجل السلام»، الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 2.7 مليون دولار. وسيوفر هذا المشروع، الذي صمم لخفض احتمال اندلاع صراع ومفاقمة الاضطرابات في تيمور-ليشتي، وظائف على المدى القصير لـ 23350 شخصاً في 13 مقاطعة في تيمور-ليشتي، ما يعادل 350.250 يوم عمل. ومن شأن ذلك الحد من الضغوط الديمغرافية على المناطق الحضرية وخفض العبء على الأسر الريفية التي لا تزال تستضيف آلاف الأشخاص المشردين داخلياً. وقد صمم هذا المشروع للتركيز بوجه خاص على الشباب، رغم استفادة مجموعات ضعيفة أخرى كالنساء والأشخاص المشردين داخلياً والجنود السابقين أيضاً.

المصدر: المكتب الإقليمي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (النشرة الإخبارية الخاصة بالأعداد، آب/أغسطس 2007)

أمثلة على الشراكة بين منظمة العمل الدولية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

غواتيمالا (2005)، رداً على الدمار الذي أحدثه إعصار ستان في تشرين الأول/أكتوبر 2005، عملت منظمة العمل الدولية عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مشروع الأمم المتحدة المشترك، ومع السلطات الوطنية والمؤسسات المحلية لتأهيل البنية التحتية الأساسية عبر استخدام مناهج تتطلب كثافة فرص عمل. وقد وفر البرنامج استحداث وظائف، بناء قدرات ومهارات تخطيط على المستوى المحلي للمجتمعات المتضررة. وخلال فترة ستة أشهر نفذت منظمة العمل الدولية 106 مشاريع في إدارتي سولالا وسان ماركوس، ما وفر 150 ألف يوم عمل مباشر لأكثر من 5 آلاف رب أسرة. ونتيجة مزيج من أعمال تصفية بسيطة وتعاون مع البلديات، تم إنفاق 80% من إجمالي الميزانية على أجور عمال غير ماهرين. ومنذ حزيران/يونيو 2006، تم ضم أحد خبراء منظمة العمل الدولية من برنامج الاستثمارات القائم على كثافة اليد العاملة الخاص بالمنظمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطبيق تكنولوجيات مرتبطة بالعمال وتنمية الشركات في إطار إستراتيجيات توظيف وطنية مستدامة على الأمد الأطول.

المصدر: نقاط الأزمة الأساسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

تمت مراجعة مذكرة التفاهم الموقعة في عام 1983 بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث تم توقيع مذكرة جديدة في 1 تموز/يوليو 2016 لفتح مرحلة جديدة وأعمق من التنسيق بين الوكالتين.

وتعزز «الشراكة بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، العائدين والأشخاص المشردين داخلياً» سبل العيش المستدامة للاجئين، العائدين والأشخاص المشردين داخلياً فضلاً عن إيجاد حلول دائمة للتشرد. وتركز هذه الشراكة على النشر السريع لخبراء في مجال سبل العيش لدى منظمة العمل الدولية في عمليات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كل بلد. كما تعول على برامج منظمة العمل الدولية في كل بلد، معززة إمكاناتها قدراتها على العمل في سياقات الأزمة. كما يدعم البرنامج المشترك إعادة دمج العائدين في دول المنشأ وقدرة اللاجئين على الاعتماد على النفس في حالات اللجوء إلى بلد آخر، وذلك إقراراً بواقع أن نشر طاقم عمل منظمة العمل الدولية التقني بشكل سريع في المناطق المتأثرة بالأزمة سيساهم في التطوير الفوري أو الصقل للبرامج الرامية إلى توفير فرص عمل للشعوب المتضررة أو فرص لتحقيق دخل.

شراكة منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيريا، 2007

استناداً إلى توصيات مستشار في شؤون سبل العيش لدى منظمة العمل الدولية أرسل إلى ليبيريا خلال 2007، اقترح رئيس المستشارين الفنيين لدى منظمة العمل الدولية، في إطار فريق الأمم المتحدة القطري، تدخلاً ضم رزمة مباشرة الشباب للأعمال التابعة للأمم المتحدة (YEP) من أجل «تأسيس المهارات، الأصول المنتجة ونفاذ النساء والشباب إلى الأسواق الزراعية». وقد حظي مقترح المشروع الناتج على موافقة مبدئية لصرف مليون دولار أميركي من صندوق الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا. ويخطط البرنامج الذي اشتركت منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وضعه إلى: 1) تأهيل الطرقات القائم على يد عاملة كثيفة، 2) الإنتاج الزراعي، التدريب على المهارات الحياتية، والتدريب على الإدارة التعاونية، 3) التدريب على العمل والمهارات الحياتية، 4) خدمات التمويل الصغير، 5) مهارات تطوير المنتجات الزراعية، المعدات والنصائح. وقد جذب البرنامج الحكومة الليبيرية التي شاركت فيه فضلاً عن مختلف وكالات الأمم المتحدة، المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية غير الحكومية. وفي إطار إستراتيجية الأمم المتحدة لتوحيد الأداء، ساعد برنامج التعاون الفني بين منظمة العمل الدولية-مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قيادة تآزر برنامجي ملموس بين وكالة إنسانية وأخرى تنموية. وبصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المؤلف من 12 عضواً على صعيد الأمم المتحدة الذي يطبق مذكرة السياسة لتوفير فرص العمل بعد الصراع، حرصت منظمة العمل الدولية على إبقاء وجهة نظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإنسانية القيّمة ذات صلة.

المصدر: برنامج التعاون الفني بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيريا، العمل اللائق كحل دائم

© FAO/Prakash Singh

وتشمل الشراكة التمويل الصغير، تنمية المشاريع البالغة الصغر والصغيرة، التنمية الاقتصادية المحلية، دعم التعاونيات، التدريب المهني، تمكين النساء اجتماعياً واقتصادياً والاستثمارات القائم على يد عاملة كثيفة.

أداة **17.3**

تقرير: الشراكة بين منظمة العمل الدولية-مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال تعاون فني - بناء القدرات في مجال المشاريع للنساء العائدات واللاجئات في أنغولا وموزمبيق، منظمة العمل الدولية/ مفوضية الأمم المتحدة

البنك الدولي

تتعاون منظمة العمل الدولية مع البنك الدولي لاستخدام مقاربات قائمة على الطلب من أجل دعم سبل العيش بعد صراعات مسلحة. وتقوم الشراكة بين منظمة العمل الدولية والبنك الدولي على الاعتقاد بأن توفير سبل عيش في مناطق متأثرة بالصراعات يعزز تقدير الذات والاعتماد على الذات، كما يدعم الاقتصاد المحلي. وبدوره، يعزز هذا الأمر السلام والاستقرار والتنمية.

التعاون بين منظمة العمل الدولية والبنك الدولي

تأثرت سبل العيش في آتشيه إلى حدّ كبير بأمواج التسونامي والزلزال الذي ضربها عام 2014، وأيضاً باستمرار الصراعات المسلحة بين حركة تحرير آتشيه والقوات الحكومية. وعقب التسونامي، يوم 15 آب/ أغسطس 2015، أنهى اتفاق هلسنكي للسلام الصراع الذي دام 30 عاماً؛ وبات بإمكان الاقتصاد البدء في التعافي من التسونامي والخروج من ظلال الحرب.

واعتباراً من مطلع كانون الأول/ديسمبر 2005، وفرت منظمة العمل الدولية خبرتها الفنية والدولية على صعيد التعافي والتنمية الاقتصادية المحلية، ولا سيما أدواتها العملية حول إدارة الأعمال والمساواة بين الجنسين إلى برنامج كيكاماتان للتنمية. ويستند التعاون على صعيد هذا البرنامج إلى مذكرة تفاهم موقعة من منظمة العمل الدولية، برنامج كيكاماتان للتنمية، البنك الدولي، وكالة الإنعاش والتعمير (BRR)، ودائرة تنمية المجتمع التابعة لحكومة إندونيسيا في مقاطعة آتشيه.

تطبق وزارة الداخلية برنامج كيكاماتان للتنمية ووكالة الإنعاش والتعمير من أجل آتشيه ونياس بتمويل من البنك الدولي. وتعتمد مقاربة التنمية التي يعتمدها البنك الدولي القائمة على المجتمع للحد من الفقر في المناطق الريفية في إندونيسيا. كما تحسن الحوكمة المحلية عبر مساعدة المجتمعات على التخطيط لتنميتها الخاصة، تطوير بنية تحتية أساسية للمجتمع ودعم التنمية الاجتماعية وفرص توفير سبل العيش.

المصدر: نشرة مكتب منظمة العمل الدولية في جاكارتا الإخبارية، نسخة بلغتين، أيار/مايو 2007، ص. 17

في تشرين الأول/أكتوبر 2005، نشرت منظمة العمل الدولية والبنك الدولي دراسة مشتركة تناولت سبل تطبيق مقاربات قائمة على الطلب في حالات ما بعد الحرب. وقد حددت الدراسة عدة مزايا لهذه المقاربات في المناطق المتأثرة بالصراع وأوصت بثمانية «مبادئ تشغيلية».

أداة **18.3**

الملحق التشغيلي: مذكرة الشراكة في حالات ما بعد الحرب، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/البنك الدولي 2015

أداة **19.3**

دراسة: مقاربات قائمة على الطلب لدعم سبل العيش في ياقات ما بعد الحرب - منظمة العمل الدولية-البنك الدولي، 2006

منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش (GFDRR)

طورت منظمة العمل الدولية شراكة أساسية مع منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش (GFDRR). وتعتبر منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش التي تأسست عام 2006 شراكة عالمية تساعد الدول النامية على فهم وخفض نقاط ضعفها في مواجهة الكوارث الطبيعية والتأقلم مع التغير المناخي. وفي وقت تعمل فيه مع أكثر من 400 شريك محلي، وطني، إقليمي ودولي، توفر منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش تمويلاً بشروط ميسرة، مساعدة فنية، نشاطات التدريب ومشاركة المعلومات لدمج إدارة الكوارث والمخاطر المناخية في السياسات والإستراتيجيات. وتحظى المنشأة التي يديرها البنك الدولي بدعم من 34 بلداً و9 منظمات دولية.

تعتبر منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش جزءاً من شراكة أطول أمداً بين نظام الإستراتيجية الدولية للحد من خسائر الكوارث من خلال دمج خفض مخاطر الكوارث في التنمية، لا سيما عبر دعم إستراتيجيات الدول وعملياتها، نحو تحقيق الأهداف الرئيسية إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

واصلت منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش دعم السلفادور بعد إعصار إيدا

تشرين الثاني/نوفمبر 2009 - زار خبراء من منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش والبنك الدولي السلفادور لمساعدة الحكومة على تقييم آثار إعصار إيدا وتطوير خطة شاملة للإنعاش من الكوارث، إعادة الإعمار وخفض المخاطر. فقد تسبب الإعصار الذي ضرب السلفادور بتدمير البلاد بسبب الأمطار الغزيرة، الفياضانات، الانهيالات الوحلية، ما أدى إلى غمر أحياء بكاملها. وقد كانت 8 من أصل 14 إدارة في السلفادور من أكثر المتضررين بما فيها العاصمة سان سلفادور وإدارتي سان فيسينتي وكوسكاتلان. وقد تضرر أكثر من 75000 شخص (15000 عائلة). وقد عقد اجتماع إطلاق المشروع بين منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش والبنك الدولي، والأمانة الرئاسية إلى جانب ملخص للوزارات التنفيذية الأسبوع الفائت لإعلان انطلاق تمرين تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة. وقد مكن هذا التمرين حكومة السلفادور من التخطيط لإنعاش معجل، إعادة إعمار قابلة للمقاومة وخفض المخاطر على المدى الطويل.

دعمت الحكومة النروجية بسخاء مرفق تمويل الانتعاش الاحتياطي (SRFF) الخاص بمنشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش.

أداة **20.3**

كتيّب: مرفق تمويل الانتعاش الاحتياطي، الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث/البنك الدولي، 2008

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)

تهدف الشراكة بين منظمة العمل الدولية/منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى مساعدة ضحايا الأزمات الأكثر تضرراً من خلال تقييمات مشتركة للحاجات والمشاريع من أجل دعم سبل العيش في المناطق الحضرية والريفية. وهذا ما يعزز الرابط بين النشاطات الزراعية وتحقيق الدخل، مع خفض الاعتماد على المساعدات الغذائية في أقرب وقت ممكن بعد أزمة.

وكما تمت الإشارة إليه سابقاً في هذا المستند، تمّ تعيين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة و منظمة العمل الدولية كقائد شركاء في مجالات أساسية لسبل العيش، التوظيف والزراعة في إطار مجموعة الإنعاش المبكر.

أمثلة على الشراكات بين منظمة العمل الدولية/منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ميدانياً

بنغلادش (2007). بعد مرور شهر على إعصار سدر الذي ضرب بنغلادش في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أطلقت منظمة المم المتحدة للأغذية والزراعة مهمة تقييم آثاره على القطاع الزراعي، في حين قيمت منظمة العمل الدولية النشاطات غير الزراعية في مقاطعات برغونا، بغرهات، باتواكالي وبروجبور. وقد هدف التقييم إلى تحديد حاجات الإنعاش المبكرة لسبل العيش.

خلال هذه الزيارة، أجرت منظمة العمل الدولية و وزارة العمل والتوظيف تقييماً سريعاً لآثار الكارثة على سبل العيش. وطبقت المهمة توجيهات منهجية «أداة التقييم السريع لسبل العيش»، التي طورتها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالتعاون.

جزيرة نياس - إندونيسيا (2006). بدأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية نشاطات مشتركة في كانون الثاني/يناير 2006 في جزيرة نياس الإندونيسية، التي دمرها التسونامي الذي ضربها في كانون الأول/ديسمبر 2004، حيث تضرر أكثر من 90% من سكانها البالغ عددهم 750000 شخص، ودمرت 80% من مباني العاصمة. وقد ركزت منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جهودهما على تحسين سبل العيش المستدامة وخفض نقاط الضعف الاجتماعية-الاقتصادية في قطاع صيد الأسماك حيث كانت سبل العيش الأكثر تضرراً. وقد حددت هذه المبادرة فرص العمل في القطاع، وسائل توفير معدات صيد الأسماك، التدريب المهني في مناطق منتجة والمنهجيات، وبناء القدرات على صعيد إدارة الأعمال من خلال أدوات منظمة العمل الدولية لبدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

تستند الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى مذكرة تفاهم وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. فعلى سبيل المثال عند التطبيق الطارئ للعمالة (راجع 5.4)، قد يكون من الأسهل العمل من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأن إجراءات منظمة العمل الدولية المالية والإدارية أقل مرونة ليصار إلى تطبيقها في أطر هشة ومرتبطة بالأزمة. ومن خلال الشراكة يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة الجانبين اللوجستي والإداري للبرنامج ويمكن لمنظمة العمل الدولية التركيز على توفير مدخلات تقنية لضمان تصميم وتطبيق ومراقبة المشروع بنوعية جيدة. ويتضمن الاتفاق إدارة وتوريد تعهدات الأعمال، على سبيل المثال، خلال بناء وتأهيل البنية

التحتية والمرافق المستدامة على غرار المباني الحكومية، الطرقات وإمدادات المياه والأدوات الصحية.

وتتضمن مجالات أخرى للتعاون إصدار وإدارة عقود شخصية لطاقم عمل المشروع بمن فيهم المستشارين والخبراء أو خدمات التوظيف ذات الصلة. كما وافقت منظمتا الأمم المتحدة على التعاون حول توريد مستدام للخدمات أو السلع أو المعدات فضلاً عن إدارة الأموال، توفير الخدمات الاستشارية، وخدمات التدريب، بناء القدرات، الإدارة، المراقبة والتقييم.

تخضع مذكرة التفاهم لمعايير العمل الدولية الخاصة بمنظمة العمل الدولية في ما يخص حرية تكوين الجمعيات، حظر العمل القسري وعمالة الأطفال، مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، المساواة في الفرص والمساواة في المعاملة في ما يخص الاستخدام والمهنة من دون تمييز.

أداة **21.3**

اتفاق بين الوكالات: مذكرة تفاهم بين منظمة العمل الدولية و مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 2005

مشاريع شراكة منظمة العمل الدولية في ليبيريا

في عام 2005، انتهت حرب ليبيريا التي دامت 14 عاماً، لتترك الاقتصاد مدمراً. وفي ظل تقدير بلوغ نسبة البطالة نحو 85%، احتل استحداث وظائف من خلال مقاربات تتطلب يداً عاملة كثيفة يشارك فيها عدد كبير من الشباب غير الماهرين سلم أولويات حكومة ليبيريا. ومنذ أن أعادت منظمة العمل الدولية إطلاق نشاطات الدعم الفني في ليبيريا خلال 2006، طورت نشاطات شراكة مع وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك: (1) دراسات مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزارعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الزراعة وتوظيف الشباب؛ (2) مشاريع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتمكين فريق دعم المقاطعات لتعزيز عملية اللامركزية في ليبيريا؛ (3) توفير خدمات تطوعية مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة من أجل دعم التنمية الاقتصادية المحلية في ليبيريا؛ (4) تطوير برنامج مشترك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لنوع الجنس وتوليد العمالة، في ما يساهم بسلام دائم»، (5) تطوير برنامج مشترك مع الأمم المتحدة حول توظيف الشباب وتمكينهم يشمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي.

في آب/أغسطس 2007، ساعدت منظمة العمل الدولية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تصميم المرحلة الأخيرة من برنامجها المرتبط ببرامج استحداث وظائف.

3.4 الإصلاحات الإنسانية الجارية: التعاون لنتائج جماعية

لطالما مارست الأمم المتحدة ضغوطاً من أجل إصلاح نظام الاستجابة الإنسانية، وقد توجت ذلك في خطة العمل من اجل الإنسانية الخاصة بالأمين العام للأمم المتحدة، وهي تقرير لقمة العمل الإنساني الأولى في 2016 في إسطنبول. ويدعو التقرير إلى إعادة التفكير في فجوة التنمية الإنسانية، مشيراً على انه من دون تحسين الحلول الرامية إلى تقليص معاناة البشر الناتجة عن الصراعات، لا يمكن تحقيق «أهداف التنمية المستدامة». ومن هذا المنطلق، تتمحور المسؤولية الجوهرية الرابعة حول تحقيق نقلة نوعية من «توصيل المساعدات إلى إنهاء الاحتياجات»، التي تتطلب تطبيق أنظمة محلية استباقاً للأزمات وتجاوز فجوة التنمية الإنسانية. وتشمل معاملة الأهداف الإنسانية والتنموية على أنها تحدٍ عالمي منفرد صراعاً لصالح النتائج الجماعية على أساس عدة سنوات، بدعم من منصة تمويل دولية جديدة للأزمات المطولة كما اقترح الأمين العام . ويتعين على الجهات المانحة، المواءمة بين متطلبات الإبلاغ وفي الوقت نفسه تيسير قواعد التقييم للوكالات المحلية. وقد دعا الأمين العام إلى تمرير 15%من التمويل في حالات النداءات الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة عبر صناديق تمويل جماعي على مستوى البلد مع تركيز مواضيعي على فكرة التأهب. كما يطال جانب تعزيز التوطين نظام

المنسـق الإنسـاني. ولا بـد لتحسـين التوظيـف والتدريـب والدعـم مـن تزويـد منسـق الشـؤون الإنسـانية/ المنسـق المقيـم بالمـوارد الضروريـة لتأديـة دوره.

أداة **22.3**

تقرير الأمين العام لقمة العمل الإنساني: إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة، 2016

4 تقييم أثر النزاعات والكوارث على التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية

يعرض الفصل 4 دور منظمة العمل الدولية وقيمتها المضافة في إجراء تقييمات لأثر النزاعات والكوارث على التوظيف وسبل العيش والحماية الاجتماعية. وهو يقدم أطر التقييم المشتركة بين الوكالات (PCNA وPDNA) والشراكات التي تستطيع منظمة العمل الدولية الاستفادة منها من أجل مشاركة المنظمة في تقييمات ما بعد الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، توضح هذه المقالة الأدوات التي تستخدمها منظمة العمل الدولية لتقييمات سبل العيش والتوظيف والحماية الاجتماعية. وأخيراً، يشرح الفصل ماذا يعني توليد التقييم ويقدم نصائح حول كيفية القيام بذلك.

المحتوى

1.4 دور منظمة العمل الدولية في تقييمات ما بعد الأزمة 86
حصة منظمة العمل الدولية في تقييمات ما بعد الأزمة 86
مشاركة منظمة العمل الدولية في تقييمات الأزمة 87

2.4 أطر التقييم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة 88
لماذا هناك حاجة لإجراء تقييمات مشتركة بين الوكالات 88
تقييم الإحتياجات بعد النزاع **(PCNA)** 88
إصلاح تقييم الإحتياجات بعد النزاع 89
تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة **(PDNA)** 89
الخبرات المكتسبة من مشاركة منظمة العمل الدولية في تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة 90

3.4 الشركاء الحاليين لتقييمات التوظيف والعمل اللائق 92
منظمة العمل الدولية/منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 93
منظمة العمل الدولية/برنامج الأغذية العالمي 93
منظمة العمل الدولية/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 93
منظمة العمل الدولية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 93
الشراكة بين منظمة العمل الدولية/البنك الدولي 95

4.4 أدوات أخرى لتقييم التوظيف والعمل اللائق 95
دليل تقييم إحتياجات الإستجابة للأزمات التابع لمنظمة العمل الدولية 95
مجموعة أدوات تقييم سبل العيش التابعة لمنظمة العمل الدولية/منظمة الإغذية والزراعة 96
خرائط وصور الأقمار الصناعية الخاصة بالبرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية 98

5.4 الجندر في تقييمات الأزمة 99

1.4 دور منظمة العمل الدولية في تقييمات ما بعد الأزمة

حصة منظمة العمل الدولية في تقييمات ما بعد الأزمة

توفر تقييمات ما بعد الأزمة معلومات عن أثر الأزمة على سبل العيش والتوظيف والحماية الاجتماعية. لذلك، إن مشاركة منظمة العمل الدولية في تقييمات ما بعد الأزمة مهمة للتغلب على أوجه القصور هذه وضمان معالجة قضايا التوظيف وسبل العيش في الاستجابة.

تساعد معلومات التقييم وتحليله منظمة العمل الدولية على:

- تقديم للحكومة والجمهور من بيانات موثوق بها عن خسائر الوظائف وسبل العيش وثغرات الحماية الاجتماعية (من حيث الأرقام المشمولة والفئات المؤمن عليها، ومستويات الفائدة والكفاية، والتكاليف، والآثار وغيرها) الناتجة عن الأزمة.
- تصميم برامج مناسبة لما بعد الأزمة (مراجعة الفصل 5)
- تعديل التخطيط والأهداف على الأمدين المتوسط والطويل
- تعبئة الموارد
- دعم التدخلات لمساعدة الأفراد والمجتمعات المتضررة من الأزمة على توليد الدخل وإعادة بناء سبل عيشه.
- دعم زيادة المرونة ومنهج إعادة البناء بطريقة أفضل وعملية الحد من مخاطر الكوارث منذ اليوم الأول.

أداة 1.4
تقرير: دراسة استقصائية عن تقييم الإحتياجات لإنتعاش الدخل في المناطق المتضررة من كارثة التسونامي في سريلانكا، منظمة العمل الدولية، 2006

أداة 2.4
استبيانات: دراسة استقصائية عن تقييم الإحتياجات لاستعادة سبل كسب العيش، منظمة العمل الدولية، 2006

أداة 4.4
موجز عن اتجاهات التوظيف العالمي: أثر زلزال جنوب آسيا على التوظيف في باكستان، منظمة العمل الدولية، 2005

أوكرانيا: تقييم احتياجات التوظيف للأشخاص المشردين داخلياً

تشرد أكثر من مليون أوكراني خلال الصراع في منطقة دونباس. وأدت تدفقات الأشخاص في سن العمل والمشردين داخلياً إلى مناطق معينة إلى تفاقم الوضع المتدهور أساساً في سوق العمل الأوكرانية من خلال زيادة التنافس على فرص العمل المتاحة وانخفاض الأجور. وفي ظل استمرار النزاع لفترة مطولة والدمار الذي يخلفه وتزايد عدد الأشخاص المشردين داخلياً الذين ينوون الإستقرار في المناطق المضيفة، يتوجه تركيز حكومة أوكرانيا والمنظمات الدولية من المساعدة الإنسانية على المدى القصير إلى المساعدة الإنمائية المستدامة على المدى الأطول التي تهدف إلى الاندماج الناجح للأشخاص المشردين في المجتمع المضيف. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في هذا الصدد في مساعدة الأشخاص المشردين داخلياً على إعالة أنفسهم من خلال العمل المناسب والنشاط الإنتاجي.

على ضوء هذه الخلفية، استعانت الحكومة والشركاء الإجتماعيين في أوكرانيا بمنظمة العمل الدولية بهدف تطوير إستجابات قصيرة الأجل لتلبية الإحتياجات على صعيد انتعاش الوظائف مع التركيز على الأشخاص المشردين داخليا والمساعدة على المدى الأطول للمساعدة في وضع وتنفيذ تدابير السياسة العامة التي من شأنها أن تساهم في الحد من تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على التوظيف.

لدعم صنع السياسات القائمة على البيانات والأدلة، أصدرت منظمة العمل الدولية دراسة عن «احتياجات التوظيف وتقييم فرص العمل للأشخاص المشردين داخلياً» التي توفر معلومات أساسية عن احتياجات التوظيف للأشخاص المشردين داخلياً غير المسجلين لدى دائرة التوظيف الحكومية، وعن نواياهم في الهجرة واستراتيجيات البقاء، استناداً إلى بيانات على المستوى الفردي صادرة عن دراسة استقصائية أجريت في حزيران 2015 وشملت 2000 شخص مشرد داخلياً تتراوح أعمارهم بين 18 و70 عاماً. كما أن الدراسة تقيم فرص العمل للأشخاص المشردين داخلياً في البيئة الاقتصادية الحالية استناداً إلى مقابلات متعمقة أجريت مع 55 شركة أوكرانية يتفاوت نشاطها الإقتصادي وحجمها ونوع ملكيتها والمنطقة التي تقع فيها. واستناداً إلى النتائج، وضعت الدراسة توصيات السياسة العامة حول كيفية التغلب على المشاكل المتعلقة بتوظيف الأشخاص المشردين داخلياً وتعزيز اندماجهم في سوق العمل.

المصدر: تقييم احتياجات التوظيف وفرص العمل للأشخاص المشردين داخلياً في أوكرانيا، 2016.

مشاركة منظمة العمل الدولية في تقييمات الأزمة

يمكن أن يتخذ المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية أو مكوناته أو الإدارة العليا لمقر منظمة العمل الدولية مبادرة إجراء التقييم. ويمكن أيضاً أن تأتي المبادرة من شركاء منظمة العمل الدولية من الأمم المتحدة وخارج الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي (مراجعة القسم 3 أدناه).

يجب على منظمة العمل الدولية أن تنسق تقييماتها مع تلك التي تجريها مجموعة الإنتعاش المبكر العالمي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية الرئيسية والجهات الحكومية والمحلية.

ومن المهم بشكل خاص أن تتصل منظمة العمل الدولية بالمنسق المقيم للأمم المتحدة والمدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن تكون جاهزة للمشاركة في اجتماعات مجموعة الإنتعاش المبكر ما إن تبدأ.

أداة 5.4

تقرير: تقييم احتياجات التوظيف وفرص عمل الأشخاص المشردين داخلياً في أوكرانيا، فريق العمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية، بودابست، 2016

أداة 6.4

تقرير: تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وظروف عملهم، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، 2014

تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان على سوق العمل

من أجل تقييم الأثر وتحديد تداعيات تزايد عدد اللاجئين السوريين (علماً بأن العديد منهم سيبحث عن فرص عمل) أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً لأثرهم ودراسة استقصائية حول حالة عملهم في أربع مناطق (عكار وطرابلس والبقاع والجنوب). وتهدف الدراسة إلى فهم بشكل أفضل تطور حالة عدد اللاجئين السوريين المتزايد. وركزت الدراسة على ظروف عمل اللاجئين والتأثير المحتمل لمشاركتهم الاقتصادية على سبل عيش المجتمعات المضيفة لهم.

وللتقييم الحالي تم جمع البيانات من 400 أسرة شملت ما مجموعه 2,004 شخص. كما أنه تم إنجاز استبيانات شبه منظمة من خلال مقابلات شخصية شملت جميع أفراد الأسرة.

وأظهر التقييم عدد من النتائج البارزة وأكد، إلى حد كبير، صحة الادلة القولية حول الظروف المعيشية للاجئين السوريين وتأثيرهم على المجتمعات المضيفة. يشار إلى أن معظم اللاجئين السوريين يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة وسط توفر موارد محدودة لسبل العيش. وفي البداية، عاش الكثير من اللاجئين عند عائلاتهم أو أصدقائهم، ولكن مع استمرار الأزمة لفترة مطولة، لجأوا إلى مساكن مستأجرة التي يتوجب عليهم أن يدفعوا أسعار عالية مقابل العيش في ملاجىء صغيرة أو شقق مشتركة مع أسر أخرى.

المصدر: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية: تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وظروف عملهم، 2014.

مشاركة منظمة العمل الدولية في تقييم منسق لاحتياجات الإنتعاش في البوسنة والهرسك

تسببت الفيضانات الشديدة لعدة أنهار والإنهيارات الأرضية والتحركات الجماعية بأكبر كارثة طبيعية شهدتها البوسنة والهرسك في السنوات ال 120 الماضية، فتأثر حوالى ثلث البلاد وتضرر أكثر من مليون شخص، أي ربع السكان على الأقل البالغ عددهم 3,8 مليون نسمة. وتكبدت بعض الشركات خسائر كبيرة مثل مصنع الأثاث «FEN-BH» الذي غمرته المياه. كما أن كل المواد الخام والمنتجات الجاهزة للتصدير والآلات فُقدت. وقُدّرت الأضرار بقيمة 11 مليون يورو. وتم تسريح حوالى 130 موظفاً. وكان من المحتمل أن يتضرر إلى حد كبير حوالى 800 مورد إضافي مرتبط بشركة «FEN-BH» في سلسلة التوريد الواسعة.

وأجرت منظمة العمل الدولية تقييماً منسقاً لاحتياجات الإنتعاش في قطاع التوظيف وسبل العيش، ووسعت نطاقه ليشمل أيضاً المؤسسات. ودعت منظمة العمل الدولية بشدة إلى مشاركة النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل في جمع البيانات وتحليلها. وعلاوة على ذلك، وضعت منظمة العمل الدولية دراسة استقصائية للشركات مع أدوات التحليل الداعمة (مراجعة الأداة 4,7).

ويشير تحليل البيانات الأولية إلى أن الكارثة لم تؤدي إلى خسائر كبيرة في الوظائف. ومع ذلك من الصعب توقع تأثير هذه الكارثة على فرص العمل على المدى المتوسط (6-12 شهراً). وقد تفقد الشركات الموجهة نحو التصدير أسواقها إذا لم تنتعش بسرعة في حين أن الشركات العاملة في السوق المحلي قد تواجه أيضاً صعوبات بعد انخفاض الاستهلاك المحلي.

المصدر: بيان صحفي لمنظمة العمل الدولية: تأثير الفيضانات على الوظائف والمؤسسات في البوسنة والهرسك. http://www.ilo.org/budapest/informationresources/press-releases/WCMS_247696/lang--en/index.htm

تأثير أمواج تسونامي والزلزال عام ٢٠٠٤ على شركات APINDO في إقليم آتشيه في إندونيسيا

تقدر منظمة العمل الدولية أنه تم خسارة 600 ألف وظيفة في آتشيه بسبب الكارثة الطبيعية في العام 2004، علماً بأن الشركات الصغيرة أمنت العديد من تلك الوظائف. يشار إلى أن منظمة العمل الدولية دعمت مرونة مكوناتها وعملت مباشرة مع رابطة أصحاب العمل الإندونيسية (APINDO). وكان يُعتبر وصولهم إلى رواد الأعمال في المنطقة مهماً لتوفير الشركاء المحليين والدوليين وسط إجراء التقييم الأول حول مؤسسات القطاع الخاص في آتشيه.

تألفت عينة التقييم من 316 شركة مسجلة في APINDO. وقد تم إعداد استبيان لتقييم الشركات على أساس فردي (مراجعة أداة 4,8). ونظرا إلى الحاجة الملحة لجمع البيانات الأولية، تمت صياغة الاستبيان بكل بساطة ممكنة، وذلك باستخدام كنقطة انطلاق كل من «دليل التقييم السريع لإجتياجات الإستجابة للأزمة» والدليل التشغيلي حول «التنمية الاقتصادية المحلية في الإستجابة للأزمات».

المصدر: منظمة العمل الدولية: تأثير أمواج تسونامي والزلزال في 26 كانون الأول/ديسمبر 2004 على شركات APINDO في إقليم آتشيه في إندونيسيا، التقييم السريع لمنظمة العمل الدولية/APINDO، 2005

أداة **7.4** **استبيان:** تقدير الأضرار والخسائر التي تكبدتها الشركات في البوسنة والهرسك، منظمة العمل الدولية، 2014

أداة **8.4** تقرير: تأثير أمواج تسونامي والزلزال في 26 كانون الأول/ديسمبر 2004 على شركات APINDO في إقليم آتشيه في إندونيسيا، منظمة العمل الدولية/APINDO، 2005

2.4 أطر التقييم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة

لماذا هناك حاجة لإجراء تقييمات مشتركة بين الوكالات

بعد الدروس المستقاة من عدد من التجارب الماضية على صعيد الإستجابة الدولية ما بعد الأزمة، بما في ذلك كارثة تسونامي في جنوب آسيا في العام 2004، بذلت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لتنسيق الخطوات المختلفة للتدخلات الدولية، بما في ذلك التقييمات التي أجرتها بعض الوكالات. وتقوم وكالات الأمم المتحدة بتنسيق تقييماتها لتحقيق التوافق وتجنب الازدواجية. ولتسهيل تلك المهمة، وضعت الأمم المتحدة تقييم الإحتياجات بعد النزاع وتقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة.

وقبل تقييم الاحتياجات المستندة إلى مجموعة أو قطاع محدد مثل تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة وتقييم الإحتياجات بعد النزاع، كانت تنطبق التقييمات السريعة الأولية في قطاعات/مجموعات متعددة لكل من حالات الطوارئ المفاجئة ونظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية للأزمات التي طال أمدها (مراجعة الجزء *3,1* في الفصل *3*). بما أن منظمة العمل الدولية لديها مصلحة كبيرة في إجراء التدريب وتنفيذ تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة وتقييم الإحتياجات بعد النزاع، سيتم الآن عرض العمليات بالمزيد من التفصيل.

تقييم الإحتياجات بعد النزاع (PCNA)

تقييم الإحتياجات بعد النزاع هو ممارسة متعددة الأطراف تقوم بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية ومصارف التنمية الإقليمية من خلال استخدام المنهجية الواردة في دليل تقييم الإحتياجات بعد النزاع بالتعاون مع الحكومة الوطنية والدول المانحة. يشار إلى أن تقييم الإحتياجات بعد النزاع يرس أسس استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة تدعم بناء السلام بناء على الأولويات الوطنية.

وعن طريق استقصاء الإحتياجات الأساسية، يكون تقييم الإحتياجات بعد النزاع بمثابة مدخلاً من أجل تصور والتفاوض وتمويل استراتيجية مشتركة لتحقيق الانتعاش والتنمية في بيئات هشة بعد النزاع. وقد أجريت تقييمات الإحتياجات

بعد النزاع في العراق، وليبيريا، وهايتي، والسودان، والصومال وغيرها من البلدان.

وعادة ما يتم تنسيق تقييم الإحتياجات بعد النزاع بشكل مشترك بين الجهات المعنية الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف. يشار إلى أن مجموعة الفرق التي تتألف من خبراء فنيين وطنيين ودوليين، تجري تقييمات ميدانية ومكتبية. وفي حين تهدف هذه الفرق أن تكون شاملة، غالباً ما تكون البيانات ضعيفة أو غير كاملة في أوضاع ما بعد انتهاء النزاع وقد يكون الوصول إلى المجتمعات محدوداً بسبب القيود اللوجستية والأمنية.

إصلاح تقييم الإحتياجات بعد النزاع

منظمة العمل الدولية هي جزء من الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالمراحل الإنتقالية الذي تناقش إدخال تحسينات على ممارسة التدخل الحالية. وسيتم تنقيح إلى حد كبير عملية تقييم الإحتياجات بعد النزاع في العام 2016. وتشمل توصيات الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالمراحل الإنتقالية ما يلي:

1. تأليف فريق استشاري رفيع المستوى يمكنه مناقشة وعند الاقتضاء الموافقة على السياسات والتوجيهات، ومراقبة استخدام الإعلان المشترك، والمساعدة في مواجهة تحديات محددة عند الحاجة. وسيحظى هذا الفريق بدعم من أمانة إلكترونية مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي. بناء على مشاورات داخلية في الأمم المتحدة، يقترح تعيين الرئيسين المشاركين الحاليين للفريق العامل التابع للأمم المتحدة لتمثيل الأمم المتحدة في الفريق الإستشاري الرفيع المستوى على أن ترسل أسماءهما إلى البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

2. تغيير اسم العملية من تقييم الإحتياجات بعد النزاع إلى تقييم بناء السلام والإنتعاش لتعكس الحقائق الجديدة على أرض الواقع، فضلاً عن تطوير مواد الاتصال ونشر المسؤوليات المذكورة أعلاه لتوليد الوضوح في كل منظمة.

3. تعزيز التعاون والتنسيق مع عمليات تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة: إصدار المزيد من التوجيهات - بما في ذلك ربما على شكل مبادئ التشغيل القياسية لتوضيح المعايير والمحفزات والمبادئ لاستخدام الإعلان المشترك وتوحيد الممارسات لتقييم مشترك مسبق أو بعثة إستطلاعية رداً على أي طلبات لتقييم الإحتياجات بعد النزاع قبل ممارسة كاملة.

تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة (PDNA)

في أعقاب كارثة تقدم منظمة العمل الدولية الدعم المباشر للحكومات والشركاء الاجتماعيين لتقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة في قطاع «التوظيف وسبل العيش والحماية الاجتماعية». إن تقييم قطاع التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية يكمل التقييمات السابقة حول سبل العيش الإنسانية لربط التعافي من الكوارث مع أهداف التنمية الوطنية. ويتم إجراء تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة بناء على طلب من الحكومة ويُصدر تقديرات، بدعم من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، بشأن الأضرار والخسائر بعد وقوع الكارثة في جميع قطاعات الإقتصاد فضلاً عن إحتياجات الانتعاش والإغاثة وإعادة الإعمار وإدارة المخاطر. كما أن تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة يقدم توجيهات للحكومات والجهات المانحة الدولية حول أولويات الإنتعاش على الأمد القصير والمتوسط والطويل.

يشار إلى أنه منذ العام 2005 تم إجراء أكثر من 48 تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة في أكثر من 40 بلداً. ودعمت منظمة العمل الدولية 27 تقييماً علماً بأنه تم إجراء ستة منها بين العامين 2014 و2015 على الأخص في البوسنة والهرسك وغزة وصربيا ومالاوي وفانواتو ونيبال وميانمار واليمن.

إن جزء تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة الذي يركز على الإنتعاش المبكر يهدف إلى:

- تحديد تدخلات البرامج ذات الأولوية التي تسهل الإنتعاش المبكر والانتقال من الإغاثة إلى إعادة الإعمار في مواقع جغرافية مختلفة وسياقات اجتماعية.
- تقييم أوجه الضعف والثغرات الرئيسية بين ما يمكن أن يؤمنه الأفراد أو الأسر واحتياجاتهم الفعلية، وتحديد كيفية تلبية تلك الإحتياجات استراتيجياً بين الأشهر الإثني عشر والثماني عشر الأولى بعد وقوع الكارثة.
- تحديد جهود الإنعاش المبكر التي بذلتها المجتمعات المتضررة بشكل عفوي ووضع استراتيجيات لدعم هذه الجهود.

أداة **4.8 bis** تقييم الأضرار وحجم الاحتياجات، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، 2016

يؤدي تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة إلى النتائج الأربعة التالية:

- **تقرير واحد موحد حول التقييم**، استناداً إلى تقارير القطاع التي تقدم التأثير الكلي للكارثة على كل قطاع واحتياجات الإنعاش لكل منها فضلاً عن تأثير واضح في ما يتعلق بمواضيع شاملة، تغطي المنظور الجنساني والإعتبارات البيئية والحد من المخاطر والحوكمة.

- **استراتيجية إنتعاش** تحدد رؤية الإنعاش الوطني وتوفر استراتيجية لإجراءات الإنعاش داخل كل قطاع وفي كل منطقة متضررة، فضلاً عن أهداف وتدخلات واضحة، وتوجهها نحو تحقيق النتائج المتوقعة، وتحدد الإطار الزمني إلى جانب تكلفة عملية الإنعاش.

- **خطة لتعبئة الموارد** لدعم الإنتعاش في البلاد، بما في ذلك مؤتمر المانحين عند الاقتضاء.

- **الخطوط العريضة لآلية التنفيذ التي تقودها البلدان لتحقيق الانتعاش.**

تقدم منظمة العمل الدولية وشركائها برنامجاً تدريبياً لبناء قدرات الحكومات المحلية والقطاع الخاص والنقابات والمنظمات غير الحكومية لإجراء تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة لتحديد بشكل أفضل البيانات حول التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية (مراجعة الأدوات 4,9 و4,10. ويوفر التدريب للمشاركين فرصة لإجراء عملية تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة المؤلفة من 10 خطوات على النحو التالي:

الخطوة رقم 1: معلومات حول البيانات الأساسية

الخطوة رقم 2: معلومات ما بعد الكوارث من خلال جمع البيانات الثانوية

الخطوة رقم 3: زيارات ميدانية لجمع البيانات والتحقق من صحتها

الخطوة رقم 4: تحليل البيانات والتحقق منها

الخطوة رقم 5: من تحليل البيانات إلى تجميع آثار الكارثة

الخطوة رقم 6: تقدير وحساب تكاليف احتياجات الإنعاش بما في ذلك بناء عودة أفضل

الخطوة رقم 7: تحديد الأولويات وتسلسل احتياجات الإنعاش

الخطوة رقم 8: تطوير استراتيجية الإنعاش

الخطوة رقم 9: المشاورات مع أصحاب المصلحة

الخطوة رقم 10: كتابة تقرير القطاع وعرض استراتيجية الإنعاش

وتم إجراء أكثر من 20 دورات تدريبية حول تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة على المستوى العالمي خلال الفترة المتراوحة بين العامين 2014 و2016 في تركيا وتايلاند وبنما والسنغال وبوليفيا والإكوادور. وساهمت منظمة العمل الدولية في ثمانية من تلك الدورات. وقد شارك أكثر من ألف شخص في الدورات التدريبية، علماً بأنه تم إدراج 70 منهم في قائمة تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة كمتخصصين في تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة (الخبراء الأساسيين والخبراء في مجال القطاعات).

الخبرات المكتسبة من مشاركة منظمة العمل الدولية في تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة

- غالباً ما يتم الدعوة إلى إجراء تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة في اللحظة الأخيرة فلا تترك متسعاً من الوقت لإعداده. يشار إلى أن تحسين تبادل المعلومات مسبقاً حول المسائل المهمة مثل من جملة أمور الوكالات المشاركة وأعضاء أمانة تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة ونوع الدعم اللوجستي المتوفر وأهم مصادر أساسية من شأنه أن يسهل بداية أكثر سلاسة للتقييم.

- تبدأ معظم تقييمات الإحتياجات ما بعد الكارثة بمهلة غير واقعية إلى حد كبير لإتمام العملية، ثم يتم تأجيلها إلى أن يتم إنجاز تحليل البيانات. وفي الكثير من الحالات يساهم جدول زمني أكثر واقعية من بداية التقييم لإنجاز تحليل الأضرار والخسائر وإجراء زيارات ميدانية وهكذا دواليك في تسهيل جمع بيانات أفضل والحصول على تقييم بجودة أعلى.

- بما أن نقص البيانات يشكل عائقاً كبيراً، من المستحسن تحديد جهة تنسيق في المكاتب الإحصائية الوطنية التي يمكنها أن

تنقل طلبات الحصول على البيانات من الفرق القطاعية المعنية بتقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة.

- من الضروري التركيز بشكل أكبر على التصنيع والتجارة والتعاون مع غرف التجارة المحلية وجمعيات أرباب العمل والعمال الأخرى.

- بما أن التقارير القطاعية الفردية حول تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة تتطرق في بعض الأحيان إلى مواضيع حساسة سياسيا، مثل عمالة الأطفال والعمل القسري، قد تصبح عملية تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة مسيسة.

- ومن المرجح أن تجري البلدان المعرضة للكوارث تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة أكثر من مرة (على سبيل المثال، ملاوي، فيجي، الخ). وبالتالي سيكون من المرغوب فيه تخزين البيانات الجزئية حول بلد ما في قاعدة بيانات مركزية لكي تكون متوفرة بسهولة للتقييمات المستقبلية.

مشاركة منظمة العمل الدولية في تقييم ما بعد الكوارث بعد زلزال نيبال في 2015

في 25 ابريل/نيسان و16 أيار/مايو من العام 2015، ضرب نيبال زلزالين رئيسيين بلغت قوتهما 7,6 و6,8 درجة على التوالي. وأثر الزلزال على سبل عيش نحو 2,3 مليون أسرة و5,6 مليون عامل في 31 منطقة. وتم خسارة ما مجموعه ٩٤ مليون يوم عمل و17 مليار روبية نيبالية (156 مليون دولار) من الدخل الشخصي في العامين 2015 و2016.

وقد أجري تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة الذي أدى إلى تلك النتائج في ظل شروط توظيف مثالية: إذ تسترشد بكبار المسؤولين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وبدعم فني من المتخصصين في تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة من الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، تم إنشاء أمانة عامة خاصة بتقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة لمساعدة حكومة نيبال وشركائها الدوليين في تقييم تأثير الزلازل وتحديد احتياجات الإنعاش.

وخلافاً لمنهجية تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة، قرر تقسيم قطاع «العمالة وسبل العيش والحماية الاجتماعية» إلى قطاعين مختلفين. قادت منظمة العمل الدولية قطاع الحماية الاجتماعية، وقطاع التوظيف وسبل العيش بالتعاون مع البنك الدولي فضلاً عن قطاع التجارة والصناعة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، وشاركت في سبع قطاعات إضافية.

وأدت تجربة نيبال إلى إعادة النظر في المبادىء التوجيهية لتقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة في قطاع التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية (الأداة 3,8,1) التي يمكن أن نجد فيها الخطوط الأساسية لتقرير قطاع التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية.

المصدر: مجموعة الدول الهشة والاستجابة في حالات الكوارث

أداة **9.4**

دليل: المبادىء التوجيهية لتقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة، منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمفوضية الأوروبية، 2013

أداة **10.4**

معدات التدريب (الإنجليزي، الفرنسي والإسباني): تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة، منظمة العمل الدولية، 2016

مشاركة منظمة العمل الدولية في تقييم الإحتياجات بعد الكارثة بعد الإعصار المداري بام في فانواتو في العام 2016

في 13 آذار/مارس من العام 2015 ضرب الإعصار المداري بام فانواتو باعتباره إعصار من الفئة 5 مدمر للغاية. واستنتج تقييم قطاع التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية أن الكارثة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على سبل عيش حوالي 40,800 أسرة أو 195,000 شخص يعيش في المحافظات الأربعة المتضررة. وتم خسارة ما مجموعه 504,050 يوم عمل و1,6 مليار فاتو فانواتو (14,2 مليون دولار) من الدخل الشخصي.

وكان وجود منظمة العمل الدولية المبكر في فانواتو ضرورياً لضمان أنه يمكن أن تضطلع بدورها المحدد وتحمل مسؤولياتها وفقاً للبروتوكول الرسمي لتقييم الإحتياجات بعد الكارثة في ما يتعلق بالجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وتمكنت أيضاً منظمة العمل الدولية من تشكيل فريق معني بتقييم الإحتياجات بعد الكارثة في وزارة العمل بقيادة مفوض العمل والإتصال بغرفة التجارة والصناعة في فانواتو ومجلس النقابات العمالية في فانواتو لضمان مشاركة قوية من جانب الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

وتعقدت ولاية منظمة العمل الدولية لإجراء تقييم قطاع التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية بسبب التأخر في جمع البيانات الأساسية. ونتيجة لذلك، قرر الفريق المعني بقطاع التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية جمع البيانات الأولية التكميلية في بورت فيلا: دراسة استقصائية سريعة مع المنشآت السياحية لتسجيل خسارة فرص العمل في الاقتصاد الرسمي، دراسة استقصائية سريعة مع Port Vila Efate Landtransport Association لتحليل تأثير الكارثة على سائقي ميني باص وسيارات الأجرة ومع تمويل المشاريع الصغيرة مثل خطة تنمية المرأة في فانواتو (VANWODS) لتحليل تأثير الكارثة على أصحاب المشاريع الصغيرة من النساء (أي الأمهات) ضمن الإقتصاد غير الرسمي.

وبعد اختتام ناجح لتقييم قطاع التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية، دعا مفوض العمل إلى اجتماع للمجلس الإداري الثلاثي للعمل (TLAC) الذي اتخذ خلاله قرار تنظيم ورشة عمل للمكونات حول تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة. وتم إجراء التدريب في 21 نيسان/أبريل لـ17 مشاركاً من غرفة التجارة والصناعة في فانواتو و ومجلس النقابات العمالية في فانواتو، والمكتب الوطني للإحصاء في فانواتو، وصندوق الادخار الوطني في فانواتو والمكتب الوطني لإدارة الكوارث.

المصدر: مجموعة الدول الهشة والاستجابة في حالات الكوارث

أداة 11.4 **دليل:** النسخة ب من المبادىء التوجيهية لتقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة حول قطاع التوظيف وسبل العيش والحماية الإجتماعية (مسودة)، منظمة العمل الدولية، 2015

أداة 13.4 **التقرير:** تقرير حول تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة في فانواتو، منظمة العمل الدولية/الأمم المتحدة، البنك الدولي، المفوضية الأوروبية، 2015

أداة 12.4 **التقرير:** تقرير حول تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة، النسخة أ وب، لجنة التخطيط النيبالية، 2015

3.4 الشركاء الحاليين لتقييمات التوظيف والعمل اللائق

منذ العام 2005 وضعت منظمة العمل الدولية عدة شراكات يمكنها الاستفادة منها لضمان مشاركتها في تقييمات مرحلة ما بعد الأزمة وتضافر الجهود المشتركة بين الوكالات. وكما تظهر الأمثلة التالية، تضيف منظمة العمل الدولية إلى كل شراكة خبرتها المثبتة في تقييم القضايا الإجتماعية والإقتصادية وتوليد الدخل والحماية الاجتماعية ومشاكل سبل العيش وفرص المعيشة، مع التركيز على سبل العيش غير الزراعية.

التعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة في ليبيريا

يُعتبر إحياء القطاع الزراعي في ليبيريا أساسياً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الحرب الأهلية. ويشغل القطاع 70 في المائة من إجمالي القوى العاملة ويوفر إمكانات هائلة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل والحد من الفقر. لذلك في إطار استراتيجية توظيف شاملة للعمل اللائق في ليبيريا وضعتها الحكومة بمساعدة من منظمة العمل الدولية، أجرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ووزارة الزراعة، دراسة على المدى القصير (6 إلى 24 شهرا) لتحديد التكنولوجيا اللازمة والمهارات الفنية فضلاً عن غيرها من التدابير لإحياء الإنتاج وفرص العمل في الزراعة، ولا سيما في مزارع المطاط، وفي إنتاج المحاصيل (الأرز والكاسافا) والبستنة وتربية الماشية.

وشملت البيانات التي تم جمعها للدراسة كل من البيانات الأولية والثانوية، بما في ذلك:

- عملية جمع معلومات تشاركية مع المزارعين لجمع معلومات من شأنها أن تسهل تحديد خصائص المحاصيل على أساس كثافة اليد العاملة وكفاءة الاستثمار
- مشاورات مع باحثين في مجال الزراعة والإقتصاد والعمل والمهنيين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمؤسسات فضلاً عن الجهات الحكومية ذات الصلة،
- مراجعة الإنتاج الفكري.

ولتحديد قائمة المحاصيل الرئيسية التي تكتسي أهمية كبرى في البلاد، تم استخدام تقنيات التقييم الريفي التشاركي، وخبرة الدول المجاورة والدراسات السابقة مع المحاصيل والمواشي ذات الأولوية (المحاصيل/المواشي المدرجين على قائمة التصفية) بناء على عدة معايير مدرجة. لقياس كفاءة الاستثمار، تضمّن التحليل تقديرات بشأن التكاليف وفوائد الاستثمار في الأنشطة الزراعية من خلال استخدام نهج ميزانية المحاصيل / الماشية.

منظمة العمل الدولية/منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

بما أن منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تشاركان في قيادة المناطق الأساسية الخاصة بإنعاش سبل العيش والإقتصاد، غالباً ما تنسق كل من المنظمتين تقييماتها. وللمساعدة في هذا التنسيق، وضعت منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة مجموعة أداوت تقييم سبل العيش المذكورة في القسم 3,4 أدناه.

منظمة العمل الدولية/برنامج الأغذية العالمي

عادة ما يجري برنامج الأغذية العالمي تقييم الضعف ورسم خرائطه في المناطق المتضررة من أزمات الأمن الغذائي. ويوفر هذا التقييم مؤشرات هامة على الفئات الأكثر ضعفا ويمكن أن تستخدمه منظمة العمل الدولية لتحديد الأولويات.

في أحد الأمثلة عن الشراكة، في استجابة لكارثة تسونامي التي ضربت سريلانكا في العام 2004 أجرت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي دراسة استقصائية للأسر المعيشية التي تغطي أكثر من 5000 أسرة في أكثر من 40 منطقة متضررة، كجزء من الدراسة الإستقصائية عن تقييم الإحتياجات لانتعاش الدخل.

منظمة العمل الدولية/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إن الشراكة بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة الإدماج الإجتماعي والإقتصادي تشمل التعاون بشأن التقييمات. وبالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قامت منظمة العمل الدولية بتقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المشردة والمضيفة، فضلا عن تحديد فرص العمل والبنية التحتية التي تتطلب الكثير من القوى العاملة والأنشطة المدرة للدخل. انظر على سبيل المثال حالات تشاد وأفغانستان أدناه.

منظمة العمل الدولية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في إطار مجموعة الإنتعاش المبكر، تتعاون منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييمات ما بعد الأزمة. انظر على سبيل المثال حالة باكستان أدناه.

الأمثلة القطرية عن التعاون بين منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التقييمات

تشاد، كانون الثاني/يناير- نيسان/أبريل 2006: كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم في جنوب تشاد المساعدة والحماية لـ35 ألف لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى. وقام خبير منظمة العمل الدولية بمساعدة مكاتب المفوضية في محافظتي غور ودنمادجي في تقييم الفرص الإجتماعية والإقتصادية للمجتمعات المضيفة. وعلى وجه الخصوص، قام الخبير بتقييم الأنشطة الزراعية القائمة والمحتملة لدراسة إمكانيات الإكتفاء الذاتي والتنمية. وقدمت الحكومة للاجئين إمكانية الوصول غير المحدود إلى الأراضي الزراعية على شرط أن تستفيد منها، علماً بأن ما بين 80 و90 في المئة من اللاجئين أعربوا عن اهتمامهم بالزراعة.

ومن أجل تحقيق هدف إدماج اللاجئين والإعتماد على الذات، حلل الخبير من منظمة العمل الدولية النهج التي تعتمدها حالياً المفوضية وشركائها. وأوصى بتعزيز أداء شريكين محليين: African Concern في يرونغو وأفريكير (Africare) في أمبوكو وغوندجي. وأدى هذا النهج إلى تعزيز إنتاج المحاصيل وتصميم برنامج إنتاج الثروة الحيوانية الذي تم تنفيذه من خلال خطة ائتمان معينة. وأوصى خبير منظمة العمل الدولية بإنشاء عنصر الإئتمانات البالغة الصغر للأنشطة الجانبية المدرة للدخل. وأكد تدخل منظمة العمل الدولية على ضرورة جعل اللاجئين جهات فاعلة في ميدان التنمية بدلاً من أن يكونوا فقط مستفيدين غير فعالين من المساعدات الإنسانية.

أفغانستان 2013: عاد أكثر من 5,7 مليون لاجئ أفغاني إلى أفغانستان منذ العام 2002، بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من الحروب والإضطرابات السياسية. وبما أن هذا الرقم يمثل حوالى 25 في المئة من سكان البلاد، تُعتبر إعادة الإدماج المستدامة لأولئك الذين عادوا بالفعل إلى البلاد – فضلاً عن أولئك الذين سوف يعودون إلى البلاد في السنوات القادمة – أمراً مهماً لضمان الإستقرار والتنمية الشاملة في أفغانستان. وفي إطار استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان، شاركت المفوضية في تطوير برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج المشترك للأفغان العائدين إلى بلادهم بقيادة وزارة اللاجئين والتوطين الأفغانية، بمساعدة العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. يشار إلى أن سبل العيش تشكل عنصراً مهماً من استراتيجية إعادة الإدماج الشاملة التي وضعت في إطار استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان. ورداً على طلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قامت منظمة العمل الدولية بتقييم فرص المعيشة ل 22 موقع إعادة الإدماج في جميع أنحاء البلاد.

المصدر: تقييم فرص المعيشة للأشخاص العائدين/ المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في أفغانستان على
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-islamabad/documents/publication/wcms_213661.pdf

التعاون بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعقاب الزلزال الذي ضرب باكستان في العام 2005

أشار التقييم الأولي لمنظمة العمل الدولية الذي أجري في الأيام التي تلت زلزال جنوب آسيا في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2005، إلى أنه تسبب بدمار معظم البنية التحتية والمحلات التجارية على نطاق واسع في المدن المتضررة في المنطقة - بما في ذلك مقاطعة الشمال الغربي الحدودية وكشمير التابعة لباكستان، ونتج عنه خسائر فادحة في المواشي ومتطلبات لتوفير أدوات زراعية لتوليد الدخل في المناطق الريفية.

ووجد التقييم أن سكان المناطق التي تضررت بشدة في باكستان يحتاجون إلى «دعم كبير لإعادة بناء الآفاق المدرة للدخل.» وما يزيد الأمر سوءاً هو أن المناطق المتضررة كانت من بين أكثر المناطق فقراً في باكستان.

وانضمت منظمة العمل الدولية إلى فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مجموعة الإنعاش المبكر (وهي التجربة الأولى من نوعها لوضع إطار التنسيق). وتم دمج متخصص في منظمة العمل الدولية على الفور في فريق العمل المعني بحالات الطوارىء الذي شكله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ المهام التالية:

- وضع المقترحات الأولى للنداء العاجل
- المشاركة في التقييم المشترك وتوفير المعلومات عن خسائر سبل العيش من خلال تقييم متخصص لمؤشرات سوق العمل
- تصميم خطة عمل لإطلاق فوراً أنشطة الإنعاش المبكر
- المشاركة بفعالية في عملية الإنعاش المبكر التابعة للأمم المتحدة، مع الإضطلاع بدور قيادي في المجال الأساسي من سبل العيش والإنتعاش الإقتصادي

وذلك سمح لمنظمة العمل الدولية بتعميم المخاوف بشأن التوظيف والعمل اللائق منذ بداية الإستجابة للكوارث وتأكيد وجود منظمة العمل الدولية وظهورها في جميع أنشطة التنسيق التابعة لفريق التنسيق التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك إطار الإنعاش المبكر للأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، في أوضاع ما بعد انتهاء النزاع، يمكن أن تتعاون منظمة العمل الدولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد فرص العمل للفئات الخاصة. انظر على سبيل المثال حالة ليبيريا أدناه.

أداة 15.4

تقرير: فرص عمل وظروف عمل الشباب في المناطق الريفية وشبه الحضرية في ليبيريا منظمة العمل الدولية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006

تقييم منظمة العمل الدولية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فرص عمل وظروف عمل الشباب في المناطق الريفية وشبه الحضرية في ليبيريا

في العام 2007 أجرت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً مشتركاً عن فرص عمل وظروف عمل الشباب في المناطق الريفية وشبه الحضرية في ليبيريا، وأوصت بالتدخل في مجالات محددة لتحسين آفاق العمل على الأمدين القصير والطويل. يشار إلى أن الشباب هم الجهات الفاعلة الأساسية في انتقال ليبيريا من الحرب إلى السلام، علماً بأن توفير بيئة مؤاتية للشباب يشكل جزءاً من تحديات الإنتعاش.

بعد إحاطة الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في مونروفيا بالمعلومات، زار فريق التقييم ست مناطق في ولاية ماريلاند، لوفا ونيمبا. وقد تم اختيار المناطق وفقاً لعدد من العوامل بما في ذلك قربها من الحدود الدولية، ومستوى الإنتعاش الإقتصادي، وإمكانية ممارسة ريادة الأعمال والأنشطة الإقتصادية باعتبارها مناطق يمكن ممارسة فيها التجارة العابرة للحدود. وتم إجراء مشاورات واسعة على المستوى القاعدي، بما في ذلك مقابلات نوعية مع الأفراد ومجموعات التركيز. واكتسب الفريق الذي أجرى هذه الدراسة خبرات في الطريقة التي يواجه فيها الشباب فرص العمل وينظر إليها والتحديات والعوائق التي يواجهونها وأحلامهم وتطلعاتهم.

الشراكة بين منظمة العمل الدولية/ البنك الدولي

تشارك منظمة العمل الدولية في التقييم المشترك للأضرار والإحتياجات التابع للبنك الدولي باعتبارها جزءاً من فريق سبل العيش. انظر على سبيل المثال حالات البوسنة والهرسك وبنغلاديش أدناه.

مشاركة منظمة العمل الدولية في التقييم المشترك للأضرار والإحتياجات التابع للبنك الدولي في بنغلاديش

بعد مرور حوالى شهرين على إعصار سيدر الذي ضرب بنغلاديش، عقب التقييمات السابقة حول خسائر سبل العيش والإنتعاش الإقتصادي، طلب البنك الدولي من منظمة العمل الدولية المشاركة في التقييم المشترك للأضرار والإحتياجات الممول من قبل منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش*. وكان الغرض وراء بعثة التقييم جمع التقديرات القطاعية للحكومة بشأن الأضرار والخسائر الناجمة عن إعصار سدر. واجتمع الفريق المعني بسبل العيش، الذي يضم خبراء من منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة والبنك الدولي، مع ممثلي الحكومة المحلية ونائبي المفوضين ولجان إدارة الكوارث في المنطقة والمجتمعات المحلية المتضررة في المناطق المعنية. ويسعى الفريق بوجه خاص إلى التحقق من أرقام الحكومة حول الأضرار والخسائر. يشار إلى أنه تم دمج تقديرات منظمة العمل الدولية بشأن خسائر فرص العمل والدخل في التقييم الذي أنجز بقيادة البنك الدولي.

وشكّل قطاع سبل العيش تحدياً بشكل خاص نظراً إلى غياب البيانات الأساسية على المستوى المحلي. واستخدم تقييم البنك الدولي تحاليل منظمة العمل الدولية استناداً إلى تعداد السكان والدراسة الإستقصائية حول القوى العاملة، التي تم تحديثها إلى 2007 (الأساسية)، وقدر تأثير الإعصار على التوظيف وتكلفة الخسائر.

*تم تقديم منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش في الفصل 3 من هذا الدليل.

4.4 أدوات أخرى لتقييم التوظيف والعمل اللائق

دليل تقييم إحتياجات الإستجابة للأزمات التابع لمنظمة العمل الدولية

يوفر دليل التقييم السريع لإحتياجات الإستجابة للأزمات معلومات عن كيفية تنظيم منظمة العمل الدولية لتقييم سريع ما بعد الأزمة. وبما أنه تم وضع دليل التقييم السريع قبل عملية الإصلاح الإنسانية في العام 2001، ينبغي استخدامه مع أساليب التقييم الأحدث المشتركة بين الوكالات على غرار تقييم الاحتياجات بعد النزاع وتقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة ومجموعة أدوات تقييم سبل المعيشة التابعة لمنظمة العمل الدولية / منظمة الأغذية والزراعة.

ويوفر دليل التقييم السريع توجيهات بشأن إنجاز تقييمات الأزمة خاصة بقطاع محدد لتخطيط برامج منظمة العمل الدولية في مجالات مثل الحماية الإجتماعية والحوار الإجتماعي وتمويل المشاريع الصغيرة والتنمية الإقتصادية المحلية وبرامج تتطلب الكثير من القوى العاملة. كما يوفر الدليل مبادئ توجيهية لتقييم الفئات الضعيفة التي تهم منظمة العمل الدولية مثل المقاتلين السابقين والأطفال المتضررين من القوات والجماعات المسلحة ذات الصلة، والأسر التي تعيلها النساء واللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً والأشخاص العائدين إلى بلادهم.

ويمكن العودة إلى النصائح لكتابة وتنسيق التقارير حول تقييم الأزمات في الجزء 4 من دليل التقييم السريع. ويتضمن الجزء 4 أيضا جدول حول الإحتياجات المرتبطة بالأزمة وأنشطة الإستجابة المحتملة لمنظمة العمل الدولية.

أداة 16.4 **دليل:** دليل التقييم السريع للإستجابة للأزمة، منظمة العمل الدولية، 2001

مجموعة أدوات تقييم سبل العيش التابعة لمنظمة العمل الدولية/ منظمة الإغذية والزراعة

لفهم بشكل أفضل أثر الكوارث على سبل العيش، وضعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية مجموعة أدوات لتقييم سبل العيش. وتُستخدم مجموعة الأدوات في المقام الأول للكوارث الطبيعية المفاجئة وتم تصميمها لتتناسب مع إطار تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة على نطاق أوسع.

وتتألف مجموعة أدوات تقييم سبل العيش من ثلاثة مكونات فنية رئيسية مذكورة في ما يلي:

التقييم الأساسي لسبل العيش (ما قبل الكارثة): إن التقييم الأساسي لسبل العيش يجمع البيانات والمعلومات عن الأنشطة المدرة للدخل وهيكل الأسر والفقر والأجور والعمالة وسبل العيش. يجب أن تبقى المعلومات الأساسية حول المناطق والسكان الأكثر تعرضاً للأزمات حديثة. وتشكل هذه الخطوة جزءا من التأهب للكوارث الوطنية. ويمكن للتقييمات الأساسية لسبل العيش قبل وقوع الكارثة أن توفر معلومات أساسية عن النداء العاجل ومؤتمرات الجهات المانحة حول الإنتعاش المبكر وبرامج سبل العيش. كما أنه يمكن أن تُستخدم كأساس لتقدير التأثير على سبل العيش في حال لم يكن من الممكن إجراء تقييم أكثر تعمقاً حول سبل العيش.

تقييم فوري للأثر على سبل العيش: إنه نوع من تقييم سريع للأثر يتم إنجازه خلال الأيام السبعة الأولى بعد بداية الأزمة من أجل تحديد بسرعة الأثر المحتمل على التوظيف وتوليد الدخل وسبل العيش. ونظراً لضيق الوقت وإمكانية الوصول المحدودة إلى المناطق المتضررة، يتم إجراء أحياناً التقييم الفوري للأثر على سبل العيش كعملية مكتبية. وعندما لا تكون الزيارات الميدانية ممكنة، يستند التقييم الفوري للأثر على سبل العيش على معلومات التقييم الأساسي ما قبل الكارثة وعلى تقارير حول الأضرار من مصادر أخرى. وفي حال كانت الزيارات الميدانية ممكنة، تدمج منظمة العمل الدولية جميع المعلومات الجديدة مع المعلومات الأساسية الموجودة مسبقاً وغيرها من التقارير المتوفرة حول الكوارث. وتستخدم منظمة العمل الدولية نتائج التقييم الفوري للأثر على سبل العيش للمناداة بالتعاون مع صناع السياسات لانتعاش سبل العيش والبدء بتعبئة الموارد مع الجهات المانحة. لذلك يُعتبر توقيت التقييم الفوري للأثر على سبل العيش أمراً بالغ الأهمية، حيث أن التقييم ضروري لإدماج قضايا التوظيف وسبل العيش في النداء العاجل الأول الذي أعده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في أقرب فرصة ممكنة في ظروف ما بعد الكوارث (عادة في غضون 7 إلى 10 أيام من وقوع الكارثة).

تقييم مفصّل لسبل العيش: يتم إجراء هذا التقييم خلال الأيام التسعين الأولى بعد وقوع الكارثة ويوفر تقييماً شاملاً لتأثير الأزمة على القطاع/القطاعات التي تهم منظمة العمل الدولية. إن هذه التقييمات المفصلة بشكل أكبر تستخدم منهجيات تقييم سريعة لتحديد الفرص والقدرات من أجل تحقيق الإنتعاش في الأسرة والمجتمع والمستويات الإقتصادية المحلية. وتهدف هذه التقييمات إلى توفير معلومات كمية ونوعية كافية للسماح بكتابة مقترحات المشاريع الموثوق بها في الوقت المناسب للنداء العاجل المنقح أو مؤتمر الجهات المانحة الذي يمكن أن يجري في غضون ستة إلى ثمانية أسابيع بعد بداية الأزمة. وبسبب الإطار الزمني القصير وسوف يكون هناك مقايضة بين الحاجة إلى إجراء عملية تقييم صارمة والحاجة إلى توفير نتائج التقييم بسرعة (في الوقت المناسب لنداءات التمويل وعمليات البرمجة).

أداة **4.17** مجموعة الأدوات: مجموعة أدوات تقييم سبل العيش، منظمة العمل الدولية/منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2009

وكما يشير الرسم البياني رقم 3,1 في الصفحة التالية، يرتبط كل عنصر تقييم بالعنصر التالي ويدعمه (مجموعة أدوات تقييم سبل العيش).

الشكل 3.1: ارتباط أدوات تقييم سبل العيش بمراحل الأزمة واستراتيجيات الإنتعاش والتمويل

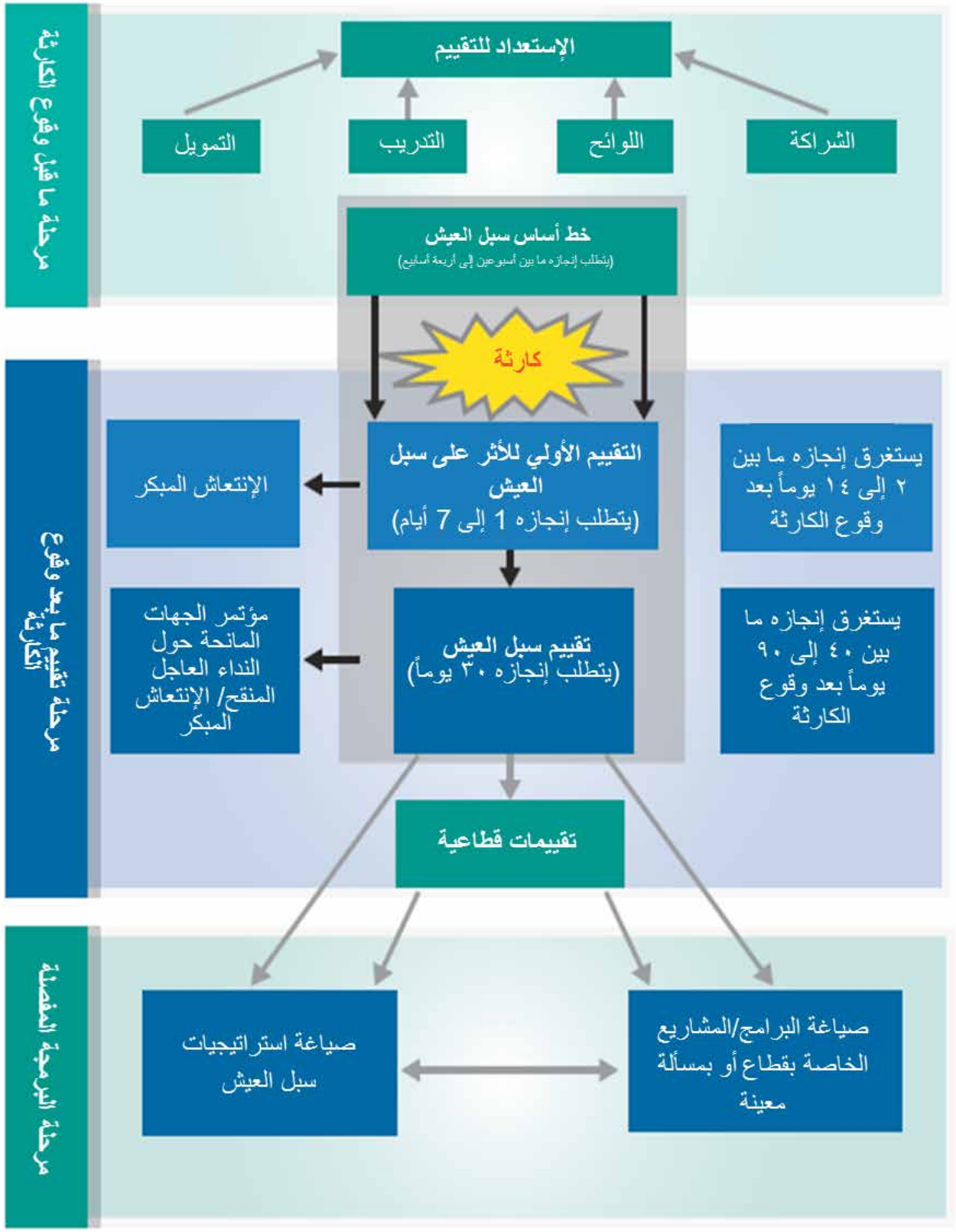

يحدد خط الأساس سياق ما قبل وقوع الكارثة والأسئلة للتقييم الفوري للأثر على سبل العيش والتقييم المفصل للأثر على سبل العيش ما بعد كارثة. ويقدم التقييم الفوري للأثر على سبل العيش صورة أكثر عمومية، يتم تنقحها وتطويرها في ما بعد في التقييم المفصل للأثر على سبل العيش. وأخيراً يمكن مقارنة نتائج التقييم

تقييم منظمة العمل الدولية لسبل العيش في أعقاب إعصار سيدر في بنغلاديش

أجرت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل تقييماً سريعاً لأثر إعصار سيدر على سبل العيش والتوظيف في المناطق المتضررة، وذلك بهدف تحديد احتياجات إنتعاش سبل العيش، من خلال اتباع الإرشادات المنهجية التي وضعتها منظمة العمل الدولية بالإشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة والواردة في «مجموعة أدوات التقييم السريع لسبل العيش». وفي حين أن بعثة منظمة الأغذية والزراعة المتزامنة والمنفصلة أجرت تقييماً لأثر الإعصار على الزراعة، ركز تقييم منظمة العمل الدولية في المقام الأول على الأنشطة غير الزراعية.

يشار إلى أن التقييم الذي أجرته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل جرى في كانون الأول/ديسمبر 2007، أي حوالى شهر واحد بعد وقوع الكارثة. وبحلول الوقت الذي استغرق إجراء التقييم، كانت عمليات الإغاثة جارية على قدم وساق، وكان الإنتعاش قد بدأ بالفعل. واهتم التقييم بمتطلبات الإنعاش المبكر كما كانت قائمة في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2007. وتم اختيار أربع مناطق الأكثر تضرراً للتقييم، ألا وهي بارجونا، باغرهات، باتوخالي وبيروجبور. وتشكل هذه المناطق الأربعة 88٪ من مجموع الوفيات و 88٪ من كل خسائر الماشية الناجمة عن الإعصار. وتم زيارة ثلاث مناطق إضافية (غوبالغاني، ماداريبور وشارياتبور) في كانون الثاني/يناير من العام 2008 عندما انضمت بعثة منظمة العمل الدولية إلى فريق تقييم الإحتياجات التابع للبنك الدولي.

المفصل للأثر على سبل العيش بخط الأساس لتقييم التقدم المحرز. وفي نهاية الأمر ستصبح نتائج التقييم المفصل للأثر على سبل العيش خط الأساس الجديد.

ويتناسب كل تقييم على وجه التحديد مع آليات التمويل والبرمجة الرئيسية. ويرتكز التقييم الفوري للأثر على سبل العيش على خط الأساس ليتوافق مع النداء العاجل. ويرتكز التقييم المفصّل لسبل العيش على خط الأساس والتقييم الفوري للأثر على سبل العيش بهدف تنقيح النداء العاجل أو عقد مؤتمر الانتعاش المبكر للجهات المانحة. كما يمكن أن يُعلم التقييم المفصل لسبل العيش عن استراتيجيات حكومية بشأن انتعاش سبل العيش الحكومة ومشاريع وبرامج خاصة بالوكالات.

يشار إلى أن طبيعة ومنهجية ونطاق مشاركة منظمة العمل الدولية في كل عنصر من مجموعة أدوات تقييم سبل العيش تعتمد على السياق. ففي حال كان البلد قوياً وكانت القدرات المحلية متوفرة بالفعل، قد تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية فقط. أما في حال كانت القدرات ضعيفة، قد ترسل منظمة العمل الدولية فريقاً لقيادة عملية التقييم الخاصة بمنظمة العمل الدولية. دائماً ما تشتمل منظمة العمل الدولية على السلطات المحلية والوطنية إلى أقصى حد ممكن لبناء القدرات وتعزيز تبني النتائج.

ومن بين الأنشطة التي يمكن أن تدعمها منظمة العمل الدولية في مرحلة ما قبل الأزمة هو بناء القدرات الوطنية من خلال تقديم التدريب والمساعدة التقنية إلى الحكومات والشركاء الآخرين حول استخدام مجموعة أدوات تقييم سبل العيش الخاصة بمنظمة العمل الدولية/منظمة الأغذية والزراعة.

خرائط وصور الأقمار الصناعية الخاصة بالبرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية

إن البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية هو برنامج التطبيقات الساتلية العملياتية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث الذي تم تنفيذه بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الأوروبية لفيزياء الطاقة العالية. ويوفر البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية الخدمات التالية من جملة أمور أخرى:

- إنتاج الخرائط بما في ذلك استخراج المعلومات وتحليلها
- بحث صور الأقمار الصناعية والمساعدة في عمليات الشراء

ويمكن لهذه الخدمات أن تساهم إلى حد كبير في تحليل منظمة العمل الدولية لسوق العمل بعد الكوارث وتقييم الأثر على سبل العيش. يشار إلى أن هذه الخرائط وصور الأقمار الصناعية هي أدوات فعالة لوضع خطط إنعاش سبل العيش قبل وقوع الكارثة.

وأكدت المناقشات الأولية بين البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية ومنظمة العمل الدولية اهتمام البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية في العمل مع منظمة العمل الدولية لتطوير مجموعة أدوات خاصة بالخرائط وتوفير حزمة الخدمات التقنية لتعزيز انتعاش سبل العيش. ومن شأن البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية أن يحدد مجموعة قياسية من خرائط نظام المعلومات الجغرافية التي ستمثل الأرقم الجغرافية المرجعية لسوق العمل والمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية المتعلقة بالإنتعاش. ان تمثيل نظام المعلومات الجغرافية يكمل إلى حد كبير المعلومات الإحصائية والنوعية التي تم جمعها من خلال عملية التقييم التي أجرتها منظمة العمل الدولية.

مثلاً

استخدام صور الأقمار الصناعية لتقييم الأضرار التي لحقت بالمباني في هايتي

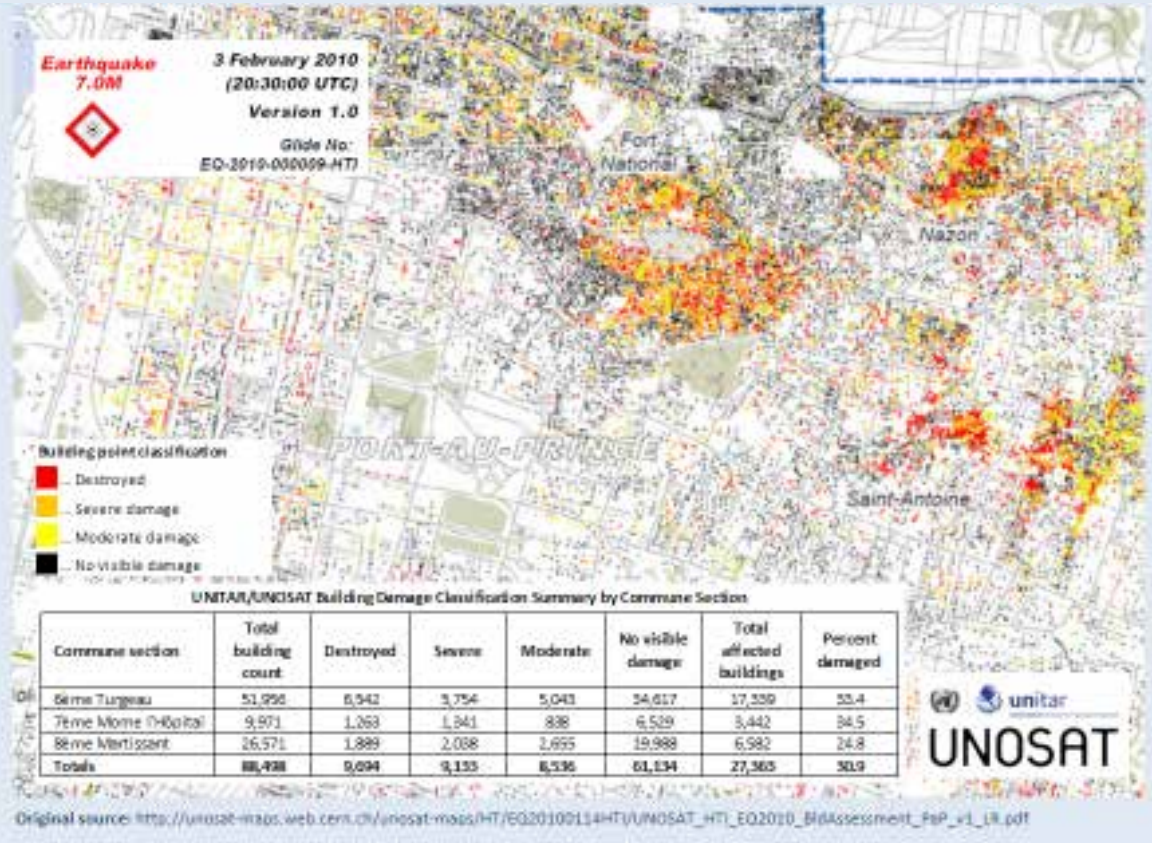

Commune section	Total building count	Destroyed	Severe	Moderate	No visible damage	Total affected buildings	Percent damaged
6ème Turgeau	51,996	6,542	3,754	5,043	34,617	17,339	33.4
7ème Morne l'Hôpital	9,971	1,263	1,341	838	6,529	3,442	34.5
8ème Martissant	26,571	1,889	2,088	2,695	19,988	6,582	24.8
Totals	88,538	9,694	9,133	8,576	61,134	27,365	30.9

Original source: http://unosat-maps.web.cern.ch/unosat-maps/HT/EQ20100114HTI/UNOSAT_HTI_EQ2010_BldAssessment_PaP_v1_LR.pdf

5.4 الجندر في تقييمات الأزمة

إن الجندر هو من بين القضايا الشاملة الأربعة التي من المتوقع أن تدرجها المجموعات الإنسانية التابعة للجنة الدائمة ما بين الوكالات في تقييمات الأزمة والإستجابة لها. وفي حال لم يتم الأخذ بعين الإعتبار الجندر في تقييم الأزمة والإستجابة لها، يمكن أن يخلف آثار كبيرة على السكان المتضررين.

إن النزاعات والكوارث تؤثر على النساء والفتيات والفتيان والرجال بشكل مختلف، وتتمتع كل مجموعة باستراتيجيات مختلفة لمواجهتها. وتعتمد البرمجة الناجحة على فهم اختلاف الأدوار والقدرات والقيود المفروضة على النساء والفتيات والفتيان والرجال، وعلاقات القوة بينهم. ويجب فهم احتياجاتهم وقدراتهم المختلفة من أجل التأكد من أن كل الجماعات لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات والمعلومات، ويمكنها أن تشارك في تخطيط وتنفيذ برامج الإغاثة.

وينظر تقييم الجندرين في كيفية تأثير الأزمة على النساء والرجال والفتيات والفتيان بشكل مختلف ويؤدي إلى تدخلات مستهدفة لكل مجموعة. كما أن هذا التحليل ينظر في تأثيرات الأزمة على مختلف الفئات العمرية، مثل المسنين والرضع والأطفال، وعلى الأشخاص من ذوي الإحتياجات الخاصة.

وتشير أدوات تقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة إلى الطرق التالية لإدماج الجندر في تقييم الإحتياجات بعد الأزمة:

- يجب على فريق التقييم أن:
  - يضم أخصائي القضايا الجنسانية علماً بأنه من الفضل أن يكون من البلد المتضرر.

- أن يتألف من ممثلين مدربين من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والسلطات المحلية؛ على أن تكون المنظمات غير الحكومية لديها خبرة في العمل مع النساء والفتيات.
- أن يتألف من النساء والرجال على حد سواء
- أن يتألف من أفراد على علم بالمنطقة المتضررة وعدد السكان المتضررين.

- ينبغي استشارة كل من النساء والرجال من السكان المتضررين.
- ينبغي استشارة النساء والرجال معاً وفي جماعات تقتصر على جنس واحد. وينبغي إعطاء الأولوية للتشاور مع النساء والرجال على حدة إذا كان عدد المشاورات التي يمكن إجراؤها محدوداً.
- ينبغي استشارة المؤسسات الإجتماعية والوطنية العاملة على قضايا المرأة والجندر والشباب.
- يجب استشارة المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية التي تملك خبرة في العمل مع النساء والفتيات.
- يجب استشارة المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية التي تملك خبرة في العمل مع الشباب ولمصلحتهم.
- ينبغي جمع البيانات الكمية والنوعية الديموغرافية والقطاعية المصنفة حسب نوع الجنس والسن قبل وقوع الكارثة وتحليلها واستخدامها لتوجيه تخطيط الإنتعاش. وفي حال لم تكن البيانات متوفرة، يجب إجراء مشاورات مع المؤسسات الإجتماعية والوطنية التي تعمل على قضايا المرأة والجندر والشباب ومع الأكاديميين.
- يجب إدخال البيانات الكمية والنوعية المصنفة حسب نوع الجنس والسن التي تم جمعها خلال المرحلة الإنسانية في تحليل تقييم الإحتياجات بعد الكارثة من أجل توجيه بشكل أفضل تخطيط الإنتعاش.
- سيكون لدى عضو واحد على الأقل من فريق تقييم الإحتياجات بعد الكارثة - أخصائي القضايا الجنسانية - المعرفة والقدرة على إجراء تحليل يراعي الفروق بين الجنسين للبيانات قبل وبعد وقوع الكوارث واستخدامها، حسب الاقتضاء، لتوجيه تخطيط الإنتعاش.

أداة **18.4**

دليل: المبادىء التوجيهية لتقييم الإحتياجات ما بعد الكارثة، النسخة أ، منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، 2013

5 العمل اللائق في حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث

يقترح هذا الفصل حافظة لبرمجة الاستراتيجيات والإجراءات والمبادرات لمشاركة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث، ويقترن مع النهج المنبع للسياسات والدعم المؤسسي المصب، بالإضافة إلى المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز «العمل اللائق». ويختتم هذا الفصل بمعلومات ومراجع حول الأنشطة الموجهة لفئات محددة.

«بالنسبة لنا، العمل هو مرادف للسلام!»

فخامة الرئيسة إلن جونسون سيرليف التصدي مؤتمر العمل الدولي الخامس والتسعين في عام 2006

المحتوى

1.5 كيف يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تكتسب المنفعة المبكرة؟ 102

2.5 أطر لتوجيه استجابة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث 103

ثلاثة مسارات برمجة : سياسة الأمم المتحدة لخلق فرص العمل في مرحلة ما بعد النزاع، وتوليد الدخل وإعادة الإدماج 103

الملاحظات التوجيهية بشأن بيئات الكوارث 105

3.5 خيارات برامج ومشاريع ومبادرات منظمة العمل الدولية 106

4.5 الاستجابة المنبع لإنعاش العمل اللائق، وبناء الاستعداد والمرونة 110

في الإعدادت الهشة وإعدادات النزاعات 110

في الكوارث البطيئة والمفاجئة 120

الدعم للحد من مخاطر الكوارث وإستعادة سبل كسب العيش 120

5.5 الاستجابة المصب: البرامج والمشاريع والمبادرات 123

التدخلات من أجل خلق فرص العمل الفورية 123

التدخلات القصيرة والمتوسطة المدى لتنمية التوظيف الذاتي والمؤسسات الصغرى والصغيرة 132

التدخلات قصيرة إلى متوسطة الأجل لتعزيز الانتعاش الاقتصادي الفردي والمحلي 138

5.6 التدخلات المستهدفة 143

إدماج المقاتلين السابقين 143

إدماج الشباب 145

إدماج اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين 146

إدماج الأطفال 147

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة 149

إدماج الأشخاص العاملين في الاقتصاد غير النظامي 150

إدماج الأشخاص في قطاعات محددة 151

1.5 كيف يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تكتسب المنفعة المبكرة؟

أظهرت تجربة السنوات الأخيرة أنه يمكن لنظمة العمل الدولية أن تكتسب منفعة استراتيجية مهمة باستخدام منافذ الدخول التالية في الإعدادات الهشة والمتأثرة بالنزاعات والكوارث:

- الإنتاج والنشر السريعين للبيانات الأساسية ذات الصلة بالعمل بشأن تأثير الأزمة على التوظيف وسبل العيش والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل (FPRW) والحماية الاجتماعية، كما في حالة زلزال جنوب آسيا وأمواج تسونامي. ويوفر هذا الإجراء السريع فرصة مبكرة وموثوقة للتركيز على الانتعاش من حيث الأبعاد الاجتماعية وسبل العيش للأزمة (راجعوا الفصل 4).

- إطلاق مشاريع التظاهر للتعاون التقني لبناء المصداقية وتحسين وتكرار الأساليب التي تعكس اهتمامات منظمة العمل الدولية في ما يتعلق بالبرامج طويلة الأجل مقابل المشاريع القصيرة الأجل.

- الدعوة للمشتريات المحلية والوطنية في اقتصاد المساعدات لتعزيز الملكية والفوائد الاقتصادية المباشرة على الصعيدين المحلي والوطني من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى إجراءات العطاءات للشركات المحلية، كما في حالة سلفادور. وهذا يمكن أن يؤثر على التركيز العام نظراً لأساليب ونهج خلق فرص العمل والقائمة على كثافة التوظيف من قبل الجهات الفاعلة المشاركة في جهود إعادة الإعمار.

- قد تؤدي عملية صياغة السياسات والتأثير على العملية إلى زيادة الوعي بشأن أبعاد واستراتيجيات العمل اللائق من أجل الاستجابة للأزمات وما بعدها.

- الجمع بين التعاون التقني وصياغة السياسات، كما في حالة الزلزال في جنوب آسيا وأمواج التسونامي، حيث أدّت مشاريع التظاهر التي اضطلعت بها منظمة العمل الدولية في خدمات التوظيف وتنمية المشاريع وعمالة الأطفال والتدريب على المهارات إلى تسهيل مشاركة منظمة العمل الدولية في وضع الخطة الرئيسية لإعادة إعمار آتشيه.

- دعم عملية «تشكيل» السياسة. قد تحدث عملية تقديم المشورة بشأن سياسات الانتعاش في وقت مبكر جداً. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تساعد الهيئات المكونة الثلاثية على توفير المدخلات إلى ورقة استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة (PRSP) وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) بحيث يصبح العمل اللائق الشغل الشاغل في هذه الأطر. ويتم تقديم العمل اللائق باعتباره وسيلة لبدء تمهيد الطريق للمشاركة المستدامة لمنظمة العمل الدولية. وينبغي النظر في تضمين المعرفة التي تتمتع بها منظمة العمل الدولية في المؤسسات والجهات المانحة المتعددة والوكالات والمنظمات غير الحكومية للمساعدة في وضع سياسة طويلة الأجل.

أداة 1.5

تقرير: الدروس المستفادة والممارسات الجدية المستخلصة من برنامج آتشيه الخاص بمنظمة العمل الدولية، 2006.

تشجيع المشتريات المحلية من خلال إجراءات عطاءات أفضل في مرحلة ما بعد الزلزال في سلفادور في عام 2001

في أعقاب الزلزال الذي ضرب أوسولوتان (السلفادور) في عام 2001، أجرت منظمة العمل الدولية تحليلاً لقانون المشتريات العامة (Ley de Contrataciones del Estado)، يحدد المواد الأكثر صلة بأغراض إعادة الإعمار. وقد كان الاهتمام الرئيسي التحقق مما إذا كانت هذه المواد تشجع الشراء المحلي للسلع والخدمات، واعتماد منهجيات قائمة على تكثيف التوظيف في قطاع البناء. واستناداً إلى التحليل، اقترحت منظمة العمل الدولية مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى زيادة فرص نجاح العروض التي تخطط للاستخدام المكثف للعمالة المحلية.

ورأت منظمة العمل الدولية أن القاعدة المشتركة لتلزيم العروض لمقدمي العطاءات الأقل كلفة قد يكون مضراً للشركات المحلية، التي عادةً ما تكون أقل قدرة على المنافسة في مثل هذه الشروط مع الشركات الوطنية أو الدولية الأكبر. غير أن افتقارها للكفاءة، بالمعنى المالي الصارم، تعوضه قيمة اجتماعية أعلى ناتجة عن توظيف اليد العاملة المحلية. وفي مرحلة إعادة الإعمار التي تلي الأزمة، ينبغي ايلاء الأولوية لخلق فرص العمل للسكان المتضررين فيما يتعلق بالمعايير المالية، بما أنّ ذلك يدفع الاعتماد على الذات بين المجتمعات والاقتصادات المحلية. وعلاوةً على ذلك، قد تخلق الأعمال القائمة على كثافة رأس المال تأثيرات سلبية على البيئة، على عكس الأعمال القائمة على كثافة العمل.

المصدر: Proyecto de impacto rápido en el empleo en el Departamento de Usulután، منظمة العمل الدولية، 2002.

الجمع بين النهج المنبع والنهج المصب في ليبريا

بعد فترة وجيزة من انتخابها، خاطبي فخامة الرئيسة الليبرية إلين جونسون سيرليف مؤتمر العمل الدولي في عام 2006، داعيةً إياه إلى توفير مساعدة قوية من منظمة العمل الدولية في تنشيط العمل في بلدها. وقد حددت الموائد المستديرة التقنية وورش العمل المصغرة لأصحاب المصلحة الليبريين التي تلت ذلك مسألة خلق فرص العمل السريعة والهائلة كأولوية حاسمة لضمان الأمن البشري والتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

وفي غضون ستة أسابيع من نداء الرئيسة، قامت حكومة ليبريا، بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، بوضع البرنامج الوطني للتوظيف الطارئ في ليبريا وخطة عمل التوظيف في ليبريا (LEEP/LEAP)، وهو استراتيجية توظيف بشأن العمل اللائق تديرها الحكومة الليبرية. ويوفر هذا البرنامج رؤية لخلق فرص العمل الفورية، وفي الوقت نفسه يضع حجر الأساس لاستراتيجية توظيف مستدام على المدى الطويل. وتجمع إحدى المبادرات الرئيسية بين عدد كبير من البرامج، بشكل أساسي من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تخلق كلها فرص عمل طارئة من خلال الأعمال التي ترتكز على العمالة. وتمثل التحدي في تحويل هذه المرحلة إلى مرحلة حيث توجه السياسات والبرامج نحو نهج يعزز الأساليب القائمة على العمالة. وقد دعمت منظمة العمل الدولية الحكومة في تصميم برنامج وطني للأشغال العامة بقيمة 70 مليون دولار أمريكي لمدة 3 سنوات.

المصدر: البرنامج الوطني للتوظيف الطارئ في ليبريا (LEEP) وخطة عمل التوظيف في ليبريا (LEAP)، الذي أعد بمساعدة منظمة العمل الدولية، 2006.

أداة 2.5 **وثيقة الاستراتيجية:** استراتيجية التوظيف بشأن البرنامج الوطني للتوظيف الطارئ في ليبريا (LEEP) وخطة عمل التوظيف في ليبريا (LEAP)، الذي أعد بمساعدة منظمة العمل الدولية، 2006 العمل اللائق في ليبريا -

أداة 3.5 **مجموعة الأدوات:** إدماج التوظيف والعمل اللائق، وتطبيقه على المستوى القطري، 2008

2.5 أطر لتوجيه استجابة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث

ثلاثة مسارات برمجة : سياسة الأمم المتحدة لخلق فرص العمل في مرحلة ما بعد النزاع، وتوليد الدخل وإعادة الإدماج

تحدد سياسة الأمم المتحدة لخلق فرص العمل في مرحلة ما بعد النزاع، وتوليد الدخل وإعادة الإدماج إطار سياسة مشترك للارتقاء بمستوى جهود إنشاء الوظائف وإعادة الإدماج وتنسيقها التي تقوم بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتقترح السياسة مجموعة شاملة من مبادرات السياسات العامة والمبادئ التوجيهية والتوجيهات التنظيمية لدعم التدخلات في كل من المنبع والمصب على الصعيد القطري في إعدادات ما بعد النزاع. كما يولى اهتمام خاص لاحتياجات وقدرات المجموعات المتأثرة بالنزاع، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والشباب العاطلين عن العمل (العديد من هذه التدخلات موصوفة في المقطعين 5.3 و5.4 من هذا الدليل. وتنص مذكرة تنفيذية مصاحبة (أداة 1.11 المدرجة أدناه) على التنفيذ والترتيبات المؤسسية في ما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة في هذا المجال.

وكما هو مبين أدناه، تحدد سياسة الأمم المتحدة لخلق فرص العمل في مرحلة ما بعد النزاع، وتوليد الدخل وإعادة الإدماج ثلاثة «مسارات» مختلفة لكن مكملة لبعضها البعض ومتزامنة. يجب أن تكون أنشطة البرامج في المسارات الثلاثة مترابطة ببعضها البعض ويجب أن تكون لها بداية مبكرة، يسبقها تخطيط اتفاق قبل مفاوضات السلام. ومع ذلك، على الرغم من أنّ البرامج في جميع هذه المسارات الثلاث ستبدأ في نفس الوقت وستتم

ملاحظتها في كل مرحلة من الانتعاش، فإن قوتها ومدتها ستختلف بحسب الوضع المحلي.

ويستهدف كل مسار أولوية بناء سلام ومجموعة مستهدفة المختلفة. ويركز المساران A و B على جهود فورية تهدف إلى تنفيذ أنشطة «الاستقرار» «وإعادة الإدماج»، على التوالي، في حين يركز المسار «C» على جهود المنبع (الانتقال) الأكثر استدامةً. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للمسارين B و C، تميل فرص التوظيف والعمل اللائق المستدامة إلى التطور في وقت لاحق في مرحلة الانتعاش وتستمر كجزء من عملية التطور الطبيعي وغير المنقطع. وتتطلب أنشطة المسار C بشكل عام وقت أطول قبل ان تظهر النتائج، بما أنّ عملية إعادة تطوير وبناء النظم الوطنية تشكل إجراء رئيسي ويستغرق وقتا.

وتهدف أنشطة **المسار A** إلى تحقيق الاستقرار في توليد الدخل وفرص العمل الطارئة وإلى تعزيز الأمن في سياق ما بعد النزاع المباشر، وتشكل أيضاً نقاط دخول للبدء بعملية الانتعاش الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي على المدى الأطول. وغالباً ما تستهدف هذه المبادرات فئات محددة متضررة من الأزمة. وينصب التركيز على الاستجابات قصيرة الأجل، التي غالباً ما تكون ذات طبيعة مؤقتة، والتي توفر فوائد ملموسة للمقاتلين السابقين والشباب واللاجئين العائدين والنازحين المستهدفين وغيرهم من الأشخاص المعرضين بشكل كبير للاستغلال أو الإساءة، وخاصة النساء والأطفال. وتشمل البرامج في هذا المسار الوظائف المؤقتة في حالات الطوارئ، مثل الأموال النقدية أو الغذاء مقابل العمل في أشغال إعادة بناء البنى التحتية، أو خدمات التوظيف في حالات الطوارئ أو المنح النقدية[23] لدعم الانتعاش المعيشي، وخدمات الحماية الاجتماعية الأساسية والحفاظ على وتوفير الأصول المادية والمالية والتوظيف الذاتي والتعاونيات.

وتشمل برامج **المسار B** معالجة الانتعاش الاقتصادي لفرص العمل وإعادة الإدماج. وتستهدف هذه الأنشطة مستوى المجتمعات المحلية، حيث تتم عملية إعادة الإدماج والانتعاش في نهاية المطاف. وقد تساعد هذه الجهود في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع [وبالتالي قد تعالج العوامل التي تجعل السكان عرضة للكوارث في المقام الأول مثل عدم وجود فرص التدريب، والحصول على التمويل، وعدم المشاركة المحلية في البيئة الاقتصادية المحلية وغيرها] وتسهيل المصالحة [والانتعاش] على المدى الأطول. إنّ نطاق الجهات الفاعلة الاقتصادية المشاركة أوسع من مشاركتها في أنشطة المسار A، وتشكل عملية تطوير القدرات والمؤسسات أهداف رئيسية.

وتشمل برامج المسار B التنمية النابعة من المجتمع المحلي، والانتعاش الاقتصادي المحلي وتنمية قدرات الحكومات المحلية والمؤسسات المحلية ومقدمي الخدمات التجارية والجمعيات الأخرى مع الإبقاء على دعم الدخل بالنسبة لأولئك الذين لا يزالون يعانون من مشاكل في بدء نشاط إنتاجي جديد.

تستهدف برامج **المسار C** المؤسسات على المستوى الوطني، وتركز على ايجاد فرص عمل مستدامة وتوفير فرص العمل اللائق من

23 تجدر الإشارة إلى أن منح البدء (أو أي نوع من المنح) قد تعيق القطاع المالي المحلي من خلال خلق اعتماد مزمن على أموال المساعدات. ويمكن التخفيف من هذا الأثر من خلال النهج الراسخ عند تطبيق البرامج ضمن إدارة البلد المستفيد.

شكل 1: البرنامج على ثلاثة مسارات متزامنة (منحنيات قياس كثافة البرنامج)

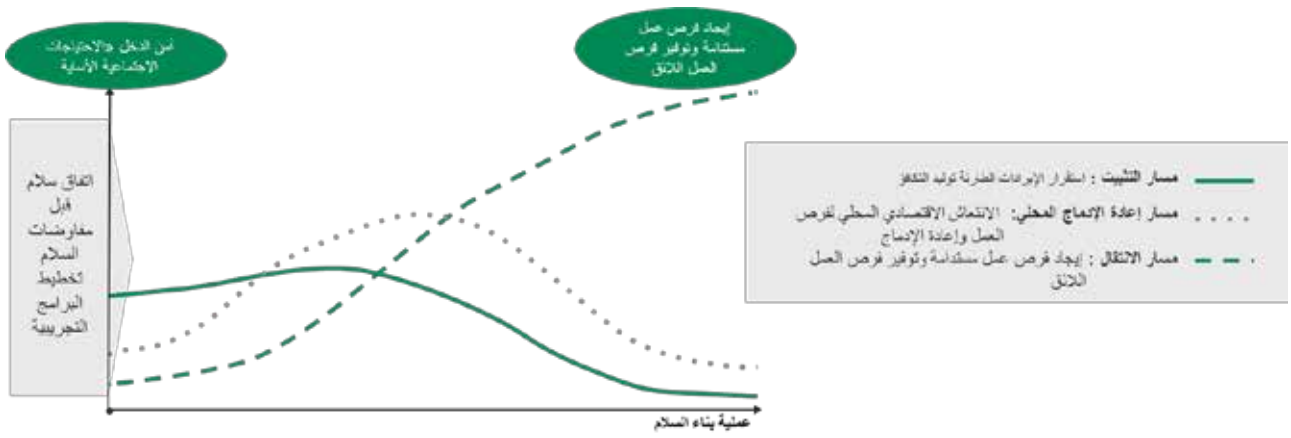

خلال وضع السياسات وتنمية قدرات المؤسسات. وتشمل أيضاً أنشطة المسار C تسهيل الحوار الاجتماعي وبناء توافق في الآراء من خلال خلق إطار لتحديد «قواعد اللعبة». ويكمن الهدف النهائي للمسار C في تعزيز التنمية على المدى الطويل التي تشجع «التوظيف البناء وفرص العمل اللائق»، وتحترم حقوق الإنسان الأساسية، وتعزز المساواة بين الجنسين، وتعالج حقوق الفئات المهمشة. وتشمل البرامج الرئيسية ضمن المسار C:

- دعم السياسات الاقتصادية الكلية والمالية، وسوق العمل، وقانون العمل، وسياسات الاستثمار، والتدريب المهني والتعاونيات، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والسياسات القطاعية مع التركيز على الشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة.

- تقديم الدعم للقطاع المالي وخدمات تطوير الأعمال ؛ و

- تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالعمل (مثل خدمات التوظيف في القطاع العام) التي تعزز قابلية التوظيف، والحماية الاجتماعية وغيرها من جوانب إدارة العمل.

وينبغي دعم هذه البرامج والتدقيق فيها من خلال الحوار الاجتماعي بين الهيئات المكونة الثلاثية (الحكومة وأصحاب العمل والعمال) وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، لتعزيز توافق في الآراء بشأن سياسة سوق العمل فضلاً عن الإصلاحات القانونية والمؤسسية.

وفي حين أن معظم المداخلات في هذا المسار هي على المدى الأطول بطبيعتها، من المهم أن تبدأ أنشطة المسار C على الفور بعد الأزمة لضمان الاستجابة الملائمة والمستدامة لمرحلة ما بعد النزاع.

أداة 10.1

سياسة الأمم المتحدة: سياسة الأمم المتحدة لخلق فرص العمل بعد انتهاء النزاع وتوليد الدخل وإعادة الإدماج، 2009

أداة 11.1

ملاحظات الأمم المتحدة التوجيهية التشغيلية في كامل النظام من أجل خلق فرص العمل في مرحلة ما بعد النزاع وتوليد الدخل وإعادة الإدماج، 2009

الملاحظات التوجيهية بشأن بيئات الكوارث

في حين أنّ نظام الأمم المتحدة لم يضع بعد إطار مشترك لخلق فرص العمل وتوليد الدخل في الحالات ما بعد الكارثة مماثل للإطار الذي تم وضعه للبيئات ما بعد النزاع، يوّفر تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة ملاحظات توجيهية للتخطيط لانتعاش شامل يعالج الاحتياجات الفورية لإعادة الإعمار التي تدمج تدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وآليات بناء العودة الأفضل. وفي هذا الفصل 1 من الدليل، يتم إدخال إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. وقد دعمت منظمة العمل الدولية مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وضع إطار سينداي من خلال وضع خبرتها في مجال الحد من مخاطر الكوارث ذات الصلة بشكل محدد بالتوظيف والعمل اللائق. وتتمتع منظمة العمل الدولية بالكثير من الخبرة في الاستجابة للكوارث الكبيرة مثل أمواج التسونامي في المحيط الهندي في عام 2004 وكوارث أجد مثل إعصار هايان الكبير في الفلبين ؛ ويتم إدراج بعض الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي تقدمها هذه الخبرات في هذا الدليل.

الاستجابة لإعصار هايان الكبير: إعادة إعمار أفضل

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ضرب إعصار هايان الكبير أجزاء من الفلبين، مخلفاً الآلاف من القتلى. وقد كان أحد أكبر الأعاصير في التاريخ. وتكبد سكان جزر سيبو، وكورون، وليتي، وسمر وباناي خسائر اقتصادية جسيمة بالإضافة إلى خسائر الأرواح. وقد تضرر ما لا يقل عن 14.2 مليون شخصاً، بمن فيهم 5.9 مليون عامل تسبب هذه الكارثة الطبيعية الأسوأ التي شهدتها البلاد إلى تدمير أو عرقلة سبل كسب عيشهم.

وفي مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر 2013، بدأت منظمة العمل الدولية العمل مع وزارة العمل والتوظيف في الفلبين لوضع برامج توظيف طارئة في المناطق الأكثر تضررا. وقد خلقت هذه البرامج فرص عمل مؤقتة لضحايا الاعصار الكبير، مما وفر دخل فوري ضروري كثيراً وحد أدنى مضمون للأجور، بالإضافة إلى تأمين الحماية الاجتماعية والسلامة والتغطية الصحية لآلاف من العمال المتضررين. وضمنت هذه البرامج أيضاً فرص أفضل على المدى الطويل وعززت القدرة على مواجهة العواصف المستقبلية.

وبعد العاصفة، عملت منظمة العمل الدولية مع المجتمعات المحلية على إعادة البناء «بشكل أفضل وأكثر اخضرارا» باستخدام كتلات الأرض المضغوطة المتشابكة المصنوعة من مزيج من تربة الجير والأسمنت والماء. وهذه الكتل أفضل لأن التربة الجير تعطي كتل أكثر كثافة وأقوى من الخرسانة وتضمن أن المساكن التي يتم بناؤها حديثاً لديها مستوى مقاومة يتجاوز معيار الامم المتحدة لاعادة إعمار الملاجئ بعد الكوارث الطبيعية، وتكفل إعادة إعمار أكثر اخضراراً لأن الأشخاص لا يضطرون إلى اللجوء إلى الممارسة القديمة المشتملة على إزالة الرمال من الشواطئ في الجزيرة الجميلة لصنع الكتلات، مما يساعد بالتالي على الحفاظ على الموارد الطبيعية الثمينة.

المصدر: منظمة العمل الدولية: كيف تعافت الفلبين من الكارثة من خلال العمل اللائق، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/features/WCMS_427012/lang--en/index.htm

الموجز القطري لمنظمة العمل الدولية بشأن برنامج سبل العيش والتوظيف الطارئ المتكامل الخاص بوزارة العمل والتوظيف في الفلبين، وهو متاح على :
http://www.social-protection.org/gimi/gess/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=51497

أداة **8.1** **حقائق وأرقام:** إطار مخطط سينداي، 2015

أداة **7.2** **مجموعة أدوات:** نهج منظمة العمل الدولية في مرحلة ما بعد الإنعاش هاييان، مكتب منظمة العمل الدولية القطري للفلبين، 2015

3.5 خيارات برامج ومشاريع ومبادرات منظمة العمل الدولية

ينبغي أن تدمج استجابات منظمة العمل الدولية أنشطة المنبع والمصب. في البيئات المباشرة لما بعد الأزمة، تكون الحكومات والسكان المتضررين مهتمين في المقام الأول بالحصول على نتائج ملموسة تلبي الاحتياجات الإنسانية الحادة. وبالتالي، سيتعين على منظمة العمل الدولية، على الأقل في البداية، أن تركز جهودها على مشاريع المصب ذات التأثير السريع التي تولد فرص العمل والدخل وتخلق فرص العمل اللائق. وتوفر هذه الجهود الظهور لمنظمة العمل الدولية، ويمكن استخدامها لإظهار ومواصلة الدعوة لمعايير العمل اللائق. وعلاوةً على ذلك، إن جهود المصب هذه تسمح لمنظمة العمل الدولية من اليوم الواحد العمل مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين على المبادرات المنبع، على سبيل المثال في: أ) صياغة استراتيجيات انتعاش التوظيف، و ب)

تعزيز قدراتها على معالجة القضايا ذات الصلة بالعمالة، و ج) تعميم جدول أعمال العمل اللائق في تخطيط الإنعاش والانتقال. وفي هذا المسعى، تلعب مكونات منظمة العمل الدولية دوراً رئيسيا. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تستخدم شبكة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الخاصة لجمع المعلومات عن

الجدول 1.4: موجز لأنشطة (المنبع) منظمة العمل الدولية على صعيد الاستجابة للأزمات

نشاط الاستجابة للأزمة	النزاع	الكارثة
المنبع		
سياسة عمل وتوظيف وطنية/ قطاعية للانتعاش والتطوير	دعم الحكومة لضمان أن جميع المبادرات الهادفة إلى التخفيف من الهشاشة والانتعاش ما بعد الأزمة تهدف إلى خلق فرص عمل أكثر وأفضل ومستدامة.	الأهمية بحسب الوضع قبل أو بعد الكارثة. سياسة تخطيط لمرحلة ما قبل الأزمة تهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث تخفف من أثر الكارثة على التوظيف
تطوير القطاع الخاص	دعم الحكومة في خلق بيئة مواتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تعزيز فرص الحصول على التمويل من قبل المؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الروابط التجارية بين المؤسسات متعددة الجنسيات المستثمرة الوافدة والمؤسسات الوطنية (من خلال متطلبات المضمون المحلي)، ونقل المعرفة/المهارات للعمالة المحلية.	الأهمية بحسب الاحتياجات المرتبطة بالوضع قبل وقوع الكارثة. سياسة التخطيط لمرحلة ما قبل الكارثة تحدّ من تأثير التوظيف.
الحوار الاجتماعي، ومعايير العمل وإدارة العمل	دعم الحكومة في تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل المصالحة والتماسك الاجتماعي والمساواة بين الجندرين، ومراجعة قوانين ولوائح العمل، والتدريب على إنفاذ القانون، والتدريب على إعداد التقارير حول تطبيق معايير العمل الدولية، وتعزيز تفتيش العمل	الأهمية بحسب الاحتياجات المرتبطة بالوضع قبل الكارثة.
الحماية الاجتماعية/الضمان الاجتماعي بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر المساعدة الاجتماعية/ نقل الأموال النقدية والأغذية/ برامج التوظيف في القطاع العام/برامج الطوارئ المؤقتة والمخصصة وشبكات الأمان / التأمينات الاجتماعية	الجدوى على المدى القصير والمتوسط والطويل. على المدى القصير، يمكن أن يخفف نقل الأموال النقدية أو الأغذية من الاحتياجات الإنسانية الأساسية والعاجلة. وبصورة خاصة من حيث الحصول على الرعاية الصحية، ينبغي أن تستكمل المبادرات من جانب العرض بمبادرات تتناول جانب الطلب (من الذي سيدفع، من أي مصدر، وما إلى ذلك). لعب دور هام في تسهيل الانتقال من التدابير المؤقتة الممولة بالمساعدات إلى برامج ومبادرات أكثر استدامة ووطنية وعلى المدى الطويل.	الأهمية بحسب ا لاحتياجات المرتبطة بالوضع قبل الكارثة، فضلاً عن الاحتياجات الجديدة التي تنشأ أثناء أو بعد وقوع الكارثة. يجب أن يكون تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وإنشاء أرضيات للحماية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من التدابير الوقائية التي يتم تطويرها وإرساؤها.
الحماية الاجتماعية/ التأمينات الاجتماعية	ممكنة فقط إذا كان يمكن الاعتماد على المؤسسات الموجودة إلى الإعداد الهش أو قبل النزاع (بالنسبة للأوضاع ما بعد النزاع)، والتركيز على تعزيز قدرة المؤسسات	الأهمية بحسب الاحتياجات المرتبطة بالوضع قبل الكارثة. الأهمية لوضع تدابير أمن اجتماعي للمعوقين وتدابير وقائية للأكثر ضعفاً في البلدان المعرضة للأزمات.
السلامة والصحة المهنيتان	دعم الحكومة في ضمان الامتثال لحقوق وموجبات ومسؤوليات أصحاب العمل والعمال على صعيد السلامة والصحة المهنيتان وإظهارها في التشريعات	الأهمية بحسب الاحتياجات المرتبطة بالوضع قبل الكارثة. مهم لضمان السلامة والصحة المهنيتان لعمال الرعاية الصحية والإغاثة. تعميم السلامة والصحة المهنيتان في تأهب البلدان المعرضة للكوارث.
الحوارات والشراكات بين القطاعين العام والخاص	إن التحاور مع القطاع الخاص بشأن الأولويات العمل اللائق على الصعيد الوطني من خلال تعزيز مواءمة أفضل للمبادرات المؤسسية مع السياسات العامة بما يتماشى مع مبادئ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن الشركات متعددة الجنسية مهم لضمان التماسك وتحقيق نتائج ملموسة.	
السياسات والتدابير لتطوير التدريب المهني والمهارات	مراجعة المناهج التدريبية، وإصلاح نظام التدريب المهني للتوفيق بين العرض والطلب. تقييم قدرات مقدمي التدريب المهني ومؤهلاتهم. الحرص على أن المستثمرين، بمن فيها من اقتصاد المساعدات، يستخدمون العمال المحليين ويوفرون التدريب المهني.	في البلدان المعرضة للكوارث، مراجعة المناهج التدريبية، وإصلاح نظام التدريب المهني للتوفيق بين العرض والطلب. تقييم قدرات مقدمي التدريب المهني ومؤهلاتهم. في مرحلة ما بعد الكارثة، الحرص على أن المستثمرين يستخدمون العمال المحليين ويوفرون التدريب المهني.

المؤسسات ذات الصلة بالعمالة	في الحالات الهشة، تعزيز قدرات خدمات التوظيف في القطاع العام. في مرحلة ما بعد النزاع، إنشاء خدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام وخدمات تنمية الأعمال التجارية وبناء قدرة السلطات المحلية على توفير الخدمات ذات الجودة والاستمرار في تشغيل نظام معلومات عن سوق العمل لمواءمة التدريب على المهارات مع طلب سوق العمل.	مهم لتعزيز قابلية الاستجابة لدى مؤسسات سوق العمل.
تضمين العمل اللائق ضمن استراتيجيات وسياسات إعادة الإعمار الخاصة بالبلدان ومجتمع المساعدة الدولية	مهم جداً للحد من الهشاشة والانعاش وإعادة الإعمار بعد النزاع عل حد سواء.	مهم جداً، لا سيما في الانعاش وإعادة الإعمار بعد الأزمة.
التخطيط للإنعاش ما قبل الأزمة	غير متوفر	مهم جداً في البلدان الساخنة، والبلدان المعرضة للخطر، لجميع المجالات المواضيعية المذكورة أعلاه.

الجدول 2.4: موجز لأنشطة (المصب) منظمة العمل الدولية على صعيد الاستجابة للأزمات

نشاط الاستجابة للأزمة	النزاع	الكارثة
المصب		
خلق فرص عمل مؤقتة وضخ الأموال النقدية في المجتمع المتضرر		
التوظيف الطارئ		في أعقاب الأزمة : التركيز على جمع الحطام وإعادة التدوير، وإعادة التأهيل وأشغال إعادة الإعمار وكذلك على قطاع الرعاية والأنشطة الزراعية ذات الصلة وما إلى ذلك مع التوصية بتقديم التعليم المالي الأساسي (الأهداف وتحديد الأولويات، ووضع الميزانيات، والادخار).
الغذاء مقابل العمل		نفس التركيز كالتوظيف الطارئ لكن في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي حيث إمكانية الحصول على الغذاء نادرة (أو معدومة)
التدريب على المهارات بموجب دورات قصيرة	ثمة حاجة لمهارات جديدة مرتبطة بإعادة الإعمار. قد يكون الشباب لم يلتحقوا بالمدرسة والتدريب المهني، وقد يكون تعليم الكبار وخبرتهم المهنية قديمة.	التدريب على المهارات بموجب دورات قصيرة للباحثين عن عمل لملء الطلب على الوظائف الجديدة الناشئة من برامج الإغاثة والانتعاش.
تعاقد المجتمع المحلي	في جميع المراحل الإنسانية وحالات الهشاشة بما في ذلك في مراحل الانتقال والتنمية. يضمن تعاقد المجتمع المحلي المشاركة الناشطة للمجتمعات المحلية، وتطوير الملكية، ويمكنها إعادة تنشيط الهياكل المجتمعية المحلية والمنظمات التي تقدم الدخل والمشاركة في (إعادة) الإعمار والإصلاح والتنمية	في جميع المراحل الإنسانية وحالات الهشاشة بما في ذلك في مراحل الانتقال والتنمية. يضمن تعاقد المجتمع المحلي المشاركة الناشطة للمجتمعات المحلية، وتطوير الملكية، ويمكنها إعادة تنشيط الهياكل المجتمعية المحلية والمنظمات التي تقدم الدخل والمشاركة في (إعادة) الإعمار والإصلاح والتنمية. في البلدان المعرضة للكوارث أو حماية البيئة (من خلال برامج PEP)، على سبيل المثال من خلال إعادة بناء البنى التحتية للتخفيف من الكوارث مثل الصرف الصحي و ضفاف النهار، الخ.
الحماية الاجتماعية. برامج جديدة أو محسنة للتحويلات النقدية بما في ذلك البرامج النقدية أو الغذائية الطارئة	عندما يكون نظام الحماية الاجتماعية غائباً أو ضعيفاً جداً، التركيز على دعم الحكومة في تخطيط وتصميم وتنفيذ تدابير مختلفة للحماية الاجتماعية بما في ذلك التحويلات النقدية والغذائية الطارئة لتلبية الاجتياجات الأساسية في أعقاب الكارثة أو الأزمة وتوفير المساعدة للفئات الضعيفة في المقاطعات المتضررة.	
بناء التوظيف الذاتي المستدام وتطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة		
الحصول على التمويل والحفاظ على الأصول المالية	العمل على حد سواء على جانب الطلب (تعزيز القدرات المالية من رجال الأعمال وبالتالي الحد من المخاطر المتصورة) وعلى جانب العرض (من خلال تعزيز المعرفة لدى الإدارية لدى مقدمي الخدمات المالية وقدرتهم على تلبية احتياجات العملاء المالية من خلال تنويع المنتجات المالية). وتعتد كثافة التدخل على مرحلة الانتعاش	قد يكون مهماً لدعم إنعاش المؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم في حالات ما بعد الكوارث، كما وأنه مهم لتعزيز مرونة مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المعرضة للكوارث.

خدمات تنمية الأعمال التجارية	قد يكون مهم جداً في منتصف مدة حالة ما بعد النزاع ما أن يتم تأسيس مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي الحالات الهشة لتعزيز مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم الضعيفة.	عملية إنعاش مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيزها في الإعدادات المعرضة للمخاطر
تطوير المهارات الريادية والتعاونية	مهم جداً بدءاً من مرحلة الانتقال وفي الحالات الهشة	التركيز هو في الأساس على إنعاش وتحسين المؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات
تنمية روح المبادرة لدى النساء	مهم جداً في مرحلة الانتقال بما أن عدم المساواة بين الجندرين تزيد خلال النزاع ومن المرجح أن يكون عدد الأسر التي تعيلها المرأة عالياً أحياناً	مهم لإنعاش وتعزيز المؤسسات التي ترؤسها النساء لتعزيز المساواة بين الجندرين وتكافؤ الفرص في إعدادت ما قبل وما بعد الكوارث
تشجيع الإنتعاش الاقتصادي الفردي والمجتمعي		
إشراك مستثمرين جدد ومؤسسات متعددة الجنسيات جديدة	من خلال توظيف الموظفين المحليين وتزويدهم بالمهارات والروابط التجارية مع المؤسسات المحلية، يمكن للمؤسسات متعددة الجنسيات أن تساهم في الانتعاش والاستقرار والنمو الشامل.	
خدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام	على المدى القصير، في ظل غياب المؤسسات المحلية، يمكن تسهيلها من قبل منظمة العمل الدولية كإجراء على المدى القصير. في مرحلة الانتقال وفي الحالات الهشة، يجب تولي المسؤوليات الإدارية من قبل أصحاب المصلحة المحليين والسلطات الوطنية.	غالباً ما تكون مهمة جداً من أجل التنظيم الأفضل للاستجابة للكوارث، على سبيل المثال من خلال ربط السكان المتضررين ببرامج العمل والتدريب الوظيفي المؤقتة. قد توفر خدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام الأساس لزيادة القدرة المحلية على ضمان استمرار و/أو توسيع الخدمات الأساسية
التدريب المهني/التدريب على المهارات	إن التدريب المهني أساسي بشكل خاص في مرحلة الانتقال لتوفير فرص التدريب التي لم تكن متوفرة خلال النزاع. في سياق هش، إنه مهم لتعزيز قابلية التوظيف لخلق الوظائف.	قد تضرب الكوارث قدرة التدريب المعني التي يجب إنعاشها في إطار الاستجابة للأزمة. في الاستجابة للكوارث والتخفيف منها، قد تكون هناك حاجة مفاجئة لتوفير المهارات الجديدة للسكان المحليين.
التنمية الاقتصادية المحلية والانتعاش الاقتصادي المحلي	أساسية لخلق فرص العمل الفورية (أرباح السلام)، وتحقيق أقصى قدر من نهج المشتريات المحلية والإشراك الأولي لأصحاب المصلحة	قد يشكل الانتعاش الاقتصادي المحلي في أعقاب الكارثة فرصة لتمهيد الطريق لمساهمة التنمية الاقتصادية المحلية في الحد من مخاطر الكوارث.

© ILO/M. Crozet

4.5 الاستجابة المنبع لإنعاش العمل اللائق، وبناء الاستعداد والمرونة

في الإعدادت الهشة وإعدادات النزاعات

في حالات ما بعد النزاع والهشاشة، ينبغي أن تشارك منظمة العمل في تدخلات المسار C إما قبل أن تتدهور الهشاشة إلى نزاع أو مباشرة بعد التوقيع على اتفاق السلام، وذلك للمساهمة في خلق بيئة مواتية للتوظيف والعمل اللائق. وبما أنّ الفقر وعدم المساواة هما جزء من الأسباب الجذرية للنزاع، ينبغي أن تكون برامج التوظيف والحماية الاجتماعية شاملة اجتماعياً وأن تساهم بشكل مباشر في الحد من الفقر. وبالتالي، يجب أن تكون برامج خلق فرص العمل وإعادة الإدماج التي تستهدف الأفراد والمجتمعات الأكثر ضعفاً مدعومة بأنظمة ومؤسسات وسياسات وطنية تخلق بيئة مواتية لنمو العمالة المستدام على المدى الطوي. وبالمثل، يجب الارتقاء بمستوى برامج الحماية الاجتماعية مثل برامج التحويلات النقدية والغذائية الطارئة التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً من السكان تدريجيًا وتوسيعها لتصبح خطط مستدامة على مستوى الأمة يجب أن تبقى موجودة حتى يصبح العمل اللائق وتوفير فرص العمل المستدامة متاحاً. ويجب أن تستهدف يقدر الإمكان البنية التحتية، وينبغي أن تكون المرافق التي تدعم تنشيط العمالة وسبل العيش المستدامة، إلى جانب مشاريع المحافظة لمكافحة التآكل من أجل تحسين الأراضي الزراعية، جزءاً من حزمة لاستعادة الدخل من الزراعة. ويجب إدماج الخطط في إطار لمنظمة العمل الدولية قائم على الحقوق، وينبغي أن تكون مرتبطة بالبرنامج القطري للعمل اللائق.

هذا هو النهج الذي يميز عمل منظمة العمل الدولية في هذا المجال عن المنظمات الأخرى. ويتم عرض الخيارات الرئيسية التي تسهم في خلق بيئة مواتية للعمل اللائق في إعدادت الهشاشة، والنزاعات والكوارث في الصفحات التالية.

دعم عملية صياغة السياسات الوطنية والقطاعية

في إعدادات الهشاشة، توفر السياسات رؤية شاملة وإطار متسق ومتماسك لتعزيز العمل اللائق وعلى وجه الخصوص التوظيف والحماية الاجتماعية والمبادرات القطاعية. وتستغرق عمليات صياغة السياسات تأخذ لا يقل عن 3 أو 4 سنوات، وتستند إلى تحليل شامل لوضع التوظيف في البلاد ومناقشة واسعة للخيارات المتاحة لخلق فرص عمل لائقة، أو غيرها من المعايير لاختيار الأفضل من بين هذه الخيارات. إن استجابة السياسات ضروية لخلق بيئة مواتية لخلق فرص العمل في ظل الاحترام الكامل لحقوق العمال. وقد تكون المجالات الرئيسية لدعم تطوير السياسات ذات صلة بما يلي:

- توفير إمكانية الوصول إلى الموارد للعاطلين عن العمل
- تعزيز المساواة في العمل، بما في ذلك المساواة بين الجندرين وعدم التمييز
- القضاء على عمالة الأطفال والعمل القسري
- إنشاء إطار سياسة العامة لخلق العمل اللائق وتوليد الدخل
- تعزيز الحوار الاجتماعي، وإذا لزم الأمر، إنشاء هيئات مكونة ثلاثية
- معالجة اعتبارات العمل اللائق في استراتيجيات تشجيع الاستثمار
- تحسين التشريعات وإعادة الهيكلة المؤسساتية التي تساهم في تحسين فرص العمل
- إدخال أو تعزيز الحماية الاجتماعية بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية التي تشمل الرعاية الصحية الأساسية وضمان الدخل الأساسي للجميع في جميع مراحل الحياة (الأطفال والبالغين في سن العمل وكبار السن) بما في ذلك الفقراء والعمال في الاقتصاد غير النظامي، لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز انتعاش أسرع.
- دعم المبادئ التوجيهية للمشتريات التي تحبذ الأشغال العامة القائمة على كثافة العمل التي توظف أعداداً كبيرة من العمال الماهرين وغير الماهرين

- الحد من العوائق غير الضرورية أمام «ممارسة الأعمال التجارية» بما في ذلك تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص وأنظمة التفتيش، والأنظمة الجمركية والضريبية والإدارة الضريبية المعقدة أو المفرطة
- الحد من العوائق التي تحول دون ملكية الأعمال من قبل النساء وغيرهم من الفئات المحرومة على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي.
- إدماج قضايا العمل والتوظيف (بما في ذلك خلق فرص العمل وتنمية المهارات وحقوق العمال) في استراتيجية وطنية لتعزيز الممارسات التجارية المستدامة (سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات وغيرها).
- غالباً ما تشتمل مشاركة منظمة العمل الدولية في وقت مبكر في عملية صياغة السياسات على الضغط من أجل «رد فعل للعمل اللائق» من خلال أنشطة التوعية وتبادل المعلومات. وينبغي أن تبدأ منظمة العمل الدولية من خلال إشراك الهيئات المكونة الثلاثية ومساعدتها من خلال توفير المدخلات إلى أطر الإنعاش وإعادة الإعمار وأطر النتائج الإنتقالية والأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر، في نهاية المطاف.

وتشمل الأمثلة على دعم صياغة السياسات ما يلي:

- إعداد أوراق موقف بشأن مواضيع مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعمالة الأطفال وخلق فرص العمل

حوار التوظيف الوطني في أفغانستان

دعمت منظمة العمل الدولية وزارة العمل ووزارة الاقتصاد في تنظيم المؤتمر الوطني بشأن فرص العمل الدائمة في أفغانستان الذي انعقد في 7 و8 أيار/مايو 2013. ولم تبدأ بعد الجهود التي بذلت خلال السنوات العشر الماضية في معالجة الاحتياجات المتزايدة والانتقال في أفغانستان وبالتالي كان من المتوقع أن يؤدي التمويل الدولي المخفض إلى إمكانية مفاقمة وضع صعب بالفعل. ومن بين السكان القادرين على العمل الذي يفوق عددهم الـ 12 مليون ومشاركة للقوى العاملة تبلغ أكثر من 8 ملايين، كان 7.1 في المائة عاطلين عن العمل في حين كان 48،2 في المائة في عداد العمالة الناقصة و 77 في المائة في عداد العمالة الهشة.

وكان الهدف دعم عملية وضع استراتيجية التوظيف الوطنية، وسياسة للعمالة الوطنية وبناء القدرات لكل من الوزارتين المعنيتين.

ووضعت سياسة العمالة الوطنية في كانون الأول/ديسمبر 2013 حول 4 ركائز رئيسية هي ظروف العمل اللائق (الأحكام والشروط، والصحة والسلامة المهنيتان، والضمان الاجتماعي)، والحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، وإدارة العمل الفعالة (رصد وإنفاذ قوانين العمل، والقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والقضاء على السخرة وإدارة العمال الأجانب، وتسوية المنازعات)، والتنفيذ، والرصد والتقييم.

وفي ضوء الانتخابات الرئاسية المقبلة، نصحت منظمة العمل الدولية بإعداد ورقة خيارات سياسات لاستراتيجية توظيف، مما يترك للحكومة القادمة من أفغانستان خيارات مختلفة للاختيار من بينها. وقد وضعت ورقة خيارات السياسات هذه في شهر آذار/مارس 2014. كما أطلقت منظمة العمل الدولية مشروعاً بشأن تقييم المهارات ومنح الشهادات لأفغانستان.

وقد تم تمويل المشروع من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم تقني من منظمة العمل الدولية.

المصدر منظمة العمل الدولية : http://www.ilo.org/asia/whatwedo/projects/WCMS_421099/lang--en/index.htm

أداة 4.5 **تقرير:** خريطة طريق نحو سياسة توظيف وطنية للسودان، 2014

أداة 5.5 **دليل:** صياغة سياسات توظيف وطنية، منظمة العمل الدولية/توظيف، 2012

أداة 6.5 **ورقة عمل:** تجميع لآليات تنفيذ سياسة التوظيف، 2014

أداة 7.5 **تقرير السياسة:** برنامج التوظيف الوطني الطارئ لأفغانستان، 2003

أداة 8.5 **وثيقة السياسة:** سياسة التوظيف، وزارة العمل الليبرية بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، 2009

أداة 9.5 **الخطوط التوجيهية:** بيئة مؤاتية للمؤسسات المستدامة، منظمة العمل الدولية، 2014

- المشاركة في دورات ونقاشات على المستوى الكلي
- وضع مقترحات لدعم الحكومة في تنفيذ النهج القائمة على كثافة التوظيف
- دعم الحكومة في وضع استراتيجية متكاملة للوظائف الطارئة وفي تطوير آليات التنسيق الأخرى مع المنظمات غير الحكومية والوكالات فيما يتعلق بالتوظيف وسبل كسب العيش.

تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

إن إعمال حقوق العمل الأساسية في الأوضاع الهشة أمر ضروري ومسألة (إعادة) إنشاء الحوكمة الرشيدة. ويشكل احترام مهام حقوق العمل الأساسية حاجزاً ضد الإقصاء، والهيمنة وانعدام العدالة الاجتماعية التي قد تكون السبب الأساسي للنزاع وتهدد بإثارة اندلاع نزاع جديد. ويسهل تعزيز حرية تكوين الجمعيات والحوار الاجتماعي في الحالات الهشة التبادل الفعال ويساهم في عمليات إعادة الإعمار الديمقراطية التشاركية. ويمكن لمنظمات أصحاب العمل والعمال المستقلة، بدعم من منظمة العمل الدولية، أن تلعب دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي للبلد.

إن استراتيجية تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (FPRW) الذي في الأوضاع الهشة هي ذات شقين:

1. مساعدة، في تعاون وثيق مع المكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية، الهيئات المكونة للمنظمة في عملية إعمال حقوق العمال الأساسية في الأوضاع الهشة
2. الاستفادة من الفرص الي توفرها الشراكات الدولية والمبادرات المشتركة بين الوكالات لمواصلة التقدم نحو إعمال حقوق العمل الأساسية في الأوضاع الهشة

ويمكن أيضاً استخدام هذه المبادئ لإطلاق حوار بين أصحاب المصلحة، وخاصة بين الفئات الاجتماعية التي شتتها النزاع. وقد تسهل بناء التوافق في الآراء.

ويتم اختبار فرع الأساسيات في تنفيذ برامج متكاملة في مجالات السياسات العامة والحوكمة، والشراكات والدعوة، والتمكين والحماية، والمعرفة والبيانات. وتساهم هذه المبادرات في خلق بيئة مواتية لإنشاء منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل وتأهيلها وتعزيزها كما وفي تعزيز حرية تكوين الجمعيات، وحقوق المفاوضة الجماعية وثقافة الحوار الاجتماعي. ويمكن للتدابير أن تسهم أيضاً في جهود التخفيف والاستعداد، وخاصة تعزيز مرونة السكان الأكثر ضعفاً، بما في ذلك العمال والأطفال المعرضين لخطر الاضطهاد أو الذين يتعرضون للتمييز والاستغلال وغيرها من أشكال القمع.

أحد عشر عاماً من الدعم لإصلاح قانون العمل في نيبال

في نيبال، في نهاية عقد اتسم بالتمرد المسلح وعدم الاستقرار السياسي العميق، ساعدت منظمة العمل الدولية ممثلي أصحاب العمل والعمال على تحسين بيئة العلاقات الصناعية، التي كانت تحت ضغط هائل أثناء النزاع المسلح الذي طال أمده. وكان النزاع قد أثر بشدة على القطاعات التجارية والصناعية، وأدى بالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل كبير. ومع ذلك، شارك ممثلي أصحاب العمل والعمال بنشاط في حوار اجتماعي لإصلاح قانون العمل.

وبناءً على طلب من حكومة نيبال والشركاء الاجتماعيين، قدمت منظمة العمل الدولية دعمها التقني لإصلاح حوكمة سوق العمل في نيبال عام 2003 تقريبا عندما خربت البلاد بسبب الحرب. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2014، وافقت أخيراً الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في نيبال، واضعةً مثال على التحمل لا لبس فيه، على مشروع مشترك لقانون عمل جديد سيقدم إلى البرلمان. إن أصحاب المصلحة متفائلون جداً الآن بأن تشريعات العمل الجديد، ما أن تُسّن، ستخلق الظروف الملائمة لمزيد من الاستثمار والنمو الاقتصادي، وأنها سوف تضمن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

المصدر: منظمة العمل الدولية: من النزاع إلى التعاون: إصلاحات سوق العمل التي يمكن أن تنجح في نيبال، 2008

أداة 10.5

تقرير: من النزاع إلى التعاون – إصلاحات سوق العمل التي قد تنجح في نيبال، منظمة العمل الدولية، 2008»

دعم تنمية القطاع الخاص

ينبغي أن تركز السياسات الهادفة إلى تعزيز بيئة مواتية للقطاع الخاص في الإعدادات الهشة والانتعاش على القطاعات التي توفر أكبر فرص للنمو والعمل اللائق. وفي حالات ما بعد النزاع، ينبغي أن تستهدف سياسات إنعاش وتنمية القطاع الخاص الجماعات المتضررة من النزاع والقطاعات المعنية مباشرة في تقديم المساعدات للمجموعات المتضررة من النزاع، وذلك من شأنه زيادة «أرباح السلام» وإعطاء هذه المجموعات حصة في جهود بناء السلام.

وينبغي أن تسّهل البرامج بشأن تنمية القطاع الخاص الوصول إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير الجديدة، ودعم تنمية الموردين المحليين (تطوير سلسلة القيمة)، وتسهيل الحصول على التمويل، والمعلومات والتكنولوجيا والتدريب على تنظيم المشاريع، فضلا عن تعزيز الصادرات، في كل من القطاعين النظامي وغير النظامي. وبالمثل، يمكن لخدمات تنمية الأعمال التجارية أن تجعل المؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات المملوكة للنساء أكثر ربحية من خلال تحسين الإنتاجية وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق، والاستفادة من تحسن الوضع الأمني وإمكانية الوصول إلى المرافق مرحلة ما بعد الأزمة.

ويوفر التحاور مع المستثمرين الجدد والشركات متعددة الجنسيات الجديدة بشأن الروابط مع المؤسسات الوطنية إمكانيات لتعزيز تنمية المؤسسات الوطنية. وينبغي معالجة تحديات وفرص زيادة خلق فرص عمل من خلال هذه الروابط التجارية وتحسين نوعية الوظائف في الشركات المتعددة الجنسيات لدعم تنمية المؤسسات المستدامة في الإعدادات الهشة وفي البلدان التي تتعافى من النزاعات.

وتكتسب الخدمات المالية وفرص الحصول على الائتمانات أهمية رئيسية في تعزيز الانتعاش السريع للشركات الكبيرة والصغيرة. وفي إعدادات ما بعد الأزمة، يمكن لمنح الانتعاش أو ضمانات القروض المساهمة في انتعاش الشركات في المناطق الأكثر تضرراً من الأزمة. إن انتعاش الشركات في وقت مبكر يبني الثقة وقد يحفز الاستثمارات في القطاع الخاص ذات الصلة بذلك. ويمكن لإصلاحات السياسات أيضاً أن تشجع توفير القروض الخاصة للتدريب على المهارات والخدمات التجارية الأخرى.

أداة **10.5 bis**

"Business and peace in Sri Lanka: the roles of employer and business member organizations" 2016 ILO, ROAS (ACT/EMP)

دعم معايير العمل وإدارة العمل

ينبغي دعم الجهود الطويلة الأجل لتهيئة بيئة مواتية للتوظيف وتنمية القطاع الخاص والتدقيق فيها بواسطة الحوار الاجتماعي بين الهيئات المكونة الثلاثية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من المجتمع المدني. ويمكن لمنظمة العمل الدولية تسهيل إشراك المؤسسات المحلية ومشاركتها في القضايا ذات الصلة بالعمل.

وفي حالات ما بعد النزاع، تستدعي التوترات الاجتماعية بشكل خاص استخدام الحوار الاجتماعي بين الجهات الفاعلة الأساسية لتأمين اتفاق واسع النطاق. ويسهم الحوار الاجتماعي في تعزيز الثقة واتخاذ القرارات المدروسة، وايجاد الحلول المناسبة محلياً، وأخيراً وليس آخراً، زيادة الملكية المحلية والشفافية.

دعم الحوار الاجتماعي

إنّ الحوار الاجتماعي هو مقياس للمشاركة في ما يتعلق باحترام المصالحة، وتوطيد السلام، والعدالة الاجتماعية، ومنع النزاعات وتعزيز الاقتصادات الوطنية. والحوار الاجتماعي هو بالطبع مبدأ توجيهي لعمل منظمة العمل الدولية في جميع المجالات، بما في ذلك على صعيد الاستعداد للكوارث والإغاثة والإنعاش. ولمساعدة هذه التدابير على تلبية احتياجات السكان، ينبغي تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والانتعاش والمرونة من خلال الحوار الاجتماعي. ويشكل إشراك منظمات أصحاب العمل والعمال إحدى المزايا التي تضفيها منظمة العمل الدولية لهذا العمل، بما أنه يشمل الموجودين على خط المواجهة في حالات الأزمات ويسمح لمنظمة العمل الدولية باستثمار خبرتها والمساهمة الفريدة التي يمكنها تقديمها للاستجابة للأزمة. وعندما تضعف هيئات منظمة العمل الدولية، لا بد من اتخاذ إجراءات سريعة لتهيئة بيئة مواتية لإنشاء منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال العمل أو تأهيلها أو تعزيزها.

إن تشجيع إدراج الاستعداد للكوارث في المفاوضة الجماعية هو من بين التدابير الرئيسية التي يمكن اتخاذها. ويمكن للمفاوضة الجماعية أن تساعد أيضاً في التأكد من أن التدابير المتخذة خلال مرحلة الانتعاش تعود بالفائدة على كل من العمال وأصحاب العمل. وهذا يتطلب أيضاً تشجيع التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في هذه الحالات. وفي حال كانت تقع على عاتق منظمات أصحاب العمل والعمال المسؤولية الرئيسية عن الحوار الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بعالم العمل، هناك العديد من الحالات التي تقرب المسافة بين العمل والمجتمع الأوسع، حيث تعزز هذه المنظمات جهود بعضها البعض.

الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية لوزارة العمل في جنوب السودان

كانت منظمة العمل الدولية شريك منفذ لمشروع بناء القدرات وتنمية المؤسسات والموارد البشرية تحت إشراف وزارة العمل، وتطوير الخدمات العامة والموارد البشرية وتمويله من خلال الصندوق الاستئماني متعدد المانحين. وتم التوقيع على مذكرة الاتفاق بين مشروع تطوير الخدمات العامة والموارد البشرية الخاصة بوزارة العمل ومنظمة العمل الدولية في جنيف في 15 حزيران/يونيو 2007. وقد تم تمويل المبلغ الإجمالي للمشروع البالغ 13.7 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي إلى حد كبير، مع مساهمة من الحكومة بقيمة 1.57 مليون دولار أمريكي.

وتشمل أهداف المشروع:

- تعزيز كفاءة مؤسسات، ونظم (بما في ذلك نظم الاتصالات والمعلومات) وموظفي الخدمة العامة.
- تنظيم أكثر كفاءة لسوق العمل وتطوير القدرات للتدريب المهني.

وقد شملت مشاركة منظمة العمل الدولية، من بين جهود أخرى، تسهيل عملية التنقيح الداخلي لقانون العمل وسياسة التدريب المهني في وزارة العمل، وفيما بعد التشاور مع أصحاب المصلحة. وفي نهايتها في عام 2012، كان قد تم تدريب 1220 مسؤولاً من الحكومات المركزية والحكومات الوطنية في الإدارة الأساسية والإدارة، وتم وضع مسودة سياسة للعمل وتم إنشا مفوضية الخدمة المدنية في جنوب السودان، وخادم البريد الإلكتروني لحكومة جنوب السودان، ومكاتب لخدمات إدارة العمل والتوظيف سبع ولايات.

المصدر: «مشروع بناء القدرات، وتنمية المؤسسات والموارد البشرية (السودان): تقرير سردي موجز لمنظمة العمل الدولية بشأن الأنشطة: 2007-2008 »، كانون الأول/ديسمبر 2008.

«التقييم المستقل للصندوق الاستئماني متعدد المانحين - جنوب السودان (الصندوق الاستئماني متعدد المانحين-جنوب السودان) «، تموز/يوليو

أداة **11.5** تقييم: بناء القدرات، وتنمية المؤسسات والموارد البشرية في جنوب السودان – المرحلة الثانية، منظمة العمل الدولية، 2012»

أداة **12.5** تقرير المشروع: مشروع بناء القدرات، وتنمية المؤسسات والموارد البشرية، وزارة العمل، تنمية الخدمة العامة والموارد البشرية، 2009»

الحوار الاجتماعي من أجل توطيد السلام في غينيا

في إطار مبادرة نهر مانو للسلام، طلبت النقابات الغينية من منظمة العمل الدولية تعزيز قدراتها في مجال الحوار الاجتماعي للمساهمة في منع النزاعات وحلها. وعقد الفريق المعني بالأزمات التابع لمنظمة العمل الدولية جنباً إلى جنب مع مكتب أنشطة العمال (ACTRAV) والاتحاد الوطني لعمال غينيا (CNTG)، ندوة مشتركة بشأن منع النزاعات المسلحة والعنيفة وإدارتها في كوناكري في الفترة من 4 إلى 8 تموز/يوليو 2011. وكان الهدف من ورشة العمل صياغة قرارات وتوصيات بشأن دور النقابات في رصد الهجمات وعواقبها في الإدارات المحلية والإقليمية على طول الحدود، ومراجعة قوانين العمل الوطنية، وإدماج منع النزاعات وحلها في برامج التدريب والتعليم المهني.

وتضمنت التوصيات النهائية من ورشة العمل لبرامج النزاعات الحساسة:

- تقييمات الأثر في مرحلة ما بعد النزاع التي تدعم إدماج تدابير وقائية من أجل الاستعداد الأفضل ضد الصدمات في المستقبل.
- مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، وضمان ملكيتهم لعملية البرمجة

وقد ساعدت هذه الندوة المشاركين على تبادل معرفتهم بشأن منع النزاعات وإدارتها في غينيا مع سلطاتهم في مجال الانتخابات التشريعية الحاسمة في عام 2011، بمثابة المرحلة النهائية لانتقال البلاد.

أداة 31.2

كتيب: منع النزاعات العنيفة والمسلحة وحلها : كتيب تدريبي لاستخدامه من قبل المنظمات النقابية، منظمة العمل الدولية، 2010

دعم الحماية الاجتماعية / الضمان الاجتماعي[24]

يكون الاعتماد على الحماية الاجتماعي في أعلى مستوياته مباشرةً في أعقاب الكارثة والنزاع. وتوفر الحماية الاجتماعي منافع في الحالات التي لا يجد فيها الأفراد أو العائلات وظائف، وسبل كسب العيش أو غيرها من وسائل إعالة أنفسهم بشكل كاف. وبالتالي، تلعب الحماية الاجتماعية دور رئيسي في سد هذه الفجوة في الفترات التي «لا يسعف فيها القانون الناس». أكثر من سيعاني هم الأفراد والأسر الفقراء والأكثر ضعفاً - أولئك الذين كانوا بالفعل على الهامش -.

أرضية الحماية الاجتماعية: حق من حقوق الإنسان وضرورة اجتماعية-اقتصادية

إن مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية مرتبط بفكرة أن الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان، منصوص عليه في المادتين 22 و 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وفي المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، وغيرها من صكوك الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان.

وفي عام 2012، اعتمدت 185 دولة عضو في منظمة العمل الدولية بالتراضي التوصية رقم 202 بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية واتفقت على أنه ثمة حاجة اجتماعية واقتصادية للحماية الاجتماعية، وعلى أنه ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لملء الثغرات الموجودة على صعيد الحماية الاجتماعية. وقد تم الاعتراف على نطاق واسع حتى بما في ذلك من قبل مجموعة الـ 20، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة الدول الهشة السبع الموسعة وغيرها بما في ذلك في الآونة الأخيرة في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) (الأهداف رقم 1 و 4 و 5 و 10) باعتبارها عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

المصدر: www.social-protection.org

تسريع الانتعاش: آثار الحماية الاجتماعية على المدى القصير والطويل

أثبتت التجربة كيف أن البلدان التي لديها نظام حماية اجتماعية أكثر ملاءمة وبشكل خاص أرضية للحماية الاجتماعية، تكفل على الأقل الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والحماية الاجتماعية الأساسية للجميع، مجهزة بشكل أفضل على المستوى الكلي وكذلك على مستويات الأسرة والمجتمع لامتصاص الصدمات، ولعب دور مصدر، وزيادة المرونة وتسهيل الانتعاش الأسرع.

ويمكن للتحويلات النقدية أو الغذائية أن تخفف، على المدى القصير، من الاحتياجات الإنسانية الأساسية والعاجلة. وبصورة خاصة من حيث الحصول على الرعاية الصحية، ينبغي استكمال المبادرات بشأن جانب العرض بمبادرات بشأن جانب الطلب (من الذي سيدفع، من أي مصدر، وما إلى ذلك).

وعلى المدى المتوسط والأطول، ينطبق مبدأ «إعادة إعمار أفضل». وتلعب أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية دور حاسم في هذا الصدد، إذ إن إنشاء أرضية حماية اجتماعية لن يساعد في

24 هناك تعريفات مختلفة لمصطلحات «الحماية الاجتماعية» و «الضمان الاجتماعي»، تؤدي في كثير من الأحيان إلى بعض الالتباس. في هذا التقرير، يتم استخدام المصطلحات بالتبادل. وتشمل هذه المصطلحات مجموعة واسعة من أدوات السياسة العامة، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية، والمنافع العالمية، وغيرها من أشكال التحويلات النقدية، فضلاً عن التدابير لضمان الوصول الفعال إلى الرعاية الصحية وغيرها من المنافع العينية التي تهدف إلى تأمين الحماية. للمزيد من التفاصيل، راجعوا تقرير منظمة العمل الدولية بشأن الحماية الاجتماعية 15/2014.

تحسين سبل معيشة الأسر والأفراد الفقراء والضعفاء فحسب، بل سيعزز أيضاً مرونة المجتمعات ويقوي القدرة على استيعاب الكوارث المستقبلية.

طريق إلى الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي: الحماية الاجتماعية في استراتيجيات ما بعد فيروس الإيبولا

لقد كشفت أزمة فيروس الإيبولا هشاشة نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة، ولا سيما ضد الصدمات وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة. إنّ عدم وجود حماية اجتماعية كافية، من حيث الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وضمان الدخل الأساسي للسكان عموماً وللفئات الضعيفة خصوصاً، أدّى إلى تفاقم العواقب الاجتماعية والاقتصادية لوباء الغيبولا في ليبريا، وغينيا وسيراليون.

وفي أعقاب الاستجابة الإنسانية، اقترحت منظمة العمل الدولية برنامجاً لدعم الدول الثلاث المتضررة بفيروس الإيبولا ركز على خمسة مجالات للتدخل: (1) خلق فرص العمل اللائق من خلال برنامج استثمار شديد الكثافة للتوظيف ؛ و(2) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من أجل التغطية الشاملة ؛ و(3) إقامة توافق في الآراء على الأولويات الوطنية من خلال الحوار الاجتماعي؛ و(4) تعزيز فوائد الخدمات الأساسية والحصول عليها؛ و(5) تعزيز ثقافة الوقاية من خلال برامج الصحة والسلامة المهنيتين. وسيتم إطلاق البرنامج أولاً في عام 2016 في غينيا، وهو يهدف إلى دعم عملية الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية لتكون مجهزة تجهيزاً أفضل لمواجهة الصدمات في المستقبل.

المصدر: منظمة العمل الدولية: إنعاش عالم العمل في غينيا، وليبريا وسيراليون

أداة 13.5

كراسة: إنعاش عالم العمل في غينيا، وليبريا وسيراليون، منظمة العمل الدولية، 2015

أداة 14.5

مذكرة مفاهيمية: البرنامج المتكامل لسبل كسب العيش والتوظيف الطارئ الخاص بوزارة العمل والتوظيف في الفلبين، منظمة العمل الدولية، 2015

أرضيات الحماية الاجتماعية: إطار للعمل متعدد القطاعات المتضافر

يتم تعريف أرضيات الحماية الاجتماعية (SPF) على الصعيد الوطني باعتبارها مجموعات من تدابير الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان على الأقل الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والحماية الاجتماعية الأساسية للجميع. إنّ وجود استراتيجية أو سياسة وطنية للحماية الاجتماعية تهدف إلى إقامة نظام وطني للحماية الاجتماعية يوفر توجيهات مفيدة من حيث إطار التخطيط على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وتشكل أرضية الحماية الاجتماعية نهج شامل يعزز مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، من القطاعين العام والخاص، من ذوي الخبرة في المجالات القطاعية المختلفة والمجالات التقنية (الصحة، والتعليم، والشؤون المالية، والتوظيف، والزراعة وتمكين المرأة). وفي العديد من البلدان، تقود منظمة العمل الدولية أو تعمل تحت راية الحماية الاجتماعية في ما يتعلق بمبادرات الأزمات (منظمة الصحة العالمية، وصندوق

مساعدة ضحايا إعصار هايان على الوصول إلى الحماية الاجتماعية والصحية

في عام 2013، ضرب إعصار هايان الفلبين وتسبب بمقتل أكثر من 7,000 شخص وتضرر الملايين من سبل كسب العيش. وقد عملت منظمة العمل الدولية مع حكومة الفلبين لتنفيذ برنامج طارئ للتوظيف وسبل كسب العيش، لمساعدة المجتمعات المحلية في «إعادة إعمار أفضل. وبالاستناد إلى العمل السابق، شمل الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية في الاستجابة للكارثة في الفلبين عدة عواصف وأعاصير وزلازل أخرى وغيرها من الكوارث. على سبيل المثال، العاصفة الاستوائية واشي في عام 2011 والإعصار هاجوبيت في عام 2014.

وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم لتقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة. ونتيجةً لجهود منظمة العمل الدولية الرامية لتعزيز نهج متكامل «للعمل اللائق»، حصل العمال المشاركين في برامج توظيفات طارئة في القطاع العام على الحماية الاجتماعية. وقدمت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية والمالية للحكومة لضمان أن المستفيدين من البرنامج المتكامل لسبل كسب العيش والتوظيف الطارئ الخاص بوزارة العمل والتوظيف في الفلبين (DILEEP) لم يحصلوا على الحد الأدنى للأجور الإقليمي السائد فحسب، بل أيضاً على التأمين الصحي من خلال البرنامج الوطني PhilHealth، والتأمين ضد الحوادث من خلال نظام التأمين المتعلق بالخدمة الحكومية (GSIS)، والتوجيه بشأن السلامة والصحة المهنيتين ومعدات الوقاية الشخصية بالإضافة إلى الحصول على منح التدريب للعمل وفرص العيش الأفضل. وقد تم دفع مساهمات برنامج PhilHealth ونظام GSIS من قبل الحكومة.

وقد أفاد البرنامج المتكامل لسبل كسب العيش والتوظيف الطارئ الخاص بوزارة العمل والتوظيف في الفلبيم 79,655 عامل متضرر. وقد حظي 90 في المائة من المستفيدين بزيادة في الدخل، في حين تمكن 45 في المائة منهم على توليد فرص عمل من مشاريعهم المعيشية. بالإضافة إلى ذلك، أصبح 417,009 عامل في القطاع غير النظامي من الذين تم دعمهم بموجب برنامج DILEEP بين عامي 2010 و 2014 هم يعملون لحسابهم الخاص ويكسبون عيشهم من مشاريعهم. ويساعد برنامج DILEEP أيضاً على إعادة تأهيل المجتمعات المحلية ويشجع ويدرب الأشخاص على بناء المؤسسات المجتمعية المستدامة من خلال الاستخدام الفعال للموارد والمواد الخام المتاحة محليا، كما ويعمل على تعزيز الوعي حول الضمان الاجتماعي من خلال تسجيل المستفيدين في برنامج PhilHealth ونظام GSIS، ويعرفهم أيضاً على الصحة والسلامة المهنيتين.

الدروس المستفادة

- يمكن انظم الحماية الاجتماعية المقترنة ببرامج التوظيف أن تساعد في بناء مرونة السكان المعرضين لخطر الكوارث الطبيعية.
- يروج نظام DILEEP لنهج شامل لتوفير العمل اللائق للعمال في القطاع غير النظامي. ويحصل المستفيدون على الحد الأدنى للأجور الإقليمي السائد، ويتم تسجيلهم في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ويحصلون على التدريب في مجال السلامة في مكان العمل.
- يمكن للقدرة الإدارية الموجودة سابقاً لبرامج الحماية الاجتماعية والتوظيف يمكن تحسين استعداد البلدان وقدرتها على وضع تدابير لحالات الطوارئ وبرامج لإعادة الإعمار في حال وقوع كوارث طبيعية.

المصدر: منظمة العمل الدولية: البرنامج المتكامل لسبل كسب العيش والتوظيف الطارئ الخاص بوزارة العمل والتوظيف في الفلبين (DILEEP))

الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وما إلى ذلك). وبالتالي، يوفر إطار أرضية الحماية الاجتماعية المنصة المؤسسية وقاعدة المعلومات التي يمكن من خلالها الاستجابة بسرعة وفعالية للكوارث في المستقبل.

مبادرات الحماية الاجتماعية

عندما تكون نظم الحماية الاجتماعية غائبة أو ضعيفة جداً، يمكن للتحويلات النقدية أو الغذائية أن تخفف، على المدى القصير، من الاحتياجات الإنسانية الأساسية والعاجلة.

وفيما يلي التدابير التي يمكن أن تساعد في توفير الإغاثة (الطارئة) على المدى القصير :

- الحقن المالية من خلال برامج التحويلات النقدية القائمة، التي تقدم المساعدة للفئات الضعيفة (الأسر التي لديها أطفال، وكبار السن، والنساء العازبات، والمعوقين والأقليات العرقية المهددة بالانقراض) في المناطق المتضررة؛
- تسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية (جانب الطلب المرتبط بجانب العرض، وخيارات التمويل والقوى العاملة الخ)؛
- إدخال برامج جديدة للتغذية المدرسية في حالات الطوارئ أو الارتقاء بمستوى البرامج الموجودة، بما أنّ هذه البرامج توفر غالباً الإغاثة للأسر الأكثر تضرراً؛
- إدخال برامج جديدة لمنح الأطفال أو الاتقاء بمستوى البرامج الموجودة، في المناطق المتضررة.

مساعدة ضحايا إعصار هايان على الوصول إلى الحماية الاجتماعية والصحية

في عام 2013، طلبت حكومة ميانمار دعم الأمم المتحدة والبنك الدولي في وضع خطة استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية لميانمار. وفي هذا السياق، أجري حوار وطني قائم على التقييم لدعم وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية.

الخطوة 1: مصفوفة التقييم والمشاورات (آذار/مارس - حزيران/يونيو 2014)

وضعت مصفوفة تقييم مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال الحماية الاجتماعية في ميانمار، من خلال المشاورات ورشة عمل للحوار الوطني.

الخطوة 2: تكاليف التوصيات ذات الأولوية (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2014)

تم تقدير وتوقع تكاليف سيناريوهات الحماية الاجتماعية المقترحة باستخدام بروتوكول التقييم السريع الخاص بمنظمة العمل الدولية (RAP). وشكلت ورشة الحوار الوطني بشأن لتكاليف السيناريوهات أساس للمناقشات على المساحة المالية المتاحة، وإعادة توزيع المخصصات في الميزانية الحكومية، وتحديد أولويات خيارات السياسات المختلفة.

الخطوة 3: المصادقة على توصيات (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2014)

تمت مشاركة التقرير النهائي مع الحكومة لاعتماده. وقد تم إدراج كل من العملية والتوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة في التقرير النهائي في الخطة الاستراتيجية الجديدة للحكومة، وتم اتخاذ عدد من الخطوات الملموسة لتوسيع الحماية الاجتماعية تهدف إلى وضع نظام للتغطية الصحية الشاملة، ونظام للتقاعد الاجتماعي ، وبناء القدرات على صعيد الحوسبة والقدرات المؤسسية.

المصدر: منظمة العمل الدولية: الحوار الوطني القائم على الحماية الاجتماعية: نحو أرضية للحماية الاجتماعية محددة وطنياً في ميانمار، متوفرة على الموقع الإلكتروني: http://www.social-protection.org/gimi/gess/ShowRessource.action?ressource.ressourceId=52460 and http://www.social-protection.org/gimi/gess/ShowProject.action?id=3010

أداة 15.5 **دليل:** الحوار الوطني القائم على تقييم الحماية الاجتماعية، 2013

أداة 16.5 **كراسة (متوفرة بتسع لغات):** مع «دعم أرضيات الحماية الاجتماعية للجميع»، منظمة العمل الدولية، 2015

أداة 17.5 **تقرير:** أثر مبادرات إستعادة سبل كسب العيش على الحد من التعرض للاتجار بالبشر والتوظيف غير المشروع: الدروس المستفادة من إعصار هايان، مكتب منظمة العمل الدولية القطري للفلبين، 2015

أداة 18.5 **تقرير:** قصص عن الحياة الحقيقية والتحديات الحقيقية والحماية الحقيقية للعمال المستفيدين والخبرات في الانتفاع من الحماية الاجتماعية، مكتب منظمة العمل الدولية القطري للفلبين، 2015

دعم السلامة والصحة المهنيتين

في حالات الهشاشة وما بعد النزاعات والكوارث، يتعين على الحكومات أن تعزز وتدعم، على جميع المستويات ذات الصلة، التعاون مع ممثلي أصحاب العمل والعمال بشأن حق العمال في بيئة عمل آمنة وصحية. ويجب أن تعكس الإصلاحات والتطويرات القانونية الممكنة اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 155 و 187 وغيرها من صكوك منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين عندما تكون متسق مع أولويات بناء السلام الوطنية.[25]

ويتعين على الحكومات، عند وضع برامجها الوطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، في ضوء الظروف والممارسات الوطنية وبالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال، أن تعطي اهتماماً خاصاً لتعزيز مبادئ أساسية مثل تقييم المخاطر أو

25 إلى جانب البروتوكول رقم 2002 للاتفاقية رقم 155، تعدّ هذه الأولويات بمثابة الصكوك الرئيسية لمنظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين. خطة العمل (2010-2016) : لتحقيق مصادقة واسعة الانتشار وتنفيذ فعال لصكوك السلامة والصحة المهنيتين : معتمد من قبل مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته السابعة بعد المائة (آذار/مارس 2010).

التهديدات المهنية المحددة الموجودة في حالات ما بعد النزاع أو الكارثة (على سبيل المثال، أو الألغام الأرضية، أو البيئات الملوثة، أو تفشي الأمراض المعدية أو العنف في العمل)؛ ومكافحة المخاطر المهنية أو الأخطار في المصدر؛ وخلق ثافة وقائية وطنية للسلامة والصحة تشمل المعلومات والتشاور والتدريب. ويجب على منظمة العمل الدولية أن تدعم البلدان في مرحلة ما بعد النزاع والبلدان المتضررة من الكوارث في إنشاء آليات تدريب ذات صلة على صعيد الصحة والسلامة المهنيتين للوصول إلى جميع العمال وممثليهم وأصحاب العمل. وينبغي أن يركز التدريب على دعم الإجراءات الوقائية وعلى إيجاد حلول عملية. وينبغي ايلاء اهتمام خاص للعمال المستضعفين والعمال في الاقتصاد غير النظامي.

أداة **19.5**

مجموعة مواد تدريبية: وضع برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين – الوحدة التدريبية 0، مركز التدريب الدولي في تورينو، 2012

برنامج عمل منظمة العمل الدولية بشأن الأنفلونزا

خلال الفترة 2006-2009، ساعدت منظمة العمل الدولية من خلال برنامج عمل الأنفلونزا الخاص بها الحكومات والعمال وأصحاب العمل في جنوب شرق آسيا على تعزيز استعدادهم لاحتمال وقوع حدث اضطراب كبير. وتم إنشاء فرق في البلدان المتضررة لتقديم المشورة بشأن السياسات إلى السلطات الحكومية، والهيئات المكونة، والمؤسسات الصغيرة/المتوسطة الحجم على الممارسات الجيدة من وجهات نظر الصحة والسلامة والإدارة، أدّت إلى صقل معرفتنا ونهجنا بشكل تدريجي. وقد وضعت كتيبات محددة، ونفذت دورات تدريبية إقليمية في العديد من البلدان، بما في ذلك تايلاند، واندونيسيا، وفييت نام، ولاوس، وكمبوديا وماليزيا.

المصدر : منظمة العمل الدولية/الأزمة 2012

الحوارات والشراكات بين القطاعين العام والخاص

إن إشراك القطاع الخاص في الأولويات الوطنية للعمل اللائق من خلال تعزيز مواءمة أفضل بين السياسات والمبادرات المؤسسية وأولويات القطاع العام أمر أساسي لضمان التماسك وتحقيق نتائج ملموسة. ويوفر إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية إرشادات في هذا الشأن من خلال مبادئه التي تنصح الحكومات، ومنظمات أصحاب العمل والعمال والمنشآت متعددة الجنسيات باحترامها. ويشدد على أهمية الحوار والتشاور لضمان حسن سير عمليات المنشآت المتعددة الجنسية في البلدان المضيفة وتوافق عملياتها مع سياسات وبرامج التنمية الوطنية – وهي مسألة رئيسية لضمان الانتعاش المستدام.

وغالباً ما يؤدي الحوار بين القطاعين العام والخاص إلى إبرام شراكات تتضمن جهات فاعلة مختلفة من القطاعين العام والخاص فضلاً عن المجتمع المدني. وتستند الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الأساس المنطقي لتجميع الموارد، والدراية والخبرة بهدف تحقيق الأهداف المشتركة بما في ذلك تحسين الوصول إلى المعلومات، والبنية التحتية والخدمات والمنتجات ونوعيتها. وقد أصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص أدوات رئيسية لدعم التنمية المحلية.

تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالعمل

إن جهود الاستجابة المنبع لمنظمة العمل الدولية ينبغي أن تعزز أيضاً المؤسسات ذات الصلة بالعمل التي تعزز قابلية التوظيف والحماية الاجتماعية وغيرها من جوانب إدارة العمل. وينبغي دعم هذه البرامج والتدقيق فيها من خلال الحوار الاجتماعي بين الهيئات المكونة الثلاثية (الحكومة، وأصحاب العمل والعمال) وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، لتعزيز توافق في الآراء بشأن سياسة سوق العمل فضلاً عن الإصلاحات القانونية والمؤسسية.

ويمكن لمنظمة العمل الدولية تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالعمل بشكل ملموس من خلال:

- دعم الحكومات في صياغة سياسة التوظيف
- دعم الحكومات في صياغة سياسة للحماية الاجتماعية واستراتيجيات لتوسيع الحماية الاجتماعية
- تقديم الدعم المباشر للحكومات المشكلة حديثاً لتعزيز قدراتها على قضايا التوظيف، والعمل والحماية الاجتماعية
- تعزيز قدرات الحكومات والمسؤولين التأسيسيين للمشاركة في تعميم جدول أعمال العمل اللائق في أطر التقييم القطري المشترك / إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقة استراتيجية الحد من الفقر

- دعم الحكومة في صياغة سياسة للحد من مخاطر الكوارث.

في الكوارث البطيئة والمفاجئة

في السياقات السابقة واللاحقة للكوارث، يُعتبر العمل اللائق ضروري لتعميم مراعاة والدعوة إلى استراتيجيات التوظيف، وإستعادة سبل كسب العيش والحماية الاجتماعية، وإعادة الإعمار والحد من مخاطر الكوارث ذات الصلة بالمجتمعات الوطنية والدولية.

وتشكل التقييمات المشتركة بعد الكوارث منصة قوية لتعزيز الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع التي تدعم إستعادة سبل كسب العيش، وتوليد فرص العمل، وتوفير أمن الدخل من خلال برامج الحماية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية التي تهدف إلى إرجاع الإنتاج المحلي، وإعادة إنشاء الشبكات الاقتصادية والتجارية، وزيادة الإنتاجية والاستهلاك الأسري وتنشيط الأسواق المحلية والطلب على الخدمات والمنتجات المحلية.

أداة **20.5**

الحد من مخاطر الكوارث وادارة الكوارث في ميانمار: دور أصحاب الاعمال وعضوية الاعمال التجارية»، 2017 منظمة العمل الدولية/المكتب الاقليمي للدول العربية

الدعم للحد من مخاطر الكوارث وإستعادة سبل كسب العيش

إن الإجراءات التي يتم اتخاذها خلال الأسابيع والأشهر الأولى بعد وقوع الكارثة يكون لها تأثير كبير على عملية الانتعاش اللاحقة، ويجب التخطيط لها وتنفيذها وفقاً لذلك قبل وقوع الكوارث التالية. إن الخيارات المتخذة على الفور بعد وقوع الكارثة - أي تلك المتعلقة بالمأوى، وإعادة التوطين، وإزالة الأنقاض، وتوزيع الإغاثة، وما إلى ذلك - لها تأثير على الخيارات المستقبلية للحلول على المدى الأبعد، والحد من الضعف وتوفير فرص الانتعاش للفقراء.

ومع ذلك، تظهر التجربة أن عدم وجود تدابير استعداد خاصة بالانتعاش يساهم في الاختناقات والتأخيرات غير الضرورية في تنفيذ الانتعاش الكفوء والفعال. فضلاً عن ذلك، إن خلق فرص العمل (من خلال استثمارات إعادة الإعمار القائمة على كثافة التوظيف، على سبيل المثال) لا يحدث تلقائياً كجزء من إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي الناجم عن جهود الانتعاش الأولية. وبدلاً من ذلك، يجب أن يكون هدف واضح وموجود دائماً يشكل جزء لا يتجزأ من جهود الإنعاش قصيرة المدى المخططة مسبقاً والتي تؤدي إلى تطوير على المدى الأطول.

تعزيز ثقافة الوقاية ودعم الموظفين الأماميين في مجال الرعاية الصحية والإغاثة لضمان تمكنهم من العمل بأمان: مساهمة منظمة العمل الدولية في الاستجابة لانتشار داء فيروس الإيبولا عام 2014

إن انتشار داء فيروس الإيبولا عام 2014 ألحق ضرراً كبيراً بعالم العمل: شهدت أنشطة الشركات انخفاضاً كبيراً أو توقفت وخسر العمال وظائفهم. وتوترت النظم الصحية الهشة أصلاً في غرب أفريقيا أبعد من حدودها. وقد خلق الوضع خطر تعرض كبير للعاملين الصحيين وتداعيات على عملهم، بما في ذلك العمل في الحجر الصحي، مما تسبب بالتوتر والقلق، وما إلى ذلك. وانضمت منظمة العمل الدولية إلى الاستجابة الدولية منذ البداية، وعملت مع الشركاء المحليين والدوليين، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، لمساعدة الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية على استخدام أماكن العمل كنقاط اتصال لنشر المعلومات، والاتصال والتوعية للوقاية من فيروس الإيبولا والمخاطر ذات الصلة بالعمل. كما دعمت مشاريع خطط الإنعاش الوطنية في ليبريا وسيراليون وغينيا. في ليبريا، وفي محاولة لتحسين معرفة ومهارات فنيي الصحة البيئية في جميع أنحاء البلاد على صعيد السلامة والصحة المهنيتين، نظمت وأجريت سلسلة من ورش تدريب المدربين استناداً إلى برنامج تحسين العمل في الخدمات الصحية (HealthWISE)، وهو عبارة عن تعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. ويشكل برنامج HealthWISE أداة عملية وتشاركية لتحسين جودة المرافق الصحية. ويشجع العمال والمديرين على العمل معاً لتحسين أماكن العمل والممارسات من خلال حلول منخفضة التكلفة.

وفي مرحلة الانتعاش، تهدف منظمة العمل الدولية إلى حماية الوظائف الموجودة بالفعل بواسطة السياسات الجيدة على صعيد الصحة والسلامة المهنيتين من خلال استهداف القطاعات الأكثر تضرراً (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاقتصاد غير النظامي والقطاع الزراعي)، والخدمات الصحية الأكثر تضرراً لتعزيز المرونة الاستباقية ضد عودة ظهور فيروس الإيبولا أو غيرها من العدوى في مكان العمل. وآخذةً في اعتبارها الدور المحوري الذي تلعبه النقابات في الدعوة للوقاية والسلامة في العمل، تنسق منظمة العمل الدولية مع منظمة الصحة العالمية لجعل هيئاتها المكونة الثلاثية تقدم الدعم المطلوب على صعيد الصحة والسلامة المهنيتين، بما في ذلك خطط استمرارية الأعمال وتطبيق معايير العمل الدولية.

المصدر: التقرير التكميلي الثالث: دور منظمة العمل الدولية في جهود الإنعاش بعد فيروس الإيبولا. مجلس إدارة منظمة العمل الدولية الدورة الـ 325، جنيف، 29 تشرين الأول/أكتوبر - 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

وبالتالي، في البلدان الشديدة الخطورة، يجب أن تتضمن استجابة منظمة العمل الدولية للأزمات دعوة والعمل مع الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية وغيرها من الشركاء (على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية) بهدف تعزيز الاستعداد والقدرة على الاستعادة السريعة والفعالة لسبل كسب العيش في مواجهة الكوارث في المستقبل. وعلى سبيل المثال، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تدعم عمليات التخطيط المنهجي والتشاركي للانتعاش قبل وقوع الكارثة والتي تنطوي على هيئات مكونة وشركاء في تحديد قضايا التخطيط للانتعاش والاستراتيجيات الممكنة لها، بهدف وضع تدابير مناسبة لاستعادة سبل كسب العيش قبل وقوع الكارثة. وهذا يتيح لصانعي القرار اتخاذ القرارات بالوقت المناسب والدقيقة حول كيفية البدء في خفض الضعف وزيادة مرونة سبل كسب العيش في مواجهة الأزمات في المستقبل من خلال التدخلات التي تعزز كل من المؤسسات والعمليات المعنية.

أداة **21.5** برنامج HealthWISE (تحسين العمل في الخدمات الصحية)، منظمة العمل الدولية/منظمة الصحة العالمية، 2014

إدارة استمرارية الأعمال (BCM) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تتعلق استمرارية الأعمال بإبقاء الأنشطة التجارية الرئيسية مستمرة بعد وقوع حدث ضار، مع الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة في ذلك الوقت. وتؤدي الكوارث الحتمية إلى خفض نوعية وكمية وتوافر الموارد للمؤسسة. ويكون مدى الانخفاض متناسباً مع التأثير المباشر وغير المباشر للأزمة على المؤسسة وموردها، وعملائها والعملاء على طول سلسلة القيمة نفسها. ومن دون مستوى معين من الأصول، لا يمكن للعمليات التجارية أم تجري، مما يؤدي بالتالي إلى وقف أو تعليق قدرة الشركة على توفير السلع والخدمات.

وتتألف وثيقة إدارة استمرارية الأعمال من ووحدات تدريبية يجب استخدامها في المناطق المعرضة للكوارث لتعزيز سلسلة القيمة والتأهب لكارثة. وتم استخدام إدارة استمرارية الأعمال بشكل خاص أثناء انتشار وباء إنفلونزا الطيور لتدريب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعات الصناعات الغذائية على كيفية مواصلة أعمالها.

ويستهدف التدريب على إدارة استمرارية الأعمال كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ورابطات الأعمال وكذلك المجتمعات المحلية وأصحاب المشاريع الصغرى (من أجل التأثير على القطاعات غير النظامية أيضاً).

مبادرات منظمة العمل الدولية مع منظمات أصحاب العمل في الفلبين بعد إعصار هايان الكبير

عقب إعصار هايان الكبير في عام 2013، وبناءً على طلب من اتحاد أصحاب العمل في الفلبين (ECOP)، شاركت منظمة العمل الدولية في عدد من الأنشطة المتعلقة بالتأهب للكوارث والتخطيط لاستمرارية الأعمال. وعلى وجه الخصوص، قامت منظمة العمل الدولية بما يلي:

1. دعمت تقييم للاحتياجات بالنسبة للقطاع الخاص
2. وجهت تدريب منخفض التكلفة على برنامج استمرارية الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أداة 5.24) – حظي باستقبال جيد ويتم تنفيذه حالياً في 9 محافظات
3. أصدرت التوصيات في مجال تطوير إطار سياسة يدعم التأهب المؤسسات للكوارث

وقد مهد هذا العمل الطريف لمشاركة أوسع وأكثر تنظيماً لمنظمة العمل الدولية في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في الفلبين. ونحو نهاية العام، أجرت منظمة العمل الدولية أيضاً بحثاً حول الدور الذي لعبته منظمات الأعمال الأعضاء(BMOs) في مناطق النزاع وما بعد النزاع. ، وقد أجري البحث، الذي يتناول مساهمة منظمات الأعمال الأعضاء المحتملة في عمليات السلام، في:

- ميانمار: التجارة، والسلام والنزاع في ميانمار؛
- سري لانكا: دراسة منظمة العمل الدولية بشأن منظمات الأعمال الأعضاء - سريلانكا: الأعمال والسلام في سري لانكا (أداة 5.25)
- تايلاند: البحث في الاضطرابات السياسية ومشهد النزاع في تايلاند: دور منظمات الأعمال الأعضاء.

المصدر: المكتب الإقليمي لآسيا التابع لمنظمة العمل الدولية، فريق العمل اللائق الداعم تقنياً

أداة **22.5** **دليل:** إدارة استمرارية الأعمال المتعددة المخاطر، منظمة العمل الدولية/الأزمة، 2011

أداة **23.5** تقييم الاحتياجات بالنسبة للقطاع الخاص في الفلبين: التأهب للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها، منظمة العمل الدولية ACT/EMP، 2015

أداة **24.5**

تقرير: العمل والسلام في سري لانكا – أدوار منظمات الأعمال الأعضاء، المكتب الإقليمي لآسيا التابع لمنظمة العمل الدولية (بانكوك)، 2016

أداة **25.5**

كتيب: كتيب العمل على حماية موظفيك وشركتك من وباء الأنفلونزا البشري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشأن أنفلونزا الطيور والأنفلونزا البشرية في مكان العمل، المكتب دون الإقليمي لشرق آسيا التابع لمنظمة العمل الدولية، 2009

الوظائف الخضراء

تقلل الوظائف الخضراء من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية من خلال تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد الخام والمياه؛ وإزالة الكربون من الاقتصاد وخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ وتقليل أو تجنب كل أشكال الهدر والتلوث؛ وحماية أو استعادة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛ ودعم التكيف مع آثار تغير المناخ. وعلى الرغم من أن التدهور البيئي قد يؤدي إلى الإعدادات الهشة والنزاع، لا يمكن التسليم بأن الشواغل البيئية يمكن معالجتها بسهولة من خلال تدخلات الإنعاش المبكرة. واعتماداً على السياق، سوف تكون هناك حاجة لإثبات ميزتها النسبية والارتقاء تدريجياً بالتدخلات نحو اقتصاد أخضر. على سبيل المثال، قد تتحول الطبيعة الصغيرة النطاق وغير العادية لأنواع معينة من الاستثمارات في البنية التحتية الخضراء لحالات التي لا يوجد فيها نظام توزيع مركزي منظم أو منسق بشكل جيد (أي للحصول على الطاقة أو المياه).

ولتعزيز خلق فرص العمل الخضراء على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، يعزز برنامج الوظائف الخضراء أشكال مختلفة من العمل:

- البحوث الوطنية والقطاعية بشأن إمكانية خلق فرص عمل خضراء؛
- تقديم المشورة بشأن السياسات، استناداً إلى نتائج البحوث، لربط أفضل بين السياسات البيئية وسياسات العمل؛
- بناء القدرات والتدريب للهيئات المكونة من أجل تسهيل وتحسين الحوار الاجتماعي وضمان مشاركتها الكاملة في مناقشات السياسات ذات الصلة والاستراتيجيات الوطنية؛
- المشاريع الرائدة على مستوى القطاعات والمستوى المحلي بشأن المشاريع الخضراء، والأعمال الخضراء، والتدريب المهني، والبنية التحتية القائمة على كثافة العمل، وما إلى ذلك.

إظهار الوظائف الخضراء في هايتي

في أعقاب العاصفة الاستوائية التي ضربت المنطقة الشمالية الشرقية لهايتي في عام 2004، تعاونت منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي مع حكومة هايتي لمنع الكوارث الطبيعية في المستقبل. وكان الهدف من المشروع اعادة تأهيل بيئة غونائييف الهشة والضعيفة للغاية من خلال تنفيذ خطط للمحافظة على المياه والتربة باستخدام التقنيات التي تعتمد على اليد العاملة. وبعد المرحلة الأولى الناجحة التي مولتها منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إطلاق مشروع ثاني في حزيران/يونيو 2007، مع تركيز بعض من أعماله على المحافظة على البيئة والتخفيف من مخاطر الكوارث. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2007، تشمل إنجازات المشروع الرئيسية:

- إنشاء وتدريب سبع جمعيات المهنية بما في ذلك مقاولين لاستخراج الحجارة، ومقاولين لبناء السدود، وبستانيي مشاتل أشجار ومنتجين زراعيين؛
- بناء قدرات ستة اتحادات جمعيات محلية للمساعدة في توظيف العمال، واختيار كبار العمال ورصد ومراقبة دفع الأجور؛
- بناء القدرات التنظيمية والإدارية والتقنية والوعي البيئي لدى السكان المحليين، والسلطات المحلية الممثلة بلجان التنمية المحلية؛
- إشراك الإدارات الإقليمية التقنية (التخطيط، والزراعة، والبيئة، وغيرها) في عملية اختيار الموقع والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، وفي تحديد استراتيجيات الصيانة؛
- خلق فرص العمل: 359,265 يوم عمل، أي ما يعادل في المتوسط نحو 900 شخص يعملون يومياً على مدى فترة 20 شهراً (مجموع الأجور: 681,743 دولار أمريكي)؛ ودفع عينياً 359,365 حصة غذائية يقدمها برنامج الأغذية العالمي (أي ما يعادل 679,690 دولار أمريكي)؛
- التحسينات المادية التي تساهم في الحفاظ على البيئة والتخفيف من آثار الكوارث، مثل بناء شبكة للسيطرة على تآكل التربة؛ و 566 كم من الخطوط المحيطة لحماية المنحدر؛ واستخراج الصخور وبناء السدود؛ 14,643 متر مكعب من جدران البناء الجافة؛ وإعادة تشكيل 7.5 كم من مجرى «نهر كوينت»؛ وأنشطة تحريج؛ وتأهيل خمسة سدود صغيرة تحد من تدفق المياه إلى «نهر كوينت»

المصدر: «برنامج الوقاية من الكوارث الطبيعية من خلال حماية البيئة وخلق فرص العمل في منطقة غونايف: إظهار الوظائف الخضراء»: عرض باور بوينت من مشروع CTA

5.5 الاستجابة المصب: البرامج والمشاريع والمبادرات

إن أنشطة المصب هي مشاريع تستهدف السكان المتضررين بشكل مباشر. والهدف من أنشطة المصب هو تشجيع خلق العمل اللائق على أرض الواقع. وتساهم هذه الأنشطة في تحقيق الاستقرار في البلاد وبناء السلام وتقاسم «أرباح السلام»؟

أداة **26.5** دليل: دليل عملي للاستجابة ما بعد الكارثة: تجربة الفلبين، منظمة العمل الدولية، مانيلا، 2015

التدخلات من أجل خلق فرص العمل الفورية

التوظيف الطارئ

يخلق التوظيف الطارئ فرص عمل فورية توفر الدخل النقدي السريع، وتوجه الناس من الأنشطة المدمرة إلى الأنشطة البناءة، ويمكن أن تؤدي إلى تطوير مهارات وأنشطة اقتصادية جديدة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون مصممة مع مراعاة منظور طويل الأجل.

ويتم تنفيذ التوظيف الطارئ في الغالب من خلال التدخلات القصيرة المدى التي توفر الدخل النقدي والعمل اللائق للأشخاص الضعفاء. ولا يتم تنفيذ هذه الخطط دائماً من قبل منظمة العمل الدولية ولكن من خلال الشركاء المنفذين والذين قد يشملون الوكالات الحكومية، والمقاولين، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، ومؤسسات التدريب المحلية، وخدمات الأعمال التجارية المحلية، وخدمات التوظيف المحلي، والجمعيات التجارية الصغيرة، وغرفة التجارة والصناعة، والجمعيات التجارية وغيرها. وعلى الرغم من أنه يمكن تنفيذ بعض الأنشطة في غضون بضعة أسابيع، يتوقع أن المدة القصوى للتوظيف الطارئ هي ستة أشهر. وينبغي تصميم التوظيف الطارئ بطريقة تضمن الحصول على نتائج طويلة الأمد.

ويمكن للتوظيف الطارئ أن يدعم النتائج على المدى الطويل على الأقل في ثلاث طرق:

1. يمكن أن يعزز جهود الإنعاش العام إذا تم تنفيذه بطريقة تساعد المستفيدين في بدء الأنشطة التي من المرجح أن تستمر بعد فترة العمل التوظيف القصوى البالغة 6 أشهر. وتشمل الأنشطة التي تدعم المبادرات الموجودة بالفعل في المجتمعات المحلية، مثل تحسين مصادر المياه الموجودة، وتحسين البنية التحتية (المتضررة) الموجودة مثل الطرق والأسواق والمدارس والمراكز الصحية؛ والتدريب في مجال التنمية المحلية المستدامة؛ وصيانة وإصلاح الآلات الصغيرة؛ والمدخلات في الاقتصاد المحلي (على سبيل المثال، إدارة الأعمال الصغيرة، وما إلى ذلك).

2. يمكن إدراجه ضمن عملية تنمية أو إنعاش قائمة على المناطق، بدأت بالفعل أو على وشك أن تبدأ. وكجزء من عملية البدء هذه، يمكن للتوظيف الطارئ أن يوفر الدعم اللازم للفترة الأولية. وفي هذا السيناريو، يجب أن تشتمل الاستراتيجية على تغذية أنشطة التوظيف الطارئ في استراتيجية الاعتماد على الذات وإعادة الإدماج على المدى الطويل.

3. يمكن للتوظيف الطارئ أن يسهم أيضاً في الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثار الكوارث عندما يتم، على سبيل المثال، تنفيذ مبادرات مثل بناء تصريف المياه، وضفاف الأنهار، ونظم الاستقناء، ونظم إدارة المياه ونظم تآكل التربة.

أداة **27.5** **تقرير:** Programme régional de création d'emplois à travers l'aménagement des bassins versants، جونييف، هايتي، 2010

أداة **28.5** **تقييم:** التوظيف الطارئ وإستعادة سبل كسب العيش المستدامة لإعصار هايان الكبير (يولاندا)، مكتب منظمة العمل الدولية للفلبين، 2015

أداة **28.5 bis** **وثيقة مشروع:** الحماية من الفيضانات القائمة على العمل - نهر القاش في ولاية كسلا، شرق السودان، منظمة العمل الدولية، 2008

برنامج تأثير التوظيف السريع في الاستجابة للفيضانات في عام 2000 - موزمبيق

أسفر شهر شهد هطول الأمطار أعلى من المتوسط إلى جانب أربعة أيام من الأمطار الغزيرة في شهر شباط/فبراير 2000 عن فيضانات شديدة أثرت على موزامبيق. ولاقى حوالي 800 شخصاً حتفهم وخسر أكثر من 800,000 كل شيء تقريباً (المأوى والممتلكات المنزلية والوظائف والمحاصيل). وقد كان للفيضان تأثير هائل على الزراعة، مع تضرر 90٪ من البنية التحتية للري العاملة في البلاد وخسارة 1،400 كيلومتراً مربعاً من الأراضي المزروعة والمراعي، مما تسبب بخسارة وسائل كسب العيش لـ 113،000 أسرة زراعية صغيرة.

ورداً على ذلك، بدأت منظمة العمل الدولية ببرنامج تأثير التوظيف السريع الذي كانت وزارة العمل الجهة المنفذة الوطنية له. ومن خلال مشاركتها في اللجنة الوزارية، تم إنشاء شراكات وتعزيز التبادل الدائم للمعلومات والدعوة للتوظيف؛ وفي مجالات التدخل (البلدة، أو المقاطعة أو المحافظة)، / أنشئت لجان تنسيق/ مجموعات عمل حيث مثلت كل الجهات الفاعلة ذات الصلة للعمل وإنعاش الاقتصاد المحلي.

وتم تنفيذ المشروع في 3 خطوات رئيسية: تعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة بشكل مناسب لتحديات التوظيف الناتجة عن الأزمات، وإدراج تعزيز واستراتيجيات التوظيف في سياسات وبرامج إعادة الإعمار وإعادة التأهيل، وتعزيز فرص العمل من خلال إحياء الاقتصادات المحلية. وكان المستفيدون الرئيسيون أصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والصغار وعملاء آليات التمويل الصغري الذين خسروا جميع ممتلكاتهم ولم يتمكنوا من إعادة بدء أعمالهم بأنفسهم أو سداد القروض التي كانوا قد حصلوا عليها. وقد كان ذلك مفيداً للغاية للمواطنين الضعفاء والعاطلين عن العمل. وقد تم إعطاء أولوية عالية المستوى للنساء في حالة من الضعف.

وتمكن البرنامج من خلق 150،000 يوم عمل في أشغال إعادة الإعمار وإعادة التأهيل القائمة على كثافة العمل، شارك فيها في الإجمال 180 شركة بناء صغرى وصغيرة. وأدّت هذه الأنشطة إلى تنشيط الأسواق، وإفادة أكثر من 2,000 أصحاب مشاريع صغرى وصغيرة موجودة أو محتملة. وقد تم تسهيل عملية أصحاب المصلحة المتعددين عملية التي تجمع بين القطاعين العام والخاص، وجرى تعزيز المؤسسات في مجالات مثل الحوار الاجتماعي، والحد من مخاطر الكوارث، وتحديد الأولويات وتنسيق برامج إنعاش التوظيف. وحاز التوظيف على الاهتمام داخل جداول أعمال إعادة الإعمار ووجرى إدراجه في مختلف البرامج، كما تم دمج 3,000 مستفيد من برنامج إعادة التأهيل بالكامل في إطار التنمية المنتظمة.

المصدر: منظمة العمل الدولية/أزمة، 2010

الغذاء مقابل العمل

يشير مصطلح الغذاء مقابل العمل إلى الوظائف المؤقتة قصيرة الأجل، حيث يتلقى العمال حتى 50% من استحقاقاتهم بشكل عيني. ويمكن إدخال مشاريع الغذاء مقابل العمل كحافز لأنشطة المجتمع للمساعدة الذاتية التي تعود بالفائدة المباشرة على العمال (على سبيل المثال، أعمال الري التي يقوم بها المزارعون الذين سوف يستخدمونها لاحقاً).

وفي المناطق المتضررة من الجفاف أو من الفيضانات، ولكن أيضاً في الحالات الهشة أو في مرحلة ما بعد النزاع، قد تكون هناك ندرة أو عدم إمكانية حصول على الغذاء بسبب سوء الأوضاع الأمنية وإمكانية الوصول إليها وبعدها. لذا قد يفضل العمال الحصول على جزء من استحقاقاتهم بشكل عيني، على سبيل المثال في الظروف التي يكون فيها الطعام نادراً والأجور منخفضة أو آليات السوق لا تعمل. إنّ الغذاء له قيمة أكبر من المال في بيئة تعاني من ندرة المواد الغذائية حيث تكون الأسعار غير قابلة للتوقع. غير أنّ الدفع العيني سوف يحفز العمال فقط طالما أنّ هذه الظروف مستمرة.

ويشكّل الغذاء مقابل العمل الملاذ الأخير، على سبيل المثال لأنه في العديد من الحالات قد يؤدي إلى خفض أسعار وتوفر السلع بشكل كبير في الأسواق المحلية. وينبغي أن تنفذ هذه المشاريع بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي وشركائه المنفذين.

تطوير المهارات

يتطلب التواصل بشكل فعال مع الأفراد الذين تعطلت حياتهم جراء النزاعات أو الكوارث تفهماً كبيراً للشروط التي يتم بموجبها التخطيط للتعليم والتدريب والنهوض بهما في المجتمعات المتضررة. إنّ التواصل مع أصحاب العمل، والتركيز على نوعية وأهمية التدريب، وشمل جميع الذين تعطلت أو تدمر سبل كسب عيشهم، هي عناصر حاسمة.

وتتضمن الرسائل الرئيسية ما يلي :

- التدريب يأتي مع أنشطة كسب العيش، سواء في ما يتعلق بالتوظيف الطارئ، أو التوظيف الذاتي وتطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة، أو تطوير البنية التحتية.

- التدريب العملي بدلاً من التدريب القائم على الفصول الدراسية أمرٌ أساسي. وتحقيق المكاسب خلال التعلم هو شعار جيد في هذا الصدد. يحتاج الأفراد المتضررين إلى أن يكونوا جزءاً من الانتعاش.

- الاعتماد على المهارات والخبرات الموجودة. إجراء تقييم سريع لكل من الاحتياجات على صعيد المهارات والمهارات المتاحة.

- يمكن تكييف برامج التدريب الحالية وتعديلها لتلبية احتياجات العمال المتضررين. لا داعي للبدء من الصفر.

- التأكد من أن المهارات المكتسبة هي معتمدة، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز قابلية توظيف الأفراد وفتح المزيد من الأبواب لسوق العمل.

بما أن العديد من المتضررين من الكوارث أو النزاعات يكونون بالفعل في موقف ضعيف في سوق العمل، قد تكون البرامج الشاملة التي تشمل مكونات غير مهنية، فضلاً عن التدريب التقني، فعالة جداً في تحسين فرص العمل. ويمكن أن تشمل هذه البرامج المهارات الحياتية ومهارات العمل الأساسية مثل بناء السلام، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، والتواصل، وتنظيم المشاريع الأساسية، والصحة والسلامة في مكان العمل والحقوق والمسؤوليات في العمل؛ بالإضافة إلى المهارات الأساسية مثل القراءة والكتابة والحساب لأولئك الذين لم يحصلوا على التعليم الأساسي.

ولدعم الإنعاش المبكر، يمكن إجراء دورات تدريبية قصيرة للمهارات «أثناء العمل» ومتابعتها بشكل تدريب مهني ذي جودة - الجمع بين التدريب أثناء العمل والتعليم القائم على المدرسة – مما يكفل مستويات عالية من التعليم والأجر المناسب. ويمكن تلبية احتياجات مهارات العمل الفورية للوكالات الإنسانية والإنمائية من خلال تنفيذ مشاريع البناء والنقل والتعليم والصحة والأمن الخاصة بها.

وتشمل الأنواع الأخرى من المبادرات، التدريب غير النظامي لدعم الانتقال إلى الاقتصاد النظامي أو التدريب القائم على المجتمع المحلي في المناطق النائية لزيادة الإنتاجية الريفية.

أداة 28.5 bis

كتيب: الارتقاء بمستوى التدريب المهني غير النظامي، منظمة العمل الدولية، 2012

برنامج تأثير التوظيف السريع في الاستجابة للفيضانات في عام 2000 - موزمبيق

في أعقاب الحرب الأهلية الطويلة والمدمرة في ليبريا، أصبحت البنية التحتية الوطنية واهنة، وبقيت العديد من فئات المجتمع ضعيفة، وباتت هياكل التوظيف إما عاجزة أو غائبة. ورداً على ذلك، في منتصف شهر حزيران/ يونيو 2006، أطلقت حكومة ليبريا والشركاء (بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ((UNMIL ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي) برنامج التوظيف الطارئ في ليبريا ((LEEP. وقد أدى إطار برنامج التوظيف الطارئ في ليبريا إلى خلق أكثر من 21،000 فرصة عمل على المدى القصير للعمال الماهرين وغير الماهرين، أي ما يمثل أكثر من 500،000 يوم عمل. ولا يمكن المبالغة في تقدير هذه المساهمة الهامة للتوظيف في جهود بناء السلام في ليبريا، كونها تخدم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وكشفت النتائج الأولية لتقييم الأثر أن معظم العمال استخدموا الأجور التي كسبوها لإعادة بناء منازلهم والبدء في أنشطة كسب عيش وتوليد دخل جديدة، وبخاصة في مقاطعة لوفا. «نحن سعداء جداً للقيام بهذا العمل - المساعدة على إعادة بناء طرقنا وأيضاً كسب بعض المال»، يقول أحد العمال الذين يعملون في تنظيف الطرقات.

المصدر: موجز تركيز بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، 2007، على الموقع الإلكتروني:
https://unmil.unmissions.org/sites/default/files/unmilfocus14.pdf

تحسين فرص وصول الفقراء إلى التدريب: الدروس المستفادة

الحد من حواجز الدخول المالي: ينبغي على الحكومات تمويل التدخلات المحددة التي تستهدف الفقر لتسهيل وصول الفقراء إلى تعميم التدريب على المهارات (الرسمي).

خفض الحواجز غير المالية أمام الوصول إلى الدورات الرسمية، و / أو تقديم مساعدات إضافية للفقراء للتغلب على هذه الحواجز، على سبيل المثال من خلال معالجة عدم وجود خلفية تعليمية رسمية، قبل أن يتلقوا التدريب على المهارات.

وضع استراتيجيات لتنمية المهارات للفئات المحرومة: الجماعات الريفية، فئات محددة من النساء والشابات والرجال، أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير النظامي، والرجال والنساء ذوي الإعاقة.

إنشاء مرافق خاصة تستجيب للظروف الشخصية الصعبة (من حيث، على سبيل المثال، التوقيت، أو المكان أو منهجية التدريب).

تجنب تدريب الفقراء (وخاصة النساء الفقيرات) في المناطق التجارة التقليدية بحيث لا يتم تهميشهم أكثر؛ تدريبهم بدلاً من ذلك للشركات التي تستخدم التكنولوجيات الجديدة (مثل إصلاح الهواتف المحمولة) وتدريب النساء في المهن الذكورية تقليديا. وغالباً ما تكون ثمة حاجة لجهود طويلة ومتواصلة على صعيد الدعوة والتوعية التي تستهدف المجتمع والمستوى المؤسسي للمساعدة في بناء الدعم العام للأدوار الاقتصادية الجديدة للمرأة.

الدعم المالي للتدريب المهني غير النظامي (مفصل أدناه).

المصدر: بالمر، 2007.

التدريب على المهارات بدورات قصيرة الخاص بمنظمة العمل الدولية بعد زلزال باكستان

حوّل الزلزال الذي ضرب باكستان في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2005 مدناً بأكملها إلى ركام، وأودى بحياة أكثر من 87،000 شخص وألحق ضرراً بأكثر من 3 ملايين شخص. ووفقاً لتقييم أولي، أُجري بالاشتراك من قبل منظمة العمل الدولية ومعهد باكستان لاقتصاديات التنمية، كانت خسارة الوظائف أكبر بكثير في القطاع غير النظامي، وشكلت حوالى 74 في المائة، في حين أن القطاع الرسمي شهد خسارة وظائف بنسبة حوالى 25 في المائة. كان هناك ما مجموعه 62.1 في المائة من خسارة الوظائف لدى السكان المتضررين، ومعظمها في القطاع الزراعي.

ورداً على ذلك، تعاونت منظمة العمل الدولية مع وزارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال لإطلاق مبادرة الدعم السريع للدخل من خلال التوظيف(RISE) لإعادة ضخ الأموال بسرعة إلى الاقتصادات المحلية. وقد تم في البداية تنفيذ المشروع الرائد لمبادرة RISE في بالاكوت، وهي إحدى أكثر المناطق تضرراً، لإرجاع الأشخاص إلى العمل بسرعة ومساعدتهم على الخروج من صدمة ما بعد الكارثة. وتم توليد ما يقرب 45،000 يوم عمل ليس فقط لإعطاء فرص العمل للنساء والرجال المتضررين ولكن أيضا للمساعدة في جهود إعادة الإعمار والانتعاش. وقدم البرنامج أعمال مثل تنظيف المخيمات، وإزالة الأنقاض من المباني والشوارع الهامة، وإصلاح مجاري الصرف الصحي، وبناء ملاجئ مؤقتة للنازحين وإرجاع الخدمات الأساسية.

وشكلت تنمية المهارات عنصر مهم آخر في البرنامج. وقامت منظمة العمل الدولية بتصميم وعرض برامج تدريب على المهارات مصممة خصيصاً وبدورات قصيرة لضمان تفرص العمل للسكان المحليين مع الحد من الاعتماد على العمال الماهرين القادمين من أماكن أخرى. وبما أن العديد من مراكز التدريب القائمة كانت قد تضررت بشدة أو انهارت، تم إنشاء مراكز مؤقتة للتدريب المهني في الخيام في جميع أنحاء المناطق المتضررة نتيجة التعاون بين منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والدوائر الحكومية المحلية، ومنظنة غير حكومية دولية وبرنامج الدعم الريفي الوطني. وتضمنت الدورات التدريبية للرجال البناء والنجارة وأعمال البناء الكهربائية والسباكة واللحام. وقدمت أيضاً دورات على صعيد تصميم الفساتين والخياطة للنساء وإصلاح الأجهزة المنزلية للعمال المعوقين.

وكان البرنامج الرائد لمبادرة RISE ناجحاً ولاقى تقدير كبير على الصعيدين الوطني والدولي. واستناداً إلى العدد الكبير من الطلبات، تم توسيع البرنامج ليشمل مناطق الأزمات في باتاغرام، ومظفر أباد وباغ.

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية: دور منظمة العمل الدولية في مساعدة باكستان في إعادة الإعمال والعودة إلى العمل، الموقع الإلكتروني: http://www.ilo.org/global/publications

إعادة بناء مراكز التدريب المهني في الشمال الشرقي من سري لانكا

عمل البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال الدولي في إطار خطة العمل من أجل الأطفال المتضررين من الحرب - وهي عملية يتولاها أصحاب مصلحة متعددين تم خلقها لتلبية احتياجات الأطفال في شمال وشرق سري لانكا. وجاءت هذه الخطة بعد التزام جبهة نمور تحرير تاميل ايلام (LTTE) خلال محادثات السلام في أوسلو وبرلين في 2002-2003 لوقف تجنيد الأطفال وإطلاق سراح المجندين الصغار من صفوفهم. وتحت قيادة صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وكُلفت وكالات دولية مختلفة بمسؤولية العناصر المختلفة لخطة العمل، مثل إطلاق سراح وإعادة إدماج المجندين دون السن القانونية، والتعليم الأساسي والخدمات الصحية الأساسية، والتدريب المهني والحصول على القروض الصغيرة. وتولى البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال الدولي مسؤولية عنصر التدريب المهني، وركزّ جهوده على إرجاع نظام التدريب عن طريق بناء قدرات 18 مركزاً للتدريب ومنظمة غير حكومية. تم تعزيز قدرات مراكز التدريب من خلال:

- تطوير البنية التحتية وشراء المعدات والأدوات اللازمة لتوفير التدريب الجيد في مختلف الحرف والمهن
- تدريب المستشارين المهنيين والمدربين والمديرين، بما في ذلك حقوق الطفل وعمالة الأطفال (تم تدريب المديرين أيضاً على إدارة المشاريع، ووضع الميزانية وإعداد التقارير المالية)
- الاتقاء بمستوى الدورات الحالية (تطوير المناهج) وتطوير دورات جديدة على صعيد مختلف الحرف والمهن وفقاً للمعايير المهنية الوطنية
- تقديم التدريب على المهارات الحياتية و «مباشرة الأنشطة التجارية الخاصة بك»
- المساعدة في إجازة الدورة واعتماد معاهد التدريب ضمن نظام التدريب المهني الوطني.

المصدر: منع تجنيد الأطفال وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة: الإطار الاستراتيجي لمعالجة الفجوة الاقتصادية، منظمة العمل الدولية، 2007، الموقع الإلكتروني: http://www.ilo.org/ipecinfo/product/viewProduct.do?productId=6965

أداة **29.5** **تقرير:** مشروع الشباب والتوظيف والمهارات في ليبريا (YES) وبرنامج توظيف الشباب في ليبريا، 2015

أداة **30.5** **كتيب:** التدريب للتمكين الاقتصادي الريفي، ولا سيما الوحدة 3 من تحديد الفرص الاقتصادية وتقييم الاحتياجات على صعيد التدريب، منظمة العمل الدولية/توظيف، 2009

أداة **31.5** **دليل:** تقييم المهارات في الاقتصاد غير النظامي: دليل الموارد للمنظمات الصناعية والمجتمعية الصغيرة، منظمة العمل الدولية/توظيف، 2015

أداة **32.5** **تقرير:** دراسات حالة بشأن إعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة من خلال التدريب المهني غير النظامي، منظمة العمل الدولية، 2010

أداة **33.5** **تقرير:** تنمية المهارات في السودان، الحقيقة النظامية وغير النظامية، منظمة العمل الدولية، 2013

تقييم المهارات ومنح الشهادات في أفغانستان

إن مشروع تقييم المهارات ومنح الشهادات في أفغانستان هو مشروع ممول من البنك الدولي بقيمة 7.6 مليون دولار أمريكي.

وتم إطلاقه في عام 2013 لمدة ثلاث سنوات.

ورداً على التحديات الرئيسية في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في أفغانستان، يهدف المشروع إلى:

أ. تحسين نوعية معايير المهارات المهنية الوطنية (NOSS) ومناهج المهن والقطاعات ذات الأولوية؛

ب. تنفيذ 10 معايير مهارات مهنية وطنية ذات أولوية والمناهج المرتبطة بها من خلال كبار مقدمي التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من القطاع العام؛

ت. منح شهادات معترف بها دولياً وإدارة الامتحانات لـ 15،000 خريج من قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من قبل مؤسسة معترف بها دولياً (لطلاب التدريب التقني والمهني غير النظاميين والنظاميين (الاعتراف بالتعليم السابق) / المرشحين للاعتراف بالتعليم السابق)؛

ث. تقييم 100 معيار موجود للمهارات المهنية الوطنية بالمقارنة مع المعايير الدولية؛ و

ج. دعم وكالة وزارة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في الاعتماد الدولي لخمس مؤسسات مختارة توفر التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

يكتسب مشروع المهارات، على الرغم من أنه مشروع رائد، أهمية خاصة في سياق النزاع بما أن ينظر في زوايا مختلفة من خلق الوظائف، وتوليد فرص العمل داخل وخارج الأراضي الوطنية:

في المقام الأول، يهدف الى غعادة تنظيم أنظمة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من خلال تسوية معايير ومناهج المهارات المهنية الوطنية، وإنشاء منتدى للنقاش مع الوزارات والشركاء الاجتماعيين وإطلاق فكرة إنشاء إطار وطني للمؤهلات وسلطة تمثيلية. وفي المقام الثاني، يهدف إلى مصادقة المهارات، وبالتالي تعزيز قيمة المهارات على الصعيد الداخلي لتعزيز ثقة أصحاب العمل ولكن أيضاً على الصعيد الدولي بهدف مرافقة هجرة العمل اللائق في حين يبني سوق العمل في البلد الذي تعرض للنزاع القدرة على استيعاب الكتلة الهائلة من الشباب الراغبين للدخول إلى سوق العمل كل عام.

وقد سمحت المشاركة المركزية للشركاء الاجتماعيين، المكفولة من خلال مكتب منظمة العمل الدولية القطري في كابول، في كل هذه المبادرات، بتشخيص أكثر وضوحاً للاحتياجات على صعيد المهارات وجمع معلومات عن سوق العمل وفهم دور كل طرف.

المصدر: منظمة العمل الدولية / ACTRAV، 2016

جمع النفايات القائم على كثافة العمل: مقديشو، الصومال 2007

تلقى المواطنون الصوماليون في مقديشو عدد قليل، إن وجد، من الخدمات منذ سقوط الإدارة في عام 1991. وحوالى 40% من الأشخاص الذين يعيشون في المدينة هم من النازحين داخلياً أو هاجروا من المناطق شبه القاحلة والقاحلة في الصومال. خمسة عشر عاماً من الاضمحلال والفوضى تركوا المدينة في حالة يرثى لها مع بنية تحتية المدمرة وارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الأمية. وينخرط العديد من الرجال الصوماليين في مقديشو في العمل «الأمن» (ميليشيا) نظراً لعدم وجود بدائل للعمل. وتمارس العديد من النساء الصوماليات أنشطة غير مشروعة - مثل الدعارة الانتهازية (مع كل المخاطر ذات الصلة بالإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً) - بسبب الأمية إلى حد كبير كمجموعة ولديهن عدد قليل، إن وجد، من الفرص الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تساعدهن على إعالة أسرهن.

واستناداً إلى برنامج إثبات مفاهيم ناجح للغاية أجري في ستة من مقاطعات في مقديشو البالغ عددها ستة عشر في عام 2003، تم توسيع برنامج منظمة العمل الدولية الذي نفذ من خلال SAACID* ليشمل جميع المقاطعات في المدينة البالغ عددها 16 – بالإضافة إلى قطاع برمودا، وهي منطقة من المدينة (أجزاء من واربيري Warberi، وهول-واداغ Hawl-wadag وهودان Hodan) حيث تعتاش عشائر الأقليات المحرومة. وكان الهدف من هذا البرنامج:

- إزالة القمامة التي تراكمت في المدينة - مما يعزز الصحة والنظافة
- إزالة الرمال التي تراكمت على الطرق بسبب الرياح العاتية وانجرافات الكثبان الرملية
- توفير 1700 وظائف كادحة مباشرة (ما لا يقل عن 50% للنساء) لأشد الأشخاص فقراً في المدينة بأجر 2 دولار أمريكي في اليوم الواحد. وكان هذا الدفع يهدف أيضاً لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق الثانوي
- تمكين هياكل القيادة المحلية ما يعزز التعاون والمصالحة
- تزويد المجتمع المدني بأشكال هوية بديلة لهوية مصلحة العشيرة الضيقة
- تزويد المجتمع الدولي بنموذج لتدخل الشعوب الأصلية واللامركزي الفعال في مجتمع مزقته الحرب، استناداً إلى الأدلة على أن المنظمات غير الحكومية الصومالية المحلية لديها القدرة على تقديم البرامج المهمة والمستدامة في سياق صعب مزقته الحرب
- تقديم نماذج لأدوار المرأة بين المجتمعات داخل الصومال، من خلال توظيف النساء الصوماليات ومن خلال إدارة البرامج الفعالة من قبل منظمات غير حكومية صومالية للنساء.

* SAACID منظمة غير حكومية لنساء الشعوب الأصلية مسجلة في الصومال وأستراليا

المصدر: مقتطفات من «التوظيف لبرنامج السلام في مقديشو وجنوب الصومال: التقرير النهائي»، مقدم من قبل SAACID، كانون الثاني/يناير 2007.

النهج القائم على الموارد المحلية

إنّ هذه المشاريع هي أشغال على صعيد البنية التحتية قصيرة ومتوسطة الأجل تولد فرص العمل والدخل من خلال الاستفادة القصوى من العمالة غير الماهرة المتاحة. إن برامج الاستثمار القائمة على كثافة العمل مفيدة بشكل خاص في إعادة تأهيل وإعمار المناطق التي دمرها النزاع أو الكوارث، حيث يكون الضخ النقدي السريع في المجتمع أمر ضروري. وتساهم برامج الاستثمار القائمة على كثافة العمل في التنمية على المدى الطويل من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية التي تعالج الاحتياجات الفورية. ويمكن أن تشمل هذه البنية التحتية:

- نظم الصرف الصحي وجمع النفايات
- المصطبات، وغرس الأشجار، وأنظمة الري
- الطرق الفرعية، والسكك الحديدية والجسور الصغيرة
- المدارس والمستشفيات الريفية، والمراكز المجتمعية، والعيادات الصحية
- شبكات مياه الشرب وشبكات الري
- المساكن

أداة **34.5**

تقرير: التوظيف لبرنامج السلام في مقديشو وجنوب الصومال: التقرير النهائي"، مقدم من قبل SAACID، كانون الثاني/يناير 2007

أداة **35.5**

تقرير: تدخلات توليد الوظائف القائم على الموارد المحلية، والتخفيف من أثر تغير المناخ وإستعادة سبل كسب العيش في دافاو الشرقية، الفلبين، 2015

تعاقد المجتمع المحلي

إن مصطلح تعاقد المجتمع المحلي هو مصطلح يستخدم لوصف التدخل المباشر للمجتمع المحلي في أعمال تحسين البنية التحتية الخاصة به. والهدف ليس فقط لمساعدة المجتمع في الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية المحسنة، ولكن أيضاً لتعزيز بناء القدرات في المجتمع المحلي وتوفير الخبرة في التفاوض مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين، وفي مسؤوليات التنظيم والتعاقد.

وينطوي تعاقد المجتمع المحلي على عقد ملزم قانوناً بين مجتمع محلي (أو منظمة مجتمعية) ووكالة تمويل أو دعم خارجية لتنفيذ مشروع تنمية لصالح المجتمع المحلي (مثل أشغال البناء البسيطة).

ويشجع تعاقد المجتمع المحلي المستفيدين في المجتمع على المشاركة في المشروع وتحمل المسؤولية عنه. وعلى سبيل المثال، يمكن للمجتمع أن يقرر نوع تحسينات البنية التحتية الذي سيتم اعتماده على أساس الاحتياجات المحددة ذاتيا. ويمكن لفريق دعم تقني خارجي تقديم المشورة التقنية ومساعدة المجتمع على تحليل خياراتهم.

أداة **36.5**

كراسة: نهج تعاقد المجتمع المحلي – برنامج الصومال، التوظيف للسلام والتنمية، منظمة العمل الدولية، 2007

خدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام

يمكن لخدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام (EPES) أن تلعب دوراً حاسماً في تقديم المساعدة عندما يكون للأزمة تأثير كبير على الاقتصاد. ويمكن لاستجاباتها أن تختلف تبعاً لطبيعة وحجم الأزمة، وقد يشمل دورها دعم مبادرات محددة وضعت لمساعدة فئات مستهدفة خاصة أو تقديم المساعدة التوظيف أكثر عمومية لجميع المتضررين من الأزمة.

وتقدم خدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام عدد من الخدمات الأساسية اللازمة خلال مرحلة إدارة الطوارئ وأثناء الانتعاش:

- تسجيل الباحثين عن العمل والمطابقة بينهم وبين المناصب الشاغرة
- توفير المعلومات والمشورة ذات الصلة بشأن البحث عن العمل والتوظيف الذاتي
- إحالة السكان المتضررين إلى برامج العمل الخاصة مثل الأشغال العامة والتدريب المهني والخدمات الاجتماعية وغيرها من مبادرات ومؤسسات الدعم ذات الصلة
- تلبية احتياجات الفئات الخاصة مثل اللاجئين، والنساء، والشباب والجماعات العرقية أو الأقلية (ضمان المساواة في الحصول على فرص العمل)
- إجراء تقييمات سريعة لأسواق العمل المحلية وجمع معلومات عن سوق العمل.

ويجب أن تركزّ خدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام في البداية على التدخلات القصيرة والمتوسطة الأجل، وتحديد الأولويات على صعيد الفئات المستهدفة المحددة بمساعدة ودعم من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. ويمكن لخدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام أن تبدأ على الفور بعد الأزمة، مع مراكز خدمة بسيطة نسبياً (ربما تتألف من خيمة وعدد قليل من الموظفين). وتشتمل مهمة رئيسية خلال هذه المرحلة على تحديد فرص العمل والتدريب للسكان المستهدفين مع المشاريع الكبرى، وأصحاب العمل في القطاع الخاص والخيارات الوظيفية الأخرى. وقد تتطور خدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام مع مرور الوقت، وتوسع المجموعة المتنوعة من الخدمات التي تقدمها (مثل التدريب على المهارات)، والتي قد تصبح بعضها في نهاية المطاف دائمة.

خدمات التوظيف الطارئ والتدريب المهني للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان

- بعد تدمير مخيم نهر البارد في شهر أيار/مايو 2007، تشردت 4,855 عائلة فلسطينية. وأظهرت دراسة استقصائية اجتماعية واقتصادية سريعة أجريت في أيلول/ سبتمبر 2007، أن 79 في المائة من السكان النازحين من مخيم نهر البارد أبلغوا أنهم عاطلين عن العمل. إنّ انعدام فرص العمل يشكل خطراً على الاستقرار والأمن في مخيم نهر البارد وجميع المناطق المجاورة. وتم تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز مهارات العمالة المحلية والمؤسسات في مخيم نهر البارد بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).
- قدمت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويل مشترك أحد كبار الخبراء التابع لمنظمة العمل الدولية في مجال المهارات والتوظيف للعمل مع مدير الأونروا في مخيم نهر البارد على تنفيذ أول مركز لخدمات التوظيف الطارئ (EESC) في شمال لبنان، وقد كانت عمليات هذا المركز مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإعادة إعمار المخيم.
- استهدف هذا التدخل 2,000 لاجئ فلسطيني وقدّم الدعم في مجال البحث عن عمل، والدورات التدريبية المهنية على المدى القصير والدعم للمؤسسات الصغيرة التي تديرها النساء واللاجئين ذوي الإعاقة. ولعبت مراكز خدمات التوظيف دوراً حاسماً في التواصل مع أصحاب العمل المحليين للمطابقة بين الوظائف الشاغرة واللاجئين الفلسطينيين.
- ونظراً لنجاح المركز الأول لخدمات التوظيف في مخيم نهر البارد، أنشئت الأونروا ثلاثة مراكز أخرى لخدمات التوظيف في مدينتي صيدا وصور في جنوب لبنان وفي بيروت. وفي عام 2013، وضعت الأونروا ومنظمة العمل الدولية دليل مراكز خدمات التوظيف التابعة للأونروا وفقاً للعمليات الموحدة وأفضل الممارسات.

المصدر: «الدعم الحديث الذي قدمته منظمة العمل الدولية في مرحلة ما بعد النزاع في لبنان، المذكرة الإعلامية رقم12 «، منظمة العمل الدولية / الأزمة، كانون الثاني/يناير 2008

دعم إنشاء مكاتب التوظيف في القطاع العام في السودان (2009-2012)

بعد واحد وعشرين عاماً من الحرب الأهلية، تم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن خلق فرص العمل للشباب (2009-2012) لتعميم مراعاة توظيف الشباب في أطر التنمية الوطنية وخلق فرص عمل لتقديم أرباح السلام.

واستهدف البرنامج، بشكل خاص، العائدين من الشباب الذين شردتهم الحرب والمشاركين في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إنّ عدم وجود فرصم مناسبة لكسب العيش يعرض هؤلاء السكان لخطر كبير مما يسّلط الضور على الحاجة لتنمية قدرات الشباب. وفي هذا السياق، اعتبر توفير خدمات التوظيف على أنه أساسي في تسهيل حصول السكان المستهدفين على التدريب والبحث عن الوظائف.

وفي شمال السودان، ترأست منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) البرنامج المشترك. وكانت منظمة العمل الدولية الشريك المنفذ الرئيسي في حين شكّلت الوزارة الاتحادية للثقافة والشباب والرياضة نقطة الاتصال الوطنية. ولعبت وزارة العمل دوراً استشارياً تقنياً في وضع خطة عمل توظيف الشباب وقدمت الدعم المباشر لإنشاء شبكة من مكاتب التوظيف في القطاع العام في الخرطوم وشمال كردفان وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وقد تم تنظيم دورات تدريبية مكثفة أثناء العمل لهذه المكاتب بشأن كيفية ضمان توفير خدمات التوظيف الأساسية. وتم استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية لإنشاء خدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام كأساس للممارسة بأكملها. وقام موظفون من الوزارة الاتحادية للعمل بضمان الترجمة إلى اللغة العربية وتخصيص التدريب بحسب الظروف المحلية. وتتوفر مناهج التدريب والمنهجية المستخدمة في: أداة 5.39 بشأن خدمات التوظيف في القطاع العام في السودان «.

المصدر: «البرنامج المشترك: خلق فرص العمل للشباب، السودان، التقرير السردي النهائي، منظمة العمل الدولية، 2013»

أداة 37.5

المبادئ التوجيهية (باللغة الفرنسية والانجليزية والبهاسا الإندونيسية): إنشاء خدمات التوظيف الطارئ في القطاع العام، منظمة العمل الدولية/In Focus، 2003

أداة 38.5

دليل: مراكز خدمات التدريب التابعة للأونروا، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2013

أداة 39.5

دليل: التدريب على خدمات التوظيف في القطاع العام في السودان، منظمة العمل الدولية، 2011

خلال فترة الانتعاش متوسطة إلى طويلة الأجل، هناك حاجة ماسة لتطوير قدرات السكان المتضررين، ويُعد تقديم خدمات التوظيف أمراً أساسياً في تسهيل الوصول إلى تدريب محدد، أو وظائف موجودة أو فرص عمل سيقدمها الاقتصاد. ويشتمل أيضاً إعادة تطوير خدمات التوظيف على تعزيز قدرات موظفي الحكومة المحليين الذين يتعين عليهم ضمان استدامة مراكز خدمات التوظيف على المدى الطويل.

التدخلات القصيرة والمتوسطة المدى لتنمية التوظيف الذاتي والمؤسسات الصغرى والصغيرة

تحليل وتطوير سلسلة القيمة

تصف سلسلة القيمة «مجموعة كاملة من الأنشطة المطلوبة لخلق منتج أو خدمة من البداية، من خلال مراحل وسيطة للإنتاج والتسليم للمستهلك النهائي، والتخلص النهائي منها بعد الاستعمال». ويمكن تفسير أسباب الأداء المنخفض في سلاسل القيمة في الإعدادات الهشة وما بعد الصراع من خلال ضعف مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات. وبما أنّ الدول والشركات تتنافس لتأمين الامتيازات واللوازم الأخرى، فإن الدول الهشة معرضة بشكل خاص لأحكام عقود سيئة، وعملية صنع قرارات غير شفافة، وآثار سلبية وفساد. وغالباً ما تعتمد اقتصاداتها على سلعة رئيسية وحيدة، وبالتالي يشكل تحليل وتطوير سلسلة القيمة أدوات يمكن أن تسهم في كسر ما يسمى بلعنة الموارد هذه. وقد يشكل تحليل سلسلة القيمة التشاركي نقطة دخول مناسبة ويمكن أن يؤدي إلى تدخلات لتطوير سلسلة القيمة المستهدفة تعزز الوصول إلى الأسواق، وزيادة التكامل ضمن سلسلة، وتبسيط الأنظمة والإجراءات ذات الصلة وتحسين أداء خدمات تطوير الأعمال وبيئة التشغيل الخاصة بها.

أداة 40.5 **دليل:** تطوير سلسلة القيمة للعمل اللائق، منظمة العمل الدولية/المؤسسة، 2016

أداة 41.5 **دليل:** تدخلات سبل كسب العيش القائمة على السوق للاجئين، منظمة العمل الدولية/المؤسسة، 2016

دعم سبل كسب العيش وفرص العمل في قطاع صيد الأسماك في غزة

كان صيد الأسماك في غزة إحدى القطاعات الأكثر تضرراً من العمليات العسكرية الإسرائيلية واستمرار الحصار المفروض منذ عام 2007. ويوظف قطاع مصايد الأسماك حوالى 3400 صياد مسجل في قطاع غزة، ويتميز بصيادين يعملون لحسابهم الخاص وعمال (موسميين أو دائمين) يعملون على قوارب أكبر. إن صغار الصيادين وأسرهم هم أيضاً من بين الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي في غزة. ويعاني أكثر من نصف هؤلاء الصيادين من انعدام الأمن الغذائي الذي تدهور منذ عام 2010 بالنسبة لفئات السكان الأخرى. ويتضمن قطاع صيد الأسماك أيضاً التعاونيات ونقابة صيادين تمثل بشكل أساسي أصحاب قوارب الصيد الكبيرة.

ويتبع مشروع منظمة العمل الدولية «دعم سبل كسب العيش وفرص العمل في قطاع صيد الأسماك في غزة» نهج متكامل، بما في ذلك في مرحلة برنامج أولية تدعمها الكويت:

(1) حليل سلسلة القيمة، ورسم الخرائط المؤسسية، وتحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر (SWOT)، فضلاً عن التدريب وتقييمات الاحتياجات على صعيد البنية التحتية لجميع أصحاب المصلحة والجهات المعنية في قطاع مصايد الأسماك؛ وصقل الكفاءات المحددة اللازمة لتعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين؛

(2) تكيف البرامج التدريبية لمنظمة العمل الدولية مع قطاع مصايد الأسماك في قطاع غزة؛

(3) إجراء دورات تدريبية لأعضاء الجمعيات التعاونية لتعزيز القدرات في المجالات التقنية الأساسية كما وفي الإدارة والتفتيش، وحل النزاعات، والمهارات المصممة وفقاً للاحتياجات المحلية؛ و

(4) صياغة إطار معياري وتنظيمي لقطاع مصايد الأسماك مع التركيز على حرية تكوين الجمعيات، ومنح التراخيص، والرسوم في الميناء، والرسوم إلى البحر، والرسوم لأصحاب القوارب.

المصدر: منظمة العمل الدولية: دعم سبل كسب العيش وفرص العمل في قطاع مصايد الأسماك في قطاع غزة، على الموقع الإلكتروني: http://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_229144/lang--en/index.htm

التمويل البالغ الصغر والإدماج المالي

يشتمل التمويل البالغ الصغر على توفير الخدمات المالية مثل الادخار، والائتمان، والتحويلات النقدية والتأمين البالغ الصغر للأشخاص الفقراء وذوي الدخل المحدود النشطين اقتصادياً. وقد تطور تعريف التمويل البالغ الصغر، الآتي من الائتمان البالغ الصغر، في العقود الأخيرة عندما أصبح واضحاً أن الأسر الفقيرة تحتاج للوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية لتوليد

الدخل، وحماية وبناء الأصول، وتيسير الاستهلاك، وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات، وإدارة المخاطر. الآن، يشير مصطلح «التمويل البالغ الصغر» بشكل عام إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية المصممة خصيصاً لتناسب احتياجات الأفراد الفقراء.

ويعترف جدول أعمال الإدماج المالي العالمي بهذه الاحتياجات الأوسع. كما أنه يدرك أهمية محو الأمية المالية فضلاً عن مساهمة مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية التي توفر سبل الوصول إلى هذه الخدمات المالية، مثل مشغلي شبكات الهواتف المحمولة، وصناديق الضمان الوطنية، والمكاتب الائتمانية، وشركات التأمين ومجموعات الادخار غير الرسمية والشركات الاستثمارية.

ويساعد الإدماج المالي الناجح الفقراء النشطين اقتصادياً من خلال مجموعة واسعة من الخدمات وفقاً للاحتياجات والفرص المتاحة. وتهدف هذه الخدمات بشكل عام لدعم الأغراض المنتجة وتتميز بالتركيز على الفقراء أصحاب المشاريع، والإقراض المناسب للعميل وتأمين الادخار الطوعي.

ولكي يكون التمويل البالغ الصغر أداة مناسبة في الإعدادات الهشة أو ما بعد الكوارث أو النزاعات، يجب أن يتوفر حد أدنى من الشروط المعينة :

- الاستقرار والأمن السياسي النسبي
- اقتصاد نقدي
- نشاط اقتصادي للمساعدة على خلق الطلب على التمويل البالغ الصغر
- وجود مؤسسات مالية متخصصة (مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك والجمعيات التعاونية وغيرها)

متى لا ينبغي إدراج تدخل تمويل شامل ؟

من المهم أن نتذكر أن عدم توفير التمويل البالغ الصغر أفضل من إساءة استعماله. وهذا ينطبق بشكل خاص على برامج القروض سيئة التصميم التي يمكن أن توقع الناس في ديون مفرطة. إن التمويل البالغ الصغر، إذا تم دفعه بشكل مفرط أو تسليمه بطريقة غير متناسقة، قد يؤدي بالتالي إلى زيادة الفقر والاعتماد بين الفقراء.

رسم خرائط السوق

ما أن يتم تحديد وجود الحد الأدنى من الشروط الأساسية، ينبغي إجراء تقييم للسوق على النحو التالي:

- رسم خرائط البيئة السياسية.
- تحديد السوق المستهدفة: إلى جانب تحديد السكان المستهدفين، سيكون من المفيد تحديد الملفات الشخصية للأسر (عدد الأفراد، الأفراد المنتجين، ذوي الدخل)، واستراتيجيات اقتصادية واستمرار (جمع الأصول واكتساب المهارات، والوصول إلى الأسواق)؛
- رسم خرائط الطلب على الخدمات المالية: ما أن يتم تحديد السوق المستهدف، يمكننا إجراء تقدير تقريبي للطلب، استناداً إلى مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين من المجتمع.
- رسم خرائط عرض الخدمات المالية، لإعطاء لمحة عامة عن جميع مقدمي الخدمات المالية (النظاميين وغير النظاميين) في المنطقة المستهدفة. ولا يجب الاكتفاء بتعداد المؤسسات وتوثيقها فقط ولكن أيضاً يجب تعداد وتوثيق مستوى مشاركتها في وخدمتها للسكان المستهدفين.

الاستراتيجية: معالجة طلب وعرض الخدمات المالية

تعتبر جهود الإدماج المالي الناجحة والمستدامة في إعدادات الهشاشة والنزاعات والكوارث مكوناً محورياً في بناء سبل كسب العيش. ولتوفير فرص أفضل للحصول على الخدمات المالية، ينبغي تحديد التحديات ومعالجة أسباب الاستبعاد المالي. وعادة ما يتطلب ذلك العمل على حد سواء على جانب الطلب (أصحاب المشاريع والشباب والنساء والعمال الراغبين في الحصول على التمويل)، وعلى جانب العرض (مقدمي الخدمات المالية في المنطقة)، على أن تكون الشروط المشار إليها أعلاه متوافرة. وتعتمد كثافة التدخل على مرحلة الانتعاش.

فهم الخدمات المالية المختلفة الثلاث:

الادخار: عادة، يرغب المدخرون في الادخار ليكونوا آمنين، مع انخفاض تكاليف المعاملات، وتصميم مناسب، وإذا كان ذلك ممكنا، عوائد حقيقية. ويمكن تخصيص المدخرات لتحقيق هدف، في هذه الحالة تخصيصه لهدف لا يمكن توقعه. وفي حين يمكن للتأمين أن يغطي استبدال الأصول، يمكن أن تستخدم المدخرات لرأس المال العامل أو لدعم دخل الأسرة قبل الانتعاش.

الائتمان في حالات الطوارئ: هو قرض متوفر على الفور لمساعدة العميل على التعامل مع النفقات غير المتوقعة. ويمكن أن يستخدم بالتبادل مع المدخرات على الرغم من أنه ليس متوفراً أو مستحسن دائماً لأنه قد يوقع العميل في ديون مفرطة.

التأمين يمكن أن يوفر مجموعات مختلفة من المنتجات التي تسمح بتغطية الخسائر المتكبدة عندما يتحقق الخطر. ويغطي التأمين على الممتلكات على سبيل المثال أي ضرر يمكن التأمين عليه في حالة الحريق والفيضانات والسرقة والأخطار الأخرى سواء في الممتلكات وكذلك في مخزونات المواد التي قد تكون ضرورية للإنتاج. ويمكن للتأمين البالغ الصغر للكوارث أن يغطي الظواهر الشديدة مثل الأعاصير (التدمير بفعل الرياح أو المطر) والزلازل. ويمكن للتأمين الزراعي البالغ الصغر، سواء تم تعديله تقليدياً أو عن طريق المؤشرات أو المعلمات، أن يسمح للمزارعين بالتعامل مع الظواهر المناخية الشديدة التي تتخطى متوسط الأحوال المناخية في مناطقهم.

جانب الطلب: الإلمام بالأمور المالية والتدريب على تنظيم المشاريع

من خلال الإلمام بالأمور المالية بالإضافة إلى التدريب على المهارات وعلى تنظيم المشاريع، يتم الحد من المخاطر المتصورة من قبل مقدمي الخدمات المالية (FSP). ويهدف التدخل أيضاً لزيادة طالبي الخدمات المالية بنفسهم في التعامل مع المؤسسات المالية. ويشتمل الإلمام بالأمور المالية على معرفة كيفية استخدام وإدارة الأموال بحكمة بحيث يمكن اتخاذ قرارات مالية مناسبة. ويشمل القدرة على فهم الخيارات المالية، ومناقشة القضايا المالية من دون انزعاج (أو على الرغم من الانزعاج)، والتخطيط للمستقبل والاستجابة بكفاءة لأحداث الحياة التي تؤثر على القرارات المالية اليومية، بما في ذلك التأهب للكوارث. ويؤثر الإلمام بالأمور المالية في إدارة أموال الفرد ويشكل عنصر مقرر رئيسي لما إذا كان الفقير قادر على الاستفادة من فرصه أو فرصها للخروج من الفقر وإعادة بناء سبل كسب عيشه أو عيشها في أعقاب وقوع كارثة أو نزاع.

جانب العرض: اعرف سوقك وابتكر منتجات مالية تلبي احتياجات السوق.

بعد أخذ المعلومات من رسم خرائط السوق وتحليل الثغرات اللذين تم الاضطلاع بهما، قد يشتمل أحد التدابير المحتملة على تعزيز الإلمام بالإدارة (بما في ذلك أبحاث السوق) لدى مقدمي الخدمات المالية وقدرتهم على تلبية الاحتياجات المالية للعملاء من خلال تنويع المنتجات المالية. ويمكن استخدام ثلاث خدمات مالية مختلفة لإدارة المخاطر والمساعدة على التعافي من الكارثة: (أ) الادخار، و(ب) الائتمان و (ت) التأمين.

الخدمات المالية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في حالات الكوارث - هايتي ومرحلة ما بعد الزلزال

عملت Fonkoze فونكوز، وهي مؤسسة للتمويل البالغ الصغر في هايتي، جنباً إلى جنب مع منظمة العمل الدولية، من أجل تطوير محفظة منتجات شاملة لعملائها. وفي هذه الحالة، تتم تغطية المؤسسة المالية من خلال منتج تأمين مرتبط بمؤشر يسمح لها الاستجابة لعملائها عند حدوث كارثة طبيعية. وفي هذه الأحداث، يمكن لمؤسسة فونكوز Fonkoze أن تغطي، بمبلغ محدد، ممتلكات صاحب المشروع الصغري، وفي نفس الوقت يتم دفع ائتمانهم القديم بشكل كامل بموجب منتج التأمين ما يسمح للمنظمة بمنح ائتمان فوري لإعادة بدء النشاط الاقتصادي مع تجنب الوقوع في مديونية مفرطة.

وقد كانت إحدى الدروس المستفادة أنه ينبغي عدم اعتبار التأمين البالغ الصغر على أنه حل قائم بذاته، ولكن منتجاً من بين العديد من المنتجات المالية وأداةً من بين العديد من الأدوات لإدارة مخاطر الكوارث. ويجب أن تسّلم الأسر والشركات ذات الدخل المنخفض بأهمية استكمال نقل المخاطر بالوقاية والتأهب. ويلعب الوعي بالمخاطر وإدراكها، والعوامل الثقافية دوراً هاماً في إدارة الكوارث.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تصمم المنتجات لتلبية احتياجات وسبل كسب عيش الأسر في كل من المناطق الريفية والحضرية. وفي حين أنّ المزارعين معرضون بالطبع للأخطار الطبيعية، كذلك فإن الفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية، على مقربة من المخاطر الطبيعية، معرضون للغاية ويحتاجون لحماية خاصة.

المصدر: النشرة الإخبارية لشبكة التأمين البالغ الصغر

خدمات تنمية الأعمال التجارية

تشكل خدمات تنمية الأعمال التجارية (BDS) خدمات غير مالية نظامية وغير نظامية تقدم لأصحاب المشاريع التدريب، والمعلومات التجارية، والمساعدة التقنية، والروابط التجارية، ودعم التسويق، والوصول إلى التكنولوجيا، وتطوير البنية التحتية، والخدمات غير المالية الأخرى. ويمكن لخدمات تنمية الأعمال التجارية أن تستهدف المؤسسات الصغرى والصغيرة التي تواجه مجموعة متنوعة من القيود بما في ذلك ضعف مستويات التعليم، وضعف الإدارة والأسواق التنافسية والافتقار إلى مهارات التسويق، وما إلى ذلك.

وتلعب خدمات تنمية الأعمال التجارية دوراً حاسماً خصوصاً في المناطق المتضررة من النزاع (على سبيل المثال، النزوح، وتدفق اللاجئين)، وفي حالات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع حيث تضرر رأس المال البشري (على سبيل المثال العمل الحد من القوى العاملة) والبنى التحتية المادية (مثل تدمير الطرق ومرافق الإنتاج) على حد سواء.

استعادة سبل كسب العيش في مقاطعة سيتشوان (إعادة) بدء تشغيل الأعمال التجارية من خلال مشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك - في حالات الطوارئ (E-SIYB)

تم إطلاق مشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك – في حالات الطوارئ (E-SIYB) في شهر تموز/يوليو 2008 بعد وقوع الزلزال في مقاطعة سيتشوان وكان هدفه المساهمة في إستعادة سبل العيش في بلدات مختارة في المحافظات الأكثر تضرراً في المنطقة. وكنت استراتيجية التدخل لإعادة تأسيس المؤسسات الصغيرة المدمرة وإنشاء مؤسسات صغيرة جديدة لأولئك الذين فقدوا وظائفهم وخلق الفرص في مرحلة إعادة الإعمار.

واستهدف المشروع ثلاثة أنواع من المستفيدين: أصحاب المشاريع الصغيرة الذين فقدوا أعمالهم التجارية؛ والعمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل والمزارعين الذين فقدوا أصولهم الإنتاجية. وتوقع المشروع تدريب 2,400 فرد (30% من النساء) لتدريبهم على مشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك – في حالات الطوارئ(E-SIYB) مع الهدف المتمثل بإنعاش/تأسيس 1,700 شركة.

نتائج المشروع:

تمكن مشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك – في حالات الطوارئE-SIYB)) من تدريب 2418 فرد من بينهم 51% من النساء.

وقد أظهر مشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك – في حالات الطوارئ(E-SIYB) تقدماً ملحوظاً وفعالية في تحقيق أهدافه وإنجاز جميع الأنشطة المخطط لها. وقد وفر التدريب على صعيد بدء تشغيل الأعمال التجارية وتحسين الأعمال التجارية إلى 2418 ما سمح لـ 88% منهم ببدء تشغيل / إعادة بدء تشغيل أعمال تجارية. ونتيجة لارتفاع معدل بدء تشغيل الأعمال التجارية، ساهم خلق فرص العمل في توفير 5.6% من إجمالي متطلبات التوظيف لمقاطعة سيتشوان. وبلغت مشاركة المرأة في التدريب على بدء تشغيل الأعمال التجارية أكثر من 50%، وهي نسبة تتخطى الهدف. ومن المهم أن نلاحظ أن المجموعات التجارية قد أظهرت نسبة عالية جداً من خلق فرص العمل.

وتجاوز المشروع العدد المستهدف من الأشخاص الذين ستتم مساعدتهم بخدمات دعم التدريب والمتابعة. وقد بدأ كل 8 أشخاص من أصل 10 ممن الذين تلقوا تدريباً، أعمال تجارية وخلقوا 5 إلى 7 فرصة عمل.

وتبين أنّ النتائج المالية لمشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك – في حالات الطوارئ عالية جداً بالمقارنة مع مشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك السابق في الصين. وبناءً على مساهمة الجهات المانحة، بلغت تكلفة فرص العمل التي تم خلقها بموجب مشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك – في حالات الطوارئ 57 دولار أمريكي، أي حوالي 4% من الدخل السنوي للموظف شبه الماهر المعين من قبل شركة.

وخلال تحقيق هدفه العام، كان لمشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك – في حالات الطوارئ العديد من الآثار الإيجابية الأخرى مثل خلق المواقف الايجابية والآمال للناس وجذب انتباه واضعي السياسات والجهات الرقابية للأعمال التجارية ومقدمي الائتمانات ووكالات التنمية الدولية.

مقتبس من منظمة العمل الدولية /الأزمة من التقييم النهائي لتقرير «إستعادة سبل كسب العيش في مقاطعة سيتشوان (إعادة) بدء تشغيل الأعمال التجارية من خلال مشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك – في حالات الطوارئ (E-SIYB)، منظمة العمل الدولية، 2009.

- تدريب أصحاب المشاريع في البلدان المتأثرة بالنزاعات (تيمور-ليشتي وكوت ديفوار وجنوب السودان وبوروندي)،
- دعم إدراج اللاجئين في المجتمعات المضيفة لهم (زامبيا وغانا)،
- دعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

المزايا الرئيسية لمشروع بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك هي:

- الوحدات متوفر بأكثر من 40 لغة
- المواد التدريبية منخفضة التكلفة وقابلة لتكييفها بسهولة بحسب القطاعات المحددة (السياحة، والبناء الأخضر والزراعة)، بالإضافة إلى الفئات المستهدفة المحددة (النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي مستويات التعليم المنخفضة، والأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).

أداة 42.5 دليل: بدء تشغيل وتحسين الأعمال التجارية الخاصة بك، منظمة العمل الدولية، 2015

تحسين ظروف العمل والإنتاجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

توّفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة في القطاعات الاقتصادية والزراعية غير النظامية، دعماً كبيراً للتنمية المستدامة للاقتصاد في الإعدادات الهشة لكنها تواجه العديد من التحديات مثل زيادة الإنتاجية وتحسين الصحة والسلامة المهنيتين وظروف العمل. وقد تم تصميم النهج التدريبي الموجه نحو العمل (PAOT) لتشجيع ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اتخاذ تدابير منخفضة التكلفة، وطوعية لتحسين ظروف العمل وفي نفس الوقت زيادة الإنتاجية. وقد تم تطبيقه على نطاق واسع في آسيا وأجزاء أخرى من العالم. وقد تم دمج أساليب النهج التدريبي الموجه نحو العمل لمنظمة العمل الدولية، وبرنامج WISE (تحسين العمل في المؤسسات الصغيرة) وبرنامج WIND (تحسين العمل في تنمية الأحياء) بنجاح في البرامج الوطنية للصحة والسلامة المهنيتين في كثير من البلدان كأسلوب عملي لتوسيع نطاق الحماية المناسبة على صعيد الصحة والسلامة المهنيتين لتشمل القطاعات الضعيفة . ويمكن أيضاً تكييف أسلوب النهج التدريبي الموجه نحو العمل وفقاً لحالات الأزمات، كما حدث خلال تفشي انفلونزا الطيور (2007-2010)، وباء الأنفلونزا (2009)، أو مرض فيروس الإيبولا (2014)، عندما وضعت منظمة العمل الدولية قوائم عمل ومواد تدريبية سهلة الاستخدام للوصول إلى أماكن العمل الصغيرة الحجم.

أداة 43.5 **دليل:** تحسين العمل في تنمية الأحياء : نهج عملية لتحسين السلامة والصحة وظروف العمل في الزراعة، منظمة العمل الدولية، 2014

سبل العيش لمخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان

أنشأت مجموعة الإنتعاش المبكر في إطار نداء الطوارئ الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لمخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، مجال أساسي مستقل لتغطية القضايا المعيشية. باستخدام البيانات الأساسية الناتجة عن نتائج تقييم سبل كسب العيش في مرحلة ما بعد النزاع الذي أجرته الأونروا/منظمة العمل الدولية، وافقت المجال الأساسي لإستعادة سبل العيش على التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي:

1) دعم المؤسسات الصغرة والصغيرة

2) برامج تعزيز المهارات (التدريب المهني)

3) آلية تنسيق لتكون بمثابة نظام مظلة وإحالة لجميع برامج استعادة سبل العيش

وأعدّ أيضاً المجال الأساسي لاستعادة سبل العيش، بقيادة منظمة العمل الدولية والأونروا ومنظمتين غير حكوميتين، مقترحاً لتنسيق التدخلات لدعم المؤسسات الصغرة والصغيرة والتدريب المهني. واتفقوا على هدف إعادة تنشيط 900 مؤسسة دمرت وبدء تشغيل 100 مؤسسة جديدة، ستقودها سيدات الأعمال.

المصدر: تحديثللأخبار اللجنة الدائمة ما بين الوكالات (مجموعة الفريق العامل المعني بالإنعاش المبكر)، كانون الأول/ديسمبر 2007، العدد رقم 11

تنمية روح المبادرة لدى النساء

تساعد أنشطة تنمية روح المبادرة لدى النساء على تخطي الحواجز التي تعيق بدء تشغيل وتشغيل الأعمال التجارية، والناجمة عن تهميشهن على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بالمقارنة مع الرجال. وعندما يقتلع السكان المشردين من جذورهم، غالباً ما يتفاقم هذا التهميش. على سبيل المثال، في «المستوطنات المؤقتة»

أو مخيمات المشردين أو اللاجئين، غالباً ما يخضع وصول المرأة إلى الموارد وسيطرتها عليها بقيود أكبر من المعتاد.

وتركز أنشطة تنمية روح المبادرة لدى النساء على الحد من المخاطر. على سبيل المثال:

- يمكن الحد من المخاطر التي ينطوي عليها بدء تشغيل عمل تجاري من خلال التدريب على الأعمال التجارية والحصول على الائتمان بشروط معقولة (راجعوا دليل موجز لمنظمة العمل الدولية / مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التدريب على الأعمال التجارية)؛

- يمكن الحد من المخاطر الناجمة عن الاحتكاك داخل الأسرة أو المجتمع من خلال تعزيز موقف إيجابي لريادة الأعمال للمرأة من خلال التوعية؛

- يمكن الحد من المخاطر المرتبطة بالوصول إلى الأسواق من خلال عمليات تقييم السوق واستخدام خدمات تنمية الأعمال التجارية لتحسين مهارات التسويق.

- يمكن الحد من المخاطر الناجمة عن العمل وحيداً في شركة يمكن من خلال تشجيع عضوية جمعيات الأعمال التجارية الصغيرة.

إن مجموعة «المضي قدما للمرأة في المؤسسات» هي مجموعة مواد تدريبية ومجموعة من الموارد للنساء والرجال ذوي الدخل المنخفض العاملين أو الراغبين في بدء تشغيل أعمال تجارية على نطاق صغير. وهي تختلف عن مواد التدريب التقليدية على الأعمال التجارية كونها تسلط الضوء على مهارات تنظيم المشاريع من منظور جندري، سواء تم تطبيقها على بدء تشغيل أو تحسين أعمال تجارية فردية أو عائلية أو جماعية. إن أهداف التعلم لمستخدمي لمجموعة التدريب هي:

- تعزيز تمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بين الفئات ذات الدخل المنخفض وفهم الأساس المنطقي لتوفير فرص متساوية للرجال والنساء في تنمية المؤسسات؛

- خلق «عقل تجاري» بين النساء ذوات الدخل المنخفض اللواتي يشاركن في توليد الدخل على نطاق صغير وفي مجال الأعمال التجارية؛

- زيادة قدرة المدربين على تقديم التدريب التشاركي الموجه نحو العمل على صعيد المهارات الأساسية لإدارة الأعمال للنساء ذوات الدخل المنخفض وأسرهن.

أداة **44.5**

حقائق وأرقام: الجندر وتنظيم المشاريع معاً (المضي قدماً). أداة خاصة بمنظمة العمل الدولية لتنمية روح المبادرة لدى النساء، منظمة العمل الدولية/المؤسسة، 2015

أداة **44.5 bis**

دليل: المضي قدماً للنساء في المؤسسات، منظمة العمل الدولية، 2004

الدعم على صعيد تحقيق الاستقرار وإعادة الإدماج المبكر للعائدين في جنوب السودان

قدّمت منظمة العمل الدولية، مع المنظمة الدولية للهجرة، تدريب أساسي على صعيد تنمية المشاريع والأعمال التجارية للعائدين النازحين بسبب النزاع في جنوب السودان. وجمع المشروع مجموعة من الدورات التدريبية المهنية بما في ذلك البناء والنجارة والكهرباء والميكانيكا (المقدمة من المنظمة الدولية للهجرة) مع وحدات توليد أفكار أعمالك التجارية - GYB والمضي قدماً لدعم المستفيدين على وضع خطط أعمال تجارية مفصلة لمجموعة متنوعة من أنشطة كسب العيش.

واستهدف التدريب على المهارات: العائدين في المناطق الحضرية وأعضاء المجتمع المضيف في مدن أويل، وكواجوك وواو وفي المقام الأول أ) الأفراد الذين لديهم بعض الخبرة السابقة في الأعمال التجارية و ب) الأفراد الذين لديهم موقع موجود للعمل منه وج) النساء / الشباب الذين يبحثون عن فرص العمل. وقد كان للمبادرة تركيز قوي على الجندرين وكانت حوالي 65 في المائة من الذين أنجزوا التدريب من النساء. وكجزء من التدريب على مهارات الأعمال التجارية، وضع المشاركون ف خطط أعمال أساسية. ومن خلال عملية تقييم، تم تحديد الخطط الواعدة وتم توفير مجموعة بدء تشغيل لدعم الشركة الجديدة. ومنحت 75 في المائة تقريباً من مجموعات بدء تشغيل الأعمال التجارية للنساء.

وأثناء بدء تنفيذ التدريب، بحثت منظمة العمل الدولية في المراحل التالية من دعم الأعمال التجارية مثل التمويل البالغ الصغر، وتسجيل الأعمال التجارية، وتطوير الهيئات الاقتصادية (مثل جمعيات المنتجين والتجار، ومجموعات توليد الدخل، والتعاونيات، والشراكات التجارية، الخ) وتدريب إضافي للأشخاص الذي تبين أن مؤسساتهم لديها أكبر إمكانيات.

المصدر: استعراض تجميعي لتجربة منظمة العمل الدولية في توظيف الشباب والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الموقع التجاري: http:// www.ilo.org/wcmsp5/groups/ public/---arabstates/---ro-beirut/ documents/publication/wcms_432593.pd

التدخلات قصيرة إلى متوسطة الأجل لتعزيز الانتعاش الاقتصادي الفردي والمحلي

الشركات متعددة الجنسيات

تساهم الروابط التجارية بين المؤسسات متعددة الجنسية والمؤسسات المحلية في بناء المهارات وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن خلال عملياتها التجارية وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، تساهم المؤسسات المتعددة الجنسيات في الانتعاش وتحقيق الاستقرار من خلال تعزيز العمل اللائق والمنتج. ويوفر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن الشركات متعددة الجنسية توجيهات في هذا الشأن من خلال مبادئها في مجال التوظيف والتدريب وظروف العمل والحياة والعلاقات الصناعية. ويهدف البرنامج إلى تشجيع المساهمة الإيجابية التي يمكن للشركات متعددة الجنسية إضفاءها على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإلى تقليل وإزالة الصعوبات التي قد تخلقها عملياتها المختلفة. وفي حين أنّ إعلان الشركات متعددة الجنسية لا يعالج بشكل خاص المؤسسات العاملة في إعدادات الهشاشة والكوارث، فإن أحكامه تكتسب أهمية خاصة في هذا السياق، بما أنّ البلدان التي تتعافى من الأزمة غالباً ما يكون لديها عمليات تفتيش عمل ضعيفة أو غائبة وقد يواجه العمال حالات حيث يتم انتهاك حقوقهم وإضعاف تطورهم المهني والمهارات.

أداة 45.5 **وثيقة سياسة:** الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، 2006

أداة 46.5 **وحدة التعلم الإلكتروني:** الأعمال التجارية والعمل اللائق: مقدمة لإعلان الشركات المتعددة الجنسية (www.ilo.org/mnelearning)

الانتعاش الاقتصادي المحلي

إن الانتعاش الاقتصادي المحلي (LER) هو نهج على المستوى المحلي وقائم على المنطقة لتعزيز الاعتماد على الذات، وتنفيذ التعافي بعد الأزمة لأنشطة التوظيف والأنشطة الاقتصادية المتضررة، وإعادة إدماج السكان المتضررين اجتماعياً واقتصادياً. ويحسن الانتعاش الاقتصادي المحلي استخدام الموارد المحلية المتاحة، مما يزيد من إمكانية أن تؤدي الاستثمارات في الإغاثة وإعادة الإعمار إلى خلق فرص العمل. ويتم تحديد تدخلات الانتعاش الاقتصادي المحلي من خلال الأولويات المحددة على الصعيد المحلي. ومن المهم أن نميز بين الأولويات والتدخلات. على سبيل المثال، قد تكون الأولوية بالنسبة لمجتمع محلي إخراج الغرين من السد. وفي حين أن بعض الأساليب قد لا توفر سوى الموارد للقيام بذلك، يساعد نهج الانتعاش الاقتصادي المحلي على فهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية على نطاق أوسع. وفي هذه الحالة، قد تكون الأولوية الحقيقية الحصول على المياه الصالحة للشرب. وبالتالي، يكمن الحل في تنظيف السد، ولكن أيضاً في تشكيل لجنة لاستخدام الأراضي وخطة للتشجير؛ وإعادة تدريب المزارعين على الري واستخدام المياه؛ والاستفسار والعمل مع اللجنة التي تم تمكينها حديثاً لمعالجة القضايا الثقافية أو النظامية فيما يتعلق بحصول النساء على المياه، والمجتمعات الأخرى، وما إلى ذلك. ويشمل الانتعاش الاقتصادي المحلي أيضاً أعمال إعادة الإعمار، والفوائد الاجتماعية، والتدريب على المهارات، وتنمية الأعمال التجارية بما في ذلك استخدام التعاونيات، والتمويل.

ويتم تحديد أولويات الانتعاش الاقتصادي المحلي من خلال عملية تشاركية لامركزية لصنع القرارات. والهدف النهائي للانتعاش الاقتصادي المحلي هو خلق فرص عمل لائقة وتحفيز النشاط الاقتصادي المستدام. وفي الحالات الهشة وما بعد الكوارث، يمكن أن يبني الانتعاش الاقتصادي المحلي التماسك الاجتماعي من خلال الحوار الشامل والتخطيط الذي يشجع الناس على العمل معاً لتحقيق هدف مشترك. وفي سياق اللاجئين، يمكن للانتعاش الاقتصادي المحلي المساهمة في التعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

ويضمن الانتعاش الاقتصادي المحلي الدخل الأساسي للناس، ويحسن قابلية توظيفهم، ويشمل تدابير لدفع عجلة نمو فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية، مع الاستفادة من الفرص المباشرة التي تخلقها صناديق إعادة الإعمار.

أداة 47.5 **دليل:** الانتعاش الاقتصادي المحلي في حالات ما بعد النزاع، منظمة الأمم المتحدة/الأزمة، 2010

أداة 48.5 **تقييم:** الانتعاش الاقتصادي المحلي: إعادة بناء فرص سبل العيش والوظائف (إندونيسيا)، منظمة العمل الدولية، 2006

إشراك الشركات المتعددة الجنسيات في خلق فرص العمل في كوت ديفوار

مع التعافي البطيء لاقتصاد كوت ديفوار بعد فترة طويلة من الأزمة، إن بناء مستقبل مشرق لجيل الشباب أمر بالغ الأهمية. وفي حين أن العدد المتزايد للشركات متعددة الجنسيات العاملة في البلاد هو مصدر واعد لخلق فرص العمل المحلية، غير أنه لا يزال غير مستغل إلى حد كبير. ومنذ عام 2010، تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة إلى البلاد استناداً إلى التوصيات الواردة في إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية.

إن تدخل منظمة العمل الدولية الذي كان يهدف في الأساس إلى بناء المعرفة وخلق الفرص لتوليد الوظائف للشابات والشباب المتضررين من الأزمة، تطور ليصبح نهج منبع ويدعم البلاد لدمج اعتبارات العمل اللائق في الحوار مع المستثمرين الجدد وبناء قدرة الهيئات المكونة على التحاور مع الشركات المتعددة الجنسيات بشأن تأثير سياساتها وممارساتها.

تقييم الآفاق

في عام 2010، أجرت منظمة العمل الدولية دراسة استقصائية لـ 30 شركة متعددة الجنسيات لتحديد الطرق التي يمكن من خلالها لهذه الشركات بواسطة أنشطتها التجارية توليد فرص عمل أكثر وأفضل للشباب المحلي، في عملياتها وعلى طول سلاسل التوريد الخاصة بها. ونظرت الدراسة، التي مولتها الحكومة اليابانية، على وجه التحديد في آفاق خلق فرص العمل في القطاعات الاقتصادية الأربع التي جذبت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوت ديفوار، وهي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، والخدمات المصرفية، والتعدين، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

إقامة حوار بين القطاعين العام والخاص

تم عرض نتائج وتوصيات الدراسة على ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات، الذين شكلوا فيما بعد فرقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين تتألف من ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات التدريب والبحوث والجامعات والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن تشغيل الشباب تحت قيادة منظمة أصحاب العمل الوطنية (CGE-CI) لضمان المتابعة الملموسة لتوصيات الدراسة.

وقدم حوار السياسات الرفيع المستوى اللاحق منبراً للجهات الفاعلة الرئيسية من القطاعين العام والقطاع الخاص لمناقشة كيفية ترجمة التزامها بتوظيف الشباب إلى أعمال ملموسة ومشتركة.

ترجمة الالتزامات إلى أعمال

بدأت شبكة من مدراء الموارد البشرية في الشركات المشاركة في فرقة العمل بالتعاون مع وكالة بحوث التوظيف والترقية (AGEPE) بشأن فرص التدريب للمئات من الشابات والشبان. وتم في وقت لاحق توظيف عدد من هؤلاء المتدربين من قبل الشركات. وأدى الحوار بين الشركات المتعددة الجنسيات، ومؤسسات التدريب ووكالة خدمات التوظيف في القطاع العام إلى اتفاقيات شراكة مع عدد من الشركات المتعددة الجنسيات. وتم تحديد احتياجات تنمية المهارات المحددة لكل قطاع. والتزم قطاع الصناعات الزراعية، على سبيل المثال، بتدريب 1,000 شخص سنوياً على مدى فترة ثلاث سنوات. وشملت المبادرات الأخرى تقديم حوافز مالية لتشجيع توظيف الشباب ومشاريع الشباب.

وأجرت منظمة العمل الدولية دراسة ثانية بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالبيئة والتنمية (CIRES) لتقييم الروابط القائمة والمحتملة بين الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية لتعزيز ديناميكية سلسلة التوريد. وفي شهر تموز/يوليو 2014، ناقش ممثلون عن الحكومة وأصحاب العمل والعمال وتوصيات دراسة منظمة العمل الدولية واعتمدوا خطة عمل تغطي ستة مجالات استراتيجية لـ: 1) تشجيع التعاقد المحلي، و 2) إنشاء منصة حوار دائمة بين الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، و 3) تعزيز قدرة إدارة الموارد البشرية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و 4) تقييم تأثير التوظيف الذي يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر، و 5) تعزيز بيئة تمكينية لنقل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و6) تحفيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

والآن تقدم منظمة العمل الدولية الدعم التقني لغرفة المناجم وتجري دراسة للممارسات التجارية المسؤولة في قطاع التعدين بما يتماشى مع مبادئ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية لمنظمة العمل الدولية في ضوء استكشاف الطرق والسبل لتعزيز الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية.

بناء القدرات من أجل المشاركة المستدامة مع القطاع الخاص

ستستفيد كوت ديفوار الآن من مشروع فرنسي ممول لمدة عامين سيتم خلاله توفير التدريب المكثف لممثلي الهيئات المكونة الثلاثية والشركات متعددة الجنسيات لدعم قدرتها على تعزيز وتطبيق إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية وترجمة مبادئها إلى سياسات وممارسات. وسيتم تطوير الأدوات والموارد وايلاء اهتمام خاص بشأن كيفية دمج اعتبارات العمل اللائق (لا سيما خلق فرص العمل والتدريب) في حوار مع المستثمرين الجدد.

مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني: http://www.ilo.org/empent/units/multinational-enterprises/WCMS_329520/lang--en/index.htm

المصدر: ENT/MULTI

استراتيجية الانتعاش الاقتصادي المحلي الخاص بمنظمة العمل الدولية في زلازل السلفادور 2001

ضرب زلزالان السلفادور في شهر كانون الثاني/يناير 2001، مما أسفر عن مقتل أكثر من 600 شخص، واعتبار 3000 شخصاً في عداد المفقودين وتعرض 80،000 شخص لبأضرار خطيرة مثل فقدان المنازل، والأراضي الزراعية، الثروة الحيوانية وغيرها. وقدرت الخسائر الاقتصادية بأكثر من واحد مليار دولار أمريكي.

تضررت الآلاف من الوظائف أو فقدت تماما. وكان الهدف من مشروع الإنعاش الذي أجرته منظمة العمل الدولية توفير فرص العمل وتعزيز التنمية المحلية، من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية وتعزيز أوجه التآزر في تنفيذ أشغال البنية التحتية العامة والأنشطة ذات الصلة. وبالتالي، تم إشراك شركات البناء الصغرى والصغيرة والمجتمعات المحلية، كما تم استخدام القوى العاملة المحلية لتنفيذ الأشغال. وتم تعزيز ثقافة الشراكة والتواصل بين مختلف أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد المحلي. وقد تم تحديد مؤسسات دعم رئيسية مثل خدمات الأعمال التجارية وجرى تقييم قدراتها، بهدف إشراكها في مبادرات التنمية الاقتصادية.

وشكّل تحليل لسوق العمل أساس للمشاريع التدريبية الموجهة بشكل جيد. ومن خلال تشجيع استخدام الأساليب القائمة على العمالة، ساعد المشروع في توليد فرص العمل والدخل، مما أدّى بالتالي إلى التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية. وتم تعزيز قدرات الهيئات العامة المحلية والوطنية على تشجيع استخدام الأساليب القائمة على العمالة في أعمال البناء، وتم تدريب المؤسسات الصغيرة والصغرى لتكون مسؤولة عن تنفيذ تلك الأشغال.

المصدر: منظمة العمل الدولية /الأزمة

يشمل الانتعاش الاقتصادي المحلي العديد من المبادرات المذكورة أعلاه، وبالتالي قد يتضمن:

- تقييمات سريعة محلية، مثل التنميط المحلي الاقتصادي، والمعلومات عن سوق العمل، ورسم الخرائط الإقليمية والمؤسسية
- خدمات الاستشارة والإحالة للقضايا المتعلقة بالتوظيف
- التحويلات النقدية والعينية
- أنشطة كسب العيش على نطاق صغير
- تعاقد المجتمع المحلي والمشاريع الاستثمارية القائمة كثافة العمل
- قابلية التوظيف والتدريب المهني على المدى القصير
- دعم انتعاش الأعمال التجارية وخدمات التمويل البالغ الصغر (التي تتطور لتصبح خدمات تنمية الأعمال التجارية)
- تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المساهمة في تهيئة البيئة لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي

الانتعاش الاقتصادي المحلي في أعقاب كارثة أمواج تسونامي في مقاطعتي آتشيه وسومطرة الشمالية

دمّر الزلزال وأمواج تسونامي في كانون الأول/ديسمبر 2004 العديد من المناطق في اندونيسيا - وخاصة في المقاطعات الساحلية الـ 14 المتضررة في محافظة آتشيه وفي محافظة سومطرة الشمالية. وتسببت أمواج تسونامي الناجمة عن الزلزال المدمر بـ 110،000 حالة وفاة تقريباً وأسفرت عن فقدان أكثر من 600،000 شخص لوظائفهم، وخاصة في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والخدمات.

وركزت استجابة منظمة العمل الدولية على المجالات الأساسية التالية لولاية منظمة العمل الدولية: (أ) توسيع نطاق توفير خدمات التوظيف، و (ب) تقديم تدريب مهني على المهارات قائم على الطلب بدورات قصيرة و (ج) توفير الدعم الأساسي للمؤسسات الصغرة، وخاصة وصولها إلى التمويل.

وقد ركّز برنامج بشكل خاص على احتياجات الشباب وعلى الأبعاد الجندرية للتدخلات. وفي معرض دعم جهود منظمة العمل الدولية، منحت حكومة فنلندا 2.0 مليون يورو إلى منظمة العمل الدولية لتوسيع برنامج إستعادة سبل كسب العيش هذا في اتشيه ومنطقة شمال سومطرة.

المصدر: «الانتعاش الاقتصادي المحلي: إعادة بناء سبل كسب العيش وفرص العمل، استجابة منظمة العمل الدولية لأمواج تسونامي والزلزال في اندونيسيا»، مرجع المشروع INS/05/M07/FIN

أداة 49.5

تقييم: برنامج مساعدة الانتعاش التقني للدخل في سري لانكا، منظمة العمل الدولية/تقييم، 2007

غالباً ما يتصف البلد الذي يدخل مرحلة إعادة الإعمار بالقدرات المنخفضة والمخاطر العالية والقيود الشديدة. وفي إعادة الإعمار، يتحول تركيز منظمة العمل الدولية من الانتعاش الاقتصادي المحلي إلى التنمية الاقتصادية المحلية (LED). وتعمل التنمية الاقتصادية المحلية على إعادة بناء الاقتصاد المحلي والمجتمع من خلال الأعمال القائمة على توافق الآراء ومع الجهات العامة والخاصة، مع تعزيز القدرات التجارية المحلية وتحفيز القدرات الإبداعية في الأراضي باستخدام الموارد المحلية واتباع نهج متكامل للمساهمة المباشرة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

التمكين المحلي من خلال التنمية الاقتصادية (LEED) في سري لانكا

يستخدم مشروع التمكين المحلي من خلال التنمية الاقتصادية (LEED) الخاص بمنظمة العمل الدولية (2010 - مستمر) نهج قائم على المجتمع المحلي من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للعمل اللائق وسبل العيش على أرض الواقع ويتمثل هدفها الاستراتيجي في الحد من عدم المساواة بين الشمال والجنوب الذي كان في صلب النزاع الذي دام لـ 30 عاما.

ويتم جمع الجماعات الاجتماعية المختلفة، وخاصة الأسر التي تعيلها النساء والمعوقين والشباب المتأثرين بالنزاعات معاً لتحسين معاً حالتهم الاقتصادية ووضعهم. وقد أدّت النماذج التجارية الجديدة مثل المشاريع المشتركة بين التعاونيات والشركات الكبيرة القائمة على الزراعة ومصدري الفواكه والخضروات والأسماك إلى إعادة هيكلة سلاسل القيمة، وخلق فرص عمل لائق، وزيادة وتحسين موثوقية الدخل، ومعالجة قضايا السلطة وضعف التمكين وحوّلت حياة المجتمعات المتضررة من النزاع بشكل كامل. ويتجلى ذلك بشكل خاص لعدد كبير من الأرامل اللواتي يواجهن العديد من الحواجز التي تحول دون تمكنهن من كسب دخل نلائق. وقد مكنهن ذلك أيضاً بحيث أصبحت قادرات بأنفسهن على معالجة الاستغلال الذي اختبرته العديد منهن في وقت سابق.

وقد أدّت أيضاً التجربة والنتائج الإيجابية من خلال المشاركة المستمرة لمنظمة العمل الدولية على مستوى المصب والمنبع إلى تمكين تعاونيات مصايد الأسماك في سري لانكا لتكون جزءاً من المجلس الوطني لوضع الخطة الوطنية لتحسين مصايد الأسماك لصناعة الكابوريا الزرقاء – وهي حالة فريدة من نوعها في جميع أنحاء العالم. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2017، إن الاستثمار البالغ مجموعه 7.2 مليون دولار أمريكي والذي تبرعت به بسخاء وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الاسترالية وتم استثماره خلال مشروع التمكين المحلي من خلال التنمية الاقتصادية، سيتم سداده/ تحويله إلى دخل مباشر يمكن التحقق منه للمنتجين (الزراعة ومجتمعات الصيد). وستكون قيمة مبيعات التصدير والدخل غير المباشر الناتجة أكثر من ذلك بكثير.

المصدر: مشروع التمكين المحلي من خلال التنمية الاقتصادية (LEED)، كبار المستشارين الفنيين السيد جوزيف كونولي Joseph Connolly

أداة **50.5** **دليل:** التنمية الاقتصادية المحلية في الحالات ما بعد النزاع، منظمة العمل الدولية/InFocus، 2001

أداة **51.5** **تقرير:** التنمية الاقتصادية المحلية في أمريكا الوسطى - تجربة برودير PRODERE، منظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 2016

أداة **52.5** **تقرير:** التنمية الاقتصادية المحلية في أمريكا الوسطى - تجربة برودير PRODERE، منظمة العمل الدولية، 1999

تنمية المؤسسات القائمة على أساس المجتمع المحلي (C-Bed)

إن برنامج تنمية المؤسسات القائمة على أساس المجتمع المحلي (C-BED) هو برنامج تدريبي منخفض التكلفة، وسهل التنفيذ لمساعدة أصحاب المشاريع وخطة وأصحاب الشركات الصغرى على التخطيط لأعمالهم التجارية وتحسينها. إنّ هذا البرنامج الذي تم تنفيذه من دون مدربين خارجيين أو موارد خارجية، تم تصميمه خصيصاً لاستخدامه من قبل المجتمعات الفقيرة، والضعيفة والمهمشة حيث يكون التمويل والقدرات محدودة أو يكون من الصعب الوصول إلى المجتمعات بسبب العزلة الاجتماعية أو الجغرافية.

إن برنامج تنمية المؤسسات القائمة على أساس المجتمع المحلي هو برنامج فريد من نوعها بسبب منهجية «التعلم بدون مدرب» التي يتم تطبيقها من خلال التعليم الجماعي القائم على العمل. ويعمل المشاركون معاً ضمن مجموعات صغيرة لحل المشكلات ومن خلال تبادل المعارف والخبرات الموجودة، ويمكن لأصحاب المشاريع مساعدة بعضهم البعض على فهم المفاهيم التجارية الرسمية مثل التكلفة أو التسويق وتعزيز مهاراتهم لتحسين الأعمال التجارية. وفي حين أن العديد من المجموعات التدريبية متاحة بالفعل (بدء تشغيل الأعمال التجارية، وإدارة الأعمال التجارية الصغيرة، والحماية الاجتماعية، والإلمام بالمسائل المالية وما إلى ذلك) يتم تطوير مجموعات تدريبية جديدة - أدوات CB - باستمرار لاستكمال وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لتنمية المهارات في المجتمعات الفقيرة، والضعيفة والمهمشة.

لمزيد من المعلومات ودراسات الحالات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: http://cb-tools.org

أداة **53.5** **دليل:** مجموعة التدريب على صعيد تنمية المؤسسات القائمة على أساس المجتمع المحلي لصغار المزارعين في إندونيسيا، منظمة العمل الدولية وآخرون، 2015

أداة **54.5** **حقائق وأرقام:** تنمية المؤسسات القائمة على المجتمع المحلي (C-BED)

إنعاش وتنمية التعاونيات

إنّ التعاونيات هي جمعيات مستقلة مؤلفة من أشخاص يتوحدون طوعاً لتلبية الاحتياجات والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسة مملوكة بالاتشارك ومسيطرعليها بشكل ديمقراطي. إن عدم السماح لمشاريع التعاونيات ومنظمات المساعدة الذاتية بأن تصبح منظمات مستقلة وذات حكم ذاتي هو فخ مشترك يجب على تدخلات منظمة العمل الدولية تجنبه.

إنّ التعاونيات ليست شكلاً من أشكال الجمعيات الخيرية، إنما مؤسسات موجهة نحو الفائض مع تركيز على التضامن بين أعضائها.

ما الذي تقدمه برامج التعاونيات:

- التركيز على المساعدة الذاتية المقترنة بالمساعدة المتبادلة التي تزيد من المرونة في مواجهة الصدمات في المستقبل
- المساهمة في التأهب وخفض الضعف
- توفير الخدمات الأساسية وفرص العمل/سبل العيش
- معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية
- قنوات معلومات في اتجاهين ونقل سريع للإنذارات المبكرة عن الكوارث الطبيعية لأعضائها
- الاعتماد على النماذج التقليدية المحلية للتعاون: نظم تقاسم العمل (على سبيل المثال في أوقات الحصاد)، وترتيبات تقاسم الري / المياه، والمدخرات الدورية ونوادي القروض (يدفع كل عضو في صندوق بانتظام وكل عضو يأخذ بدوره مبلغ مقدم مقطوع)، مجتمعات الدفن، الخ
- إدراج عناصر بناء الثقة: التعاونيات هي مدارس للديمقراطية تساعد في مكافحة كراهية الأجانب والكراهية العنصرية والقبلية والدينية، وإعادة بناء المجتمعات
- تطوير القيادة والدعوة

ما هي القيود المفروضة على تنمية التعاونيات في الإعدادات الهشة وإعدادات الكوارث؟

إنّ إنشاء التعاونيات/منظمات المساعدة الذاتية المستدامة وطبيعتها الديمقراطية قد تجعل منها مهمة طويلة نسبيا. وما لم تكن راسخة بالفعل، نادراً ما تكون الآلية الأنسب لتوفير الإغاثة الإنسانية الطارئة. ومع ذلك، فهي قادرة على العمل في ظروف غير مستقرة، وغالباً في بعض الأحيان عندما تكون الأشكال الأخرى من الأعمال التجارية الخاصة قد توقفت عن العمل تماما. وأخيرا، إنّ السياق الثقافي والسياسي مهم - التعاونيات قد تكون مرتبطة بتجارب سلبية سابقة.

ما هي الخطوات الأولى لبدء مشاركة التعاونية؟

لا بد من جمع المعلومات الأولية عن:

أ. **وضع التعاونيات / منظمات المساعدة الذاتية القائمة** - ما الذي تقوم به التعاونيات / منظمات المساعدة الذاتية بالفعل في المنطقة المتضررة وما هي قدرتها الحالية على مساهمة في برنامج مواجهة الأزمات؟

ب. **التصور الحالي للتعاونيات / منظمات المساعدة الذاتية** - هل هناك أي تاريخ من الانتماء الحزبي، أو المشاركة السياسية أو سيطرة الدولة على التعاونيات / منظمات المساعدة الذاتية، وإذا كان الأمر كذلك ماذا سيعني ذلك إذا كانت ستتم دعوتها كجزء من برنامج الاستجابة للأزمة؟

ج. **وجود الأشكال التقليدية للتعاون** - هل هناك أي أشكال تقليدية موجودة للتعاون تجري بين السكان المتضررين، وهل يمكن أن يكون ذلك مهماً لبرنامج الاستجابة للأزمة؟

د. **تحديد الفرص الفورية لنشر التعاونيات / منظمات المساعدة الذاتية القائمة** - هل هناك أي طلبات واضحة لأي من التعاونيات / منظمات المساعدة الذاتية الموجودة أو الجديدة ضمن برنامج الاستجابة للأزمات، وإذا كان الأمر كذلك، أي نوع من المتخصصين في التعاونيات / منظمات المساعدة الذاتية يرجح أن يكون ضرورياً؟

هـ. **الإطار القانوني** - ما هو الوضع القانوني الحالي التعاونيات / منظمات المساعدة الذاتية وتحت أي قوانين يتم تسجيلها؟ كذلك، ما هي العوائق، إن وجدت، التي تخلقها التشريعات

الموجودة أمام المشاركة المبكرة للتعاونيات / منظمات المساعدة الذاتية في برنامج الاستجابة للأزمات؟

استراتيجية وطنية لتنمية التعاونيات في جنوب السودان

شارك جنوب السودان في عمليات إعادة إعمار مكثفة، وبناء سلام ووقاية من النزاعات وحد من الفقر من خلال التنمية الاقتصادية. وقد أولي اهتمام كبير للتنمية الريفية كوسيلة لخلق فرص العمل، وتحسين سبل العيش وتحقيق الأمن الغذائي. وقد وفّرت الأمم المتحدة / البرنامج المشترك لجنوب السودان بشأن خلق فرص للشباب (YEP) في جنوب السودان الدعم لوزارة الزراعة والتنمية الريفية لوضع استراتيجية وطنية لتنمية التعاونيات في جنوب السودان. وقد تم إطلاق الاستراتيجية النهائية في أيّار/مايو 2012، وأنشأت إطاراً قانونياً لخلق بيئة مواتية للتعاونيات في أغلبية الولايات في جنوب السودان. ويسعى هذا الإطار لتحقيق التنمية الشاملة لصالح الفقراء، التي تنسجم مع الخطط الاستراتيجية بما في ذلك خطة تنمية جنوب السودان، وتمت صياغته بمشاركة أكبر عدد ممكن من أعضاء التعاونيات.

المصدر: التقييم النهائي لصندوق الأهداف الإنمائية للألفية في جنوب السودان

أداة **55.5** **تقرير:** دور التعاونيات ومنظمات المساعدة الذاتية في حل الأزمات والانتعاش الاجتماعي والإقتصادي، 2011

أداة **56.5** **صحيفة وقائع:** استجابات التعاونيات لأزمة اللاجئين، منظمة العمل الدولية/التعاونيات، 2016

أداة **57.5** **صحيفة وقائع:** التعاونيات، منظمة العمل الدولية/ التعاونيات، 2015

5.6 التدخلات المستهدفة

تسعى منظمة العمل الدولية لضمان أن يكون تصميم استراتيجيات الانتعاش واسع بما يكفي لتلبية احتياجات جميع فئات السكان، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا. وينبغي تصميم برامج محددة بالتعاون مع ممثلي المجموعات ذاتها، مع مراعاة أولوياتها واحتياجاتها ومساهمتها المحتملة في تنفيذ الأنشطة المختلفة. في الماضي، غالباً ما كان يفترض أن الفئات الضعيفة تستفيد تلقائياً من جهود التنمية وأن التقدم نحو تحقيق المساواة في الفرص يحدث بشكل طبيعي. لكن التجربة تدل على أنه إذا لم يتم إدراج تركيز خاص على القضايا التي تؤثر على الفئات الأكثر تهميشاً صراحةً في دورة البرمجة، من المرجح أن يتدهور وضعها بدلاً من أن يتحسن.

أداة **50.5** دليل: التنمية الاقتصادية المحلية في حالات ما بعد النزاع: تقييم الضعف وأداة تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر (SWOT) (ص. 186 وص. 194-191)

إدماج المقاتلين السابقين

بناءً على الخبرات في أفغانستان، وأنغولا، وكمبوديا، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا بيساو، وليبريا، ومالي، وموزامبيق، وسيراليون، وجزر سليمان، وسري لانكا وطاجيكستان، تتمتع منظمة العمل الدولية بخبرة معترف بها في مجال إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين. وعلى وجه الخصوص، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تقدّم الدعم من خلال:

- المساعدة العملية في تصميم ودعم والمشاركة في تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مع التركيز على إعادة الإدماج

- برامج وأدوات خاصة للمقاتلين السابقين الضعفاء الذين يتطلبون اهتماماً خاصاً مثل المقاتلين المعوقين والشباب والأطفال والمقاتلات

- الدراسات والمشورة بشأن المجالات التقنية ذات الصلة مثل التدريب، وأسواق العمل، والأشغال العامة القائمة على كثافة العمل، وتنمية المؤسسات الصغرة، وخدمات التوظيف والتمويل البالغ الصغر

- توجيهات تدريجية من خلال دليل عملي بشأن خيارات التدريب والتوظيف للمقاتلين السابقين

- مجموعة مواد تدريبية لمساعدة المسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على صياغة وتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية فعالة لإعادة الإدماج

- المدخلات للمؤتمرات وورش العمل والجامعات وبرامج التدريب بشأن إعادة الإدماج الاقتصادي

- الدعوة إلى الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، والتي تشمل التجنيد القسري للأطفال في القتال (راجعوا ورقة الحقائق والأرقام بشأن «إعادة إدماج الأطفال الجنود»).

اقتراح الإطار الوطني لسري لانكا

انتهت الحرب بين الحكومة السريلانكية وجبهة نمور تحرير تاميل ايلام في 19 أيار/مايو 2009، مما استلزم عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج للمقاتلين السابقين في جبهة نمور تحرير تاميل ايلام. وقد تم وضع اقتراح الإطار الوطني بشأن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية في سري لانكا من قبل وزارة إدارة الكوارث وحقوق الإنسان في سري لانكا. وقدمت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية والمالية لعملية وضع الإطار. وحتى قبل نهاية الحرب، كانت منظمة العمل الدولية قد قامت بتيسير ورش عمل للتوعية لتسليط الضوء على التحديات على صعيد نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج التي ستواجهها سري، وتم بعدها تشكيل مجموعات عمل مؤلفة من مسؤولين حكوميين، وصانعي سياسات، وأفراد من القوات المسلحة ومستشارين محليين لصياغة أجزاء من اقتراح الإطار الوطني. وقد وفرت ورش التشاور منتدى اتسم بكونه شامل ومستجيب لاحتياجات المقاتلين السابقين في جبهة نمور تحرير تاميل ايلام والجماعات شبه العسكرية الأخرى. وتمت المصادقة على الإطار في ورشة عمل وطنية رفيعة المستوى في نهاية شهر تموز/يوليو 2009.

المصدر: من المبادئ التوجيهية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين ومستخرجة من اقتراح الإطار الوطني بشأن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية في سري لانكا، (تموز/يوليو 2009).

إن نهج البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال لمنع تجنيد الأطفال المعرضين للخطر، وضمان إعادة إدماج مناسب للأطفال الذين كانوا مرتبطين بالقوات المسلحة ومجموعات مماثلة، هو التركيز على توفير فرص عمل مستدامة للأطفال في سن العمل القانوني.

أمثلة من المبادرات الميدانية لمنظمة العمل الدولية على صعيد نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

في سري لانكا، وضعت منظمة العمل الدولية استراتيجية لبدء إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين كانوا قد تركوا بالفعل الجيش، وبناء القدرات الوطنية لمواجهة التحدي الرئيسي على صعيد نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج حوالي 200،000 مقاتل في المستقبل القريب.

في أفغانستان، وضعت منظمة العمل الدولية مكون «التدريب من أجل السلام» باستخدام التدريب القائم على المجتمع المحلي لبرنامج التسريح وإعادة الإدماج الأفغاني المتعدد الوكالات.

في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والتي تغطي رواندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وضعت منظمة العمل الدولية برنامج للوقاية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للجنود الأطفال، وذلك باستخدام استراتيجية إقليمية لمعالجة تعقيد قضية الأطفال الذين يعبرون الحدود.

وكانت منظمة العمل الدولية شريكاً نشطاً في برنامج إعادة الإدماج المتعدد المانحين لسبع دول افريقية، بتنسيق من البنك الدولي، والذي يهدف إلى مساعدة الحكومات على وضع وتنفيذ برامج إعادة الإدماج الوطنية الخاصة بها.

وفي جنوب ووسط الصومال، بدأت منظمة العمل الدولية البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال مشروع «منع تجنيد الأطفال وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة (CAAFAG)». وشملت الأنشطة التدريب على المهارات المهنية استناداً إلى الطلب في سوق العمل والتدريب على تنظيم المشاريع إلى 200 طفل في سن العمل القانوني. وكان التدريب مرتبطاً بفرص العمل من خلال توفير التكفيل للعمل مدفوع الأجر والمنح للراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة. وبلغ نجاح المشروع ذروته عندما تمت المصادقة على تفاقية أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 1999 (رقم 182) من قبل الحكومة الاتحادية في الصومال.

المصدر: تقرير مشروع منظمة العمل الدولية

ويهدف ذلك إلى تحسين القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية في مجال تنمية المهارات ودعم العمالة. وبهذه الطريقة، تكمل منظمة العمل الدولية تدخلات الوكالات الأخرى التي تشارك في تسريح الأطفال وغيرها من جوانب إعادة إدماجهم. وقد نفذت منظمة العمل الدولية مشاريع لدعم إعادة الإدماج الاقتصادي للأطفال الذين حررتهم القوات المسلحة والجماعات المماثلة ولمنع تجنيد الأطفال المعرضين للخطر في بوروندي، وكولومبيا، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والفلبين، ورواندا والصومال وسري لانكا.

أداة 58.5 **وثيقة سياسة:** خطة العمل الوطنية لاقتراح الإطار الوطني بشأن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية في سري لانكا، وزارة إدارة الكوارث وحقوق الإنسان، 2009

أداة 59.5 **وثيقة سياسة:** اقتراح الإطار الوطني بشأن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية في سري لانكا، وزارة إدارة الكوارث وحقوق الإنسان، 2009

أداة 60.5 **دليل:** خيارات التدريب والتوظيف للمقاتلين السابقين، منظمة العمل الدولية، 1997

أداة 61.5 **دليل:** إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين، منظمة العمل الدولية/أزمة، 2010

أداة 62.5 **تقييم:** Projet de Réinsertion Socio-économique des Démobilisés au DRC، أندريه داميبا، 2012

إدماج الشباب

عند التعامل مع قضايا التوظيف والعمل اللائق للشباب في الإعدادات الهشة، تقترح منظمة العمل الدولية:

- أن تنظر منظمة العمل الدولية في الاحتياجات الخاصة «للشباب» عند إجراء تقييم الاحتياجات. شمل المشاورات مع الشباب ومنظمات الشباب
- توعية وتعبئة الجهات الفاعلة الرئيسية في الحكومة ومنظمات العمال وأصحاب العمل والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وغيرها من الشركاء الاجتماعيين المركزيين، بما في ذلك منظمات الشباب والجماعات الدينية، بشأن تحديات التوظيف التي تؤثر على الشباب في سياقات الأزمة
- إنشاء برامج محددة لمساعدة الشباب على أن يصبحوا قابلين للتوظيف (مثل وظيفة المساعدة في البحث عن العمل، والتدريب، والتدريب على المهارات الأساسية، وبرامج التدريب القائم على الطلب، وإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة)
- زيادة نسبة انجاز البرامج وتحسين فرص العمل، من خلال ضمان أن التدريب مكيف مع قدرات الشباب، واهتماماتهم واحتياجاتهم. على سبيل المثال، يمكن استخدام المواد البصرية والتقنيات التفاعلية في المناطق التي تشهد معدلات عالية من الأمية، واستكمالها بفصول جراسية أساسية لمحو الأمية
- ربط أنشطة البحث عن عمل الناشطة والتدريب المهني بتدابير الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. إنشاء مكاتب خدمة محلية أو متنقلة مع معلومات عن مختلف أسواق العمل والخدمات الاجتماعية والمنافع المتاحة للشباب.
- مراعاة الاحتياجات والتحديات المحددة لأضعف المجموعات الفرعية للشباب مثل النساء والأقليات العرقية والمعوقين والمتضررين من الحرب
- تقييم الاحتياجات الخاصة للشباب المتضررين من النزاع مع علماء النفس أو المتخصصين في علاج الصدمات النفسية، وتطوير برامج التوظيف والتدريب ذات نطاق أوسع تشمل التعليم من أجل السلام، والعلاج من الصدمات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكونات لتحسين احترام الذات والثقة والمسؤولية الاجتماعية والكرامة
- تعزيز أبعاد جديدة للتدخل باستخدام أساليب بديلة (مثل الرياضة) للحد من تأثير الصدمات النفسية والتوتر على الشباب وتقديم نماذج إيجابية وفرص.
- في حالات ما بعد النزاع، إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل السكان الشباب المتضررين من العنف عن طريق إعطاء الأولوية للعلاج المعرفي والتغيير السلوكي وغيره من أشكال الدعم غير المعرفي. يجب أن يتعامل الشباب مع الصدمات النفسية قبل أن يتمكنوا من أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع.

- تشجيع الأشكال غير المشروطة والإبداعية لبرامج الفرص الاقتصادية التي تسمح للشباب بأن يكون لديهم صوت مهم وسلطة اتخاذ القرار في تصميم وتنفيذ برامج التوظيف التي تؤثر عليهم. وتشير الدلائل إلى أن الشباب يستخدمون التعليم ورأس المال والمدخلات المالية بشكل فعال عندما يسمح لهم تقرير مصيرهم واتخاذ قراراتهم الخاصة.

تشجيع توظيف الشباب في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يهدف مشروع توظيف الشباب في كاتانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى توفير فرص العمل وتوليد الدخل ضمن إطار سياسة متكاملة. وتلقى تمويل بقيمة 5.5 مليون دولار أمريكي من الحكومة البلجيكية للفترة 2012-2015.

ويوفر مجموعة من التدابير المنسقة في خمسة مجالات سياسة:

(أ) بناء قدرات النساء والرجال على تنظيم المشاريع؛ و (ب) حصول أصحاب المشاريع الشباب على تمويل بالغ الصغر وغيره من المنتجات والخدمات المالية؛ و(ج) تعزيز أنظمة التدريب المهني والتعليم المهني التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل على نحو أفضل؛ و (د) تحسين القدرات في إدارة سوق العمل المحلية؛ و (ه) تأثير أكبر على خلق فرص العمل والموردين المحليين للشركات متعددة الجنسيات العاملة في المحافظة. ويستند المشروع على فرضية أن القدرة على التكيف تنقل الموارد والأصول، وهي قاعدة يمكن من خلالها إجراء عمليات التكيف والتحول في سياقات ما بعد النزاع. وبالتالي، يدعم مشروع التنمية المستدامة هذا ويعزز قدرات التكيف المحلية، ويتعاقد مع الموردين والشركاء المحليين، ويطور شبكات المدربين المحليين وأدوات جديدة لمشروعات الشباب. ويشجع هذا المشروع أيضاً نهج أصحاب المصلحة المتعددين مع ملكية وطنية وإقليمية، الذي يشمل أهمية دور الجهات الفاعلة المحلية، وترتيبات المجتمع المحلي، والديناميات النقابية والحوار الاجتماعي.

المصدر: منظمة العمل الدولية - البرنامج المشترك لجنوب السودان بشأن خلق فرص للشباب (Programme d'Activités pour l'Emploi des Jeunes dans la Province du Katanga (YEP)، على الموقع الإلكتروني: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---europe/---ro-geneva/---ilo-brussels/documents/genericdocument/wcms_180505.pdf

أداة 63.5 **وثيقة مشروع:** البرنامج الكشترك بشأن توظيف الشباب في الصومال، 2015

البرنامج المشترك بشأن توظيف الشباب في الصومال

تهدف هذه المبادرة المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاستفادة من الإنجازات على صعيد الأمن والحوكمة والمصالحة من خلال توسيع فرص العمل للشباب والشابات في الصومال.

ويركز البرنامج على خلق فرص العمل في سلاسل قيمة السمسم، ومنتجات الألبان والأسماك، وتوفير التدريب المهني الذي يستجيب لطلب السوق وإعادة تأهيل البنية التحتية الحضرية والريفية لتحسين الوصول إلى المرافق الاقتصادية والاجتماعية. وحتى الآن، أشركت منظمة العمل الدولية الشباب في إعادة تأهيل الطرق التي تم تحديدها من خلال المشاورات مع المجتمع المحلي في بربرة وبيدوا، واجرت تقييما لقدرات مراكز التدريب والتعليم في المجالين المهني لتقديم التدريب لتحديد الشركاء لعنصر التدريب في البرنامج.

المصدر: موجز مشروع منظمة العمل الدولية

إدماج اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين

منذ أوائل الثمانينات، تقدّم منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية للنازحين داخلياً واللاجئين في مجموعة متنوعة من البلدان المتضررة من النزاعات، بما في ذلك باكستان، والصومال، والسودان، وتايلاند، وأوكرانيا، وكمبوديا، ودول في جنوب أفريقيا، وأمريكا الوسطى، وفي الآونة الأخيرة، يوغوسلافيا السابقة.

عندما تأتي أعداد كبيرة من اللاجئين أو النازحين داخلياً إلى منطقة، فمن الضروري مساعدتهم ومساعدة المجتمع المضيف، ولكن بشكل منفصل وذلك لتخفيف حدة التوترات المحتملة. قد تجد المجتمعات المضيفة أن هناك فجأة منافسة أكبر بكثير على فرص العمل، وأن هناك عدد أقل من الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية. ولذلك فمن المهم تقديم المساعدة إلى المجتمعات المضيفة هذه لبناء القدرة على الصمود، وخاصة من خلال تدابير لتعزيز فرص العمل والحماية الاجتماعية وفرص التدريب لها، كما وللسكان النازحين. عندما تنتهي الأزمة، من المهم أن يكون للاجئين والنازحين داخلياً فرصة للعودة طوعاً إلى ديارهم أو إلى مناطق أخرى في مناطقهم أو بلدانهم الأصلية. عند عودتهم، تكتسب تدابير التعافي من الأزمة أهمية خاصة لكي لا يقعوا في براثن الفقر الموسعة والبطالة. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لخلق

فرص العمل والحماية الاجتماعية ولإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. ومن المرجح أن يكون من الضروري ضمان وجود فرص التدريب لمساعدتهم إما على استعادة المهارات المفقودة - خاصة في حالة النزوح المطول وما يتصل بها من البطالة المطولة - أو على اكتساب مهارات جديدة عندما تقدم البيئة الاقتصادية بعد الأزمة فرص جديدة. وتربط منظمة العمل الدولية المساعدات قصيرة الأمد بالاستثمارات طويلة الأمد في الموارد البشرية والإنتاجية، عن طريق:

أ. منح المساعدة التقنية في السياق المباشر للنفي والتشريد، مع تطوير المهارات التقنية وتنظيم المشاريع والمهارات التنظيمية ومهارات تخطيط البرامج والتفاوض التي من شأنها مساعدة اللاجئين والنازحين داخلياً عند عودتهم إلى ديارهم لإعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم.

ب. استهداف الأفراد، ولكن أيضاً المنظمات التي تمثلهم ومجتمعاتهم المحلية، من خلال بناء قدراتهم على تنظيم أنفسهم، وتحديد وتخطيط الأولويات، والتفاوض مع السلطات الوطنية والوكالات الإنمائية الدولية.

ويمكن للحماية الاجتماعية أن تلبي الاحتياجات الأساسية والطويلة الأجل لاجئين وعديمي الجنسية، وتوفير حلول أكثر استدامةً وفعالة من حيث التكلفة للحالات المطولة في كثير من الأحيان، والحد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة مع المجتمعات المضيفة التي غالباً ما تستنفد مواردها بعد تدفق الأعداد الكبيرة من السكان. وفي بلدانهم الأصلية، يمكن للحماية الاجتماعية تسهيل العودة والادماج، وأن تكون بمثابة عامل استقرار اقتصادي، وتعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في منع المزيد من الأزمات.

ولدعم الانتقال في الوقت المناسب من تدابير المساعدة المؤقتة والممولة من الجهات المانحة إلى نظم أكثر استدامة ووطنية للحماية الاجتماعية تكون شاملة ويمكن الوصول إليها من قبل اللاجئين، تقوم منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع شركاء آخرين، بتحديد الطرق

التي يمكن بموجبها استخدام التدخلات الإنسانية تمويل مساهمات اللاجئين في برامج الحماية الاجتماعية والصحية القائمة، مع تعزيز هذه الأنظمة لصالح سكان البلد المضيف خلال وما بعد الأزمات.

أداة 64.5 دليل: دليل الاتكال على الذات للاجئين، منظمة العمل الدولية/UNHCR ،2005

إدماج الأطفال

في حين أن صندوق الأمم المتحدة للطفولة هو الوكالة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بحماية الأطفال، يمكن لمنظمة العمل الدولية تقديم مساهمات مفيدة، ودعم الحكومات من خلال:

- تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي توفر الوصول إلى وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للأسر الضعيفة والمستبعدة اجتماعياً، والأطفال الذين يصعب الوصول إليهم، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وحيثما كان ذلك ممكناً، بما في ذلك أرضية أساسية للحماية الاجتماعية؛
- دعم قدرات الأسر على حماية أطفالهم من خلال العمل من أجل نظام حماية اجتماعية من خلال، على سبيل المثال، برامج التحويلات النقدية؛ والأشغال العامة؛ والحصول على برامج الائتمان والتأمين والادخار؛ وتعزيز وتنفيذ أطر الحماية الوطنية لحماية الأطفال من الاستغلال؛

ومع اعتماد اتفاقية أسوأ أشكال عمالة الأطفال (رقم 182) لعام 1999، دُعيت منظمة العمل الدولية إلى تعزيز الجهود المبذولة لإنهاء مشاركة الأطفال في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك النزاعات المسلحة. وتحدد الاتفاقية من بين أسوأ أشكال عمالة الأطفال «التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة»، فضلاً عن « الأعمال التي يحتمل ـ إما بسبب طبيعتها أو بسبب الظروف التي تُؤدَّى فيها ـ أن تعود بالضرر على صحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقهم».

وتعزز منظمة العمل الدولية، مع شركائها، إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل للجنود الأطفال. وتشمل العناصر الرئيسية التدريب المهني، وبرامج التدريب المهني، ودعم الأسرة،

والمنح التعليمية، وتقديم المشورة النفسية والاجتماعية، وإزالة السموم، وبناء قدرات المؤسسات المحلية، وتطوير الشراكات. وتعترف منظمة العمل الدولية بضرورة استشارة الأطفال الجنود أنفسهم في تخطيط وتنفيذ المشاريع.

منع استغلال الأطفال بعد أمواج تسونامي

إن أنشطة منظمة العمل الدولية - البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال في إندونيسيا وسري لانكا مصممة للاستجابة لقضايا عمالة الأطفال الموجودة والناشئة في سياق عملية إعادة التأهيل والتنمية في مرحلة ما بعد تسونامي في البلاد. وتعتمد أنشطة منظمة العمل الدولية استراتيجية مزدوجة: التوجيه والمشورة والدعم لصانعي السياسات من أجل إدماج الشواغل المتصلة بعمالة الأطفال في الاستجابة لحالات الطوارئ العامة في البلاد، وتدخلات مستهدفة للحد من ومنع عمالة الأطفال من خلال مجموعة من الخدمات الاجتماعية.

وانتقلت منظمة العمل الدولية - البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال بسرعة لبدء برنامج جديد في باندا آتشيه في إندونيسيا. جنبا وإلى جانب مكتب القوى العاملة المحلي، توفر منظمة العمل الدولية - البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال برامج للتدريب على المهارات الأساسية لشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 يعيشون في مخيمات للنازحين. يوفر مركز للأطفال مجموعة من الخدمات للأطفال في المخيمات وفي المجتمعات التي يعيش فيها العديد من الأطفال المتضررين من كارثة تسونامي.

في سري لانكا، ركز التدخل المستهدف على مقاطعتين متضررتين من أمواج تسونامي- في المحافظة الشرقية، مقاطعة ترينكومالي، Kinnya؛ وفي المحافظة الجنوبية، مقاطعة جالي، كوغولا. من خلال العمل مع الهياكل المجتمعية، تتضمن الخطة إعطاء الأطفال المتضررين فرص التعليم والتدريب وكذلك الحصول على الخدمات الاجتماعية، والوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعية المحلية والوطنية لأسرهم وأولياء أمورهم.

المصدر: «عالم العمل»، مجلة منظمة العمل الدولية، العدد 43، نيسان/ ابريل 2005

في إعـدادات الهشاشـة والكـوارث يمكـن لمنظمـة العمـل الدوليـة المسـاهمة في حماية الأطفال، وفي سـيناريوهات ما بعد النزاعات، أصـدرت عـدة توصيـات وسياسـات تركز على الأطفال على أسـاس الاعتبـارات التالية:

- إن منـع عمالـة الأطفـال في الإعدادات الهشـة، في حين يصعب قياسـه، هـو أكثر فعالية مـن حيث التكلفة وينبغـي أن تدرج هـذه التدابير وتعميمهـا في البرامج الأخرى.

- ينبغـي أيضاً مراعاة الأبعاد الجندرية في إعادة إدماج الأطفال، بالنظـر إلى أنـه قـد يتـم اختيـار الفتيـات أو الفتيـان لأغـراض الاسـتغلال الجنسي؛

- يمكـن تخفيـف الضغـوط الماليـة عـلى الأسر عن طريـق المنح غـير المشروطـة لدعم الأطفـال، والبدلات العائلية، والمسـاعدة الاجتماعيـة القائمـة عـلى الاحتياجـات والمعاشـات الاجتماعية للفقراء؛

- يجب تجنب التأثير السلبي على الأطفال؛

- يجـب أن تتـم التدخـلات في أقـرب وقت ممكـن عندما يكون الأطفـال معرضين للخطر؛

- ينبغـي معالجـة نقاط الضعف المحددة للسـن من خلال نهج دورة الحياة؛

- ينبغـي ايـلاء اهتمام خاص للأطفال الذين لديهم نقاط ضعف محددة أو الذين ينتمون إلى مجموعات محددة؛

- ينبغي أن تؤخذ آليات الديناميكيات داخل العائلة في الحسبان؛

- يجب الاستماع لأصوات وآراء الأطفال ومقدمي الرعاية[26]

لقـد تعلمت منظمة العمل الدوليـة العديد من الدروس في إعادة إدمـاج الأطفال الجنود السـابقين بما في ذلك ما يلي:

- (في معظـم الحـالات) مـن الأفضل لتلبيـة احتياجـات الأطفال المتضرريـن مـن الحرب بشـكل عـام، بـدلاً من اختيـار الجنود الأطفال؛

- مـن المهـم بناء قـدرات صانعي القرارات الوطنيـة ذوي الصلة في مهمـة إعـادة إدمـاج الجنـود الشـباب، وهـو أمـر ضروري للتأثـير طويـل الأجل؛

- المرونـة أساسـية في تكييـف النهـج مـع الاحتياجـات المحددة للشباب الفرديين الذين يحتاجون إلى إعادة الإدماج؛ وتختلف الاحتياجـات اختلافـاً كبـيراً تبعـاً للثقافـة، والعمـر، والحالـة الاجتماعيـة، ومهامهـم وتجاربهـم كجنود سـابقين.

26 صندوق الأمم المتحدة للطفولة وآخرون (2009): البيان المشترك بشان النهوض بالحماية الاجتماعية التي تراعي احتياجات الأطفال (منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية، و IDS ومعهد التنمية الخارجية، الخ)

أداة 65.5
دليل: الأطفال المرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة: كيف يمكن التوجيه لإعادة الادماج الاقتصادي، منظمة العمل الدولية/ البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال، 2010

أداة 66.5
منشور: الجنود الشباب – لماذا يختارون القتال: مقدمو، راشيل بريت وإيرما سبيخت، منشور لين رينر، 2004

أداة 67.5
إطار استراتيجي: منح تجنيد الأطفال وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة : إطار استراتيجي لمعالجة الثغرة الاقتصادية، منظمة العمل الدولية/ البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال، 2007

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

يستند المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والتوظيف في حالات الهشاشة، والنزاعات والكوارث إلى أكثر من 20 عاماً من الخبرة التنظيمية. ولدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراعاة حقوقهم وإمكاناتهم الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، تهدف منظمة العمل الدولية إلى زيادة فرص العمل والاعتماد على الذات، والقدرة على توليد الدخل في سياق أسواق العمل الشاملة. وتعتمد منظمة العمل الدولية نهجاً ذي مسارين في عملها على صعيد إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي حين يشمل المسار الأول الإجراءات الخاصة بالإعاقة، يسعى المسار الثاني لضمان أن المبادرات العامة تشمل المعوقين.

وقد ساعدت منظمة العمل الدولية في السنوات الأخيرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في توفير التدريب على المهارات المهنية للمقاتلين السابقين المعوقين. ونفذت منظمة العمل الدولية مثل هذه البرامج في أفغانستان، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وإثيوبيا، وموزمبيق، وناميبيا، وفلسطين، وزيمبابوي. وبشكل عام، تم توفير التدريب المهني في المراكز الرئيسية الحالية، على الرغم من أنه تم في بعض الأحيان استخدام مرافق خاصة أيضا. ويدمج البرنامج خدمات المشورة وإعادة التأهيل في بعض المشاريع، وخاصة مع الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة أو الذين يعانون من صدمة نفسية حادة.

عندما تتم إعادة بناء المباني والبنية التحتية، تضغط منظمة العمل الدولية وشركائها من أجل زيادة إمكانية وصول الأشخاص ضوي الإعاقة إلى البيئة المعاد بنائها. إن البيئة التي يمكن الوصول إليها، على سبيل المثال مع سلالم وأبواب أوسع، بالإضافة إلى النقل والمعلومات التي يمكن الوصول إليها (مثل المعلومات في أشكال بديلة) تعزز فعالية الوصول إلى الفرص في سوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

تهيئة المقاتلين السابقين ذوي الإعاقة لإعادة إدماجهم في ناميبيا

خلال حرب الاستقلال التي قادتها المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، تعاونت منظمة العمل الدولية مع حكومة زامبيا لمساعدة سوابو في تنفيذ مشروعين متتاليين (1982-1987 و1987-1991) لمقاتليها السابقين من أجل الحرية من ذوي الإعاقة الذين تم نفيهم وتركوا في حالة خمول في مخيمات اللاجئين في زامبيا. وقدمت مزيجاً من الخدمات، بدءاً من التعليم الأساسي وتعليم اللغة الإنجليزية وصولاً إلى علاج العظام وغيرها من الرعاية الطبية، والتأهيل المهني والتدريب على المهارات والتوظيف. وتلقى نحو 240 مقاتلي سابق معوق من سوابو التدريب في 14 حرفة مهنية في 10 مؤسسات في زامبيا، قبل أن يعودوا إلى ناميبيا في عام 1990 بعد الاستقلال.

المصدر: «الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة للأزمات»، حقائق وأرقام، منظمة العمل الدولية/أزمة، أيار/مايو 2003

من هذه التجربة تعلمت منظمة العمل الدولية العديد من الدروس، وبعضها مبين أدناه:

- يجب ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل واضح كجزء من أي فئة مستهدفة ومراعاة الاحتياجات المرتبطة بالإعاقة عند إجراء تقييم الاحتياجات وكذلك عند وضع السياسات والبرامج. ويمكن أن توفر منظمة العمل الدولية أمثلة عن الاختصاصات أو غيرها من الدراسات والأدوات التي تم تطويرها في الحالات الخاصة بكل بلد.
- يجب إشراك المنظمات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرارات بالإضافة إلى جميع الهيئات ذات الصلة لضمان عدم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود إعادة الإعمار والانتعاش.
- يجب ضمان شمولية تدابير الاستعداد لمواجهة الأزمات. قد يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ترتيبات تيسيرية معقولة

لتلبية احتياجاتهم المرتبطة بالإعاقة، بما في ذلك كراسي الإخلاء في حالات الطوارئ لأولئك الذين يعانون من صعوبات في نزول الدرج، ورسائل الاستعداد والمواد المخصصة في صيغ بديلة. يجب النظر أيضاً في المخططات المساعدة أو «الرفيقة» لإجراءات الإخلاء وكذلك الإجراءات المتفق عليها للاتصال مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تقديم الدعم الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الأوسع نطاقاً مثل التدريب المهني، ودعم تنمية الأعمال التجارية والخدمات المالية. وفي سياق البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات أو ما بعد الكوارث، يجب إيلاء الأولوية لتعزيز خطط تنمية العمل الحر والمؤسسات وروح المبادرة المفتوحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي الوقت نفسه ضمان الوصول العام وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة، إذا لزم الأمر.

- توعية وتوفير بناء القدرات لأصحاب المصلحة بشأن قضايا الإعاقة وذلك لتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تكافؤ فرص العمل. وغالباً ما تكون هناك حاجة قوية لتغيير التصورات والمواقف إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم ليكونوا مواطنين منتجين ومعتمدين على نفسهم. وقد أثبت تدريب مساواة الإعاقة الخاص بمنظمة العمل الدولية أنه أداة قوية في هذا الصدد.

- يجب دمج منظور الحماية الاجتماعية وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى برامج الحماية الاجتماعية. يجب أن نضع في اعتبارنا أنه قد تكون للأشخاص ذوي الإعاقة تكاليف اضافية متعلقة بالإعاقة ينبغي تغطيتها بموجب برامج الحماية الاجتماعية والتي بدورها يجب أن تصمم أيضاً بطريقة تشجع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

أداة 68.5 **دليل:** المضي قدماً من أجدل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، منظمة العمل الدولية، 2011

أداة 69.5 **دليل:** إمكانية الوصول وتكييف الأدوات للعمال ذوي الإعاقة في بلدان كا بعد النزاعات والبلدان النامية، دافيد ديلي، 1997

أداة 70.5 **مجموعة أدوات:** الأشخاص ذوي الإعاقة بين اللاجئين والسكان المتضررين من النزاعات، 2008

أداة 71.5 **دليل:** العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في النزوح القسري، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2011

إدماج الأشخاص العاملين في الاقتصاد غير النظامي

تستند التوصية رقم 204 (R204) إلى الفهم والخبرة المشتركة للهيئات المكونة الثلاثية في عالم العمل ومفادها أنه يمكن تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد النظامي على أفضل وجه من خلال استراتيجية متكاملة.[27] وتقدم التوصية بعض إرشادات السياسات والخطوط التوجيهية الواضحة لتيسير إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير النظامي، مع الاعتراف بتنوع الإعدادات والحالات والظروف السائدة في الاقتصاد غير النظامي في جميع أنحاء العالم. وتدعو التوصية إلى نهج عملي لتحقيق هذه الأهداف الثلاثية المرتبطة مع بعضها البعض:

1. تسهيل انتقال العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصادي غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي، مع احترام الحقوق الأساسية للعمال وضمان الفرص لأمن الدخل وسبل العيش وروح المبادرة؛

2. تعزيز إنشاء وحفظ واستدامة المشاريع والوظائف اللائقة في الاقتصاد النظامي وتماسك سياسات الاقتصاد الكلي والتوظيف والحماية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية الأخرى؛ و

3. منع إضفاء الطابع غير النظامي على وظائف الاقتصاد النظامي.

في الدول الهشة وحالات ما بعد النزاعات أو الكوارث، يشكل الانتقال إلى الطابع النظامي عنصر هام من استراتيجية العمل اللائق من أجل تحسين ظروف العمل والمعيشة، وتعزيز عملية الانتعاش وتوطيد السلام والتماسك الاجتماعي.

لقد لعبت منظمة العمل الدولية لأكثر من 40 عاماً دوراً قيادياً في وضع هذا الموضوع على جدول أعمال السياسات الدولية، من خلال البحث على العوامل الدافعة لعدم الانتظام،وتبادل الممارسات الجيدة على إضفاء الطابع النظامي، وتعزيز قدرات

27 منظمة العمل الدولية، مجلس الإدارة، الدورة الـ 325، جنيف، 29 تشرين الأول/اكتوبر – 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، GB.325/POL/1.

الـشركاء الثلاثيـي الأطارف على تسـهيل الانتقال مـن الاقتصاد غير النظامـي إلى الاقتصاد النظامي.[28]

إدماج الأشخاص في قطاعات محددة

إن الخـبرات والتجـارب القطاعيـة لمنظمـة العمـل الدولية تسـلط الضـوء عـلى كيـف سـاعدت التدخلات التـي تركز عـلى القطاع في إعـادة بنـاء سـبل العيـش على نحو مسـتدام.

السياحة: سبل العيش المرنة من خلال تنمية القوى العاملة في السياحة: تنمية المهارات في مجال المنتجات والخدمات السياحية في بوسوانغا وكورون

يمكن للكوارث الطبيعية أن تضر البنية التحتية، الأمر الذي قد تكون له تداعيات على المدى الطويل على السياحة، والتي بدورها تدمر المجتمعات الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على القطاع لكسب العيش. ونظراً للأهمية الاقتصادية للسياحة في بالاوان، شملت جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد الكوارث التي بذلتها منظمة العمل الدولية في هذه المنطقة دعماً للقوى العاملة المحلية لتوفير خيارات لتطوير سبل العيش المرنة في قطاع السياحة، كما في غيرها من الصناعات التي تشتد الحاجة إليها. وفي شراكة مع هيئة التعليم وتنمية المهارات الفنية (TESDA)، أشركت منظمة العمل الدولية 180 عامل نازح من المستفيدين (146 امرأة و 34 رجلاً) في مختلف برامج التدريب على المهارات ذات الصلة بالسياحة. ودعمت الشراكة مسارين: التدريب على المهارات المتعلقة بالبناء (مثل النجارة، والبناء، والسباكة، وغيرها) لتلبية الطلبات على إعادة التأهيل والإعمار على المدى القصير؛ فضلاً عن التدريب على المهارات ذات الصلة بالخدمات (على سبيل المثال في مجال السياحة والحفاظ على الصحة والضيافة) لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي على المدى المتوسط والطويل. وتعترف منظمة العمل الدولية بالأهمية المتزايدة للحصول على تقييم وإجازات من TESDA كونها تصبح على نحو متزايد شرطاً للتوظيف من قبل الشركات والصناعات. وهم يعترفون الآن بالعمال المجازين باعتبارهم منتجات للتدريب الصارم الضروري لبناء قوة عاملة ماهرة. وسيتمتع أيضاً المتخرجون من TESDA أفاق أفضل في مساعي ريادة الأعمال والعمل الحر. أخيراً، باستخدام منهجية منظمة العمل الدولية بشأن تنمية المؤسسات القائمة على المجتمع المحلي المجتمعية (C-BED)، أعدّ المتدربون خطط أعمال تجارية جماعية، قاموا بتقديمها في ما بعد إلى الجهات الحكومية الوطنية والمستثمرين المحتملين. وشكل النشاط، الذي تزامن مع الاحتفال بشهر الوعي الوطني للكوارث في بوسونغا، أيضاً فرصة لأصحاب المشاريع الطامحين بعرض وبيع منتجاتهم وخدماتهم لسكان المجتمع المحلي.

المصدر: تأمين سبل العيش المستدامة والانتعاش للمجتمعات المتضررة من إعصار هايان الكبير، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-manila/documents/publications/wcms_427189.pd

28 منظمة العمل الدولية، BIT، الاقتصاد غير النظامي والعمل اللائق: دليل لموارد السياسة: دعم عمليات الانتقال إلى الاقتصاد النظامي (جنيف، 2013)

الزراعة: الاستعادة المستدامة لسبل العيش لصغار المزارعين: إعداد الأراضي وإنشاء زراعة كونتورية في مدينة أورموك

كان أكثر من 1.9 مليون شخص أو 33 في المائة من العمال المتضررين بعد إعصار هايان الكبير (يولاندا) يعملون في القطاع الزراعي. وأطلقت منظمة العمل الدولية التكنولوجيا الزراعية في الأراضي المنحدرة (SALT) في أورموك، وهي مدينة في مقاطعة ليتي، لمساعدة صغار المزارعين النازحين بسبب الإعصار الكبير على استعادة أراضيهم وتحقيق الإنتاج المستدام. وعقدت منظمة العمل الدولية شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، التي قدمت المساعدة التقنية على طريقة SALT بالإضافة إلى المواد الزراعية. إن تكنولوجيا SALT، المشار إليها أيضاً بالزراعة الكونتورية، مفيدة لصغار المزارعين الذين لديهم عدد محدود من الأدوات ورأس مال صغير بما أنها تتطلب مساحة صغيرة. إن إنشاء مزرعة باستخدام تكنولوجيا SALT، الذي ينطوي على مهام مثل تحديد الخطوط الكنتورية وتحضير البذور، يراعي قضايا العمالة. وقد حصل جميع العاملين في SALT على الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، والصحة، والتأمين ضد الحوادث) طوال مدة عملهم، مما وفر لهم الكثير من الدخل اللازم. عندما يصبح هناك محاصيل دائمة مثل البن والكاكاو والموز وغيرها من الثمار في مزرعة SALT، يصبح هناك حاجة إلى عدد أقل من العمال للزراعة، والصيانة، والحصاد. وازدادت معرفة المزارعين في المناطق المرتفعة في الزراعة الذكية مناخياً المستدامة، بما في ذلك مساهمة بشأن مساهمة SALT في مكافحة تآكل التربة وحماية التربة واستقرار المناظر الطبيعية. كذلك، تعلم المزارعون كيفية بناء حفرة سماد وكذلك كيفية جمع وإعداد مواد النفايات العضوية. وتساعد كل هذه المهارات على تحسين مواجهة المزارعين للكوارث الطبيعية. وأخيراً، تشكل مزارع SALT مواقع تدريب لمدارس المزارعين الحقلية، مما يعزز المعرفة لدى السكان الأصليين. وتساعد معرفة السكان الأصليين في تقليل ضعف المجتمعات في وجه الكوارث المناخية، وذلك لأن المجتمعات التي عانت لفترات طويلة من الجفاف والأعاصير والفيضانات ولدت مع مرور الوقت ثروة من أنظمة المعرفة المحلية لجمع والتنبؤ بـ وتفسير المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ. وقد يؤدي ذلك إلى توجيه قرارات المزارعين بشأن أنماط زراعة المحاصيل، والتخطيط للتواريخ، وما الذي يجب زراعته.

المصدر: سبل العيش المستدامة والانتعاش للمجتمعات المتضررة من إعصار هايان الكبير، على الموقع الإلكتروني:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-manila/documents/publication/wcms_427189.pd

البنية التحتية وإعادة الإعمار: تعاون استراتيجي لإنشاء بنية تحتية مقاومة للكوارث: تحسين مقاومة البنية التحتية والمرافق الاجتماعية والاقتصادية في بوسوانغا، بالاوان

إن القدرة الأكبر على مقاومة الصدمات الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية تعززها بنية تحتية ملائمة. لذلك، عقدت منظمة العمل الدولية شراكة مع المكتب البلدي للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (MDRRM) في بوسوانغا من أجل تحسين مدرستين وطريق واحد ومنصة واحدة للقوارب. وقد تم توظيف ما مجموعه 453 عامل من المستفيدين (306 امرأة و 147 رجلا) كعمال بناء. ويشكل الشارع البلدي Salvacion-Putod بوابة هامة إلى وسط المدينة وبقية جزيرة بوسوانغا؛ و هو متصل بما سيصبح الميناء الرئيسي لبوسوانغا. وبالاستناد إلى خبرة منظمة العمل الدولية في تقنيات تحسين الطرق، قامت الحكومة البلدية وعمال البلدية بتركيب السدود والقنوات والجدران المصنوعة من حجارة الدكة، ما سمح للشارع بتحمل بشكل أفضل الضغط الإضافي من الشاحنات بعشرة عجلات المتوجهة إلى الميناء. وعلاوةً على ذلك، تم بناء منصة محسنة للقوارب في سيتيو كالاويت في جزيرة كالاويت، التي يعيش فيها 2000 شخص يأتون في المقام الأول من مجموعة السكان الأصليين Tagbanua، والذين يعتمدون على الصيد والزراعة. وكان هيكل منصة القوارب السابق صغير ومعرض لموجات قوية. وتعمل المنصة الجديدة الآن بمثابة محطة ومحطة التداول وكاسرة أمواج

6 تعبئة الموارد في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث

من أجل تتبع الموارد الخارجية في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث، تتطلب المسؤوليات أن توظف منظمة العمل الدولية الجهد على نطاق الوكالة. ويعرض هذا الفصل بإيجاز آليات تعبئة الموارد الداخلية والخارجية التي يمكن أن تدعم أنشطة منظمة العمل الدولية على الصعيد الميداني. رغم أن تعبئة الموارد ترد كفصل مستقل في هذا الدليل، إلا أنها تشكل، في الواقع، جزءاً من عملية مستمرة وديناميكية واحدة في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث.

المحتوى

6.1 لمحة حول تعبئة الموارد **154**

6.2 آليات تعبئة الموارد الداخلية **155**

6.3 آليات تعبئة الموارد الخارجية **157**

المشاركة في خطط النداء العاجل والاستجابة البشرية 157

معايير اختيار المشاريع لإدراجها ضمن خطة النداء العاجل والاستجابة الإنسانية 160

النداءات الانتقالية 160

الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ 161

صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة 162

الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية 162

تجربة منظمة العمل الدولية مع الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين 162

اختلافات الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي تديرها

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أو البنك الدولي 164

صندوق الأمن البشري 165

صندوق بناء السلام 166

المانحون الثنائيون 168

مؤتمرات المانحين المخصصة 168

«صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة» 169

التعاون بين البلدان الهشة والتعاون الثلاثي ضمن الإعدادات الهشة 169

«يمكن للتمويل الإنمائي أن يسهم في الحد من مواطن الضعف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وأن يمكّن البلدان من منع أو مكافحة حالات الأزمات المزمنة المتعلقة بالنزاعات أو الكوارث الطبيعية. وندرك الحاجة إلى اتساق التمويل الإنمائي والإنساني لضمان الأخذ بنهج أكثر آنية وشمولاً وملاءمة وفعالية من حيث التكاليف إزاء إدارة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة والتخفيف من آثارها. (...) وندرك التحدي الرئيسي الذي يعترض تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع ومرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وندرك الفجوة التمويلية التي يواجهها بناء السلام والدور الذي يؤديه صندوق بناء السلام. وسنكثف جهودنا لمساعدة البلدان في الحصول على التمويل من أجل بناء السلام والتنمية في سياق ما بعد النزاعات».

خطة عمل أديس أبابا، الفقرتان 66 و67

6.1 لمحة حول تعبئة الموارد

من المهم أن يتم تفعيل الاستجابة الميدانية بسرعة، إذ إن منظمة العمل الدولية أضاعت العديد من الفرص لجمع التبرعات نظراً إلى أنها لم تكن متواجدة على الأرض إلى حد كبير أو تمتعت بالسرعة أو المرونة الكافيتيْن. ورداً على ذلك، تسعى إصلاحات المنظمة إلى تحقيق برامج أكثر تركيزاً. فتخفيض عدد البرامج من 19 إلى 10 ومجالات نتائج الميزانية المقترحة للعامين 2016 و2017 يعزز تركيز برنامج التعاون الإنمائي الذي تعتمده المنظمة، ولا بد للبرامج الريادية من أن تحدد مكانة المنظمة على صعيد التعاون الإنمائي إلى حد أكبر. هذا وتشدد المبادئ التشغيلية لتعبئة الموارد المحددة ضمن إستراتيجية منظمة العمل الدولية الإنمائية للفترة الممتدة بين العامين 2015 و2017 على أهمية الإستعداد والمرونة لكي يتمكن التعاون الإنمائي من الاستجابة لحاجات البلدان التي تواجه أوضاعاً هشة واستثنائية. وبالنسبة إلى المبادئ التشغيلية المحددة ضمن تحليل GB حول إستراتيجية التعاون الإنمائي، «لا بد للإستعداد والمرونة من أن يساهما في جعل التعاون الإنمائي أكثر إستجابةً لحاجات البلدان التي تواجه حالات هشة واستثنائية».

تعبئة الموارد ضمن حالات الطوارئ البطيئة والمفاجئة والأزمات المطولة

استناداً إلى دورة البرمجة الإنسانية التي تم عرضها في الفصل الثالث، تشكل تعبئة الموارد العنصر الثالث بعد تقييمات الحاجات المشتركة وإعداد خطط الاستجابة الإستراتيجية. وبالفعل، تؤثر المصداقية ومدى دقة الحاجات المقيمة، وأولويات الإستراتيجية والاستجابة، و«معقولية» متطلبات التمويل، فضلاً عن «الطابع الجماعي» الذي يكتسيه الإلتزام ضمن دورة البرنامج، في المانحين عند اتخاذهم قراراً.

وفي ما يخص التمويل المباشر، يميل أبرز المانحين الإنسانيين إلى اتخاذ قراراتهم الرئيسية ضمن الساعات الثانية والسبعين التي تعقب بروز حالات الطوارئ المفاجئة. أما بالنسبة إلى الأزمات المطولة، فيميلون إلى اتخاذ قرارات خلال الربع الأخير من السنة التقويمية، على أن يتم تسديد المدفوعات مطلع العام التالي.

وعلى مستوى المشاريع أو البرامج، تضطلع المجموعات بدور مهم من حيث تسهيل منح مخصصات التمويل من الأموال التي تم جمعها إلى شركاء هذه المجموعات. وقد تبدي هذه المجموعات رغبة في اللجوء إلى المانحين بحثاً عن موارد لتلبية مستلزمات

خطط الاستجابة التي تنفذها. بدورها، تقوم المنظمات بجمع تبرعات على أساس فردي، ويُتوقع أن تعرض اقتراحات أنشطة على المانحين تتماشى مع الأهداف الإستراتيجية وكذلك خطط إستجابة المجموعات وأنشطتها.

وتشير التجارب إلى أن دور تعبئة الموارد اللامركزية أساسي. فخلال العامين 2012 و2013، تمت تعبئة 40% من موارد الميزانية غير العادية القائمة على التعاون التقني محلياً ومن المرجح أن يتواصل هذا المنحى، نظراً إلى اللامركزية المستمرة التي يتسم بها اتخاذ القرارات من جانب شركاء التمويل، والفرص الجديدة على صعيد تمويل التنمية المحلية، والتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية، والمؤسسات الإقليمية، ونظام الأمم المتحدة على مستوى البلدان.

بالإضافة إلى ذلك، تمنح تعبئة الموارد المحلية منظمة العمل الدولية إمكانيات واعدة وغير مستغلة من أجل زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية. ويتعين على منظمة العمل الدولية إيجاد سبل لكي تكون متواجدة داخل البلدان والمشاركة في اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري بين الوكالات في حال رغبت في النفاذ إلى الموارد المتأتية من خطط النداء العاجل والاستجابة البشرية، أو التمويلات التي يتم جمعها، أو آليات الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، مع العلم بأنه قلما تتكلل الإستراتيجيات عن بعد بالنجاح.

أما بالنسبة إلى تعبئة الموارد المحلية فتتم من خلال خطط تعبئة الموارد التي تستند إلى البرنامج القطري للعمل اللائق. هذا ويقوم المانحون والشركاء على نحو متزايد بالكشف عن نواياهم لتحويل مسار أموالهم عبر إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو أوراق إستراتيجية الحد من الفقر أو مباشرةً من خلال الحكومة التي تستلم التمويلات على شكل دعم للميزانية. وعليه، بإمكان منظمة العمل الدولية من خلال المشاركة في عمليات التنمية الوطنية إنشاء روابط وعلاقات عمل مع مجتمع المانحين المحلي.

أداة 1.6 «إستراتيجية التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية، 2015-2017»

أداة 12.3 «دليل التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية، 2016»

6.2 آليات تعبئة الموارد الداخلية

يعرض هذا القسم نظرة عامة حول آليات التمويل الداخلية بما أن التوجيهات القائمة ترد ضمن دليل التعاون الإنمائي.

نظراً إلى أنه غالباً ما تضرب الكوارث الطبيعية البلدان المعرضة لهذا النوع من الكوارث بشكل دوري، قد يشمل البرنامج القطري للعمل اللائق أهدافاً محددة ترمي إلى التخفيف من آثار المخاطر المرتبطة بالكوارث التي تهدد التوظيف والعمل اللائق. وفي حالة تفادي النزاعات، في الدول المعرضة للتوترات الاجتماعية والنزاعات، قد ينطوي البرنامج القطري للعمل اللائق على أهداف للحفاظ على السلام المستدام من خلال الحوار الاجتماعي.

قد يُستخدم تمويل كل من الميزانية العادية والميزانية العادية القائمة على التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات المكونات ضمن الإعدادات الهشة عبر ربطها بمخططات البرنامج القطري المرتبطة بالمؤشرات المناسبة (على سبيل المثال 1.4، نتيجة المعيار 3: «إن المكونات في البلدان الهشة أو الدول العرضة للكوارث تشمل عملاً منتجاً ولائقاً ضمن التدابير التي تعتمدها لتفادي النزاعات، والحد من مخاطر الكوارث والإنعاش»).

أما في حالات الطوارئ غير المخطط لها التي قد تعقب وقوع كارثة مفاجئة أو التوصل إلى حل أو صدور قرار بشأن عملية سلام، بإمكان المكاتب القطرية التشاور مع البرنامج للبحث في استحداث مخطط برنامج قطري جديد لم يكن مرتقباً عند بداية مدة السنتين من أجل تخصيص موارد الميزانية العادية القائمة على التعاون التقني لعملية التعافي بعد وقوع أزمة محددة.

الاحتياطيات الإقليمية للاستجابة للأزمات والاحتياطيات الخاصة للمجموعة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة	قد يتقدم المكتب الميداني باقتراح إلى المكتب الإقليمي للاحتياطيات الإقليمية الخاصة، وعلى الاقتراح ألا يغطي أكثر من دورة واحدة خاصة بالميزانية. كما بإمكان المكتب الميداني أن يقدم طلباً إلى الحكومة للحصول على الاحتياطيات الخاصة للمجموعة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة.
صندوق برنامج إيرادات الدعم	يمكن استخدام الموارد المتأتية من برنامج إيرادات الدعم لتمويل عمل منسق الاستجابة لأزمة في الميدان.
الميزانية العادية	يمكن استخدام الموارد المتأتية من الميزانية العادية لإرسال أخصائيين (ومستشارين) ولوجستيات دعم لتوفير الدعم الملحّ للمكاتب الميدانية.
ميزانيات برنامج التعاون التقني	يمكن تمويل أنشطة الاستجابة للأزمات بواسطة الموارد المتأتية من برامج التعاون التقني الجارية محلياً أو عالمياً عبر إعادة تعديل أهداف المشروع والطلب من المانحين الموافقة على المراجعة.
التسرب	يمكن تمويل أنشطة الاستجابة للأزمات أيضاً من خلال الموارد المتأتية من حالات التسرب. وعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك عبر اللجوء إلى الميزانية العادية، والميزانية العادية القائمة على التعاون التقني، وحالات تسرب الموظفين من برامج التطوير عندما تشارف فترة السنتيْن على النهاية.
حساب الميزانية العادية الإضافي	يمكن استخدام حساب الميزانية العادية الإضافي أيضاً للاستجابة للأزمات والاستعداد لها من أجل تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية بغية تحقيق أهداف مخطط البرنامج القطري والبرنامج القطري للعمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث. يُذكر أن إجراءات التفاذ إلى هذا الحساب واستخدامه هي مماثلة لتلك المعتمدة في البرامج التي يتم تنفيذها في حالات انعدام الأزمات.

مقاربة منظمة العمل الدولية حول الإنعاش الأولي في سريلانكا في مرحلة ما بعد النزاع (اقتراح تم رفعه إلى صندوق الاحتياطيات الخاص بالمجموعة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة)

انتهت الحرب بين حكومة سريلانكا ونمور تحرير تاميل إيلام في شهر مايو من العام 2009، بعد 26 عاماً من الاضطرابات المدنية. وعلى الرغم من نجاح الحملة العسكرية، قُتل عدد كبير من الرجال والنساء أو اضطروا إلى النزوح. علاوةً على ذلك، احتُجز حوالى 9 آلاف مقاتل سابق في مراكز تحويل أسرى الحرب، حيث يتم العمل على تسريحهم ونزع سلاحهم والسعي إلى إعادة إدماجهم. ورداً على ذلك، قدمت منظمة العمل الدولية مشروع تمويل من خلال صندوق الاحتياطيات الخاص بالمجموعة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة يُعرف باسم «فرص استعادة سبل العيش الطارئة للنازحين في الداخل والمقاتلين السابقين في المقاطعة الشمالية في سريلانكا».

تشمل مقاربة منظمة العمل الدولية الإجمالية الخاصة ببرنامج التعافي عنصريْن:

- دعم المؤسسات الحكومية في ما يخص توفير الخدمات السليمة من الناحية التقنية عبر تحويل القدرات التقنية والأدوات العملية (كالتقييمات السريعة المشتركة، وتأمين التدريبات المحددة لتطوير ريادة الأعمال، والتدريب المهني، إلخ).
- التطبيق المشترك، بالتعاون مع الوزارات والمكونات على الصعيديْن المحلي والوطني، لمشاريع رائدة على المدى المتوسط تتطرق مباشرة إلى حاجات الفئات السكانية الأكثر عرضةً للخطر كالمعوقين والأسر المعيشية التي تعيلها الإناث والشباب، والمشاريع الرامية إلى تعزيز قدرات المؤسسات المحلية لتحقيق العمل اللائق المستدام. ومن شأن هذه المشاريع أن تسد الثغرات وتستكمل وتعزز قدرة الوكالات الوطنية والدولية من حيث التطبيق والتنفيذ.

المصدر: «فرص استعادة سبل العيش الطارئة للنازحين في الداخل والمقاتلين السابقين في المقاطعة الشمالية في سريلانكا" مذكرة مفاهيمية، منظمة العمل الدولية كولومبو، 2009/08/07

6.3 آليات تعبئة الموارد الخارجية

يعرض الجدول الوارد أدناه صورة عامة عن بعض الآليات الخارجية المحتملة التي تمت مناقشتها في هذا الفصل وقد تصلح لتعبئة الموارد المالية من أجل دعم استجابة منظمة العمل الدولية في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث.

آليات تعبئة الموارد الخارجية

النشاط	الآليات الخارجية
التفادي/التخفيف من آثار	منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش
	الميزانية غير العادية القائمة على التعاون التقني
	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
الاستعداد	الميزانية غير العادية القائمة على التعاون التقني
	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
	النداء العاجل
	خطط الاستجابة الإستراتيجية
	الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ
	النداءات الإنتقالية
	مؤتمرات المانحين المخصصة
	الأموال المشتركة/المجمعة
	الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين
الاستجابة	الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين
	صندوق بناء السلام
	تمويل المانحين الثنائيين
	منشأة البنك الدولي العالمي للحد من الكوارث والإنعاش
	الصندوق الاستئماني للأمن البشري
	صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة
	الميزانية غير العادية القائمة على التعاون التقني
	الشراكات بين القطاعين العام والخاص

المشاركة في خطط النداء العاجل والاستجابة البشرية

في حين أنه ما من آلية محددة للتخطيط وتمويل عمليات التدخل التي تُعنى بالإنعاش المبكر، يوصي المانحون بدمج إستراتيجيات وأنشطة الإنعاش المبكر ضمن آليات الاستجابة القائمة على غرار خطة النداء العاجل والاستجابة البشرية. لكن في بعض الحالات قد يتم إطلاق نداء انتقالي خاص.

لقد توقف العمل بعملية النداءات الموحدة التي كان يتم اعتمادها لغاية شهر سبتمبر من العام 2013 تماشياً مع خطة التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. لذا ومن الآن فصاعداً، بات يتم تنظيم عمليات الاستجابة استناداً إلى دورة البرمجة الإنسانية. أنظر القسم *3.1* في الفصل الثالث.

تجدر الإشارة إلى أن خطط النداء العاجل والاستجابة البشرية تعد أدوات تساهم في إعداد استجابة بشرية منسقة. (أنظر أيضاً القسم *3.1* في الفصل الثالث).

يتولى منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم، الذي يحظى بدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مسؤولية استحداث خطة النداء العاجل في غضون ثلاثة إلى خمسة أيام اعتباراً من بروز الحالة

الطارئـة. وتؤدي المنظمات التي طُلب منها قيادة وتنسـيق عملية الاسـتجابة ضمن قطاع أو مجال أنشـطة محدد (على غرار قيادات المجموعـات أو القطاعـات) دوراً رئيسـياً في مـا يخـص العمـل مع الـشركاء ذوي الصلـة مـن أجـل إعـداد خطط الاسـتجابة ودراسـة اقتراحات المشـاريع بهدف إدارجها ضمن الاسـتجابة.

هـذا تتوقـف الطريقـة الفضـلى لإدراج مشـاريع سـبل العيـش ضمـن النـداءات المبكـرة أو الاسـتجابات اللاحقـة المراجعـة عـلى السـياق. وغالبـاً مـا يتـم إدراج اقتراحـات منظمـة العمـل الدولية مـن حيـث النـداء العاجـل ضمـن قطاعـات عـلى غـرار «سـبل العيـش المسـتدامة»، أو «الإنعـاش الاقتصـادي والبنيـة التحتيـة»، أو «الإنعـاش المبكـر»، أو «الأنشـطة المتعـددة القطاعـات». أنظر عـلى سـبيل المثـال إلى عروض المشـاريع التي تقدمـت بها منظمة العمـل الدوليـة ضمـن عمليتـيْ النـداء العاجـل الواردتـيْن ضمـن الأدوات أدنـاه.

أداة **2.6** **النداء العاجل لباكستان:** الإعصار والفيضانات، 2011

أداة **3.6** **دليل:** خطط الإستجابة الإستراتيجية، اللجنة الدائمة المشتركة ما بين الوكالات، 2015

غالبـاً مـا يتـم تحديـث ومراجعـة النـداءات العاجلـة بعـد مـرور شـهر واحـد عـلى إطلاقهـا الأولي ضمن خطـة الاسـتجابة البشرية، وبإمـكان منظمـة العمـل الدولية تقديم اقتراحات مشـاريع سـبل العيـش ضمـن إطـار العمـل هذا.

وفي حال تقدمت منظمة العمل الدولية بمشاريع تُعنى بخطة الاستجابة البشرية، لا بد من أن تكون مستعدة لتطبيق المشروع وإنجازه ضمن فترة زمنية قصيرة (على غرار إطار زمني يمتد بين

ثلاثة وستة أشهر عند بروز الحالات الطارئة البطيئة أو المفاجئة). في هذه الحالات، وحيث قد يؤدي دعم المنظمة الداخلي إلى تأخير، قد يرغب المكتب الميداني التابع لها في إقامة شراكات مع منظمات ذات تجهيزات أفضل في ما يخص الجوانب اللوجستية والإدارية، في الوقت الذي تركز فيه المنظمة على توفير المدخلات التقنية والإدارية لضمان الجودة العالية لتصميم المشاريع وتطبيقها وصيانتها.

بعيداً عن خطط الاستجابة الإستراتيجية من المهم أن يتم تحديد مدى احتمال بروز فرص أخرى لجمع التبرعات من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين أو صندوق بناء السلام على سبيل المثال. وفي حين أنه من المتوقع اعتماد أي من هذه الآليات قد يبدي المكتب الميداني التابع لمنظمة العمل الدولية رغبة في التخلي عن خطط الاستجابة الإستراتيجية لكي يتمكن من تكثيف وتركيز جهوده المرتبطة بجمع التبرعات على هذه القنوات الواعدة إلى حد أكبر.

خلال العقد الماضي، شاركت منظمة العمل الدولية في عمليات النداءات العاجلة والنداءات الموحدة السابقة، وفي القسم الوارد أدناه سنتطرق إلى مراجعة أدائها.

إن قرار المشاركة في عمليات النداءات العاجلة غالباً ما يتخذه المكتب الميداني لمنظمة العمل الدولية الذي يتولى تغطية البلد المعني. ومتى أعرب هذا المكتب عن اهتمامه، قد يساهم مقر المنظمة الرئيسي في صياغة ووضع اللمسات النهائية على عدد من الاقتراحات، إلى جانب البدء بحشد الجهود المؤيدة في أوساط المانحين.

مراجعة مشاركة منظمة العمل الدولية في عمليات النداءات العاجلة والموحدة (من 2001 إلى 2012)

استجابت منظمة العمل الدولية عبر مقرها الرئيسي ومكاتبها الميدانية أيضاً لسلسلة عالمية من الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة المرتبطة بالنزاعات من خلال مشاركتها في عمليات النداءات العاجلة وعمليات النداءات الموحدة السابقة. وبين العامين 2004 و2007، قامت المنظمة بتعبئة مبلغ 59247 مليون دولار أميركي للتدخلات المرتبطة بالأزمات. غير أن التدفقات كانت ولا تزال أكبر بكثير: إن التمويل لإطار العمل التنموي يشير إلى أن نسبة 0.7 في المئة[1] من الدخل القومي الإجمالي للدول المتقدمة مكرسة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تعد من بين تدفقات التمويل الداعمة لأهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى أرقام الغام 2014، قد تتراوح هذه التدفقات سنوياً بين 300 و400 مليار دولار (0.7% من 42 إلى 57 تريليون دولار).[23]

ثمة العديد من الأسباب المختلفة ومن المهم أن ندرك ماهية التحديات والفرص المرتبطة بتعبئة الموارد وتنويع التمويل كما هي محددة في المبادئ التشغيلية لتعبئة الموارد الواردة ضمن إستراتيجية منظمة العمل الدولية الإنمائية للفترة الممتدة بين العامين 2015 و2017. فعلى سبيل المثال، كانت مشاركة المنظمة في عمليات النداءات الموحدة متدنية عموماً. أما في بعض الحالات، على غرار عملية النداءات الموحدة في الصومال أو عمليات النداءات العاجلة في إندونيسيا وسريلانكا بعد التسونامي، فقد أُحرزت بعض النجاحات.

يشتمل أداء منظمة العمل الدولية الإجمالي على بعض النتائج الأساسية الواردة أدناه:

- ازدياد المشاركة في عمليات النداءات العاجلة والموحدة على الرغم من انحسار التمويل الناجم عن ذلك. ففي حالة الصومال وحدها، طلبت المنظمة مبلغ 51577749 دولاراً في مختلف القطاعات فيما حصدت إيران الطلب الأدنى (200 ألف دولار).
- الاستجابة لعدد أقل من النداءات العاجلة والموحدة. لم يحصل سوى بلديْن فقط وهما الصومال (4842040 دولاراً) وهايتي (589510 دولارات) على التمويل، في حين أن النداء لبناء القدرات عالمياً لم يحصد سوى 105 آلاف دولار، وأخيراً تمكن النداء المتعلق بالتسونامي في المحيط الهندي من الحصول على تمويل بقيمة 4037886 دولاراً.
- ازداد الطلب على الإنعاش الاقتصادي والبنية التحتية بقيمة (4245369 دولاراً)، يليهما الإنعاش الاقتصادي على نحو منفصل بقيمة (368713409 دولار)، علماً بأن الطلب الأدنى بروز في البنية التحتية الأساسية (500 ألف دولار).

المصدر «مراجعة مشاركة منظمة العمل الدولية في عمليات النداءات العاجلة والموحدة (من 2001 إلى 2012)». مراجعة، تابيوا أوتشيزي نوياسولو، منظمة العمل الدولية/الأزمة جنيف، 2012

29 نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا الذي عُقد بين 13 و16 يوليو 2015، القسم ج 51

30 تقديرات البنك الدولي بشأن الدخل القومي الإجمالي. القيمة الأدنى في الدخل القومي الإجمالي للدول المتقدمة تستند إلى تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باستثناء البلدان مثل السعودية وقطر وغيرهما). القيمة الأعلى هي «البلدان المرتفعة الدخل»، استناداً إلى تعريف البنك الدولي (بما فيها البلدان مثل السعودية وقطر وغيرهما).

ونظراً إلى الطبيعة القصيرة والمتوسطة الأمد التي تميز النداءات العاجلة (التي قد تصل إلى 12 شهراً)، لا بد من أن تُعد اقتراحات منظمة العمل الدولية حول النداءات العاجلة من خلال اعتماد الطريقة نفسها التي تمت بموجبها صياغة برامج التوظيف الطارئ، والتدريبات على المهارات ذات الدورة القصيرة، وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخطط الحماية الاجتماعية، وغيرها من البرامج لكي يخلّف المشروع آثاراً فورية في الشعوب التي تأثرت بالأحداث.

معايير اختيار المشاريع لإدراجها ضمن خطة النداء العاجل والاستجابة الإنسانية

يوفر منسق الشؤون الإنسانية القيادة لمعايير عملية اختيار المشاريع وتصنيفها، ويحدد بالتعاون مع الفريق القطري للعمل الإنساني اتجاه الاستجابة وأولوياتها. وتساهم المنظمات والمجموعات أو القطاعات بدورها في تطوير خطط الاستجابة الإستراتيجية، ومن المهم أن تسلط توجيهات التخطيط للاستجابة الإستراتيجية الحاجة للربط بين الإستراتيجيات الإنسانية وخطط التنمية.

النداءات الانتقالية

لا يزال ضمان تدفق التمويل المستدام خلال فترة الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية أحد التحديات المعلقة ويشكل إحدى الخصائص الرئيسية «للفجوة» الانتقالية. وعليه، وفي ظل غياب أي إطار عمل للتمويل المتفق عليه بالنسبة إلى الإنعاش، لجأت فرق الأمم المتحدة القطرية إلى نداءات التمويل الانتقالية في ما يخص أنشطة الإنعاش (المبكر). وأحرز هذا النوع من النداءات نجاحاً متبايناً، ويُعزى ذلك جزئياً إلى انعدام الوعي والإدراك إلى جانب عدم توافر الأدوات أو الأموال المخصصة التي يمكن استخدامها للاستجابة لطلبات مماثلة.

هذا ويكمن العامل الرئيسي الذي يميز بين النداء الانتقالي والنداء الإنساني الصرف في طبيعة نتائج وأنشطة البرنامج التي تُبذل من أجلها المساعي للحصول على تمويل. ويتميز النداء الانتقالي بتركيز إستراتيجي واضح وصريح بعيداً عن الإغاثة الإنسانية على الإنعاش وإعادة البناء. وقد تشمل عملية النداء الانتقالي مشاورات بين النظراء الوطنيين، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الدولي، وتفضي إلى إستراتيجية انتقالية على صعيد البلدان قد تساعد على إدراج استجابة الأمم المتحدة ضمن الجهود الوطنية والدولية الأوسع نطاقاً الخاصة بإنعاش الأزمات. وباعتبارها جزءاً من هذه الإستراتيجية، قد تُعد مصفوفة النتائج الانتقالية أداة لتعبئة الموارد.

واستناداً إلى العبر المستقاة لغاية يومنا الحاضر، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً بإعداد توجيهات محددة حول كيفية إدراج أنشطة الإنعاش ضمن النداءات، بالإضافة إلى ذلك وبعيداً عن تركيزها التقليدي على الجانب الإنساني. وللإطلاع على المزيد من المعلومات حول العبر المستقاة، أنظر إلى الأدوات الواردة أدناه.

أداة 4.6 **مذكرة تنفيذية:** مذكرة تنفيذية حول الاستخدام الفعال وتنمية القدرة الوطنية في سياق ما بعد النزاع، 2013

أداة 5.6 **سياسة الأمم المتحدة:** خطة عمل الأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث من أجل المرونة

أداة 6.6 **مجموعة أدوات:** مجموعة الأدوات الانتقالية، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2016

نداء النيبال الانتقالي للعام ٢٠٠٩

يركز نداء النيبال الانتقالي الإنساني للعام 2009 أولاً على الدعم الملحّ والمستمر الضروري خلال فترة الإثني عشر شهراً لإنقاذ الأرواح وحماية الضعفاء. ويشمل حجم الحالات مسألة اللاجئين على أراضي النيبال الذين يعانون مشكلة انعدام الأمن الغذائي المزمنة وما خلّفه موسم الفيضانات في العام 2008. ثانياً، يسعى نداء العام 2009 إلى حشد الدعم لكي يتخذ اللاعبون الإنسانيون تدابير محددة بهدف الحد من حجم الحالات في العام 2009 عبر اتخاذ خطوات الاستعداد ترتبط بالكوارث الطبيعية، وتدابير حماية تتعلق بحجم الحالات المرتبطة بالنزاع الحالي أو المحتمل. ثالثاً، نظراً إلى الحاجة إلى البدء بخفض حجم الالتزام الإنساني الدولي في النيبال، يطرح نداء العام 2009 «إستراتيجية لخروج» اللاعبين الإنسانيين، لا تستهدف «الانتقال» من حالة الحرب إلى حالة السلم فحسب بل «الانتقال» من اللاعبين الدوليين إلى أولئك المحليين.

وبالنسبة إلى العام 2009، تسعى الأمم المتحدة وشركاؤها إلى جمع مبلغ 115 مليون دولار أميركي لتلبية الحاجات الملحّة في النيبال. يُذكر أن نداء النيبال الانتقالي الإنساني يشمل 69 مشروعاً تقدمت بها 18 منظمة غير حكومية دولية، و7 منظمات غير حكومية محلية، بالإضافة إلى 10 وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات ذات صلة.

المصدر: نداء النيبال الانتقالي الإنساني للعام 2009، https://fts.unocha.org/pageloader.aspx?page=emerg-emergencyDetails&appealID=837

الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ

يُعد الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ المحسن صندوقاً استئمانياً مستقلاً قائماً بذاته يساهم في تأمين رأس المال الأولي من أجل إطلاق العمليات المهمة والبرامج التي من شأنها إنقاذ الأرواح ولم تحظَ بتمويل بعد من خلال مصادر أخرى. وفي حين أنه تم استخدام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بشكل رئيسي لتمويل الحاجات الإنسانية المهمة (التي من شأنها إنقاذ الأرواح)، قام في بعض الأحيان أيضاً بتمويل أنشطة الإنعاش المبكر.

يرمي الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ إلى:

- تعزيز الأنشطة والاستجابة المبكرة للحد من الخسائر في الأرواح
- تحسين الاستجابات للمتطلبات الحساسة من الناحية الزمنية
- تعزيز العناصر الأساسية للاستجابة الإنسانية في حالات الأزمات التي لا تحظَ بتمويل كافٍ

وفي حين أن منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم يتخذ القرارات بشأن إمكانية اللجوء إلى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، سيعمد أو ستعمد إلى التشاور مع الفريق القطري التابع للجنة الدائمة المشتركة ما بين الوكالات لتمييز وترتيب الحاجات التي شأنها من إنقاذ الأرواح ولا بد من تمويلها من حيث الأهمية. هذا ويجب أن تخضع اقتراحات الوكالات التي يتم رفعها إلى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ أولاً إلى معاينة منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم الذي يعمل ضمن الفريق القطري التابع للجنة الدائمة المشتركة ما بين الوكالات، وذلك على مستوى البلد. ثم يوافق منسق الإغاثة الطارئة على التطبيقات استناداً إلى المزيد من المراجعات ومدخلات قسم التنسيق والاستجابة التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي مرحلة تالية، يعمد منسق الإغاثة الطارئة إلى توزيع الأموال مباشرة على الوكالات التي تمت الموافقة على تمويل مشاريعها.

إن منظمة العمل الدولية مؤهلة للتقدم بطلب من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بغية الحصول على منح أو قروض استناداً إلى الحاجة القابلة للإثبات. وفي حين أنه من المستبعد على الأرجح أن يعمد الصندوق إلى تمويل مشاريع المنظمة، ثمة مجال أمام التوظيف الطارئ ضمن التوجيهات. يُذكر

الإعصار بابلو: منظمة العمل الدولية تحظى بدعم من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ

يُعتبر الإعصار بابلو (الذي يُعرف دولياً باسم بوفا) ثاني أقوى إعصار يضرب منطقة ميندناو في السنوات القليلة الماضية. وخلال الساعات الأولى من يوم الثلاثاء 4 ديسمبر 2012، اجتاح الإعصار المقاطعات الشرقية في منطقة ميندناو وأدى إلى سقوط قتلى وأحدث دماراً في مناطق لم يسبق لها أن شهدت مصائب بهذا الحجم. لذا، من أجل دعم الاستجابة الإنسانية واستعادة سبل العيش، حصلت منظمة العمل الدولية للمرة الأولى على دعم من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لمساعدة المجتمعات التي تأثرت بإعصار بابلو على الإنتعاش واستعادة سبل العيش من خلال استحداث وظائف في المجتمعات الساحلية في أربع بلديات في دافاو الشرقية.

النتائج المحققة:

- تم استحداث 54108 أيام عمل بفضل تغطية عدد إضافي من العمال. وفي ظل تأمين المقاطعة دعم التجهيزات الكامل، حقق المشروع الحد الأقصى من الموارد لكي يشمل المزيد من المناطق.
- تم ضخ مبلغ 432626.47 دولاراً (383250 دولاراً تأتي من منحة قدمها الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ) في الاقتصاد المحلي بفضل التمويلات الإضافية التي تأتت من الميزانية العادية القائمة على التعاون التقني (مصدر داخل منظمة العمل الدولية). وأدى استخدام المقاربة المستندة إلى الموارد (الأعمال الكثيفة العمالة) ومطالبة منظمة العمل الدولية بالعمل اللائق والمنتج إلى تحسن وزيادة التمويل من خلال شراء معدات الحماية والأدوات محلياً ودفع الأجور. وتمكنت المنظمة من توظيف أشخاص بأعداد أكبر مما كانت تعتزم أساساً بفضل موارد التمويل الداخلية التي تم استخدامها، فضلاً عن الأموال التي استطاعت توفيرها إثر شراء التجهيزات من حكومة المقاطعة والهيئة الفلبينية المعنية بجوز الهند لأعمال إزالة الحطام. هذا وقد أُعيد تخصيص الأموال التي تم توفيرها من خلال استئجار التجهيزات لدفع الأجور بهدف تغطية العدد الأكبر من العمال.

توصيات

- استحداث لائحة تضم الشركاء المتعاقدين المحتملين والبحث في خيارات أخرى.
- رؤية منظمة العمل الدولية الأكثر وضوحاً قد تساهم في تفادي مشاكل الثقة على المستوى المحلي.
- إعداد لائحة تضم موظفي الحالات الطارئة ضمن فريق الاستجابة لحالات الطوارئ.
- العمل مع النظام الاجتماعي الفلبيني وبرنامج الضمان الصحي الوطني للمطالبة بشروط مخففة في حالات الطوارئ.
- المطالبة بتأمين الخدمات النفسية-الاجتماعية للمستفيدين من برنامج النقد لقاء العمل.

المصدر: استحداث الوظائف استناداً إلى الموارد المحلية، والتخفيف من حدة التأثيرات الناجمة عن التغير المناخي والتدخلات بهدف استعادة سبل العيش في دافاو الشرقية، منظمة العمل الدولية الفلبين، 2015

أن إمكانية نفاذ المنظمة إلى هذا الصندوق في المستقبل ستتوقف على سياق البلدان وما إذا كان موظفو المنظمة الميدانيون قادرين على ممارسة ضغوط وحشد التأييد والدفاع عن مشاريعهم بشكل فعال.

بالنسبة إلى المعلومات المرتبطة بالصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، والتوجيهات التقنية، ونماذج الطلبات، والتقارير السنوية، والتحديثات، يُرجى زيارة:
http://www.unocha.org/cerf/

أداة 35.5
تقرير: استحداث الوظائف استناداً إلى الموارد المحلية، والتخفيف من حدة التأثيرات الناجمة عن التغير المناخي والتدخلات بهدف استعادة سبل العيش في دافاو الشرقية، منظمة العمل الدولية الفلبين، 2015

صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة

تستند هذه الصناديق إلى المساهمات الطوعية من جانب الحكومات والمانحين من القطاع الخاص، وتعد صناديق لأموال مجمعة ما بين الوكالات (على غرار الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين) التي يساهم فيها عدد كبير من المانحين.

تدعم الصناديق الإنسانية المشتركة إجمالاً المشاريع المحددة ضمن خطط الاستجابة المنسقة التي تضعها الأمم المتحدة، وهي ترمي إلى تنظيم الاستجابات لحالات الطوارئ على الصعيد الدولي بناءً على الأولويات المشتركة. ولقد صُممت صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ لتوزيع منح أصغر حجماً لا سيما عن طريق المنظمات غير الحكومية التي استحوذت على 58% من تمويلات هذه الصناديق في 2013، علماً بأنه خلال العام المذكور أقدمت هذه الصناديق على تسديد 178 مليون دولار بالمقارنة مع توزيع الصناديق الإنسانية المشتركة مبلغاً بقيمة 382 مليوناً.

وناهزت المساعدات الإنسانية الإجمالية التي تم توزيعها عبر وكالات الأمم المتحدة نحو 7.6 مليارات خلال العام 2012، وحصلت أربع وكالات على نسبة 78% من هذه التمويلات، وهي برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، علماً بأن أكثر من 50% من هذه المساعدات وُزعت عبر برنامج الأغذية العالمي.

أداة 7.6
تقييم: تقييم الصندوق الإنساني المشترك، 2015، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

يُعد الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين أداة تمويل يعمد من خلالها المانحون إلى جمع الموارد من أجل دعم الأولويات الوطنية من جهة، وتسهيل التنسيق والتعاون على صعيد نظام الأمم المتحدة. وتسفر هذه الصناديق عن عمليات إنعاش وإعادة بناء وتطوير إنسانية وطنية أكثر توقعاً وتنسيقاً وفعالية من حيث الدعم. وقد تشكل الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين أدوات مهمة بالنسبة إلى تعبئة الموارد، والتنسيق بين المانحين، والحوار في مجال السياسات، وتوفير الدعم لأنشطة الإنعاش وإعادة البناء والتطوير الإنسانية. وتستند توزيعات هذه الصناديق إلى إستراتيجيات الإنعاش أو إعادة البناء الوطنية والحاجات لمعالجة حاجات المؤسسات المحلية لبناء القدرات.

ووسط تنامي عدد الحالات، انخرطت فرق الأمم المتحدة القطرية في أعمال إنشاء صناديق استئمانية متعددة المانحين ترمي إلى توجيه وتنسيق موارد المانحين باتجاه أنشطة الإنعاش وإعادة البناء في سياق ما بعد الأزمة. هذا وقد صُمم كل من هذه الصناديق لمواجهة الوقائع والأهداف الخاصة ببلد محدد أو الوضع العالمي، بالتزامن مع تشاطر بعض المبادئ الأساسية والمزايا المشتركة بما فيها خدمة وكيل إداري فعال يساهم في توفير الخدمات المتفق عليها ويسهل بلوغ الأهداف المنشودة.

لمزيد من المعلومات زوروا صفحة مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يتولى إدارة هذه الصناديق:
http://mptf.undp.org/

تجربة منظمة العمل الدولية مع الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

تتيح آلية الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين فرصة تمويل للبرامج المتعلقة بالتوظيف والعمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث. ويتماشى هذا النوع من الفرص على

نحو وثيق مع الجدول الزمني الذي يستلزمه تنفيذ البرامج التي تروج لها منظمة العمل الدولي. للحصول على معلومات محدثة بشأن مشاركة منظمة العمل الدولي، يرجى الإطلاع على حقائق وأرقام منظمة العمل الدولية على صفحة: http://mptf.undp.org.factsheet/agency/000722

مشروع منظمة العمل الدولية الخاص بصندوق إنعاش لبنان

يُعد صندوق إنعاش لبنان، الذي يديره مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوقاً استئمانياً متعدد المانحين أُنشئ بناءً على طلب الحكومة اللبنانية وهو يخول المانحين تقديم مواردهم وتأمين الدعم بسرعة في أعقاب حرب يوليو-أغسطس 2006 بين لبنان وإسرائيل. وتم إنشاء صندوق إنعاش لبنان لتمويل مشاريع الإنعاش وإعادة البناء التي تحظى بالأولوية وقد وافقت عليها الحكومة، ويمكن تنفيذها بدعم من مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة ضمن الإطار والجدول الزمني المرتبطيْن بالأولويات الوطنية.

وتسعى ترتيبات صندوق إنعاش لبنان إلى التأكد من أن كل مشروع ينال تمويلاً يندرج ضمن برنامج أولويات يحظى بموافقة الحكومة ويشمل أنشطة إنعاش وإعادة إعمار ويستند ويُصاغ بالتشاور مع الوزارات التنفيذية والمجتمعات المستفيدة، ومع المانحين وأصحاب المصالح قدر المستطاع.

وبفضل التمويل المتأتي من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، أطلقت منظمة العمل الدولية مشروع «التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحليّة في المناطق المتضرّرة من الحرب في جنوب لبنان» في أغسطس 2007. ويدعم هذا المشروع استعادة سبل العيش بوتيرة سريعة من خلال اعتماد مقاربة تشاركية، عبر مساعدة المتضررين بشكل مباشر. وفي الوقت نفسه، ومن خلال اعتماد منهجية التحليل التشاركي لسلسلة القيمة، ساهم المشروع في تعزيز قدرة أصحاب المصالح المحليين على تحديد الأولويات، وتحليل القيود، وتوفير المساعدة. وعليه، قام المشروع بتمويل اقتراحات تأتت من سلسلتيْ قيمة تتمتعان بالأولوية تم تحديدهما في إطار التشاورات مع أصحاب المصالح المحليين، لا سيما زيت الزيتون والنحالة.

المصدر: ملخصات التقييمات- التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحليّة في المناطق المتضرّرة من الحرب في جنوب لبنان (التقييم نوفمبر-ديسمبر 2008)

أداة **8.6** **مستند المشروع:** اقتراح صندوق إنعاش لبنان، منظمة العمل الدولية وغيرها، 2007

أداة **9.6** **التقييم:** التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحليّة في المناطق المتضرّرة من الحرب في جنوب لبنان، 2008

مشاركة منظمة العمل الدولية في صندوق العراق الاستئماني المتعدّد المانحين

في العام 2008، شملت أنشطة صندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع لمنظمة العمل الدولية في العراق ما يلي:

- إرسال ثلاث بعثات لتقصي الحقائق إلى السليمانية لتحديد مجالات الإنعاش الإجتماعي والاقتصادي، ورسم الخرائط على المستوى المؤسساتي، والتأكد من أن دراسات تقييم المعلومات قد أُنجزت، ما من شأنه أن يمنح تفاصيل إضافية حول السياق الاقتصادي والإجتماعي في المجالات الثلاثة من جهة، وأن يقدم بيانات أساسية ومؤشرات إجتماعية تدير دفة أنشطة الإنعاش الاقتصادي من جهة أخرى.
- التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بغية توفير التدريب المتعلق بالاستشارات في مجال الأعمال لأكثر من 55 شخصاً يتعلمون كيفية إنشاء وإدارة أعمال، في حين خضعت 43 منظمة غير حكومية لتدريب يعنى بتمكين المرأة اقتصادياً.
- التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للاستثمار في استحداث الوظائف على المدى الطويل من خلال التدريب على أعمال الإدارة والاستشارات في مجال الأعمال لإنشاء شركات. يُذكر أن حوالى 250 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم تم إنشاؤها مؤخراً مُنحت قروضاً وخضعت للتدريب. وكما ورد في القسم 3.5.1 الوارد أعلاه، يتم العمل على إقامة ثلاثة مراكز للتدريب المهني في الحلة والسليمانية من أجل دعم الشباب العاطلين عن العمل والمقاولين المحليين. في الوقت نفسه، تعمل الوكالات معاً على تنفيذ برنامج لتطوير المهارات قام باستخدام 110 مواطنين عراقيين.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار فريق النظراء التابع لفريق الأمم المتحدة القطري، وبالتعاون مع الوزارة التنفيذية المعنية، يقوم أخصائي في مجال التوظيف في منظمة العمل الدولية بمراجعة المشاريع التي قُدمت إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين ضمن مختلف القطاعات.

المصدر: التقرير المرحلي التاسع حول الأنشطة المنجزة بموجب صندوق العراق الاستئماني الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمرتبط بالصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق، للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2008. أنظر: http:/www.undp.org/mdtf/undg-itf/overview.shtml

أداة **10.6** **الاختصاصات:** إجراءات صندوق العراق الاستئماني للتقديم والموافقة على اقتراحات المشاريع، مسودة، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2008

مشاركة منظمة العمل الدولية في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الخاص بأتشي ونياس

في إطار الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الخاص بأتشي ونياس، قامت منظمة العمل الدولية بتنفيذ مشروع «أعمال الطرق القائم على الموارد المحلية في أتشي ونياس» اعتباراً من مارس 2006 ولغاية ديسمبر 2008. ويسعى هذا المشروع إلى تدريب الحكومات المحلية على إدارة أعمال إعادة البناء بشكل فعال والمحافظة على الطرق على مستوى المقاطعة، والمقاولين الصغار على بناء الطرق استناداً إلى الوسائل القائمة على الموارد المحلية والفعالة من حيث التكلفة. وساعد استخدام العمالة المحلية والمقاربة ذات التقنية المتدنية المقاولين على التنافس على مشاريع بناء الطرق وصيانتها في عملية الإنعاش وما بعدها.

وساهم هذا المشروع في توفير فرص عمل قصيرة الأمد للعمالة المحلية في مجال إعادة تأهيل الطرق، وفرص على الأمد الأطول في مجال صيانتها. ويسعى المشروع إلى مشاركة أصحاب المصالح القوية، بما في ذلك مشاركة المجتمع باعتباره جزءاً مهماً من عمليات التخطيط والتنفيذ على الأرض.

المصدر: http://www.multidonorfund.org/

نصائح لدعم مشاركة منظمة العمل الدولية في الائتمانات المتعددة المانحين

- متابعة الصندوق الائتماني المتعدد المانحين عن كثب خلال عملية إنشائه، والمشاركة في جهود الضغط المبكرة لكي يشمل سبل العيش والتوظيف في إطار العمل الإجمالي.
- التأكد، على الأقل، من أن الحكومات تدعم برامج مماثلة، ويُفضل أن تملكها وتقود المساعي لتمويلها.
- الإلمام بالمعايير المحلية المرتبطة بالأهلية وعملية الموافقة.
- اعتماد الصياغة التي يفرضها الصندوق.
- إجراء مفاوضات مبكرة مع الوكيل الإداري ومقر منظمة العمل الدولية الرئيسي (الشراء، والتمويل، والأزمة، والوحدة التقنية في نهاية المطاف) بشأن المسائل الإدارية على غرار النفقات وإعداد مذكرات التفاهم وتوقيعها.
- الالتزام بالشروط الإدارية الداخلية الضرورية (طلبات الإعفاء للتكاليف العامة المخفضة، والحصول على إذن من الهيئة المختصة بمذكرات التفاهم، أو كتاب الموافقة أو غيرها من الأدوات).
- العمل بشكل وثيق مع المجموعة المعنية، وفي حالتنا مع مجموعة الاستعادة المبكرة عادة، نظراً إلى أنها تعمد إلى ترتيب المشاريع المخولة الحصول على تمويل بحسب الأهمية. وعلى الرغم من عدم توافر أي تخصيص عموماً، قد يعمد المانحون إلى تخصيص المجموعات، ما من شأنه أن يحدد بعد ذلك المشاريع التي سيتم تمويلها. أما بالنسبة إلى المعايير التي تكتسي أهمية أولاً فتشمل التطرق إلى المجالات التي تحظى بالأولوية وصياغة مفاهيم سليمة، علماً بأنه يمكن تطويرها في وقت لاحق لتصبح اقتراحاً كاملاً يحظى بدعم من الضغوط الممارسة على صناع القرارات. وفي بعض الحالات، قد تساهم وحدة الأزمات في منظمة العمل الدولية في إقناع الشركات. وفي حين لا بد من أن تكون الجهود مستندة إلى الميدان، تُعد جهود الفريق التي تستفيد من كافة القدرات والشبكات الوسيلة الأكثر فعالية.
- دمج المسائل الشاملة على غرار الجنس.
- استخدام النماذج القائمة لترتيبات التفاوض مع البنك. ولا بد لها من أن تتماشى بشكل كامل مع قوانين الأمم المتحدة وقواعدها، تفادياً لسابقة دون المستوى الأمثل بالنسبة إلى الوكالات أو حالات البلدان الأخرى.

اختلافات الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي تديرها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أو البنك الدولي

تشمل الاختلافات الرئيسية بين الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي يديرها البنك الدولي والأمم المتحدة ما يلي:

- إن الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي يديرها البنك الدولي تتولى إدارتها أنظمة وطنية قائمة، ما يشير إلى تدريب يتماشى مع معايير البنك، علماً بأن هذا الأمر قد يستغرق وقتاً عندما نتطرق إلى قدرة الحكومة المحدودة.
- بالنسبة إلى الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي يديرها البنك الدولي، في الوقت الذي يمكن للمنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية التقدم بطلبات، ما من أحكام محددة تنتمي إلى نظام الأمم المتحدة (ما يعتبره البنك الدولي مجرد مقاول آخر من الباطن). ولا بد للمنظمات غير الحكومية تماماً مثل وكالات الأمم المتحدة الالتزام بقوانين البنك الدولي وقواعده، ما يتناقض أحياناً مع إجراءات الامم المتحدة. وفي حين أن وكالة الأمم المتحدة قد تضطلع بدور الوكالة التنفيذية، لا بد من أن يتم التوافق على مذكرة تفاهم منفصلة مع البنك الدولي بشأن عدم الالتزام بالقوانين النموذجية التي تعتمدها الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي يديرها البنك الدولي.
- إن الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي تديرها مجموعة الأمم المتحدة تفسح المجال أمام المانحين لتمويل أنشطة المنظمة من خلال قناة واحدة (تُعرف أيضاً باسم طريقة «التمويل العابر»). وغالباً ما تتولى لجنة توجيهية إدارة الصناديق، حيث أنها توافق على المشاريع المطروحة للحصول على تمويل.

- إن الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي تديرها مجموعة الأمم المتحدة تعمل على إعداد مذكرة تفاهم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة تنص على الشروط والظروف والإجراءات. وفي حال أرادت الوكالات من خارج الأمم المتحدة التقدم بطلب، عليها إقامة شراكة مع إحدى وكالات المنظمة المشاركة.

أداة **11.6** **مذكرة تنفيذية:** الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، 2007

صندوق الأمن البشري

يتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إدارة صندوق الأمن البشري الذي تقوم حكومة اليابان بتمويله. ويكمن الهدف من هذا الصندوق في دعم المشاريع التي تُعنى بالتهديدات المتنوعة على غرار الفقر، والتدهور البيئي، والنزاعات، والألغام الأرضية، ومشاكل اللاجئ، والعقاقير غير المشروعة، والأمراض المعدية على غرار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو بالتالي يرمي إلى حماية الأرواح، وسبل العيش، والكرامة في العالم الواقعي.

إن هذا الصندوق يهدف إلى ترجمة مفهوم الأمن البشري وتحويله إلى أنشطة فعلية تعمد وكالات الأمم المتحدة إلى تنفيذها. ومن جملة أمور أخرى، يشدد الصندوق على نهج الحماية (التنازلي) وعلى نهج التمكين (التصاعدي) من أجل التخفيف من حدة الحالات التي تهدد الأمن البشري. وتشمل معظم اقتراحات منظمة العمل الدولية مكوناً كبيراً لبناء قدرات الحكومات المركزية والمؤسسات، ما من شأنه ألا يعكس سوى الآثار غير المباشرة في المجموعة المستهدفة. وفي حين أنه يتعين على موظفي منظمة العمل الدولية أن يكونوا على علم أكبر بتوجيهات الصندوق، قد لا تتماشى عمليات المنظمة مع الصندوق مثل عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وغيرهما.

هذا وتشمل معايير اختيار الاقتراحات (1) تغطية المسائل «المترابطة في ما بينها» والتنفيذ المشترك من جانب أكثر من منظمة واحدة تابعة للأمم المتحدة، (2) الفوائد المباشرة التي تحظى بها المجموعات المستهدفة، (3) بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، تتولى بعثة اليابان في جنيف مراجعة الاقتراحات في مرحلة أولية.

البرنامج المشترك: تعزيز الأمن البشري عبر تحسين التشجيع على التعايش السلمي وأمن المواطنين في ثلاث بلديات في مقاطعة سونسوناتي

يرمي هذا البرنامج المشترك إلى تحسين السلامة البشرية وضمان حقوق الإنسان باعتبارها عناصر رئيسية للتطوير الكامل لبلديات سونسوناتي وسونزاكاتي وأكاجولتا في مقاطعة سونسوناتي في السلفادور. ويكمن الهدف العام في «حماية السلامة البشرية وضمان حقوق الإنسان باعتبارها جزءاً من التطوير الكامل للبلديات الثلاث في مقاطعة سونسوناتي». وتشمل أهداف المشروع أحكاماً مختلفة لتحسين الأمن البشري والحد من أعمال العنف المسلح، إلى جانب أخرى مخصصة لتعزيز «الآليات المؤسساتية لتصميم الخطوات وتنفيذها بغية الحد من الفجوة بين الجنسيْن في ما يخص النفاذ إلى الوظائف والتمثيل في حالات اتخاذ القرارات». وتنطوي مشاركة منظمة العمل الدولية في هذا البرنامج على التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)، والوكالات السويسرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإرساء أسس آليات مشتركة من أجل التنفيذ والمتابعة في مجالات التعليم والتوظيف وريادة الأعمال، لا سيما في ما يخص حاجات الشباب والمرأة.

المصدر: «التقرير المرحلي المهم الأول»، مارس

أداة 12.6 **التوجيهات:** صندوق الأمم المتحدة الائتماني للأمن البشري، 2016

صندوق بناء السلام

يُعد صندوق بناء السلام، الذي يديره مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك، صندوقاً عالمياً يساهم في تقديم الدعم المستدام للبلدان الخارجة من حالات النزاع. ويجب أن يعتبر أي بلد يخضع لمراجعة صندوق بناء السلام، من حيث المبدأ، مرشحاً محتملاً للحصول على دعم الصندوق، استناداً إلى النصائح التي ترفعها اللجنة إلى الأمانة العامة. ولا بد من أن يعمد أكبر مسؤول لدى الأمم المتحدة في البلد إلى تقديم المشاريع.

ويوفر صندوق بناء السلام الدعم لأنشطة بناء السلام الرامية إلى إرساء أسس الاستقرار وتشمل بناء قدرات الحكومات وغيرها من المؤسسات ذات الصلة. ويقوم الصندوق على وجه الخصوص بتمويل مجالات لا تتوافر لها أي صناديق أخرى، قبل تنظيم مؤتمرات المانحين على سبيل المثال وإنشاء صناديق ائتمانية محتملة. كما قد يُستخدم في حالات أكثر تقدماً بالنسبة إلى بعض البلدان، حيث لم يتم إنشاء أي صندوق استئماني متعدد المانحين أو أن النقص الكبير في التمويل يبقى قائماً على الرغم من الدعم الذي تتلقاه من صندوق استئماني متعدد المانحين.

لقد وقعت منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم مع لجنة بناء السلام، ما يجعلها مؤهلة للتقدم بطلب للحصول على تمويل.

كما تحدد مذكرة التفاهم هذه أنه يتعين على الرسوم الإجمالية لإدارة منظمة العمل الدولية لتنفيذ البرنامج وإدارة الصندوق ألا تتخطى 11%، وأن تطبق، بعيداً عن ذلك، قواعد المنظمة وقوانينها وتوجيهاتها وإجراءاتها.

ما هي الأنشطة التي يمكن لصندوق بناء السلام تمويلها؟

تشمل الأنشطة ذات الصلة التي يمكنها الحصول على تمويل صندوق بناء السلام ما يلي:

- الأنشطة المصممة للاستجابة إلى المخاطر الوشيكة التي تهدد عملية السلام، ودعم تنفيذ اتفاقات السلام، والحوار في مجال السياسات، لا سيما في ما يخص تعزيز دور المؤسسات الوطنية والعمليات التي تم إطلاقها بموجب هذه الاتفاقات.
- الأنشطة الرامية إلى بناء أو تحسين القدرات الوطنية من أجل تعزيز التعايش وحل النزاعات بشكل سلمي والشروع في تنفيذ أنشطة بناء السلام.
- الأنشطة التي تتخذ لدعم جهود إعادة إحياء الاقتصاد وجني الشعوب عموماً ثمار السلام.
- إقامة أو إعادة إقامة الخدمات الإدارية والقدرات الإنسانية والتقنية ذات الصلة التي يمكن أن تشمل في إطار الظروف الاستثنائية وخلال فترة زمنية محدودة، تسديد أجور موظفي الخدمة المدنية وغيرها من التكاليف المتكررة.

كما حدد صندوق بناء السلام المجالات التي تتمتع بالأولوية. فبموجب المنطقة ذات الأولوية 3، يُعنى الصندوق بتحفيز الاقتصاد في مرحلة ما بعد النزاع وتحقيق بعض ثمار السلام الفورية من خلال استحداث فرص عمل مستهدفة على المدى القصير وتعزيز سبل العيش المستدامة للذين تضرروا، أو شاركوا في وقت سابق في نزاعات، أو المعرضين لخطر اندلاع نزاع. وتشمل الأنشطة تحسين الحوكمة الاقتصادية من خلال تعزيز شراكات القطاع الخاص، وتطوير مؤسسات صغيرة قابلة للنمو، وتنويع سبل العيش، واستخدام مخططات التوظيف والأشغال العامة، التي غالباً ما تركز على الشباب والنساء وتتمتع دائماً بتركيز على بناء السلام.

إن صندوق بناء السلام قادر من حيث المبدأ على تمويل برامج ترتبط باستحداث الوظائف وتعزيز أجندة العمل اللائق، طالما أن الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري يعتبران أن هذه الأهداف مهمة للسلام. ولا بد من أن تستند الاقتراحات إلى الاستشارات المناسبة مع أصحاب المصالح الرئيسيين ويُفضل أن تحظى بدعم من السلطات الوطنية. كما يشمل صندوق بناء السلام مرفق طوارئ لا يمكن أن يتخطى رأس ماله عتبة 1 مليون دولار أميركي ويجب تنفيذه خلال ستة أشهر. أما في حال استلزم مشروع مقترح تمويلاً أطول أمداً، لا بد من اللجوء إلى مصادر أخرى لتأمين تمويلات مماثلة.

للإطلاع على معلومات مرتبطة بتمويلات وتوزيعات صندوق بناء السلام يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: http://www.unpbf.org/

للمزيد من المعلومات حول منافذ تمويل صندوق بناء السلام والتحديثات بشأن التمويل، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

http://www.unpbf.org/

المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية في 2015: إعادة بناء سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى أزمة إنسانية مدمرة في سياق الهشاشة، لا سيما خارج العاصمة بانغي. ويحد الوضع الأمني بشكل كبير من مجال العمليات التي ينفذها اللاعبون الدوليون. لكن، بعد إجراء انتخابات وطنية تكللت بالنجاح خلال فبراير 2016، تبدو جمهورية أفريقيا الوسطى مستعدة لمرحلة جديدة ضمن العملية السياسية الانتقالية وإعادة بناء البلاد بعد سنوات من النزاعات الدموية.

ومن أجل إعادة إرساء أسس الميثاق الإجتماعي عبر تعزيز قدرة السلطات لتحقيق الأمن وتأمين الخدمات الأساسية، وتحسين عملية الإحياء الإجتماعية والاقتصادية، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية اقتراح مشروع إلى صندوق بناء السلام خلال نوفمبر 2015. وتمت الموافقة على هذا المشروع وحُددت الميزانية عند 3 ملايين دولار. في هذا الإطار، تتولى منظمة العمل الدولية عدداً كبيراً من الأنشطة بما فيها بناء قدرة اللاعبين المحليين على صعيد التنمية الاقتصادية المحلية، وبرامج التوظيف الطارئ للشباب المتضررين، وإعادة إحياء الفرص الاقتصادية، علماً بأنه لا بد من إنجاز هذه الأنشطة ضمن إطار زمني أولي لا يتعدى 18 شهراً.

المصدر: مستند المشروع RAFAT، 2015

نصائح: تمويل مشاريع التوظيف والعمل اللائق عبر صندوق بناء السلام

من أجل حصول مشاريع التوظيف والعمل اللائق على فرصة الفوز بتمويل، من المهم:

- التأكد من أن المسائل المتعلقة بالتوظيف وتلك العامة على غرار المساواة بين الجنسيْن ترد ضمن المذكرة المفاهيمية.
- العمل بشكل استباقي مع فريق الأمم المتحدة القطري لتقديم اقتراحات المشاريع التي تتماشى مع المذكرة المفاهيمية، وذلك متى اتخذ القرار بشأن التمويل.
- التماس الدعم القوي والفعال من المكونات الوطنية وإثبات كيف أن اقتراح المشروع يدعم خطة الأولويات (في حال توافرت خطة مماثلة).
- التوافق مع مبادئ إصلاحات الأمم المتحدة (كاستخدام المزايا النسبية وبناء الشراكات والبرامج المشتركة مع وكالات المنظمة الأخرى).
- عدم نسخ وتكرار عمليات تدخل جارية.
- شرح كيف أن هذا الاقتراح يعالج فجوة لا تمولها آليات أخرى.
- إثبات كيف أن هذه التمويلات ستحفز الوكالات والمانحين الآخرين على توفير التمويل المستدام والمشاركة في هذه العمليات.

أداة 13.6

عرض POWER POINT: البلدان الهشة- فرص بموجب آليات الأمم المتحدة للتمويل، 2015

أداة 14.6

GUIDELINES: Application and Use of Funds – PBF, 2014

وظائف من أجل السلام في النيبال

وسط تدفق التمويلات من صندوق الأمم المتحدة للسلام في النيبال، تعاونت منظمة العمل الدولية مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن مشروع سريع الأثر يُعرف باسم «وظائف من أجل السلام: توظيف وتمكين 12500 شاب من خلال مقاربة متكاملة». وبلغت قيمة التمويلات التي تمت الموافقة على تحويلها إلى منظمة العمل الدولية 1851785 دولاراً أميركياً.

يساهم هذا المشروع في تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز السلام في النيبال عبر استحداث فرص للعمل اللائق والمنتج للرجال والنساء اليافعين العاطلين عن العمل والذين لا تتوفر لهم فرص عمل كافية، ولتمكين الشباب في مقاطعتيْ روتاهات وبارسا. وتشمل مخرجات المشروع المزمعة والأنشطة الرئيسية ما يلي:

- تطوير البنية التحتية ذات التوظيف الكثيف
- تطوير المهارات عبر التدريب والإنتاج
- التدريب على صعيد ريادة الأعمال
- تسهيل نفاذ الشباب إلى الخدمات المالية
- تعزيز التعاونيات
- صندوق ائتماني للمشاريع الإجتماعية التي يقودها الشباب والأنشطة الترفيهية

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسلام في النيبال- ملخص المشروع متوافر على الصفحة http://www.unpbf.org/nepal-projects.shtml

المانحون الثنائيون

يعهد عدد متزايد من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بمواردها إلى المنظمة لكي تصبح أحد شركائها. وأطلقت المنظمة على هذا النوع من التعاون اسم «الصناديق الاستئمانية المباشرة»، حيث تقوم الدول الأعضاء المعنية بوضع مواردها المالية في تصرف المكتب من أجل توفير المساعدة التقنية. أما المجموعة الثانية، التي تُعرف «بمجموعة البلدان المتفاربة التفكير»، فهي تعرّف عن نفسها بأنها مجموعة من الجهات المانحة تنضوي تحت راية منظمة العمل الدولية ومعظمها ملتزمة بأعمال المنظمة من خلال الشراكات المتعددة السنوات الممولة على المستوى المركزي، وتساهم في حساب الميزانية العادية الإضافي أو التمويل القائم على النتائج. وتتألف المجموعة في الوقت الراهن من فنلندا، وبلجيكا، والدنمارك، وألمانيا، والسويد، والنروج، وإيرلندا، وإيطاليا، ولكسمبرغ، وهولندا. إلى ذلك، تضم مجموعة ثالثة مانحين آخرين (من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدة الإنمائية).

للاطلاع على معلومات مفصلة يُرجى مراجعة دليل التعاون من أجل التنمية.

مؤتمرات المانحين المخصصة

قد تستضيف الحكومات أحياناً مؤتمرات دولية لجمع التبرعات بغية تلبية حاجات الإنعاش لبلد لحقت به أضرار جراء أزمة ما.

مؤتمر لندن بشأن سوريا 2016 والمؤتمر الدولي بشأن إعادة إعمار النيبال 2015

- مؤتمر لندن بشأن سوريا في 4 فبراير 2016: استضافت المملكة المتحدة وألمانيا والكويت والنروج والولايات المتحدة معاً المؤتمر في لندن في 4 فبراير 2016 من أجل جمع تمويلات كبيرة جديدة بغية تلبية الحاجات الفورية وعلى الأمد الأطول للمتضررين من الحرب الدائرة في سوريا. وشهد المؤتمر جمع ما يزيد عن 11 مليار دولار أميركي على شكل تعهدات، 5.8 مليارات دولار للعام 2016 ومبلغ إضافي بقيمة 5.4 مليارات للفترة الممتدة بين العامين 2017 و2020 من أجل تمكين الشركاء من وضع خطط للمستقبل.
- المؤتمر الدولي بشأن إعادة إعمار النيبال في 8 أكتوبر 2015: على نحو مماثل، بعد الزلزال الذي ضرب باكستان والنيبال في 8 أكتوبر 2015، نظمت حكومتا باكستان والنيبال بالتعاون مع شركاء دوليين، بما فيهم البنك الدولي، مؤتمراً دولياً للمانحين بشأن إعادة إعمار النيبال لتشاطر النتائج التي توصلت إليها تقييمات الأضرار والحاجات، وعرض إستراتيجية حكومة باكستان حول إعادة البناء والتأهيل، والسعي إلى الحصول على الدعم المالي والتقني والعيني من المجتمع الدولي بغية تلبية تكاليف أعمال إعادة التأهيل والبناء في المنطقة التي ضربها الزلزال.

«صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة»

إن صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة هو أداة فردية للإدارة المالية تساعد المانحين وكيانات الأمم المتحدة على تنفيذ البرامج المشتركة. ويكمن هدف هذا الصندوق في دعم تعبئة الموارد المنسقة، وتخصيص وتوزيع موارد المانحين ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/الوثيقة التشغيلية المشتركة بموجب توجيهات المنسق المقيم باعتباره قائد فريق الأمم المتحدة القطري.

ويتيح الصندوق أمام المانحين فرصة تمويل عمليات التنمية بشكل كلي من أجل التأكد من أن النفقات موزعة بالتساوي على كافة حاجات التنمية وأنها تتماشى مع أولويات التنمية التي حددتها الحكومة. يُذكر أن حوكمة صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة لامركزي على مستوى البلد، ويشمل مشاركة منظمات الأمم المتحدة والحكومات المضيفة، كما يتضمن آلية استشارية تفترض مشاركة المانحين وفريق الأمم المتحدة القطري الأوسع نطاقاً.

أداة 15.6 **الاختصاصات:** باكستان، صندوق وحدة العمل، 2012

التعاون بين البلدان الهشة والتعاون الثلاثي ضمن الإعدادات الهشة

يمثل التعاون بين البلدن الهشة وبلدان الجنوب والتعاون الثلاثي شراكة بين أطراف متساوية تشمل عملية تعلم أو تبادل خبرات مستقاة من مبادرات التنمية التي تم تطبيقها في بلدان الجنوب وثبُتت فعاليتها. وفي إطار عمل مجموعة السبعة +، ترمي منظمة العمل الدولية إلى المساهمة في توسيع وتعزيز التبادلات بين البلدان وتسهيل التعلم من النظراء ضمن مجموعة السبعة + وبين البلدان النامية والأقل نمواً وتلك التي تعيش حالات هشة. ويكمن الهدف في تزويد الحكومات الأخرى في البلدان التي تشهد حالات هشة بحلول العمل اللائق المستدامة التي تم تنفيذها بنجاح.

هذا وحظيت إستراتيجية منظمة العمل الدولية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدعم GB خلال العام 2012، وكيفية تطبيق الإستراتيجية في إطار التعاون الإنمائي مبينة في دليل التعاون بين بلدان الجنوب الثلاثي والعمل اللائق. وقد تتخذ مبادرات هذا النوع من التعاون شكل جولات دراسية أو منابر لتبادل المعارف من جملة أمور أخرى، علماً بأنها ترمي إلى تبادل الموارد والتكنولوجيا أو تسهيل نقل المعارف والخبرات إلى المهارات والقدرات النامية.

أداة 16.6 **ورقة عمل:** التعاون بين البلدان الهشة والعمل اللائق، وجهة نظر منظمة العمل الدولية، منظمة العمل الدولية/الشراكات والدعم الميداني، 2015

Fragile States and Disaster Response Group (FSDR)
Development and Investment Branch (DEVINVEST)
Employment Policy Department

International Labour Organization

Route des Morillons 4 CH-1211, Geneva 22
Switzerland

www.ilo.org